

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان -

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

نظام ل. م. د في علوم الاقتصاد والمالية

تخصص: مالية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه

بعنوان:

اثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار
الجزائري دراسة قياسية على الجزائر للفترة 1970-2014

تحت إشراف الأستاذ:

من إعداد الطالبة:

د. بوثلجة عبد الناصر

يوب فايزة

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بن بوزيان محمد
مشرفا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بوثلجة عبد الناصر
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر(أ)	أ.د. بلدغم فتحي
ممتحنا	جامعة مستغانم	أستاذ محاضر(أ)	د.رمضاني محمد
ممتحنا	المركز الجامعي عين تموشنت	أستاذ محاضر(أ)	د. جديدن لحسن
ممتحنا	جامعة مستغانم	أستاذ محاضر(أ)	د. كبداني سيد أحمد

السنة الجامعية: 2018/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى : { وَ قُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا } [طه : 114] و قال تعالى : { قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ } [الزمر : 9] و قال تعالى : { يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ } [المجادلة : 11] و قال تعالى : { شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَ أُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ } [آل عمران : 18]

إهداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى:

- اعز إنسانين في الحياة أُمي وأبي حفظهما الله وبارك لي فيهما.
- إلى زوجي الكريم وابني الغالي رعاهما الله وحفظهما.
- إلى إخواني وأخواتي، جميع الأهل والأحباب.
- إلى كل الزملاء والزميلات في العمل.
- إلى كل طالب علم وباحث عن معرفة.

يوب فايزة

كلمة شكر وتقدير

بعد شكري لله العظيم :

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان العظيم والتقدير العميق إلى جميع الأساتذة الكرام وعلى رأسهم الأستاذ المشرف الدكتور بوثلجة عبد الناصر لما منحه لي من وقت وتوجيه وإرشاد .

أتقدم بجزيل الشكر لعميد الكلية الأستاذ الدكتور محمد بن بوزيان وعلى تشجيعاته المتواصلة، وأقدم شكري الخالص للسيد معلاش عبد الرزاق لما قدمه لنا من تسهيلات إدارية.

كما أقدم شكري إلى كل من ساعدني قريب أو بعيد ، بكلمة طيبة أو بدعوة صالحة.

فهرس المحتويات:

قائمة الجداول.....	iii
قائمة الأشكال.....	v
المقدمة العامة.....	ا
الجزء الأول: الإطار النظري حول العلاقة بين أسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي.	
مقدمة الجزء الأول.....	1
الفصل الأول: الاقتصاديات النفطية والتطور التاريخي لأسعار النفط.	
تمهيد.....	2
1.1: اقتصاديات الصناعة النفطية – مفاهيم ونظريات-.....	3
2.1: العوامل المحددة لأسعار النفط في السوق البترولية.....	20
3.1: تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط واهم أزماته.....	46
خلاصة الفصل الأول.....	66
الفصل الثاني: الجانب النظري لسعر الصرف وعلاقته بسعر النفط.	
تمهيد.....	67
1.2: عموميات حول سعر الصرف.....	68
2.2: تطور سياسة سعر الصرف في الجزائر.....	100
3.2: نظريات حول العلاقة بين سعر الصرف وسعر النفط.....	107
خلاصة الفصل الثاني.....	126
الجزء الثاني: الجانب التجريبي حول اثر تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي.	
مقدمة الجزء الثاني.....	127
الفصل الثالث: الدراسات السابقة.	
تمهيد.....	128
1.3: دراسات على الدول النامية.....	129
2.3: دراسات على الدول المتقدمة.....	157

165.....	3.3: دراسات على الدول الناشئة.....
168.....	خلاصة الفصل الثالث.....
الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري	
169.....	تمهيد.....
170.....	1.4: مدخل لنظرية الاقتصاد القياسي.....
172.....	2.4: تحليل نظري لمنهجية الدراسة التطبيقية.....
187.....	3.4: الإطار العام للدراسة القياسية.....
202.....	خلاصة الفصل الرابع.....
203.....	الخاتمة العامة.....
208.....	قائمة المراجع.....

قائمة الجداول:

- الجدول (1.1): أكبر 14 دولة مصدرة للنفط ودرجة اعتمادها على إيراداته في 2004.....4
- الجدول (2.1) : ديناميكية سيطرة سوناطراك على القطاع النفطي وتطوره.....13
- الجدول (3.1) : مقارنة بين انواع من البترول لبعض دول الاوبك والبترول الجزائري.....15
- الجدول (4.1) : تطور الاحتياطات النفطية للجزائر من 1970 الى 2008.....16
- الجدول (5.1) : الاكتشافات البترولية خلال الفترة 2004-2009.....16
- الجدول (6.1) : نسبة انتاج قطاع المحروقات من الانتاج الوطني الجزائري 2000-2010.....17
- الجدول (7.1) : تطورات الاسعار المعلنة لكل من النفط العربي الخام والنفط الامريكي الخام في الخليجين العربي والمكسيكي للفترة من 1945 الى 1960.....22
- الجدول (8.1) : معدلات النمو الاقتصادي للمجموعات الدولية الرئيسية خلال الفترة 1990-2010.....36
- الجدول (9.1) : تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر 1970-1985.....48
- الجدول (10.1) : الاجمالي والتغير السنوي في الطلب والامداد العالمي من النفط والنمو الاقتصادي 1996-2000.....52
- الجدول (11.1) : تطور الانتاج للدول الاعضاء في اوبك 1996-1998.....52
- الجدول (12.1) : تطور قيمة الصادرات النفطية الجزائرية 1986-2000.....53
- الجدول (13.1) : قيمة الصادرات النفطية الجزائرية خلال الفترة 2000-2010.....58
- الجدول (1.2) : مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام (%GDP).....121
- الجدول (2.2) : وصف لهيكل الصادرات الجزائرية الإجمالية (2005-2015).....122
- الجدول (1.4) : وصف لمتغيرات النموذج.....186
- الجدول (2.4) : التقدير بواسطة المربعات الصغرى MCO.....189
- الجدول (3.4) : إختبار ديكي فولر الموسع *ADP* لسكون بيانات متغيرات النموذج.....190
- الجدول (4.4) : نتائج اختبار الأثر Trace statistic.....191
- الجدول (5.4) : التقدير بواسطة المربعات الصغرى OLS لنموذج VAR.....192
- الجدول (6.4) : اختبار الارتباط الذاتي Serial Correlation LM Tests.....193

194.....	Heteroskedasticity Tests	اختبار عدم ثبات التباين	الجدول (7.4) :
194.....	Normality Tests	اختبار التوزيع الطبيعي	الجدول (8.4) :
VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald		اختبار السببية:	الجدول (9.4) :
195.....	Tests		
197.....		استجابة سعر الصرف الحقيقي للصدمات في المتغيرات	الجدول (10.4) :
198	Variance Decomposition of LRER	تحليل مكونات التباين:	الجدول (11.4) :

قائمة الاشكال:

- الشكل (1.1) : الطاقات الانتاجية والانتاج الفعلي لدول منظمة اوبك خلال 1988-2011.....27
- الشكل (2.1) : اثر بعض الاحداث السياسية على الامدادات النفطية العالمية بملايين البرميل يوميا.....28
- الشكل (3.1) : حصة مصادر الطاقة المستخدمة في توليد الطاقة الكهربائية في العام خلال عامي 1973-2010.....33
- الشكل (4.1) : السعر النهائي لبرميل النفط في مجموعة الدول الصناعية (السبعة الكبرى G7)35
- الشكل (5.1) : التغيير في الطلب العالمي على النفط والتغير في اسعار سلة خامات اوبك 1990-2010.....37
- الشكل (6.1) : الاسعار الفورية لسلة اوبك بالعملات الاساسية خلال الفترة 2000-2009.....43
- الشكل (7.1) : اثر تطور اسعار صرف الدولار ومعدل التضخم على اسعار النفط خلال الفترة 1973-2010.....44
- الشكل (8.1) : قيمة الصادرات النفطية الجزائرية للفترة 2000-2010.....59
- الشكل (1.2) منحني الطلب على العملة الأجنبية DD.....71
- الشكل(2.2) منحني عرض العملة الأجنبية SS.....73
- الشكل(3.2) توازن السوق.....74
- الشكل(4.2) انتقال منحني الطلب على العملة الاجنبية.....75
- الشكل(5.2) انتقال منحني عرض العملة.....76
- الشكل(6.2) انتقال منحني الطلب والعرض في ان واحد.....77
- الشكل(7.2) اثر منحني J.....89
- الشكل(8.2) اثر المداخيل البترولية على انتاج السلع التبادلية والسلع غير التبادلية.....109
- الشكل(9.2) نموذج Gregory.....111
- الشكل(10.2) نموذج Corden.....113
- الشكل (11.2) اثر سعر النفط في سعر واحتياطي الصرف خلال الفترة (1970-2010).....119
- الشكل (1.4) سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري من 1970-2014 مستخرج من برنامج views8.....187
- الشكل رقم (2.4) أسعار النفط لسلة أوبك من 1970-2014 مستخرج من برنامج views8.....187
- الشكل رقم (3.4) الناتج المحلي الإجمالي 1970-2014 مستخرج من برنامج views8.....188

الشكل رقم (4.4) مؤشر أسعار الاستهلاك 1970-2014 مستخرج من برنامج	
188.....eviews8	
الشكل رقم 5.4 لاختبار AR Roots	193.....
الشكل رقم (6.4) يوضح استجابة LNER للصدمات في المتغيرات المدروسة.....	196.....

المقدمة العامة

مقدمة عامة:

ارتبطت تطورات الحياة البشرية منذ بزوغ شمس الحضارة الإنسانية بالطاقة باعتبارها مادة حيوية إستراتيجية وعنصر فعال في نسيج الحياة الاقتصادية والاجتماعية، خصوصا بعدما أصبح النفط أهم مصادرها منذ بداية القرن العشرين، و شكل محورا أساسيا في النظام الاقتصادي العالمي وأصبح السلعة الإستراتيجية الأولى في العالم تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها وحياتها اليومية. بحيث عبر عن مدى أهميته السياسي الفرنسي Georges-Clemenceau قائلا "قطرة بترول تعادل قطرة دم" فهو بمثابة ينبوع لمشتقات تبلغ الآلاف وتشكل عمادا لأكثر من 60% من الصناعات والمهن الأساسية المختلفة في العالم، كما يمكن لصدمة نفطية واحدة أن تكون كفيلا بشل اقتصاديات العالم خصوصا اقتصاديات الدول النامية مشكلا أكبر تهديد لها.

إن الدول النفطية بذلت مجهودات كبيرة من اجل توحيد سياستها المستقبلية في مجال الطاقة وتطوير مجال الصناعة النفطية ، لكن رغم هذا الاهتمام العالمي على هذه المادة ، بهدف استقرار السوق النفطية، إلا أن هذه الأخيرة شهدت عدة أزمات نفطية كان لها آثار سلبية أو ايجابية تسببت في تقلبات حادة وتحولات في اقتصاديات الدول النفطية.

و الجزائر تعد من بين الدول النامية المصدرة للنفط، ومن بين الدول الأقل تنوعا في صادراتها إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة وهي المحروقات وبنسبة تفوق 95% في المتوسط، كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 60% من إيرادات الميزانية العامة للدولة، وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط المعروف تاريخيا بأنه الأكثر تقلبا من بين السلع الأساسية. وكذلك اعتمادها الكبير على العوائد النفطية خلال فترة الثمانينات جعلها تتكبد خسائر كبيرة ،حيث بدا ذلك واضحا بعد أزمة 1986 وتأثيرها السلبي في متغيرات الاقتصاد الكلي، لآكن مع مطلع التسعينات شهدت تحولات شاملة جراء تطبيق عدة إصلاحات من خلال برامج مختلفة أهمها برنامج الإنعاش الاقتصادي والذي تزامن مع ارتفاع غير مسبوق في أسعار النفط منذ سنة 2000، غير أن تلك الطفرة في الأسعار لم تدم طويلا لتنتهي الأسعار مجددا في جوان 2014

إن الاهتمام بدراسة الظواهر النقدية أضحي منصبا في الآونة الأخيرة في الأدبيات الاقتصادية، لما لهذه المتغيرات من أهمية بالغة في تحريك الآلة الاقتصادية نحو ما تصبو إليه الحكومات من سياسات، وفي أولوياتها النمو والتنمية الاقتصادية قصد الوصول إلى هذه الأخيرة وبأقل التكاليف، وهي من الأهداف الأساسية على مستوى الاقتصاد الكلي في المدى المتوسط والطويل بالنسبة للدول النامية، ومن بين أهم

المتغيرات التي لها اعتبار كبير ووزن هام في صياغة السياسة الاقتصادية الملائمة للوصول إلى تلك الأهداف، هو إعادة النظر في نمط سعر صرف العملة الوطنية، مع توخي الحذر نتيجة التعديلات المتكررة في سياسة سعر الصرف مما ينجر عنه نتائج غير مرغوب فيها على الجانب الاقتصادي وقيمة العملة الوطنية. وإن ارتباط سعر الصرف بعملة معينة أو بسلة من العملات يجعله في مد وجزر وخاضع لسياسات متعددة. فالعملات الأجنبية الأكثر تأثيرا على الأسواق المالية هي الدولار بصفة رئيسية ولذا تأثرها بما يحدث في الأسواق المالية يحدث بدوره أثرا على العملات المرتبطة بها صعودا ونزولا وما يتم تسعيره بالدولار من سلع وخدمات هو الآخر يتأثر بذلك، فالسلع البترولية التي تمثل المورد الرئيسي للميزانية في الاقتصاد الجزائري تتأثر شأنها شأن السلع المسعرة بالدولار الأمريكي في باقي أنحاء العالم.

لا شك أن الجزائر من بين الدول النفطية التي تعاني من عدم استقرار أسعار صرفها، خاصة اعتمادها الكبير على تصدير سلعة واحدة، يجعلها تواجه بعض المشاكل الاقتصادية. حيث قدم خبراء الاقتصاد مجموعة من التفسيرات وراء الأداء الاقتصادي الهزيل لبعض البلدان الغنية بالموارد أو ما يسمى بنقمة الموارد الطبيعية (Natural Resource curse)، واعتبروا أن نظرية المرض الاقتصادي الهولندي، تعتبر من بين أهم التفسيرات الاقتصادية لآثار تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي. وتزامنا مع التذبذبات الحاصلة في سعر صرف الدينار الجزائري منذ مطلع الألفية الثانية، بين الانخفاض تارة والتحسين الطفيف تارة أخرى، مع كون الاتجاه العام هو نحو الانخفاض ولكن بنسب ضعيفة.

سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هو اثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على موضوع في غاية الأهمية، من خلال البحث في صدمات (تغيرات) أسعار النفط، حيث أصبح من أكثر المواضيع التي تتصدر مقدمة الأولويات في معظم دول العالم خصوصا بعد ما شهدته من تطورات اقتصادية، وقياس مدى تأثيرها على احد مكونات الاستقرار النقدي في الجزائر وهو سعر الصرف الحقيقي، الذي يعد هو الآخر أهم المتغيرات الرئيسية في الاقتصاد الكلي ومحرك التنمية الاقتصادية.

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية للفترة الممتدة بين 1970-2014، وتحديد هل إن التغير في سعر النفط يمكن أن تفسر الفروقات في سعر الصرف الحقيقي، أي هل يمكن أن نعتبر سعر النفط كأحد المحددات الرئيسية لسعر الصرف الحقيقي؟، وبالتالي الهدف من الدراسة هو محاولة تفسير العلاقة بين أسعار النفط وسعر

الصرف الحقيقي للدينار الجزائري باختلاف التذبذبات الحاصلة في كلا المتغيرين. باستعمال أدوات التحليل القياسي Eviews8.

فرضيات الدراسة:

- هناك علاقة بين سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري وأسعار النفط على المدى الطويل.
- تعتبر أسعار النفط أول مصدر لتقلبات سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري.
- العلة الهولندية من بين التفسيرات للعلاقة بين أسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري.

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع يرجع بالأساس إلى الدور الذي توليه أي دولة للاستقرار في أسعار صرفها لكون هذا الأخير (سعر الصرف) من بين المتغيرات الأكثر صعوبة في الاقتصاد الكلي.

وان الجزائر باعتبارها بلد يعتمد على الربيع البترولي فمن الضروري دراسة مثل هذه المواضيع ، كما أن رغبتنا الشخصية دفعتنا لدراسة هذا الموضوع القريب من الواقع الذي نعيشه .

المنهج المستخدم: ومن اجل الإحاطة بموضوع الدراسة ومحاولة الإجابة على الإشكالية نستخدم المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الآثار الناجمة عن تقلبات أسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري.

وبالاستناد إلى الدراسات السابقة : وبالخصوص الدراسة التي قام بها (NooshinShokri 2013) على الاقتصاد الإيراني حيث استخدمت متغيرات متمثلة في سعر الصرف الفعلي الحقيقي REER كمتغير تابع، أسعار النفط الحقيقية ROIL، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي RGDP، الكتلة النقدية الحقيقية RM، مؤشر أسعار الاستهلاك CPI، سعر السهم TEPIX1 كمتغيرات مستقلة. فهذه الدراسة ستلقي ضوءا جديدا وإضافة إلى ما هو معروف بشأن هذه العلاقة في الاقتصاد الجزائري، وستعتمد في اختيار النموذج الملائم

تستخدم الدراسة المنهج القياسي VAR متضمنا المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في: سعر الصرف الحقيقي LRER كمتغير تابع، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في: أسعار البترول لسلة الأوبك LOIL، والناتج المحلي الإجمالي LGDP

منهجية الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى جزئين بحيث يضم كل جزء ما يلي:

الجزء الأول: الإطار النظري حول العلاقة بين أسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي

وقد تم تقسيم الجزء الأول إلى فصلين:

بالنسبة **للفصل الأول**: تناول الاقتصاديات النفطية والتطور التاريخي لأسعار النفط. عبر ثلاث محاور، المحور الأول: اقتصاديات الصناعة النفطية - مفاهيم ونظريات-انطلاقا من مفهوم الظاهرة النفطية ثم الصناعة النفطية واهم الفاعلون فيها مروراً إلى الصناعة النفطية في الجزائر خاصة بعد استقلالها وانضمامها لمنظمة الأوبك.، المحور الثاني: العوامل المحددة لأسعار النفط في السوق البترولية، انطلاقاً من المراحل التي مر بها تسعير النفط واهم أسعاره، ثم المحددات الرئيسية من الطلب والعرض وأهمية السوق البترولية، المحور الثالث: تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط واهم أزماته، عن طريق تحليل أهم الأزمات التي مرت بها أسعار النفط من أزمات ارتفاع وأزمات انخفاض، مع تأثير كل أزمة على الاقتصاد الجزائري.

بالنسبة **للفصل الثاني**: تناول الجانب النظري لسعر الصرف وعلاقته بسعر النفط. عبر ثلاث محاور، المحور الأول: عموميات حول سعر الصرف، انطلاقاً من تعريف سعر الصرف، سوق الصرف وتحليل سياسة سعر الصرف بما فيها سياسة سعر الصرف في الجزائر وأخيراً أهم النظريات المفسرة لسعر الصرف، المحور الثاني: أهم النظريات المفسرة لعلاقة سعر الصرف الحقيقي بسعر النفط، انطلاقاً من التفسير الاقتصادي لنقمة الموارد مروراً بنظرية المرض الهولندي ودورية السياسة المالية، المحور الثالث: اثر سعر النفط على سعر الصرف في الجزائر

أما بالنسبة للجزء الثاني: الجانب التجريبي حول اثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي.

وقد تم تقسيم الجزء الأول إلى فصلين:

الفصل الثالث: تناول الدراسات السابقة حول الموضوع محل الدراسة، أولاً: دراسات على الدول النامية بما فيها الجزائر، ثانياً دراسات على الدول المتقدمة، ثالثاً: دراسات على الدول الناشئة

الفصل الرابع: تناول الدراسة القياسية لأثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري للفترة الممتدة من 1970-2014، انطلاقاً من مدخل لنظرية الاقتصاد القياسي ثم تحليل نظري لمنهجية الدراسة التطبيقية، وأخيراً الإطار العام للدراسة القياسية.

الجزء الأول

مقدمة الجزء الأول:

سنحاول في هذا الجزء الإلمام بالجانب النظري للدراسة متمثلا في التحليل النظري لعلاقة أسعار النفط بسعر الصرف الحقيقي والتعرف على أهم آثارهما في الجزائر، وسنقوم بتقسيم هذا الجزء إلى فصلين: الفصل الأول نتناول فيه الاقتصاديات النفطية والتطور التاريخي لأسعار النفط مرورا بأهم الأزمات النفطية وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري ، أما الفصل الثاني نعالج فيه طبيعة العلاقة بين أسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي في الجزائر ، ولكن قبل التطرق لتحليل العلاقة بينهما سنعطي تقديم لعموميات حول سعر الصرف ثم أهم النظريات التي تربط أسعار النفط بسعر الصرف الحقيقي وفي الأخير تحليل اثر سعر النفط على سعر الصرف الحقيقي في الجزائر .

الفصل الأول

تمهيد:

يعد النفط من أكثر الثروات الطبيعية في العالم قيمة، لذلك سماه البعض بالذهب الأسود¹. حيث ارتبط التاريخ الحديث بهذه المادة حين عبر عن مدى أهميته السياسي الفرنسي (Georges Clemenceau) قائلاً «قطرة بترول تعادل قطرة دم²». ومع تزايد ارتباط الحياة المعاصرة باستخدام الطاقة وبالأخص النفط جعل تغيرات أسعار البترول تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على أي دولة في العالم سواء كانت مستهلكة أو منتجة ، مسببا حالة من عدم الاستقرار حيث يمكن لصدمة نفطية واحدة أن تكون كفيلة بشل اقتصاديات العالم، ويتضح ذلك من خلال ما مرت به أسعار النفط من هزات منذ السبعينيات إلى يومنا هذا والناجحة عن التأثير السلبي أو الايجابي للعديد من العوامل السياسية الاقتصادية والطبيعية العالمية منعكسا على أسعاره تارة بالهبوط وتارة أخرى بالارتفاع.

إن الدول النفطية بذلت مجهودات كبيرة من اجل توحيد سياستها المستقبلية في مجال الطاقة وتطوير مجال الصناعة النفطية ، لكن رغم هذا الاهتمام العالمي على هذه المادة ، بهدف استقرار السوق النفطية، فقد عرفت أسعارها تقلبات حادة وتحولات جذرية في الأسواق العالمية.

في هذا الفصل سوف نتطرق في المحور الأول إلى اقتصاديات الصناعة النفطية : الظاهرة النفطية، الصناعة النفطية، مراحل تطور الصناعة النفطية في الجزائر. أما في المحور الثاني نتطرق إلى أهم العوامل المحددة لأسعار النفط في السوق البترولية انطلاقا من المراحل التي مر بها تسعير النفط، ثم العرض والطلب البترولي وأهم العوامل المحددة لهما، مروراً بما يميز السوق البترولية عن باقي الأسواق. وأخيرا المحور الثالث تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط من خلال تحليل مختلف الأزمات منذ السبعينيات إلى يومنا هذا وبالخصوص تأثيرها على الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصادا نفطيا.

¹ عبد الخالق مطلق الراوي، محاسبة النفط والغاز، دار اليازوري للنشر والتوزيع الاردن-عمان، الطبعة الاولى، 2011، ص 23.

² Pierre Fontaine, «La Guerre Froide du Pétrole», Edition Je Sers, Paris, 1956, P8.

1.1 : اقتصاديات الصناعة النفطية – مفاهيم ونظريات

سنحاول من خلال هذا المحور إعطاء مفاهيم حول الظاهرة النفطية بمفهومها الواسع من خلال التطرق إلى مفهوم الدولة النفطية بدءا بكيفية ظهور السلعة البترولية ثم طبيعة الصناعة النفطية عن طريق عرض عناصر صناعة النفط العالمية حسب التسلسل التاريخي لظهورها. وبعد ذلك نستعرض مراحل تطور الصناعة النفطية بالجزائر باعتبارها اقتصادا نفطيا، حيث أنها قامت منذ استقلالها بتطوير صناعتها البترولية من خلال إدخال الوسائل المتطورة تكنولوجيا في مجال البحث والاستكشاف والاستخراج والتكرير .

1.1.1 : الظاهرة النفطية

تتحلى الظاهرة النفطية بمفهومها الواسع حول ما يسمى بالاقتصاد البترولي الذي كان ولا زال موضع اهتمام خاص في الأوساط الجامعية والعلمية.

يعتبر موضوع علم اقتصاديات البترول أو الاقتصاد البترولي من العلوم الاقتصادية الحديثة والمعاصرة حيث أخذت معظم جامعات العالم بتدريس موضوع علم الاقتصاد البترولي في أقسامها وفروعها الاقتصادية¹

1.1.1.1 : مفهوم مصطلح الدولة النفطية

تطلق صفة الدولة النفطية على بلد ما عندما يكون منتجا ومصدرا صريحا لكميات هامة من البترول الخام كمادة أولية مهيمنة على الصادرات، ويعتمد الهيكل الاقتصادي والاجتماعي القائم بصفة أساسية على الربيع البترولي.

فعنصر إنتاج البترول وتصديره لا يعطي صفة " الدولة النفطية " ، لأن هناك دولا منتجة ومصدرة للبترول أو الغاز ولا تعتبر دولا نفطية ، مثل النرويج وهولندا وروسيا ، لأن اقتصادياتها قائمة على تنوع النشاطات الاقتصادية وتتحكم في تكنولوجيا الاستغلال² . كما أن للدولة النفطية ما يميزها عن باقي الدول وذلك لما يتميز به القطاع النفطي في المساهمة الكبيرة في ناتجها المحلي الإجمالي وفي أداء وإستقرار اقتصادياتها ، إضافة إلى المساهمة الكبيرة في الإيرادات الضريبية³ .

¹ محمد أحمد الدوري ، محاضرات في الاقتصاد البترولي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1983 ، ص03.

² عيسى مقلد ، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة باتنة ، الجزائر 2007-2008 ، ص26 .

³Roman E.Romero, *Monetary policy in oil-producing Economies Princeton niversity*, 2008, Available Online : http://www.princeton.edu/ceps/workingpapers/169_romero.pdf. (last Visited :22/01/2012) p4.

نقلا عن :جامع عبد الله، اثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2010 على الاقتصاديات النفطية- دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2011-2012، ص76.

ويظهر في الجدول (1.1) أكبر 14 دولة مصدرة للنفط ودرجة اعتمادها على إيراداته في 2004

البلد	صافي الصادرات النفطية GDP%	صافي الصادرات GDP%	إنتاج النفط GDP%
السعودية	8.73	43.1	52.3
روسيا	6.67	14.3	19.9
النرويج	2.91	16.2	17.7
إيران	2.55	21.0	33.5
فنزويلا	2.36	29.3	36.9
الإمارات	2.33	27.4	31.2
الكويت	2.2	47.0	53.0
نيجيريا	2.19	46.6	53.2
المكسيك	1.8	3.0	6.5
الجزائر	1.68	30.7	35.6
العراق	1.48	53.0	72.0
ليبيا	1.34	59.0	70.8
كزاخستان	1.06	32.5	39.8
قطر	1.02	47.0	45.6

source : .Romero E .Romero ,Op.Cit.p.5.

2.1.1.1: ماهية السلعة لبتروولية

أولاً: تعريف البترول :هناك عدة تعاريف للبترول منها :

تعريف 1 : إن كلمة البترول هي بالأصل كلمة لاتينية petroleume وتعني petr صخر oleum أي بمعنى زيت الصخر والبترول مادة بسيطة ومركبة ، فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيمائياً من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون ، وهو بنفس الوقت مادة مركبة لأنها مشتقة تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منها .¹

¹ محمد أحمد النوري ، مرجع سابق ، ص 8 .

تعريف 2: الزيت الخام هو سائل دهني له رائحة خاصة تميزه ، وتختلف ألوانه بين الأسود والأخضر والبني والأصفر ، كما تختلف لزوجته تبعا لكثافة النوعية¹.

ثانيا: أنواع البترول: ²

البترول الخام المتواجد في الطبيعة رغم كونه مادة متجانسة في عناصره المكونة له إلا أنه لا يكون على نوع واحد في العالم ، فهو على أنواع متعددة تتأثر تلك الأنواع بالخصائص الطبيعية أو الكيميائية أو بالكثافة أو اللزوجة أو بحسب إحتوائه على المادة الكبريتية ، وإن مصطلح درجة الكثافة النوعية، هو عبارة عن معيار أو مؤشر لمعرفة جودة البترول . فدرجة الكثافة النوعية تتراوح من 1 - 60 درجة فكلما كانت درجة الكثافة النوعية عالية دلت على كون ذلك البترول من نوعية جيدة أي بترول خفيف وكلما كانت درجة الكثافة منخفضة كان البترول من نوعية غير جيدة أي كونه بترول ثقيلًا .

إن درجة الكثافة النوعية للبترول تصنف إلى ثلاثة أقسام رئيسية عادة وهي كالاتي :

1-الدرجة العالية وهي رمز للبترول الخفيف والذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الخفيفة تكون من 35 درجة فما فوق .

2-الدرجات المنخفضة وهي رمز للبترول الثقيل والذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الثقيلة تكون من 28 درجة دون .

3-الدرجات الوسطى وهي رمز للبترول المتوسط ذي النوعية المتوسطة للمنتجات البترولية مثل زيت الغاز وزيت ديزل وزيت التشحيم ويكون مدى الدرجات النوعية بين 28 درجة وحتى 35 درجة.

3.1.1.1: النظريات المفسرة للبترول

خلال القرنين الماضيين نشأت نظريتان: النظرية العضوية Organic Theory، والنظرية اللاعضوية InOrganic Theory لإثبات تشكل النفط وعلى الرغم من أن أيا من هاتين النظريتين لم تنل القبول عالميا ، إلا أن اغلب العلماء والمختصين يعتقدون أن النفط هو منشأ عضوي³.

وفيما يلي عرض موجز لهاتين النظريتين:

¹ كامل بكري، احمد مندور، احمد رمضان، الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية لبنان- 1989، ص 151.

² عبادة عبد الرؤوف، محددات سعر نفط أوبك واثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر. دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير علوم اقتصادية، جامعة ورقلة، 2010-2011، ص 20.

³ حسين القاضي، سمير الريشاني، محاسبة البترول، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2010، ص 21.

أولا : النظريات غير العضوية :

يجتمع أصحاب هذه النظريات على أن النفط الخام أصله غير عضوي . وهذه بعض النظريات¹:

النظرية الكونية : أطلق هذه النظرية الروسي سوكولوف SOKOLOV وأشار إلى أن أجواء الكواكب في المجموعة الشمسية كانت مشبعة بغازات هيدروكربونية في الحالة شبه السائلة ، وعندما بردت الأرض تركزت هيدروكربونية في الطبقات الصخرية العلوية من السطح ، وبهذه الطريقة تكونت وتجمعت الرواسب النفطية. لكن يرى العلماء أنه لو كانت هذه النظرية صحيحة لكان معظم التجمعات النفطية لا بد وأن توجد بالضرورة في أقدم أنواع الصخور وهي الصخور النارية ، بينما في الواقع نجد أن 99% من الرواسب النفطية تتواجد في الصخور الرسوبية .

النظرية البركانية : جاء بها مواسون MOISON الفرنسي الأصل مستندا على عدة مشاهدات منها: تصاعد غازات هيدروكربونية ضمن غازات النشاط البركاني .

النظرية الماجمائية : والتي جاء بها الروسي POFIRJEV وزملائه عام 1974 وهم يعتقدون أن أصل الرواسب الهيدروكربونية هي نواتج تفاعلات كيميائية لعناصر غير عضوية تحت درجات حرارة عالية تتراوح فيما بين 1500 و 1700 درجة مئوية وضغط يصل إلى 40 - 60 كيلوبار ، حيث يتفاعل خليط من كربونات الكالسيوم وكبريتات المغنيزيوم وأكسيد السيليكون ، وأكسيد الحديد ومركبات كربوهيد راسبة ليعطي خليط من الهيدروكربونات الغازية من الميثان و الهبتان العادي .

النظرية الكيميائية : حيث استطاع العالم الروسي MENDLEEV تحضير عينة من البترول في المختبر تشبه في جميع خواصها البترول الخام ، وذلك بمعالجة كربيد الحديد ببخار الماء تحت ضغط و درجة حرارة عاليين .

ثانيا: النظريات العضوية : تعتمد الفرضية المنطقية الأساسية لهذه النظرية على أن النفط قد تكون نتيجة للتغيرات الكيماوية الحاصلة للنباتات وبقايا الحيوانات²، وتستند هذه النظرية إلى الأدلة والبراهين التي تؤيد قوة وصحة آرائها ومن أهم هذه الأدلة ما يلي:

1- وجود كميات ضخمة من المواد العضوية والهيدروكربونات في الصخور الرسوبية المكونة للقشرة الأرضية. وهذه المواد العضوية نباتية كانت أو حيوانية مع توفر عنصري الكربون والهيدروجين اللذان

¹ جامع عبد الله ، مرجع سابق ، ص 5.

² حسين القاضي، سمير الريشاني ، مرجع سابق، ص 22.

- يتحدان مع بعضهما تحت ظروف معينة من الضغط ودرجة الحرارة مع وجود بعض العوامل المساعدة ليكونا النفط.
- 2- وجود عناصر البورفين والنيتروجين في اغلب العينات الخفيفة او الثقيلة ويوجد هذان فقط في البقايا أو المواد المتبقية من المواد النباتية والحيوانية.
- 3- يتم النشاط الضوئي للنفط نتيجة مادة الكولسترول والتي هي من أصل حيواني أو نباتي في النفط.
- ويؤكد أنصار هذه النظرية على نحو دقيق أن النفط يعود إلى بقايا حيوانية بحرية كانت تعيش في مياه بحار دافئة كالقشريات والصدفيات والمحاريات. وقد تقطرت بمرور الزمن تحت الضغط الهائل والحرارة الشديدة، مخلقة الزيت الحالي.¹ ومن الممكن للنفط الخام أن يكسر الضوء المستقطب وهي ظاهرة ممكنة الحدوث فقط عندما يعبر الضوء من خلال المواد العضوية، بالإضافة إلى ترافق اغلب حقول النفط مع الصخور الرسوبية ذات المنشأ البحري وهذا يعطي دليلا غير مباشر حول النظرية العضوية للنفط.²

2.1.1: الصناعة النفطية

الصناعة البترولية مجموعة النشاطات الاقتصادية والفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة بإستغلال الثروة البترولية، وسواء بإيجادها خاما وتحويل ذلك الخام إلى منتجات سلعية صالحة وجاهزة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان³، حيث تمر بعدة مراحل متماسكة تدفع كل منها الأخرى ، بدءا من النية والرغبة في إيجاد البترول إلى غاية إيصال المنتجات النفطية إلى المستهلكين النهائيين . ولبلوغ هذه المرحلة تسلك صناعة النفط خمس مراحل أساسية⁴ .

1.2.1.1: مراحل الصناعة النفطية⁵ :

أولا:مرحلة البحث والتنقيب: إن هذه المرحلة هي أول مراحل الصناعة البترولية حيث يتركز هدف هذه المرحلة مهما تنوعت وتعددت طرق البحث والكشف عن البترول نحو معرفة تواجد الثروة البترولية وتحديد أماكنها جغرافيا وجيولوجيا في طبقات الأرض- وكذلك تقدير أنواعها ونوعياتها.

ثانيا:مرحلة الاستخراج أو الإنتاج البترولي : وهي مرحلة تهدف إلى إستخراج البترول الخام من باطن الأرض ورفعها إلى سطح الأرض ليكون جاهزا أو صالحا للنقل والتصدير والتصنيع في الأماكن القريبة أو البعيدة وفي

1 أمينة مخلفي، محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)،الجزء 1 ،جامعة ورقلة، 2013/2014، ص 12.

2 حسين القاضي، سمير الريشاني، محاسبة البترول، مرجع سابق، ص 24.

3 محمد أحمد الدوري ، مرجع سابق ، ص6.

4 جامع عبد الله ، مرجع سابق ، ص13.

5 أ ، رحمان أمال ، النفط والتنمية المستدامة ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد الرابع ، جامعة ورقلة ديسمبر 2008 ، ص 180

داخل المنطقة أو البلد أو خارجه .إن مرحلة الاستخراج البترولي مرتبطة ومعتمدة إعتقادا كاملا ومباشرا على المرحلة الأولى ، وهاتان المرحلتان تشكلان عملية إنتاج البترول الخام أو ما يطلق عليه بالصناعة الاستخراجية البترولية .

ثالثا:مرحلة النقل البترولي : وهي المرحلة الهادفة إلى نقل البترول أو الغاز التميز بين النقل البترول ويتم التميز بين النقل البري والبحري ، فلكل فنياته وتقنياته الخاصة به .

رابعا:مرحلة التكرير البترولي :وهي المرحلة الهادفة إلى تصنيع البترولي في المصافي لتحويله من صورته الخام إلى أشكال من المنتجات السلعية البترولية المتنوعة والمعالجة لسد وتلبية الحاجات الإنسانية إليها مباشرة أو للعمليات التصنيعية لمراحل صناعية لاحقة ومتعددة ، يطلق على هذه المرحلة مرحلة الصناعة التحويلية وهي بمثابة غريلة لمادة البترول من أجل الحصول على المنتجات البترولية بأنواعها المختلفة وذات الطلب الواسع والمتنوع والكبير .

خامسا:مرحلة التسويق والتوزيع : وهي المرحلة الخامسة من مراحل الصناعة البترولية والتي تترابط وتتكامل مع المراحل السابقة لتكون ما يعرف بالنشاط الاقتصادي البترولي أو الصناعة البترولية ، هدف هذه المرحلة يتمثل في تصريف وتوزيع السلعة البترولية سواء كانت مادة خام أو منتجات بترولية إلى أسواق استعمالها واستهلاكها وعلى الصعيد الوطني أو الإقليمي أو العالمي ويتم ذلك عبر إجراءات متعددة فنية ، قانونية إدارية اقتصادية ومعدات مختلفة وواسعة .

سادسا: مرحلة التصنيع البتروكيمياوي : إن البتروكيمياي صناعية ثقيلة تستعمل كمادة أولية بعض القطاعات البترولية الناتجة عن عملية تكرير أو تستعمل الغاز الطبيعي ، وإنطلاقا من عملية التكسير - المرحلة الأولى لهذه الصناعة- نتحصل على مايسمى " المواد الأساسية " وهي الأثيلان ، البروبيلان ،البوتان ،العطريات ، وإنطلاقا من كل واحدة من هذه المواد ،يمكن صنع عدد لامتناهي من المشتقات وفق طرق معقدة للغاية ،وهذه المشتقات تستخدم كأساس ، لإنتاج المواد البلاستكية ، المنظمات ، الأسمدة ، المبيدات الحشرية وغيرها من المواد .

2.2.1.1 : خصائص الصناعة النفطية :

إذا كان النشاط الصناعي النفطي متعدد في مراحله ومتنوع في مجالاته وبصورة واسعة ومتراطة فإن هذه الصناعة عموماً لها من السمات أو الخصائص ما يجعلها متميزة عن بقية النشاطات الاقتصادية الصناعية الأخرى. ومن أهم هذه الصفات والخصائص كالأتي:

- تتطلب الصناعة النفطية توفير رؤوس أموال بكميات كبيرة بل وضخمة جداً من أجل استغلال الثروة النفطية، بسبب تعدد وتنوع المراحل الصناعية وطبيعة الثروة النفطية. حيث إن ضخامة رؤوس الأموال في الصناعة النفطية تتفاوت أو تتباين من منطقة إلى أخرى ومن مرحلة إلى أخرى، بسبب تباين مكان تواجد النفط. إضافة إلى تعدد خصائص الثروة النفطية عدم التجانس وكيفية استغلالها. وسواء أكان ذلك من الجوانب الطبيعية والكيميائية أو الجيولوجية والتكنولوجية. (حيث بلغت في سنة 1976 نسبة رأس المال الثابت من أدوات ومكامن وإنشاءات في -هيكل رأس المال المستثمر في الصناعة النفطية) من بينها دول أعضاء الأوبك مثل الكويت)، في حدود 70-80% من المجموع الكلي للاستثمارات النفطية وهي تمثل نسبة عالية مقارنة بنسبة رأس المال المتغير المنخفضة والقليلة نسبية والتي تكون بحدود 20-30%¹.

- تتطلب الصناعة النفطية وتقوم على وسائل ومعدات عمل وإنتاج متطورة ومعقدة ومتقدمة فنياً وتكنولوجياً. إلا أن هذه الأخيرة تتسم بسرعة تغير استخدامها، مما يعني تغير عناصر الإنتاج، المستخدمة في إنتاج الكميات المختلفة، بسبب ارتفاع اهتلاك الآلات لطول فترة الإنتاج أو بسبب التقدم التقني في وسائل الإنتاج. مما يعني تغير حجم النفقات بتغير وقت بدء الإنتاج.

- تتميز الصناعة النفطية بالتكامل الرأسي، حيث تتداخل مراحل إنتاج النفط بصورة يصعب معها أحياناً الفصل بين نفقات بعض المراحل وبعضها الآخر. ويمكن تلخيص هذه المراحل في (البحث والاستكشاف، والحفر والتنقيب، والاستخراج والإنتاج، والتجميع، والنقل، والتخزين، والتقطير، والتنقية، والتكرير، والمزج والتركيب، التصنيع، والتوزيع والتسويق).

- يعتمد النشاط الصناعي النفطي بصورة كبيرة وغالبة على العمل المركب أي العمل المتطلب مهارات وفنيات عالية وتدريب خاص وتحصيل علمي متقدم وعالي، مما يؤدي إلى ضخامة حجم الاستثمارات الرأسمالية اللازمة في مراحل الصناعة النفطية، والذي يعني ضخامة حجم النفقات الثابتة (تعتبر هذه الخاصية السبب الرئيسي في اعتماد معظم الدول المنتجة، على الشركات العالمية في بدء إنتاج النفط لكون معظم هذه الدول نامية لا تملك التكنولوجيا ولا رؤوس الأموال للإقامة مثل هذه الصناعة).

¹ محمد احمد الدوري ، مرجع سابق ، ص 7-8 .

- تتسم الصناعة النفطية بارتفاع هوامش المخاطرة في معظم المراحل الإنتاجية، وخاصة في المرحلة الخاصة بالبحث والتنقيب. وذلك بسبب القيام بإنفاق استثماري عال وكبير ولفترات زمنية ليست بالقصيرة من دون التحقق من وجود الثروة النفطية أم لا وهل هي بكميات كبيرة ونوعيات جيدة مما يبرر استغلالها اقتصاديا.

- إن المادة الأولية التي تقوم وتعتمد عليها الصناعة والنشاط النفطي هي مادة ناضبة وغير متجددة في الطبيعة أي أن حياة الصناعة النفطية هي لفترة زمنية محدودة ومعلومة.¹

3.2.1.1: الفاعلون في الصناعة النفطية.

يمكن إجمالاً تحديد الأطراف المتدخلة في القطاع النفطي أو في الصناعة النفطية بدءاً من الإحتكار المطلق ثم بعد ذلك ظهر التنوع حيث ظهر فيما بعد فاعلون خارج السيطرة الاحتكارية متمثلة في الشركات المستقلة وفي مرحلة لاحقة الشركات البترولية الوطنية التي جاءت لترعى مصالح الدول المضيفة .

أولاً: الشركات الإحتكارية الكبرى : كانت الشركات النفطية الكبرى وخصوصاً الشركات الاحتكارية السبعة منذ اكتشاف البترول وحتى مطلع الستينات هي الفاعل الأساسي الوحيد تقريباً في السوق للنفطية الدولية فهي من يحتكر الإنتاج ويضبط حركة السوق ويحدد اتجاه الأسعار وفق ما يخدم مصالحها . وكان التحكم المطلق في الأسعار هو أهم الأدوات التي إستخدمتها الشركات لتحقيق السيطرة الكاملة على سوق البترول وقد ساعدتها في ذلك إمكانياتها الضخمة وتكاملها العمودي .² إذ تتكامل رأسياً ويمتد نشاطها ليغطي جميع مراحل الصناعة النفطية ، ولا يقتصر التكامل على مراحل نشاط الشركة نفسها أو على السوق المحلية التي تنتمي لها الشركة فقط ، وإنما يمتد نشاطها إلى الخارج ليغطي دولاً عديدة من خلال الدخول الجماعي في عدد من الاتفاقيات والتنسيق في ما بينها للدخول إلى الدول المنتجة فقط ، وحينئذ يمكن أن يطلق على تلك الشركات متكاملة أفقياً . ولقد بدأ هذا التكامل منذ بداية القرن الماضي عندها أبرمت شركات النفط العالمية الثلاث وهي : ستاندردرجيسي (إكسون حالياً) ، شل والبرطانية للبترول . عدة إتفاقيات لغرض تأكيد سيطرتها على صناعة النفط والحد من المنافسة فيما بينها وهو ما عرف بالكارتل العالمي القديم . كما سمي فيما بعد أساس الصناعة النفطية التي إعتمدت عليها الشركات النفطية الكبرى . وخلال عقدي الثلاثينات والأربعينات إرتفع عدد أعضاء الكارتل بظهور النمط السباعي للسيطرة على نفط الشرق الأوسط ، وهو ما عرف اصطلاحاً بالشقيقات السبع وهي (شركة النفط الإنجليزية ، الإيرانية (برتيش بتروليوم) ، ستاندرد أويل نيوجيرسي ، موبيل ، رويال شل ستاندر أويل كاليفورنيا ، جولف ، ستاندر أويل تكساسو) ثم إنظمت إليها شركة توتل الفرنسية كشركة كبرى منذ أواخر عقد الخمسينات³ .

¹ أمينة مخلفي ، أثر تطور إستغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة، 2011-2012، ص 7.

² صديق محمد عفيفي ، تسويق البترول الكويت ، وكالة المطبوعات 1977 ، ص 240.

³ نبيل جعفر عبد الرضا ، اقتصاد النفط ، ص 56 ، 57 ، متاح على : WWW.Arab.Oil-Natural Gas.com

فقد كانت هذه الشركات تسيطر على نحو 80% من الإحتياطي النفطي العالمي و 97% من إنتاج النفط في النصف الشرقي للكرة الأرضية عام 1949 ، وهو ما مكنها من إحتكار أسواق النفط الدولية والسيطرة على نحو 83% من صادرات النفط العالمية في ذلك الوقت.

بدأت معالم الساحة النفطية في التغير مع بداية السبعينات ، تحت تأثير حركة تحول هيكلية هام في تركيبه السوق ، إذا باقدام جل البلدان المنتجة على تأمين قطاعاتها النفطية ، فقدت الشركات النفطية الاحتكارية الكبيرة للكثير من الامتيازات التي كانت لها من قبل ، كما فقدت قسما هاما من الصناعة النفطية التي كانت تسيطر عليها ، وأصبح إنتاجها النفطي الذي كان يزيد عن نسبة 60% من الإنتاج الكلي بداية عام 1973 ، لا يمثل في نهاية السبعينات سوى نسبة 15%¹.

ثانيا: الشركات المستقلة : وهي شركات نفطية دولية مستقلة عن الشركات العملاقة ، كان نشاطها الإنتاجي والتسويقي يقتصر في البداية على أسواقها المحلية ، ثم إتجهت إلى الأسواق الدولية بحثا عن مصادر النفط الخام وتحقيقا لمزايا التكامل وضمانات التنوع .ومن هذه الشركات : شركة أيني (ENT) الايطالية وإيراب الفرنسية وريسول (Repsol ypi) الاسبانية وستان اويل (statol) النرويجية وبتروبراس (petrobras) البرازيلية ولوك أويل (luke oil) الروسية وكونوكو فيليبس وشركة النفط الصينية الوطنية (CNNC) وشركة جي تي (Getty) الأميركية ، ولا يقصد أن الشركات المستقلة لاتتعاون مع باقي الشركات وإنما تقف في السوق الدولية للنفط موقفا مستقلا .بالمعنى الذي توحى به التسمية ، فكثير من الأحيان كانت تدخل في مفاوضات إلى جانب الشركات العملاقة الكبرى . كما سعت إلى حماية مركزها الإحتكاري في أسواقها المحلية وهدفت إلى تنوع مصادرها من الاحتياطيات والتمتع بالقدرة على منافسة الشركات الأخرى والفوز بالتعاقد مع الدول المضيفة . غير أن ظهور هذه الشركات في عقد الخمسينات أثر في سوق النفط الدولية². حيث ظهرت في بعض البلدان الصناعية العديد من الشركات البترولية زاولت النشاطات الصناعية البترولية على المستوى المحلي ، وقد دفعها إلى الدخول في السوق البترولية العالمية كلاعب جديد ، الأرباح الكبيرة لهذا النشاط وكذلك النجاح الذي حققته على المستوى المحلي ، تزايد الطلب العالمي على النفط وتطور الحركات التحررية ضد السيطرة الاستعمارية على المستوى العالمي³.

¹ Jean pierre FAVENNEC , le raffinage du pétrole : Exploitation et gestion de raffinerie , Paris , Editions Technip,1998),p34.

² نبيل جعفر عبد الرضا ، مرجع سابق، ص 58 .

³ جامع عبد الله، مرجع سابق،ص79 .

ثالثا: الشركات الوطنية: يعتبر تكون وقيام مثل هذه الشركات الوطنية البداية السليمة والعظيمة في إستغلال الموارد الطبيعية وطينا ، هذا إلى جانب تنظيم إستغلال هذه الثروة عالميا وبناء علاقات جديدة تحفظ مصالح الدول المالكة لهذه الثروة.¹ فمع التغيرات الهيكلية التي طرأت على السوق العالمي للبترو ل عقب ح ع 2 ، كان لابد لكل دولة مصدرة للنفط أن يكون لها سياسة مستقلة تحمي مصالحها وأن تقيم لتنفيذ تلك السياسة أذرع تنفيذية قادرة على الصمود في مواجهة التيارات العنيفة التي كانت تتصارع في تلك السوق ومن هنا بزعت فكرة إنشاء الشركة الوطنية للبترو ل وذلك لاستكمال مسارات التحرر الاقتصادي بعد أن حققت الاستقلال السياسي وقد كانت هذه الشركات الوطنية هي المتعاقد مع الطرف الأجنبي في ضل عقود المشاركة².

وقد مكنت الشركات البترولية بلدانها من :

1- إستغلال ثروتها البترولية وطينا ومباشرا وبصورة كاملة لمختلف المراحل الصناعية البترولية الأساسية والمكاملة .

2- تكوين قطع صناعي بترولي وطني متزايد ومتعاظم في دورة وأهميته على صعيد الإقتصاد المحلي .

3- إحداث تغير في شكل السوق البترولية الدولية من سوق مغلقة ومسيطر ومتحكم بها من قبل الإحتكار البترولي للشركات السبع إلى سوق مفتوحة وتؤثر بها أطراف جديدة³ .

وهناك الآن أكثر من 100 شركة بترول وطنية للدول المنتجة والمستهلكة مملوكة لدولها بشكل كلي أو جزئي . وقد تم تصنيف 45 شركة منها ضمن مجموعة الـ 100 أكبر شركة بترولية في العالم (Top 100) لعام 2011 ، وفقا لتصنيف مؤسسة أبحاث أنيرجي أنتليجنس لشركات بترول في العالم باستخدام معايير التشغيل الستة الأساسية . حيث بلغت حصة شركات النفط الوطنية داخل مجموعة (Top 100) حوالي 78.7 / من إجمالي إحتياطات النفط العالمية المؤكدة ، ويعزى ذلك في الغالب إلى كون أن شركات البترول الوطنية الكبرى تتبع دولا أعضاء في أوبك حيث بلغت حصتها من إنتاج إحتياطات النفط المجموعة (Top 100) حوالي نسبة 90.8%⁴ .

1 محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 102 .

2 جامع عبد الله، مرجع سابق، ص 80 .

3 محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 114 .

4 الطاهر الزيتوني الدور المتنامي لشركات البترول الوطنية وإنعكاسية على صناعة البترول في دول الأعضاء – مجلة النفط والتعاون العربي المجلد 39 ، العدد 147 ، خريف 2013 ، ص 96 .

3.1.1: مراحل تطور الصناعة النفطية في الجزائر

تعتبر الصناعة النفطية في الجزائر من أهم محركات قطاع الطاقة ، حيث يعتمد عليها في العائدات الجبائية ومساهمتها بشكل أساسي في تكوين الدخل القومي .وقد إهتمت الجزائر بهذه الصناعة بدءا من تأمين القطاع سنة 1971 ثم إصدار القانون الخاص بالمحروقات سنة 1986 والمعدل في سنة 1991 ، ثم إصدار قانون جديد للمحروقات سنة 2005 والمعدل بالأمر 10/06 سنة 2006 .

1.3.1.1: الجزائر دولة نفطية

بعد وقوع الجزائر في قبضة الإحتلال الفرنسي ، تولت هذه الأخيرة مهمة تسيير البلاد والتحكم في ثرواته ، ومع التطور الصناعي العالمي وظهور أهمية البترول ، حتم على فرنسا التي لها مستعمرات واسعة وتقوم باستغلال ثروتها الطبيعية أن تبحث عن المصادر الطاقوية فيها. ففي شمال البلاد ظهرت مؤشرات نفطية على سطح الأرض مثل بئر تليوانت (جنوب غرب غيلزان) الذي تم إكتشافه سنة 1915 ، وواد قطرين (جنوب سور الغزلان) ،وبعد الحرب العالمية الثانية برزت أهمية النفط كمصدر أساسي وإستراتيجي من مصادر الطاقة ، ما جعل فرنسا تسعى إلى إستغلال الثروة البترولية في الجزائر . ففي أكتوبر 1952 أعطيت رخص التنقيب للشركة الفرنسية للبترول (CFP) ، الشركة الوطنية للبترول (SNREPAL) وشركة التنقيب وإستغلال البترول في الصحراء (CREPS) ¹. وقد كانت سنة 1956 التي هي بداية الإنتاج الفعلي للنفط في الجزائر، حيث تم إكتشاف " حقل عجيلة " كأول بئر بترولية هامة في الصحراء في يناير 1956 ، وفي جوان 1956 تم إكتشاف " حقل حاسي مسعود" أكبر الحقول البترولية في الجزائر ، وفي نوفمبر 1956 تم إكتشاف "حقل حاسي الرمل " للغاز الطبيعي بطاقة إنتاجية أولية قدرت بمليون متر ² . وقد شجعت هذه الإكتشافات الحكومة الفرنسية على إعداد تشريع أكثر ملائمة لتأمين إستغلال الصحراء على أفضل وجه ،فجاء قانون "البترول الصحراوي " في نوفمبر 1958 يشجع رؤوس الأموال الخاصة سواء كانت أجنبية أم فرنسية للإستثمار في الميدان البترولي في الجزائر ، وبعد الإستقلال السياسي للجزائر سنة 1962 إتجهت السلطات السياسية إلى وقف نهب الثروة البترولية بإنشاء شركة وطنية تحمي مصالحها ، فتأسست سوناطراك بتاريخ 31-12-1964 تتولى مهمة كسرا الاحتكارات الأجنبية من خلال قيامها بجميع أنشطة التنقيب ،الإنتاج ، النقل والتسويق بالنسبة للمحروقات الجزائرية في ظل سياسة بترولية مستقلة . وقد إستطاعت سوناطراك في نهاية سنة 1967 أن تفرض وجودها إذ تمكنت من التحكم في جميع النشاطات ،البحث ، التنقيب ، التحويل إلى

¹ عيسى مقلبد، مرجع سابق، ص 26-27.

² موري سمية ، أثار تقلبات أسعار الصرف على العوائد النفطية – دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان 2009-2010، ص 140.

النقل والتسويق ، وقد تمكنت الجزائر أن تبسط نفوذها كلياً على ثرواتها بالإعلان عن التأمين الكلي للموارد الوطنية بتاريخ 24-02-1971 لتتحول ممتلكات الشركات الأجنبية لصالح الشركة الوطنية سوناطراك ، ويمكن ملاحظة سيطرة سوناطراك على القطاع النفطي في الجزائر في الجدول الموضح أدناه¹.

الجدول رقم (2.1): ديناميكية سيطرة سوناطراك على القطاع النفطي وتطوره.

الوحدة:نسبة مئوية

نوع السيطرة	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972
مناطق الاستثمار حيث تتولى سوناطراك تنفيذ الاعمال	12	21	51	65	92	100	100
إنتاج النفط	11,5	11,8	13,7	17,75	35	56	77
احتياطي الغاز الطبيعي تحت سيطرة سوناطراك	18	19,5	19,5	19,5	23,5	29	100
النقل بالأنابيب	38	38	39	40	50	98	100
تكرير النفط	20,4	44	66	66	90	100	100
التوزيع في الجزائر	0	48,6	100	100	100	100	100

المصدر: بلقاسم بلماضي، العوائد البترولية مشاكل وافاق، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة سنة 2007، ص61.

يجب أن نشير إلى أنه قبل قرارات التأمين في 24/02/1971 كانت الجزائر قد باشرت سياسة تدريجية لإستعادة الرقابة على المحروقات بدأت بالنقل أولاً ثم التنقيب والإنتاج لاحقاً بأسلوب متبع منذ تأسيس سوناطراك ، كما قامت بعملية شراكة بنسبة 49/51 % بين سوناطراك وشركة "غيت" الأمريكية وبخصوص الجزائر التي إختارت النهج الاشتراكي منذاً إستقلالها ، فقد كان العامل الأيديولوجي مساعداً لقرارات التأمين والتي نصت على مايلي:

¹ عيسى مقلبد ، مرجع سابق ، ص 31 ، 34.

أولاً : أخذ حصة 51% من الشركات العاملة في الجزائر مما يحقق الرقابة الفعلية على المحروقات ، وهذا ما سمع بمراقبة 56% من محمل الإنتاج البترولي.

ثانياً : التأميم الكامل لحقول الغاز الطبيعي حيث أصبح بمحمل إحتياطي الغاز تحت رقابة الدولة .

ثالثاً : تأميم النقل البري للبترول والغاز ، أي كل أنابيب النقل المتواجدة على التراب الجزائري . مع التأكيد على مواصلة تزويد السوق الفرنسية بالنفط وسعر السوق السائد ليدعم الإستقلال السياسي باستقلال إقتصادي. وقد أقرت الجزائر مجموعة من القواعد تضمنتها مراسيم تشريعية حول قضية الأسعار تناولت سعر البترول في الجزائر الذي أصبح يصدر من الطرف الوطني بقرارات كاملة السيادة تمتلك سلطة تصليح الأسعار المحددة إذ وقع تعديل جوهري لمعطيات الاقتصاد الدولي للبترول . أي إخضاع السعر لمبدأ تغير الظروف ، وبانضمام الجزائر إلى منظمة الأوبك والأوبك أصبح تحديد الأسعار المعلنة يخضع لقرارات تنظيمية تتفق عليها حكومات الدول الأعضاء كما وفرت الأوبك خصوصاً حماية لأعضائها من خلال المحافظة على مصالحهم من إستغلال الشركات العالمية . وقد بلغت نسبة إنتاج سوناطراك ما يقارب 39 % من إجمالي الإنتاج سنة 2005 لترتفع إلى 57 % سنة 2008 ، كما بلغت قيمة إستثماراتها خلال 2004-2008 ما قيمته 21 مليار دولار ، أما الغاز الطبيعي قد بلغ إنتاجها سنة 2004 ما يقارب 140.8 مليار متر³ ليشهد إرتفاعاً سنة 2008 إلى 171.1 مليار متر³ .¹

ميزة نوعية النفط الجزائري : إن النفط الجزائري يمتاز بنوعية جيدة مقارنة مع الكثير من أنواع النفوط المصدرة من قبل دول الأوبك ، فالبترول المستخرج من البئر الأولى في واد قطرين كان على درجة عالية من النقاوة حيث قدرت كثافته 0.830 وهو يشتمل على 34% بنزين و 24% غازوال و 32% وقود التدفئة و 8% زيت و 1% برفين، كما أن أهم المنتجات البترولية المعروفة في الجزائر هي المكثفات Condensat المصاحبة لإستخراج الغاز الطبيعي وتعد من أجود أنواع النفط وبأقل إشمالاً على الشوائب .

إن بترول الجزائر الأساسي المعروف بصحاري "بلند" يتضمن خصائص إيجابية من حيث خلوه من الكبريت وتميزه مقارنة بنفط "العربي الخفيف" .² وهذا ما يبينه الجدول التالي:

¹ Abdellatif benachenhou, **Algerie : la modernisation maittesée**, Alpha desing ,p15-16

² عيسى مقلبد ، مرجع سابق ، ص 50 ، 51 .

جدول رقم(3.1) مقارنة بين أنواع من البترول لبعض الدول الأوبك والبترول الجزائري .

نوع المنتحات البترولية المستخرجة	نوع البترول		درجة الكثافة APT النوعية	البلد
	ثقيل	متوسط		
48,50	31,00	20,5	34,2	السعودية
60,75	23,25	16,00	27,3	السعودية
55,23	25,30	19,36	31,3	الكويت
47,50	30,25	22,25	34,3	إيران
52,00	26,85	21,15	31,3	إيران
44,4	30,60	25,00	36,1	العراق
50,0	28,00	22,00	34,0	العراق
29	36	35	44,0	الجزائر
48,00	40,00	12,00	27,1,	نيجيريا

المصدر: محمد احمد الدوري، مرجع سابق،ص 12-13.

- إن مميزات جودة النفط الجزائري مقارنة مع النفوط الأخرى كما يبينها الجدول ، خاصة ما يتعلق بدرجة الكثافة النوعية تجعل النفط من بين أفضل أنواع البترول ، ومن حيث السعر والخصائص فنجد أن الخام الجزائري وخام برنت متقاربان جدا ويزيد سعر خام صحاري بلند الجزائري عن سلة خامات الأوبك بأكثر من أربعة دولارات للبرميل.

- إن ميزة النوعية وإنخفاض التكاليف المتعلقة بالنقل بسبب القرب الجغرافي ، يجعل المحروقات الجزائرية ذات قدرات تنافسية واضحة إزاء المنتجين والمصدرين من الشرق الأوسط وروسيا وهذا ما يمكنها أن تطالب بشروط أفضل في الإتفاقيات المبرمة مع الدول المستهلكة ، وتقوية مركزها في السوق العالمية .

2.3.1.1: الإمكانات النفطية الجزائرية

إن الجزائر تحتل المركز السابع عربيا من حيث إحتياطات البترول ، بمعدل 1% من الإحتياطي العالمي حسب إحصائيات الشركة البريطانية للبترول سنة 2007¹ ، غير أن ما يلاحظ هو أن حجم الإحتياطي من النفط الخام المؤكد شهد حالات من التذبذب منذ السبعينات إلى غاية السنوات الأخيرة .وأن ما ميز الفترة الممتدة

¹ موري سمية ، مرجع سابق ، ص146.

بين بداية السبعينات إلى غاية منتصف الثمانينات هو إحتكار شركة سوناطراك شبه الكامل لنشاط الإستكشاف ، حيث لم يتحقق إكتشافات هامة ترفع من حجم الإحتياطي. الشيء الذي جعل مستوى الإحتياطي من النفط الخام يتراجع في عام 1978 بحجم 6.3 مليون برميل فقط وهذا ما نلاحظه من الجدول رقم (4.1) ¹.

الجدول رقم (4.1) تطور الإحتياطات النفطية للجزائر من الفترة 1970 إلى 2008

الوحدة: مليون برميل

1977	1976	1975	1974	1973	1972	1971	1970
6.6	6.8	7.37	7.7	7.64	9.75	9.84	8.098
1985	1984	1983	1982	1981	1980	1979	1978
8.82	9	9.22	9.44	8.08	8.2	8.44	6.3
1993	1992	1991	1990	1989	1988	1987	1986
9.2	9.2	9.2	9.2	9.236	9.2	8.564	8.8
2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994
11.314	11.314	11.314	11.314	11.2	10.8	9.979	9.979
	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002
	12.2	12.2	12.2	12.27	11.35	1.3	11.314

Source ;OPEC ,Annual statistical Bulltin 2005,2008

المرحلة الثانية بدأت بعد إنفتاح القطاع على الإستثمار الأجنبي المباشر ، وتطبيقا لهذه السياسة الجديدة قامت الجزائر في الفترة 1987 إلى غاية 2003 بتوقيع أكثر من 50 عقد شراكة مع شركات نفطية أجنبية في مجال الإستكشاف حيث سجل نشاط تنقيب و الإستكشاف إرتفاعا محسوس منذ 1999 وإلى غاية 2008 تكون الجزائر قد نجحت بفضل هذه الشراكة وبفضل الجهود الخاص لشركة سوناطراك في تجديد إحتياطاتها في السنوات الأخيرة ومن رفع مستوى إنتاجها .

وحسب تقارير منظمة الأوبك إرتفع الإنتاج الجزائري من 776 ألف مليون برميل يومي سنة 2001 ليلعب 1.356 مليون برميل يومي سنة 2008 ، وخلال الفترة الممتدة من (2004 - 2009) تم إكتشاف عدة حقول من النفط الخام والغاز الطبيعي في الجزائر يمكن أن نوضحها في الجدول التالي²:

الجدول رقم (5.1): الإكتشافات البترولية في الجزائر خلال الفترة (2004-2009)

السنة	النفط	الغاز
2004	4	9
2005	5	3
2006	12	7
2007	5	15

¹ عبادة عبد الرؤوف ، مرجع سابق ، ص 86 .

² موري سمية ، مرجع سابق ، ص 148 .

2008	2	9
2009	8	8

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك سنة 2009

من خلال الجدول نلاحظ تطور الإكتشافات البترولية في الجزائر ، فخلال سنة 2007 رصدت الجزائر ميزانية 3.5 مليار دولار مخصصة لشركة سوناطراك في مجال الإستكشاف والإنتاج لترتفع إلى 4.9 مليار سنة 2008 أي بنسبة مئوية تقدر بـ 40 % .

قطاع المحروقات والإنتاج الوطني : يساهم قطاع المحروقات بصورة مباشرة بإنتاجه في تكوين الناتج الوطني الخام وبصورة غير مباشرة في إنتاج القطاعات الأخرى ، والجدول الآتي الخاص بنسبة إنتاج قطاع المحروقات من الإنتاج الوطني الخام لسنوات 2000 - 2010 يوضح ذلك .

الجدول رقم (6.1) نسبة إنتاج قطاع المحروقات من الإنتاج الوطني الجزائري 2000-2010

الوحدة : مليون دج

السنوات	الناتج الوطني الخام	إنتاج قطاع المحروقات	النسبة %
2000	3.698.683,7	1.616.314,70	43,69
2001	3.754.870,8	1.443.928,10	38,45
2002	4.023.413,8	1.477.033,60	36,71
2003	4.700.010,4	1.868.889,60	39,76
2004	5.545.851,5	2.319.823,6	41,82
2005	6.930.153,4	3.352.878,4	48,32
2006	7.836.997,6	3.882.227,8	49,53
2007	8.567.941,8	4.089.308,6	47,72
2008	10.002.133,7	4.997.554,5	49,96
2009	8.808.700,8	3.109.078,9	35,29
2010	10.428.714,5	4.180.357,7	40,08

Source : www.ons.dz/statistiqueeconomiques 2000-2010,Vu Juin 2012.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة نمو إنتاج قطاع المحروقات بالنسبة للناتج الوطني في تزايد مستمر خلال فترة 2000 إلى 2010 إذ تقدر نسبة الزيادة بـ 158.63% في سنة 2010 مقارنة بسنة 2000 وذلك راجع إلى زيادة عقود الشراكة في الإستثمار لقطاع المحروقات خلال العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرون . وقد حقق قطاع المحروقات نسبة معتبرة بالنسبة للناتج الوطني الخام ، حيث قدرت اقل نسبة في سنة 2009 بـ 35.29% من الناتج الوطني الخام والمقدرة بقيمة 3.109.078,9 مليون دينار جزائري وأكبر نسبة تحققت في سنة 2008 بـ 49.96% من الناتج الوطني الخام بقيمة 4.997.554,5 مليون دج.

كما إرتفع الناتج الداخلي الخام الإسمي للجزائر إلى 159 مليار دولار خلال سنة 2010 مقابل 139.8 مليار دولار سنة 2009 ، ليستمر في الإرتفاع إلى 171.6 مليار دولار سنة 2011¹.

3.3.1.1: الأهمية المالية للصناعة النفطية في الجزائر:

تتجلى الأهمية المالية للصناعة النفطية في الجزائر في مدى مساهمة قطاع المحروقات في تطوير إيرادات ونفقات ميزانية الدولة حيث تميزت الفترة ما بين (1986-1999) بتطبيق أول قانون خاص بالنشاط النفطي حمل رقم 14/86 الصادر سنة 1986 وما جاء به من تعديلات وتغييرات، والنظام الجبائي وتعديله في سنة 1991 بالقانون المعدل والمتمم رقم 21/91، الذي عمل على جذب الاستثمارات الأجنبية في مجال قطاع المحروقات عامة والصناعة النفطية خاصة، حيث سجلت الإيرادات النفطية نسبة 47,89% سنة 1999.

تواصلت مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات العامة حيث سجلت تزايد بعد انخفاض معدلها بـ 23,90%، 22,20%، 25,77% لسنوات (1986، 1987، 1988) على التوالي. وبلغ معدل 64,74% في سنة 1997 كأعلى معدل مسجل في الفترة (1986-1999) وتحقق معدل 51,54% كمعدل عام. وخلافا لسنوات هذه الفترة التي تميزت بإيرادات ضخمة من الجباية النفطية، حدثت بعض الاضطرابات السلبية على سوق النفط أثرت على مردود الجباية وبالتالي على إيرادات الميزانية العامة، فمن معدل 74,34% في سنة 2000 تحاوت الأسعار ومعها الجباية النفطية التي سجلت سنة 2001 معدل 63,52%، وقد سجل انخفاض سنة 2002 بـ 62,86%، ثم عاودت أسعار النفط الصعود ومعها المداخيل النفطية.

وجراء الوفرة المالية التي عاشتها الجزائر ، تم في هذه الفترة إنشاء صندوق ضبط الموارد في جوان 2000، وكذا إصدار القانون الخاص بالمحروقات رقم 07/05 والذي تضمن هو الآخر ضرائب ورسوم جديدة ونظاما جبائيا وتنظيما محروقاتيا مبسطا وأكثر تحررا، مما أسهم في رفع حجم إيرادات الجباية النفطية وزيادة الاستثمارات في الصناعة النفطية.

ومنذ سنة 2000-2010 عرفت النفقات العامة نموا مطردا بسبب تطبيق الجزائر لنظام جديد في قطاع النفط والمجسد في قانون 07/05 والمعدل بالأمر 10/06، وكان هذا نتيجة للقدرة التمويلية التي تتمتع بها الجزائر جراء ارتفاع أسعار النفط².

¹ أمينة مخلفي ، مرجع سابق، ص 285.

² أمينة مخلفي ، مرجع سابق ، ص 291-292.

2.1: العوامل المحددة لأسعار النفط في السوق البترولية

إذا نظرنا إلى النفط الخام كسلعة ، لوجدنا أن هذه السلعة أحاطت بها ظروف وسياسات نفطية وإستراتيجيات فريدة من نوعيها حالت دون تحقيق السعر الحقيقي لهذه السلعة ، وهذا ماسنلاحظه في تعرضنا لمراحل تطور تسعير النفط وذلك بتدخل عوامل عديدة في السوق النفطية ، بغية تحقيق أغراض ومصالح إقتصادية ، مجسدة ذلك في شكل تنظيمات دولية لعبت ولحد الآن دور كبير كعامل مؤثر في السوق النفطية .

1.2.1 : مراحل تطور النظام العالمي لتسعير النفط

مر نظام تسعير النفط بعدة مراحل من حيث الجهة التي تسيطر على التسعير ومدى تأثير هذه الأسعار على الدول المضيفة ، حيث مرت بثلاث مراحل كما يلي :

1.1.2.1: المرحلة الأولى : مرحلة الأسعار المعلنة

سادت خلال هذه الفترة الأسعار المعلنة من طرف الشركات الإحتكارية حيث اتخذت أسعار البترول وكيفية تسعيرها الطابع الإحتكاري عرضا وطلباً. **فالسعر المعلن** : هو السعر الذي كان يتخذ من قبل الشركات النفطية الإحتكارية وذلك وفقاً لمصالحها ومصالح الدول الآتية منها¹، أي السعر الذي يعلنه المشتري أو البائع بطريقة تقليدية تعتبر بأن هذا هو السعر الذي يكون مستعداً لقبوله لعرض البراميل من النفط الخام أو المنتجات النفطية و وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من الأسعار يكون في ظل الأسواق الإحتكارية . وقد أعلنت هذه الأسعار لأول مرة في عام 1880 من قبل شركة ستاندرادأويل في الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت تحتكر شراء البترول من منتجة المتعددين في السوق الأمريكية وعند فوهة البئر . وإستمر ذلك حتى عام 1911 حيث حلت الحكومة الأمريكية إحتكار ستاندرادأويل . وفي العشرينات من القرن 20 توحدت شركات النفط الكبرى في تنظيم واحد متكامل مسيطر على جميع مجالات الصناعة النفطية العالمية².

وقد قسمت مرحلة الأسعار المعلنة إلى فترتين : فترة ما قبل عام 1960 والفترة منذ قيام منظمة أوبك إلى غاية 1973.

الفترة الأولى : ما قبل 1960 : عرف تسعير النفط الإحتكاري نظامين أساسيين، نظام نقطة الأساس الوحيدة ونظام نقطتي أساس .

¹ لخدديمي عبد الحميد، مرجع سابق، ص 13.

² جامع عبد الله، مرجع سابق، ص 88 .

أولاً: نظام نقطة الأساس الوحيدة : إن هذا النظام للسعر المعلن البترولي يعني كون أسعار البترولي في مختلف المناطق العالمية وبصورة رئيسية يكون سعرها المعلن مساوياً لسعر منطقة الخليج الأمريكي + زائد تكاليف النقل والتأمين من منطقة خليج المكسيك وإلى منطقة إسترتهاها.¹ إن السبب في إختيار سعر نفط الخليج المكسيك كسعر تأشيري يعود أولاً إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر المستهلك الأول للنفط في العالم وثانياً لأن خليج المكسيك يعد المكان الوحيد في العالم الذي يصل فيه عدد الصفقات إلى قدر من الأهمية يكفي لتشكيل سوق حقيقية. وبعد الحرب العالمية الثانية وعلى أثر مشروع مارشال في إعادة بناء أوروبا وفقدان الولايات المتحدة الأمريكية كمركزها كأول مصدر للنفط في العالم وتحولها إلى دور المورد ، حيث أصبح نفط الشرق الأوسط يتمتع بقدر كبير على منافسة النفط الأمريكي في أوروبا الغربية ففي عام 1948 بلغ سعر النفط الأمريكي 1.70 دولار سنتاً للبراميل . أي أن أسعار نفط الخليج العربي أقل من أسعار الخليج المكسيك بمقدار 53 سنتاً للبراميل مما أعطاه ميزة تنافسية جديدة لذلك حل ميناء ساوثها ميتون في إنجلترا محل ميناء نابولي كنقطة تعادل فيها أسعار الخليجيين وفي مرحلة لاحقة وعلى أثر تحديد الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية وفي فنزويلا قامت شركات الكارتل النفطي بتخفيض نفط الشرق الأوسط حيث وصل إلى 1.75 للبرميل وبالتالي إزدادت منافسة أسعار نفوط الشرق الأوسط للنفط الأمريكي . داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها .

ثانياً: الخليج العربي نقطة أساس ثانية للتسعير : دارت محادثات طويلة بين الشركات النفطية والحكومتين الأمريكية والانجليزية للتواصل إلى أسلوب مناسب لتسعير نفط الشرق الأوسط وذلك في ضوء التكلفة الفعلية الإنتاجية ونقله ، إلا أن الشركات النفطية عجزت أو تعمدت عدم توفير مثل هذه المعلومات وفي عام 1947 ونظراً للتنامي إحتياجات الشرق الأوسط وإزدياد حاجة الدول الصناعية للنفط جعل مركز النقل في التصدير ينتقل من خليج المكسيك إلى منطقة الشرق الأوسط. وفي أوئل الخمسينات كان معظم النفط المستخرج من الشرق الأوسط ينقل إلى مراحل الإنتاج المتعددة في الشركات الكبيرة المتكاملة وما كانت تمر منه سوى مقادير ضئيلة إلى السوق المفتوحة ، وأصبح سعر النفط المصدر من موانئه مساوياً للسعر المعلن لنفط خليج المكسيك مضافاً إليه التكلفة الفعلية للشحن وبالتالي إتسعت المنطقة التي يصدر إليها نفط الخليج العربي من رأس التنورة في السعودية بسعر 1.75 دولار².

وتجدر الإشارة إلى أن الأسعار المعلنة الاحتكارية قد مر إستخدامها بثلاث مراحل:

1-المرحلة الأولى : والتي سادت إلى غاية بداية الخمسينات ، لم يكن للأسعار المعلنة أي معنى بالنسبة للدول النفطية المضيفة ، حيث إقتصر دورها على تلقي حفنة من العوائد النقدية من الشركات النفطية والتي

¹ محمد أحمد الدوري ، مرجع لسابق، ص 202 .

² لخديمي عبد الحميد، مرجع سابق، ص 16، 17.

أخذت أشكالاً مختلفة من المدفوعات مثل بدل الإيجار والمكافأة عند إكتشاف النفط والإتاوة الضريبة والتي لم تكن مرتبطة بأي شكل بأسعار النفط .

2-مناصفة الأرباح : فما بين عام 1950 و 1953 تمت إتفاقيات بين الدول النفطية والشركات المنتجة وذلك لاحتساب عوائد مثل هذه الدول على أساس إقسام مايتحقق من أرباح بصورة متساوية بين حكومات هذه الدول والشركات المنتجة وذلك في ضوء الأسعار المعلنة للنفط ، إلا انه في ظل هذه الأوضاع كان سعر المعلن للبتروول يفتقد المعنى الاقتصادي لمفهوم السعر .

3-إتفاقيات المشاركة : والتي بدأت في أواخر الستينات بالتزامن مع موجات التأميم ، حيث طالبت الحكومات بالمشاركة في الملكية للإنتاج ، عقود المشاركة هذه أعطت الحق للحكومات في الإنتاج الجاري تساوي نسبة المساهمة ، لكن هذا النظام لم يدم طويلا حيث بحلول عام 1975 لم يعد له أي وجود¹.

الفترة الثانية : مند قيام أوبك ولغاية 1973

في أوائل عام 1959 قامت الشركات النفطية العاملة في فنزويلا تخفيض الأسعار المعلنة للنفط الخام الفنزويلي من 3.07 دولار للبرميل إلى 2.92 دولار للبرميل وذلك ردا على الخطوات التي اتخذتها الحكومة الفنزويلية في مجال تعديل ضريبة الدخل على الشركات نفسها لكي ترفع حصتها من العوائد النفطية ، وقد تجاوزت الأسعار المعلنة للنفط الأمريكي والعربي بأسعار الخام الفنزويلي وذلك خلال شهر فيفري 1959، فإنخفاض سعر برميل النفط الأمريكي ليصبح 3.14 دولار قابلة إنخفاض في سعر برميل النفط العربي الخام ليصبح 1.94 دولار وقد برزت ردود الفعل العربية إتجاه ذلك التخفيض بأسعار نفوطها الخام ، وذلك من خلال دعوتها إلى عقد مؤتمر قمة عربي لمواجهة الموقف السلبي الصادر من الشركات النفطية الكبرى . وهكذا إنعقد المؤتمر لأول مرة بالقاهرة عام 1959 ليقر ذلك القرار الخاص بأسعار النفط العربي الخام ، غير أن الشركات تجاهلت نداء الأقطار العربية وإستمرت في إجراء اتها التعسفية حيث أصبح السعر المعلن للنفط العربي الخام يتراوح من (1.84-1.80) للبرميل مقابل 3.14 للنفط الأمريكي الخام وهذا ما يوضحه الجدول ادناه،

وبدعوة الحكومة العراقية عقد في بغداد يوم 1960/9/14 ضم ممثلين عن ثلاثة أقطار عربية وهي (العراق ، الكويت ، السعودية) إضافة إلى إيران ، وفنزويلا ، حيث صدر في ختامه إعلان مهم ، تضمن تأسيس منظمة الأقطار المصدرة للنفط (الأوبك OPEC) حيث أصبحت فيينا مقرا لها ، وبالإضافة إلى الأعضاء الخمسة المؤسسين للمنظمة ، فقد انضمت إليها في السنوات التالية أقطار أخرى حتى أصبح عدد أعضائها عام 1975 ثلاثة عشر عضوا وهم (العراق ، الكويت ، السعودية ، إيران ، فنزويلا ، قطر ، ليبيا ، أندونيسيا ،

¹ جامع عبد الله، مرجع سابق، ص 89

الإمارات ، الجزائر ، نيجيريا ، الأكوادور ، الغابون) . وفي قرارها الأول وجهت الأوبك دعوات صريحة بضرورة استقرار الأسعار المعلنة للنفط الخام – والعربي بالذات – في السوق العالمية عموماً وفي أقطارها الأعضاء بصورة خاصة ، ولقد حققت منظمة الأوبك منذ تأسيسها وحتى عام 1970 بعض الإنجازات الإيجابية لصالح أقطارها الأعضاء ، فيما كانت شركات النفط الكبرى تشكل خلال الفترة تجمعا قويا ضد الأقطار المذكورة والمنظمة في الوقت ذاته ، فقد استطاعت المنظمة من جانبها أن تحافظ على مستوى ثابت لأسعار النفوط الخام لأقطارها الأعضاء من الانخفاض حتى عام 1970 ، فكان سعر برميل خام القياس السعودي 1.80 دولار للبرميل طوال عقد الستينات¹ .

الجدول رقم (7.1) يبين تطورات الأسعار المعلنة لكل من النفط العربي الخام والنفط الأمريكي الخام في الخليج العربي والمكسيكي للفترة من 1945 إلى 1960 .

الوحدة : دولار للبرميل

السنوات	النفط الخام العربي في الخليج العربي دولار/ برميل	النفط الخام الأمريكي في الخليج المكسيكي دولار / برميل
1945	1.05	1.36
1946	1.05	1.70
1949	1.75	2.76
1950	1.75	2.76
1951	1.75	2.76
1952	1.75	2.76
1953	1.97	3.00
1954	1.97	3.00
1955	1.97	3.00
1956	1.97	3.00
1957	2.12	3.25
1958	2.12	3.25
1959	1.94	3.14
1960	1.80	3.14

المصدر : نواف الرومي ، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي ، ، الطبعة الأولى ، الدار الجماهيرية، ليبيا، 2000، ص 83.

وفي ديسمبر 1970 عقد الأوبك مؤتمر كاراكاس والذي تقرر فيه فتح المفاوضات مع الشركات النفطية فكانت إتفاقية طهران في فيفري 1971 والتي ولأول مرة حصلت من خلالها الدول المنتجة على زيادة في الأسعار المعلنة بمقدار 25% سنويا منذ التضخيم العالمي ورفع نسبة الضريبة إلى 55% بالإضافة إلى زيادات

¹ عبادة عبد الرؤوف ,مرجع سابق، ص 29-30 .

مختلفة في الأسعار المعلنة وقد كانت مدة سريان هذه الاتفاقية خمس سنوات كما حصلت أوبك على زيادتين للأسعار المعلنة ، الأولى بـ 8.43% من الأسعار المعلنة نتيجة تخفيض الدولار عام 1971 ، وذلك في اتفاقية جنيف الأولى في جانفي 1972 ، وزيادة ثانية قدرها 11.9% نتيجة التخفيض الثاني في قيمة الدولار عام 1973 ، وذلك في إتفاقية جنيف الثانية في جوان من نفس العام ، كما تمخض عن إتفاقيتي جنيف الأولى والثانية ربط الأسعار المعلنة للنفط في المستقبل بقيم العملات العالمية الرئيسية .

2.1.2.1 : مرحلة نظام التسعير المسند إلى أوبك والأسعار الرسمية

في سبتمبر 1973 طالبت أوبك بإعادة فتح المفاوضات مع الشركات النفطية لمراجعة إتفاقية طهران ، مطالبة بزيادة جديدة في السعر المعلن ، لكن الشركات رفضت هذا الطلب وكتنتيجة لذلك ، قام ستة أعضاء خليجين من أوبك بالإعلان - ومن طرف واحد - عن رفع فوري للسعر المعلن لنفط العربي الخفيف من \$3.65 إلى \$5.12 في 19 أكتوبر 1973 . وفي ديسمبر 1973 رفعت أوبك السعر المعلن لكن الشركات رفضت هذا الطلب ، ونتيجة لذلك ، قام ستة أعضاء خليجين من أوبك بإعلان - ومن طرف واحد - عن رفع فوري 19 أكتوبر 1973 وفي ديسمبر 1973 رفعت أوبك السعر المعلن للعربي الخفيف إلى \$11.51 إثر قرار إستخدام العرب ل سلاح النفط إضافة إلى تخفيض الإنتاج بـ 5% كل شهر حتى تنسحب إسرائيل وتحرير الأراضي التي إحتلتها عام 1967 ، وإسترداد الشعب الفلسطيني لحقوقه . بين عامين 1965 و 1973 ازداد الطلب العالمي على النفط بمعدل سنوي يقدر 3 ملايين براميل يوميا ، أغلب هذه الزيادة تمت تلبيتها من طرف أوبك ، حيث ارتفع إنتاجه من 14 مليون ب/ي عام 1965 إلى 30 مليون ب/ي في 1973 ، لترتفع مساهمة أوبك في الإنتاج العالمي للنفط من 44% سنة 1965 إلى 51% سنة 1973 .¹

بعد تعديل الأسعار وزيادتها في نهاية عام 1973 وبداية عام 1974 إتسم هيكل الأسعار بالارتباك وعدم الوضوح فأقدمت أوبك على إلغاء مكان يعرف نظام السعر المعلن وما يتعلق به من ضريبة وريح وهامش للشركات النفطية الامتيازية وإحلال نظام السعر الواحد محله أي **السعر الرسمي** . حيث حددت في البداية نسبة 93% عن الأسعار المعلنة ما أدى إلى ظهور ما يسمى **سعر نفط الإشارة** كأساس لتحديد أسعار النفط الأخرى . وبشكل عام إشتمل هيكل أسعار أوبك الرسمية على مجموعتين فرعيتين من الأسعار وهما :

- سعر أساس مطلق لنفط الإشارة (العربي الخفيف) بإعتباره مرجع للهيكل الكامل للأسعار .
- أسعار رسمية للنفط الأخرى لدول أوبك التي يتم تحديدها بعد حسم مسألة سعر نفط الإشارة ، بإستخدام آلية عامة للتسعير يطلق عليها فروقات الأسعار .

¹ جامع عبد الله ، مرجع سابق ص 91 .

وقد مرت الأسعار بتطورات مهمة خلال فترة إدارة أوبك لعملية التسعير والتي إمتدت من عام 1974 ولغاية 1985 وارتبطت بمفهوم الأسعار الرسمية للنفط الخام التي تحددها الدول المنتجة¹.

3.1.2.1: مرحلة إنهاء نظام أوبك للتسعير وإنطلاق التسعير المعتمد على السوق

بالرغم من المكانة التي إكتسبتها منظمة الأوبك في نظام التسعير العالمي للنفط إلا أن الظروف تغيرت ، حيث إنخفض الطلب في منتصف الثمانينات بسبب الإنكماش في الاقتصاد العالمي ، بالإضافة إلى عدم التوافق بين أعضاء الأوبك الذي بدأ يظهر على السطح . حيث كانت السعودية تحاول الدفاع عن السوق وتحتصر أسواقها مقابل ذلك . والمنتجون الآخرون يعرضون إنتاجه وبجسومات عن أسعارها المرجعية، نتيجة لذلك إنخفض الطلب على النفط السعودي من 10.2 مليون ب/ي في 1980 إلى 3.6 م ب ي 1985. وفي 1986 وبغرض إستعادة السعودية لحصتها السوقية ، تبنت نظام العائد الصافي للتسعير بغرض إستعادة أسواقها وبعد فترة قصيرة تبعتها الدول المصدرة للنفط ، حيث قاد هذا الأمر إلى عرض فائض للمنتجات النفطية ، اسعار المنتجات المنخفضة دفعت أسعار الخام إلى الانخفاض مسببة إختيار من 26.29 في جويلية 1985 إلى 9.15 جويلية 1986 ،عقب هذا الإختيار في أسعار النفط تحلت أوبك عن نظامها الإداري في تسعير النفط ، وأصبح نظام تسعير النفط مرتبط ب سعر السوق وقد إعتد هذا النظام لأول مرة من قبل شركة النفط الوطنية المكسيكية PEMEX عام 1986 ، والذي تلقى قبولا واسعا بين مختلف منتجي النفط².

2.2.1: العرض البترولي

1.2.2.1: مفهوم العرض البترولي

للعرض البترولي عدة تعاريف اهاها:

تعريف 1 : العرض البترولي هو عبارة عن تلك الكميات الممكن عرضها وتبادلها في السوق بين الأطراف المتبادلة (بائعين - مشترين) وخلال فترة زمنية محدودة أو معلومة³.

تعريف 2 : العرض البترولي هو تلك الكميات من السلع البترولية الخام التي تعرض في السوق من اجل تبادلها وعلى ضوء الحاجة الإنسانية أو الطلب عليها خلال زمن معين.

إن العرض البترولي يعد أهم عامل مؤثر في أسعار النفط ، فزيادته (العرض) أو نقصانه يكون له تأثير مباشر على السعر ، حتى وان النظريات الإقتصادية تقول أن علاقة العرض مع الأسعار علاقة عكسية ، إلا أن العرض وكأي نشاط قابلا للتطور بالزيادة أو النقصان أو الثبات⁴، وفي صناعة النفط تجري التفرقة في مفهوم

¹ علي رجب، تطور مراحل تسعير النفط الخام في الاسواق الدولية، مجلة النفط والتعاون الدولي المجلد 38 العدد 141، ربيع 2012، ص22.

² جامع عبد الله ، مرجع سابق ص 93 .

³ محمد أحمد الدوري ، مرجع سابق ص 115

⁴ محمد أحمد الدوري ، مرجع سابق ،ص118 .

العرض بين تعبيرين، أولهما: القدرة الإنتاجية للنفط (oil productive capacity) وثانيها: إنتاج النفط ،ويقصد بتلك التفرقة إبراز أخذ الأعراف التي جرى عليها العمل في الصناعة وهو الاحتفاظ بقدرة احتياطية مغلقة (Shut- down or reserve caoacity) لمواجهة الطوارئ غير المتوقعة كما حدث عند إغلاق قناة السويس في سنة 1956 وحرب الخليج 1990 إذ قامت السعودية والإمارات وفنزويلا بتشغيل آبارها الاحتياطية المغلقة لتعويض النقص الذي عرفته السوق النفطية نتيجة الإنتاج في العراق والكويت. أما فيما يخص الدول المنتجة والمصدرة خارج أوبك فالمتوقع أن ترفع الإنتاجية من نحو 49 م.ب.ي عام 2002 إلى 66 م.ب.ي عام 2025 حسب تقديرات الوكالة الدولية للطاقة (EIA) حيث يقع جانب كبير من تلك الزيادة في دول مصدرة للنفط مثل الاتحاد السوفياتي سابقا¹.

2.2.2.1: العوامل المؤثرة في العرض النفطي والتي تخضع للسوق (العوامل الحرة)

العرض النفطي كأني فعالية ، ونشاط إقتصادي يتأثر بالعديد من العوامل المختلفة التي تتباين في أهميتها وقوة تأثيرها على العرض النفطي سواءا كان ذلك التأثير مباشر أو غير مباشر وبصفة إيجابية أو سلبية وهذه العوامل هي كالتالي :

أولاً: الإحتياطيات النفطية العالمية: يعرف الإحتياطي النفطي: بأنه كمية وحجم المخزون في باطن الأرض الذي يمكن إستخلاصه بالوسائل التقنية المعروفة والمتاحة في الوقت الذي يتم فيه الاستكشاف².

ويمكن تصنيف الإحتياطي النفطي إلى³:

1- الإحتياطيات المؤكدة: وهي تلك الكميات من النفط التي بواسطة التحاليل الجيولوجية والبيانات الهندسية يمكن تقديرها بدرجة معقولة من التأكد لتكون تجارية الاستخراج في تاريخ معين من خزان معين في ظل الظروف الاقتصادية السائدة .

2- الإحتياطيات غير المؤكدة : إعتقاد على البيانات الجيولوجية والهندسية مثلما هو الحال في تقدير الإحتياطيات المؤكدة لكن تقنيا ، تعاقديا ، إقتصاديا أو بسبب ظروف تنظيمية يتعذر تصنيفها كمؤكدة، الإحتياطيات غير المؤكدة تقدر مفترضة ظروف مستقبلية تختلف عن تلك السائدة في وقت التقدير ، مفترضة مثلا تأثير التحسنات المستقبلية الممكنة في الظروف الاقتصادية ، التطورات التكنولوجية

¹ لخديمي عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 38 .

² لخديمي عبد الحميد، مرجع سابق، ص 41 .

³ جامع عبد الله ، مرجع سابق، ص 30.

الظروف التنظيمية والقانونية التي قد ينتج عنها تخصيص كميات معينة من الاحتياطات غير المؤكدة لتصبح مؤكدة. ويمكن تصنيف الاحتياطات غير المؤكدة كمحتملة أو ممكنة:

أ- الاحتياطات المحتملة: هي تلك الاحتياطات غير المؤكدة التي تشير البيانات بشكل يوحي بأنها عرضة لان تكون قابلة للاستخراج. في هذا السياق، عند استخدام مدخل احتمالي، ينبغي أن يكون هناك ما لا يقل عن 50% احتمال أن هذه الكميات قابلة للاستخراج مستقبلاً.

ب- الاحتياطات الممكنة: هي تلك الاحتياطات غير المؤكدة التي تشير البيانات إلى أن احتمال استخراجها يكون أقل من الاحتياطات المحتملة وهكذا عند استخدام مدخل احتمالي، ينبغي أن يكون هناك احتمال لا يقل عن 10% أن هذه الكميات قابلة للاستخراج.

ثانياً: مقدار الطلب على النفط : إن مقدار الطلب على النفط هو الآخر من العوامل المؤثرة على العرض النفطي بصورة كبيرة فالطلب قد يكون كبيراً أو متوسطاً أو صغيراً وقد يكون متزايداً بصورة مضطربة أو مستقرًا أو متناقصاً والعلاقة بين الطلب والعرض هي علاقة طردية أي كلما كان الطلب كبيراً ومنتزاعاً في معدلات نمو فإن تأثيره إيجابي على تطور عرض السلعة النفطية وبصورة واسعة ومضطربة وهذا هو واقع أو متناقصاً فإن تأثيره إيجابي على تطور عرض السلعة النفطية وبصورة واسعة ومضطربة وهذا هو واقع حال الطلب النفطي في علمنا المعاصر وإذا كان الطلب صغيراً أو محدوداً أو متناقصاً فإن تأثيره سلبي على العرض النفطي¹.

ثالثاً: الأسعار التكاليف : يستجيب العرض العالمي للنفط لتغيرات الأسعار حيث يؤدي ارتفاع مستوى الأسعار إلى دخول آبار جديدة حيز الإنتاج حيث في ظل الأسعار المرتفعة تصبح قادرة على تغطية التكاليف الحدية التي كانت تفوق إيرادها الحدي المتوقع ، التي لم تكن تغطيها الأسعار قبل الارتفاع ، ونتيجة لذلك ، هي زيادة في الإنتاج العالمي للنفط ، وبالمقابل سيتوقف الإنتاج في الآبار ذات التكاليف العالية في حالة انخفاض الأسعار وخاصة على المدى المتوسط والطويل .

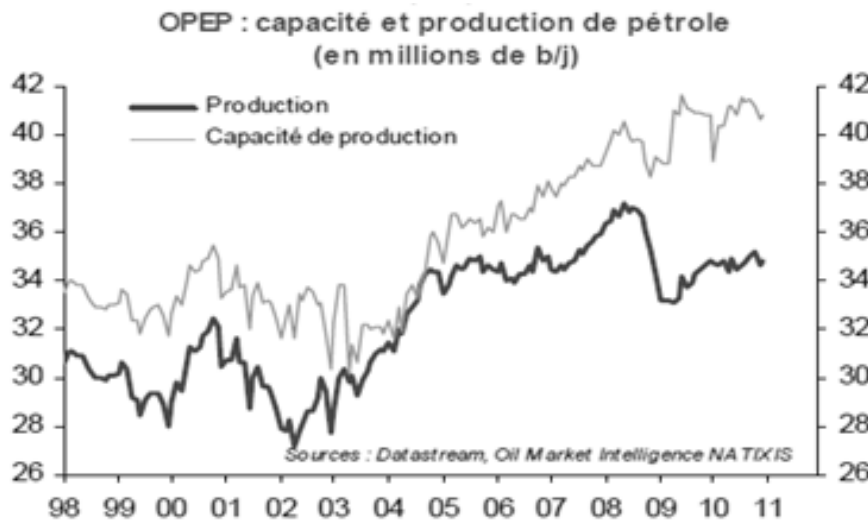
رابعاً: الطاقات الإنتاجية الفائضة : تحدد قدره العرض على الاستجابة لحجم الطلب بمدى توافر الإمكانيات الإنتاجية الفائضة في وقت معين ، حيث تملئ قواعد اقتصاديات النفط بأن تكون هناك طاقات إنتاجية فائضة أو إضافة تستخدم لمواجهة الانخفاض الفجائي للإمدادات العالمية أو لمواكبة الزيادة الفجائية للطلب ، كما

¹ محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 120 .

ترتبط هذه الطاقات الاحتياطية بالاستثمارات السابقة في مختلف القطاعات الصناعية النفطية ، في حين يقود مستوى الأسعار وتوقعاته بالإضافة إلى التوقعات المستقبلية للطلب العالمي قمة هذه الإستثمارات¹.

ويظهر الشكل (1.1) الطاقات الإنتاجية المتوفرة وحجم الإنتاج الفعلي لدول منظمة أوبك ، حيث يمثل الفارق بينهما الطاقات الإنتاجية الفائضة .

الشكل (1.1) الطاقات الإنتاجية والإنتاج الفعلي لدول منظمة أوبك خلال الفترة (1988-2011)



Source: Patrick Artus, *L'équilibre particulier du marché du pétrole et ses effets*, Natixis et Centre d'Economie de la Sorbonne, Université Paris 1, 2011, Available Online : <http://cib.natixis.com/flushdoc.aspx?id=56972>,) P5.

يبدو أن الطاقات الإنتاجية الفائضة كانت حوالي ثلاثة ملايين برميل يوميا خلال الفترة 1998-2003 مع انخفاض حاد لكن مؤقت في عام 2001، غير انه مع حلول عام 2004 تلاشت هذه الطاقات الفائضة تماما ولم تعد هناك طاقات فائضة إلا بعد عام 2005، وذلك بسبب قلة الاستثمارات، حيث هبعت الفترة الزمنية الطويلة التي اتسمت بأسعار منخفضة للنفط والتي شهدتها أسواق النفط خلال عقدي الثمانينات والتسعينات الظروف المناسبة لنزوح الاستثمارات لتوسعة الطاقات الإنتاجية، وبعد 2004-2005 وبعد أن ارتفعت أسعار النفط ، حيث لم يتمكن العرض من مواكبة الطلب على النفط. وفي ظل الأسعار المرتفعة نسبيا

¹ الطاهر الزيتوني ، التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي ، مجلة النفط والتعاون العربي، عدد 132، شتاء 2010، ص 35 .

منذ ذلك الحين تشجع الاستثمار في قطاع النفط، وتكونت الطاقات الإنتاجية بشكل كبير، موفرة طاقة إنتاجية معتبرة حتى وصلت في منتصف عام 2009 إلى مما يفوق سبعة ملايين برميل يوميا.¹

خامسا: سعر السلع البديلة: قبل اكتشاف النفط كمادة يعتمد عليها في الحياة البشرية كانت هناك مصادر أخرى مثل الفحم، وبالنظر لتكالييفها الغالية وصعوبة استخراجها تم اللجوء للنفط باعتباره اقل مصادر الطاقة تكلفة. لكن مع مرور الزمن ووقوع أزمات نفطية أصبح اهتمام الدول المصنعة التفكير في مصادر جديدة مثل الطاقة الشمسية الذرة والفحم- بعدما تم إهماله سابقا- فأصبحت تنافس النفط وهذا بالرغم من قلة بعضها مثل الذرة واختلاف خصائصها وفوائدها وكذا استغلالها اقتصاديا وصناعيا.

سادسا: المنافسة بين المنتجين للنفط: إن السوق النفطي يتكون من عدد من المنتجين وتحاول كل دولة أو شركة نفطية الحصول على أكبر حصة من السوق وعلى ارض الواقع فان هذه المنافسة موجودة بين دول منظمة الأوبك ودول غير أعضاء في المنظمة، وكل طرف يحاول الطفر بأكثر حصة من السوق النفطي، هذا من شأنه أن يؤثر على الكميات المعروضة.²

3.2.2.1: العوامل المؤثرة على العرض والخارجة عن إطار السوق

يقصد بالعوامل الخارجة عن إطار السوق تلك العوامل غير الحرة ، ولا يمكن التحكم فيها أو توقعها ، مثل العوامل الجيوسياسية ، الكوارث الطبيعية وسياسات الدول المنتجة .

اولا:العوامل الجيوسياسية : تلعب العوامل الجيوسياسية دورا هاما في التأثير على الإمدادات النفطية ، مثل ما حدث في أزمة قناة السويس عام 1965 حيث أغلقت القناة في وجه ناقلات النفط وإضطرت للدوران حول رأس الرجاء الصالح ، ماتسبب في تأخيرها في الوصول بالإضافة إلى إستهلاكها لكميات أكبر من الوقود ، ما نتج عنه نقص مؤقت في الامدادات وكما حصل في الصدمة النفطية الأولى عام 1973 حيث توقف تصدير النفط نحو الدول المساندة لإسرائيل مآدى إلى عجز في إمدادات النفط، وما حدث كذلك في حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران عام 1981 حيث توقف تقريبا الإنتاج النفطي في العراق ، في حين هبط الإنتاج الإيراني في النصف³. وثمة مشاكل سياسية تحدث أيضا في دول أخرى مثل فنزويلا التي يرأسها شافيز ذو العلاقة السيئة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وتهديداته المتكررة من حين لآخر لاسيما إذا علمنا أن لفنزويلا ثماني (8) مصافي في الولايات المتحدة الأمريكية التي تستورد نحو 60% من استهلاكها البترولي، وكذلك مشاكل الاحتلال العراقي للكويت ، حيث ارتفع سعرا البترول لمدة ثلاثة أو أربعة شهور فوصل إلى

¹ الطاهر الزيتوني، مرجع سابق،ص 35.

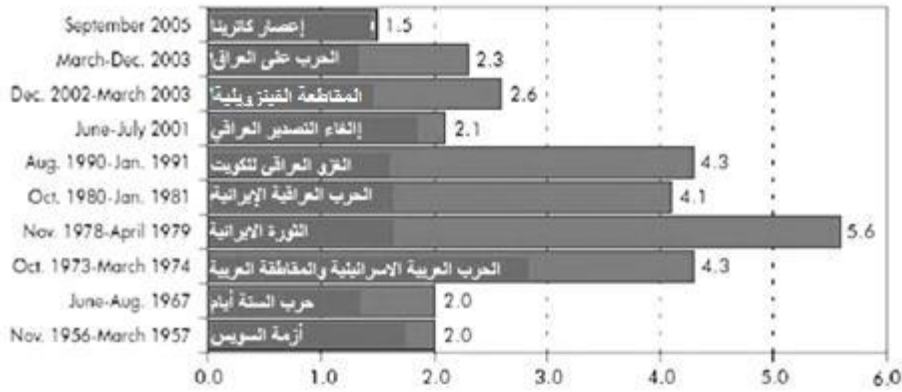
² محمد احمد الدوري، مرجع سابق، ص 121 .

³ عصام الجبلي ، مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والإستثمار " ا دار الفارس للنشر والتوزيع لأردن ،الطبعة الأولى ، 2008،ص 53.

40 دولار ثم عاود الهبوط ، وذلك لأنه كانت هناك إحتياطات طاقوية من دول أخرى داخل الأوبك وخارجه
1.

الشكل التالي يوضح:

الشكل رقم (2.1) أثر بعض الأحداث السياسية على الإمدادات النفطية العالمية بملايين البرميل يوميا



Source: IEA Publications, **Oil Supply Security**, 2007, Available Online:

<http://www.iea.org/textbase/nppdf/free/2007/oil_security.pdf>, (Last Visited:10/2/2012), P19.

يظهر من الشكل أن الأحداث السياسية لعبت دورا جوهريا في تذبذب العرض العالمي للنفط، خاصة خلال الفترة 1974-1991 والتي شهدت انخفاضات في العرض العالمي للنفط فاقت أربعة ملايين برميل يوميا.

ثانيا: العوامل المناخية : هي عوامل مرتبطة بتقلبات فصول السنة في نصف الكرة الأرضية الغربي وموسم الأعاصير²، فهي تؤثر بالدرجة الأولى على المعروض العالمي للنفط ، حيث يتمثل أثر الأعاصير في أسواق النفط العالمية في انخفاض الإمدادات مؤقتا بسبب إخلاء المنصات البحرية وتوقف عمليات الإنتاج البحرية إضافة إلى تأخر حاملات النفط في الوصول إلى الموانئ وهذه الآثار تعتبر مؤقتة³.
ومن هذه التغيرات المناخية المفاجئة مايلي :

- مخاوف من زيادة قوة الإعصار (دين) وتأثيره في منشأة النفط المكسيكية و إغلاق وحدات مصافي النفط الأمريكية

- إعصار كاترينا (وإعصار امبرتو) الذي ضرب مصافي النفط في الولايات المتحدة الأمريكية .

- برودة الطقس في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في الربيعين الأول والرابع من العام 2007 ، الأمر الذي يعني زيادة الطلب على وقود التدفئة .

¹ عصام الجبلي، مرجع سابق، ص 58-59 .

² عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر غزة سلسلة العلوم الإنسانية 2013، المجلد 15، العدد1، ص338 .

³ عصام الجبلي، مرجع سابق، ص56.

- تسبب الإعصار المداري (جونو) وقف عمليات الإنتاج والتحميل في سلطنة عمان وإغلاق مؤقت للميناء العماني .

- توقف إنتاج النفط الأمريكي عقب إعصار (إيفان) الذي حرم الولايات الأمريكية المتحدة من أكثر 10 ملايين برميل من الإنتاج وذلك منتصف شهر أيلول 2004، وهذا بالإضافة لتوقف الإنتاج في بعض حقول المكسيك نتيجة الأضرار التي خلقتها هذا الإعصار بإنقاصهم الامتدادات النفطية في السوق لمدة تزيد عن 3 و4 شهور تقريبا بالإضافة إلى توقف في المفاعلات النووية المولدة للكهرباء في اليابان¹.

ثالثا: **سياسات الدول المنتجة** : وتنقسم هذه الدول إلى مجموعتين إحداهم تضم مجموعة الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) وتعتبر هذه المنظمة ذات أثر كبير في تقلبات أسعار النفط لأنها تعمل في ظل كارتل منظم ، والأخرى تشمل على الدول المنتجة للنفط غير الأعضاء في منظمة الأوبك وتهدف هذه المنظمة إلى حماية الدول المصدرة للنفط من أي إجراءات تجاه أسعار النفط . وفي عام 2010 ضمت منظمة الأوبك إثنا عشر دولة عضو : خمس منها أعضاء مؤسسة : هي إيران ، العراق ، الكويت ، العربية السعودية ، وفنزويلا وباقي الأعضاء انضم بعد المؤتمر التأسيسي عام 1960 وهي قطر(انضمت سنة 1961) ، الجماهيرية الليبية (1962) ، الإمارات العربية المتحدة (1967) ، الجزائر (1969) ، نيجيريا (1971) ، الأكوادور (انضمت في 1973) وجمدت عضويتها عام 1992 وعاودت الانضمام التي انضمت في 2007 وهناك دولتين انسحبتا هما الغابون التي انضمت في 1975 وانسحبت عام 1995، واندونيسيا التي انضمت في 1962، وانسحبت في ديسمبر 2008. وهذا ويقع مقر المنظمة في فينا، النمسا. ولقد سيطرت منظمة الأوبك في قدرتها على زيادة أسعار النفط ، ولقد لعب عدد من العوامل الاقتصادية دورا مهما ومؤثرا في دفع الأسعار في إتجاه الارتفاع ومن هذه العوامل²:

1- الزيادة الكبيرة في الطلب على النفط للدول المستهلكة للنفط مثل الصين ، حيث أصبحت الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم ، تستهلك حوالي سبع ملايين برميل يوميا من النفط ، تستورد نصفها تقريبا . كذلك زيادة الطلب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الصناعية الكبرى بعد أن شهدت هذه الدول إنتعاشا ملحوظا في نشاطها الإقتصادي .

2- النقص في الإمدادات النفطية المكررة (المشتقات) ، وذلك بسبب إنخفاض إنتاج المصافي الأمريكية بصورة رئيسية ، وعدم قدرتها على تلبية الطلب من منتجاتها .

3- إستمرار إنخفاض سعر صرف الدولار مقابل اليورو والعملات الأخرى منذ عام 2002 ، وذلك بسبب تراجع أسعار الفائدة الأمريكية وتباطؤ للنمو الإقتصادي .

4- الإضطرابات العالمية في عدد من الدول المنتجة للنفط بهدف رفع الأجور وتحسين أوضاعهم الإجتماعية

¹ عماد الدين محمد المزيني، مرجع سابق، ص339.

² عماد الدين محمد المزيني، مرجع سابق ، ص335، 336.

- 5- تراجع إمدادات النفط من نيجريا بمقدار 600 ألف برميل يوميا منذ بداية فبراير عام 2006 وذلك بسبب هجمات مسلحين على صناعات النفط في البلاد .
- 6- إستمرار حالة الغموض في صادرات النفط العراقي ، وذلك بسبب توقف في خطوط الأنابيب .
- 7- لجوء بعض الدول مثل كوريا الجنوبية ، الصين ، جنوب إفريقيا ، إلى زيادة حجم مخزونها النفطية الإستراتيجية
- 8- إرتفاع أسعار النفط أدى إلى حدوث إختلال في موازين مدفوعات الدول المستوردة ، سواء الديون الخارجية أو الميزانية العامة وخصوصا في الدول النامية ، بسبب زيادة تكاليف إستيراد النفط ومشتقاته ، وعجز أوبك التي تنتج بأقصى طاقتها عن زيادة إنتاج النفط بمعدل أكبر بهدف تغطية الطلب العالمي المتزايد على النفط لتهدئة الأسعار المشتعلة على النفط الخام ، وذلك بعد زيادتها المتكررة بما يتجاوز حصصها الإنتاجية بمقدار 2 مليون برميل ، ولكن بدون فائدة ملموسة .
- 9- المضاربة في الأسواق الآجلة على سلعة النفط حيث حقق أصحاب الصناديق الإستثمارية أرباح كبيرة على المدى القصير ، وذلك من خلال عمليات البيع والشراء للبراميل الورقية في تلك الأسواق .

3.2.1: الطلب البترولي

تشير النظرية الاقتصادية إلى إن الطلب عبارة عن الكميات التي يكون المشترون على استعداد لشراؤها بالأسعار المقابلة لها . ويظهر قانون الطلب تلك العلاقة العكسية بين الأسعار والكميات أي أن الكميات المطلوبة من سلعة معينة تزداد كلما انخفض سعرها وتقل هذه الكميات كلما ارتفع سعرها.

1.3.2.1: مفهوم الطلب البترول

للطلب البترولي عدة تعاريف اهمها:

تعريف 1 : يقصد به مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة البترولية كخام أو منتجات بترولية ، عند سعر معين وخلال فترة زمنية محدودة بهدف إشباع وتلبية الحاجات الإنسانية ، وسواء كانت لأغراض إستهلاكية أو صناعية¹.

تعريف 2: عرفت الوكالة الدولية للطاقة (IEA) الطلب البترولي على أنه يتكون من إلتزامات الموزعين من مصانع التكريرية ومن كميات خاصة او النفط غير المكرر الموضوع للتوزيع مباشرة².

من خلال تعريف (IEA) للطلب البترولي نقول أن إستهلاك البترول لا يكون خاما مباشرة ، بل يخضع لعملية تكرير تنتج عنه منتجات بترولية كالبنزين ، وأخرى مستخدمة في الصناعة البتروكيمياوية... إلخ

¹ محمد أحمد الدوري ، مرجع سابق ، ص 147 .

² Oel Maurle, prix du Pétrole, France, PAO- Paris, P16

نستطيع أن نعرف الطلب على النفط من خلال مرونته :

- الطلب على البترول طلب مشتق لأن منتجات المكررة والمصنعة كمنتجات نهائية قابلة للإستعمال والإستهلاك النهائي، هي التي تؤثر في الطلب على النفط الخام . فالمرونة تعني إستجابة الطلب على سلعة ما بشكل محسوس بالنسبة للتغير في سعر هذه السلعة . ويكون الطلب مرنا عندما يتأثر بالتقلبات في سعر السلعة ، ويتصف بعدم المرونة عندما لا يستجيب لتلك التغيرات . ومن هنا يطرح السؤال نفسه: هل الطلب على النفط يتصف بالمرونة ؟ في هذا الخصوص يلاحظ " جان بير أولسم " مايلي :

- إن الطلب على النفط على المدى الطويل يعتبر من دون شك مرنا ، لأن التوجه نحو المصادر البديلة ممكن جدا (كالفحم ، الطاقة النووية ، الشمسية... إلخ) ، لأن تقنية تنمية مصادر الطاقات البديلة تعترضها صعوبات الإستثمار ، وتحتاج إلى وقت طويل حتى يتم وضعها موضع الإستغلال الإقتصادي .

- أما على المدى القصير فقد تم معاينة عدم مرونة الطلب على البترول بالنسبة للتغير في السعر عدة مرات إذ بقي الطلب ثابتا - أو زاد - مع إستمرار الإرتفاع في الأسعار ، حيث لم تؤثر تلك الإرتفاعات في خفض الطلب على البترول خاصة لدى الدول الصناعية وهي السوق الأهم ، ويختلف الأمر بالنسبة للدول الفقيرة التي تجد نفسها عاجزة على مواجهة الإرتفاع الكبير للأسعار¹ .

ويتضح أن الطلب على البترول في الحالات العادية وإستقرار السوق يرتبط بعوامل منها :

- عامل الزمن حيث تنعدم مرونة الطلب على النفط في المدى القصير وترتفع على المدى البعيد.
- المستوى الإقتصادي الإجتماعي للدولة وسياساتها الطاقوية وترشيد الإستهلاك والنظام الضريبي.
- العوامل الطبيعية وتغيرات المناخ ، الفصول .
- توفر الطاقات البديلة ومستوى أسعارها مقابل أسعار النفط .

2.3.2.1: العوامل المؤثرة في الطلب على النفط

يتأثر الطلب على النفط بعدة محددات أهمها السلع البديلة ومستويات الأسعار السائدة والسياسات المتمثلة في سياسات الدول المستهلكة .

أولا: السلع البديلة : السلع البديلة أو المنافسة هي إحدى العوامل الأساسية المؤثرة على الطلب البترولي إيجابا أو سلبا . إيجابا في حالة تعذر منافستها لسعر البترول وبالتالي عدم إنقاصها للطلب البترولي أو إنكماشه أي

¹ عيسى مقلبد ، مرجع سابق ، ص22 .

إستمرار توسع وإزدياد نمو الطلب البترولي، او سلبا في حالة تمكن السلع البديلة وبأسعارها المنافسة من حلوها محل السلعة البترولية وبالتالي تخفيض او إنكماش الطلب البترولي.¹

ويمكن تقسيم البدائل الطاقوية للبترول إلى قسمين : مصادر ناضبة ومصادر متجددة².

أ:المصادر الناضبة : الموارد الناضبة هي تلك الموارد التي يستحيل تشكيل وتكوين أرصدة جديدة منها أو يحتاج هذا التكوين لفترات زمنية طويلة . والصفة المميزة للمورد الناضب هو أنه ينفذ بإستعماله في العملية الإنتاجية أي يستهلك في العملية الإنتاجية كالفحم والغاز الطبيعي ، والطاقة النووية والهيدروجين وبعض السوائل غير التقليدية التي تدخل في عدد مصادر الطاقة الناضبة.

ب:مصادر الطاقة المتجددة : الموارد المتجددة هي تلك التي تتحدد تلقائيا وبشكل سريع يفوق المعدل المحتمل لاستغلالها بحث لا يكون هناك خوف من نفاذها ومنها طاقة الرياح ، الطاقة الشمسية ، الطاقة المائية ،الطاقة الجوفيه وأخيرا الطاقة الحيوية.

وقد ركزت سياسات الطاقة في الدول الصناعية وبعض مناطق العالم الأخرى على تشجيع تطوير تقنيات إستخدام الطاقات المتجددة في مجال توليد الطاقة الكهربائية والتسخين والتبريد في قطاعات الصناعة والاستهلاك التجاري والمنزلي ، ويعود تركيز الدول الصناعية على تشجيع تطوير وإستخدام بدائل النفط في سياساتها الطاقوية إلى أزمة النفط في السبعينات ، وقد برزت نتائج ذلك بشكل جلي في الانخفاض الكبير الذي طرأ على مساهمة النفط في مجال توليد الطاقة الكهربائية منذ السبعينات بمصادر الطاقة البديلة الأخرى - الفحم ، والطاقة النووية ، والغاز الطبيعي - لتتخفف بذلك حصة النفط من 24.7% في عام 1973 إلى 5.5% في عام 2008 من إجمالي مصادر الطاقة المستخدمة في توليد الكهرباء في العالم كما هو موضح في الشكل التالي³:

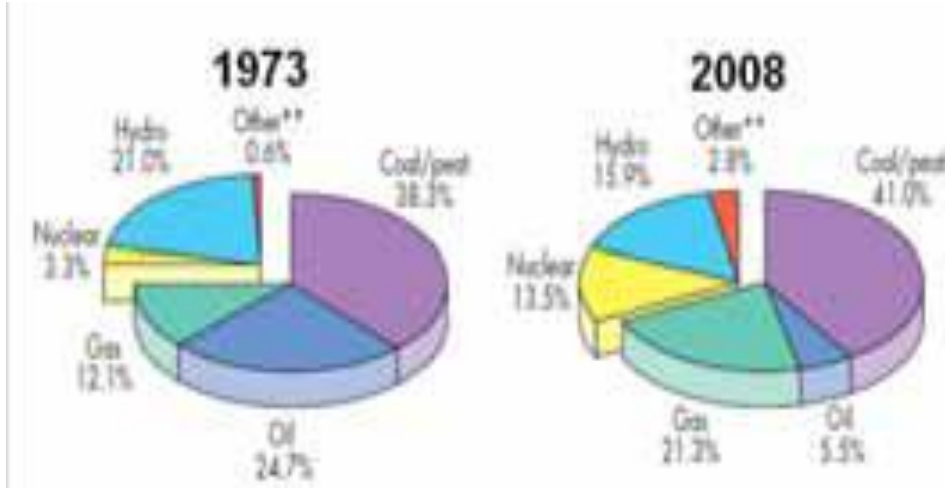
¹ محمد احمد الدوري، مرجع سابق، ص 155.

² ككتوش عاشور ، الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني ، أطروحة دكتوراه غير منشورة 2004/2003 ص 13-12-11 .

³ الطاهر الزيتوني، الافاق المستقبلية للطلب العالمي للنفط ودور الدول الاعضاء في مواجهته، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 37،

العدد 139 ،خريف 2011، ص 36،37.

الشكل رقم (3.1) حصة مصادر الطاقة المستخدمة في توليد الطاقة الكهربائية في العالم خلال عامي 2008-1973



Source.IEA, Key World Energy Statistic.2010

ويلاحظ من الشكل أن حصة الطاقة الكهرومائية ارتفعت إلى حوالي 6.5% خلال عام 2010 مقارنة بحوالي 6% في عام 1990، كما ارتفعت حصة الطاقات المتجددة الأخرى إلى حوالي 1.3% خلال عام 2010 مقارنة بحوالي 0.4% في عام 1990.

ثانيا: سياسات الدول المستهلكة :

برز مفهوم سياسة الطاقة في سبعينات القرن الماضي ، كرد فعل الدول الصناعية للتطورات الدولية التي ألفت بظلالها على أسواق الطاقة وتراجع الاهتمام بسياسة الطاقة في الدول الصناعة خلال عقد الثمانينات الذي اتسم بوفرة الإمدادات ، وأسعار النفط المنخفضة والاعتماد بدرجة أكبر على عوامل السوق . ثم عاد الاهتمام مرة أخرى بسياسة الطاقة في عقد التسعينات نتيجة التطورات الهائلة التي شهدتها أسواق الطاقة العالمية وبرز قضايا تغير المناخ¹ .

و تعتبر وكالة الطاقة IEA الراعي الرسمي لهذه السياسات و هي جهاز مستقل تأسس في نوفمبر 1974 ضمن إطار منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD لتطبيق برنامج الطاقة الدولية . و الوكالة تهتم بتطبيق برنامج شامل للطاقة بين أعضائها ، و حتى تكون الدولة عضو في وكالة الطاقة الدولية عليها أن تكون أولا عضو في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD ثم عليها أن تلتزم بشرطين أساسيين هما :

- 1 - أن تحتفظ بمخزون لا يقل عن 90 يوما من الاستيراد .
- 2 - الالتزام بقواعد الإجراءات الطارئة و التعاون الجماعي في حالات الانخفاض الحاد في الإمدادات ، بما يسمى التخصيص ، للاشتراك في الأعباء كمجموعة بحيث تقوم الدول الأعضاء بإعادة تخصيص النفط من الدول الأقل تأثر بالانقطاع إلى الدول الأعضاء الأكثر تأثر¹.

¹ الطاهر الزيتوني، مرجع سابق، ص34.

و في 2010 ضمت المنظمة 28 دولة عضو من أصل 30 في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، و الأعضاء هم أستراليا-النمسا-كندا-جمهورية السيشل،الدنمارك،فنلندا، فرنسا ، ألمانيا ، اليونان ، هنغاريا ، إيرلندا ، إيطاليا ، البيان ، كوريا ، لوكسمبورغ، هولندا ، نيوزيلندا ، البرتغال ، إسبانيا ، السويد وسويسرا ، تركيا، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية جمهورية سلوفاكيا وبولونيا.²

وكما رأينا عندما تناولنا السلع البديلة للنفط فقد نجحت الدول المستهلكة في إحلال مصادر عديدة محل النفط في العدد من الاستخدامات وذلك عن طريق اتخاذ بعض الإجراءات التي استهدفت جميع الطلب العالمي على النفط ، وتغير مزيج الطاقة باستبدال النفط بمصادر طاقة محلية أخرى .

وكذلك من أهم الأدوات التي لجأت إليها الدول المستهلكة الرئيسية فرض الضرائب المرتفعة على استهلاك النفط لتحقيق فوائض مالية عالمية على حجم وارداتها من النفط .حيث تجاوز متوسط قيمة الضريبة المفروضة على برميل النفط في مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى G7 (الولايات المتحدة ، وكندا ، فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا والمملكة المتحدة واليابان) ، متوسط سعر برميل النفط الخام الذي استورده دول هذه المجموعة شاملا التأمين والشحن (CIF) على إمتداد فترة 1990-2010 ، وقد فرضت الضرائب بحوالي 49.3 دولار للبرميل في حين لم تتعد الزيادة في الأسعار 18.1 دولار للبرميل خلال عام 2010 بعد التراجع الذي شهده عام 2009 نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية على أسواق النفط كما هو موضوع بالشكل التالي³:

الشكل رقم (4.1) السعر النهائي لبرميل النفط في مجموعة الدول الصناعية(السبعة الكبرى) G7 (دولار للبرميل)



المصدر: التقرير الاحصائي السنوي ، منظمة اوبك، تقارير مختلفة

¹ IEA Puplicaton , Oil Supply Searity, Op.Cit, p11

² IEA Publication, Key World Energy.statics.2010, Op.Cit.p1.

³ الطاهر الزيتوني ، مرجع سابق، ص 34،35 .

ثالثا: النمو الاقتصادي العالمي: من المعلوم أن الاستهلاك يعد أحد مكونات الدخل القومي لأي بلد ، وتشير النظرية الاقتصادية إلى أن العلاقة بين الدخل والإستهلاك علاقة طردية ، وتحدد نسبة الزيادة في إستهلاك سلعة ما إلى الزيادة في الدخل بنوع السلعة وأسعارها وبمستوى الرفاهية وعوامل أخرى ، وتؤدي زيادة الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة إستهلاك الطاقة بشكل عام والنفط بشكل خاص . ولقد كان النمو في الطلب العالمي على النفط مدفوعا بالنمو المتصاعد في معدلات أداء الإقتصاد العالمي ، الذي سجلت معدلات نموه زيادات مرتفعة خلال الفترة 1990 - 2010 بلغت أعلى مستوياته عام 2006 ، عندما سجل الإقتصاد العالمي نموا بمعدل 5.2% ، بينما سجل النمو في الطلب العالمي على النفط أعلى معدلاته عام 2004 ، عندما بلغ حوالي 3.7% وعندما ظهرت بوادر الأزمة المالية العالمية وبرزت آثارها على الإقتصاد العالمي فإنخفضت معدلات نموه 5.4% عام 2007 إلى أقل من 2.9% عام 2008 تم تحول الإقتصاد العالمي من النمو إلى ركود خلال عام 2009 عندما تراجع بحوالي 0.5% ، وقد برز اثر ذلك جليا في إنخفاض معدلات النمو في الطلب العالمي على النفط من حوالي 1.4% عام 2007 إلى 0.2% عام 2008 ثم تحول الطلب العالمي على النفط من النمو إلى الركود خلال عام 2009 حيث تراجع بحوالي 1.6% ولكن مالبث أن عاود التعافي بعودة النمو في الإقتصاد العالمي خلال عام 2010 . وعلى هذا الأساس كان النمو في الإقتصاد العالمي مقادا بالنمو في الإقتصاديات النامية من آسيا التي سجلت أعلى معدلات نمو بين المجموعات الدولية الرئيسية خلال الفترة 1990 - 2010 وهذا ما يبينه الجدول ادناه ¹ . وتعد الصين ، التي تمتلك أكبر إقتصادات دول آسيا النامية وأكثرها عددا للسكان ، المصدر الأول والرئيسي وراء القفزة الهائلة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي لهذه المجموعة، وهذا ما يفسر الدور المتنامي في إرتفاع الطلب على الطاقة عموما والنفط خصوصا خلال هذه الفترة .

الجدول رقم (8.1) معدلات النمو الاقتصادي للمجموعات الدولية الرئيسية خلال الفترة 1990-2010

2010	2009	2005	2000	1995	1990	
5,01	-0,52	4,57	4,78	3,28	3,22	العالم
2,97	-3,36	2,67	4,19	2,85	3,14	الاقتصاديات المتقدمة
1,76	-4,13	2,20	4,03	3,00	2,48	الاتحاد الاوروبي
9,53	7,21	9,48	6,67	8,87	4,40	دول اسيا النامية
6,08	-1,74	4,65	3,99	1,32	0,67	امريكا اللاتينية والكاربيبي

¹ الطاهر الزيتوني ، مرجع سابق، ص 24 .

3,76	1,78	5,39	4,99	2,07	7,84	شمال افريقيا والشرق الاطلس
4,97	2,83	6,19	3,57	3,49	2,68	افريقيا جنوب الصحراء

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

رابعا: مستويات أسعار النفط :

كأي سلعة يتأثر الطلب على النفط بأسعاره ، حيث يقل الطلب في حالة ارتفاع الأسعار ويزيد نسبيا عند إنخفاضها ، واقتصاديا يعبر عن هذه الاستجابة بمصطلح " مرونة الطلب السعرية" حيث تعبر عن نسبة التغير في الكمية المطلوبة من السلعة إلى نسبة التغير في سعرها ¹.

والملاحظ في سوق النفط أن الطلب على النفط ضعيف المرونة في فترة الأجل القصير ، طالما أن معامل المرونة – أقل من الواحد الصحيح، نظرا لأهمية النفط باعتبارها سلعة ضرورية كما تشير الدراسات الخاصة بتطور أسعار النفط إلى أن سعر برميل من النفط قد ارتفع بعد حرب أكتوبر 1973 من 2.59 دولار إلى 11.65 دولار في عام 1974 أي تضاعفت أربع مرات ولم يحدث إنخفاض في الكميات المطلوبة أكثر من 1 % ، وبذلك نجد أن المرونة السعرية للطلب تميل إلى الانخفاض في فترة الأجل القصير ، أي أن المستهلك يكون مضطرا إلى إستهلاك نفس الكمية أو أقل قليلا ، وذلك لصعوبة التحول إلى البدائل بصورة مفاجئة بل يحتاج بعض الوقت ، لارتفاع تكاليفها في الوقت الحاضر. ²

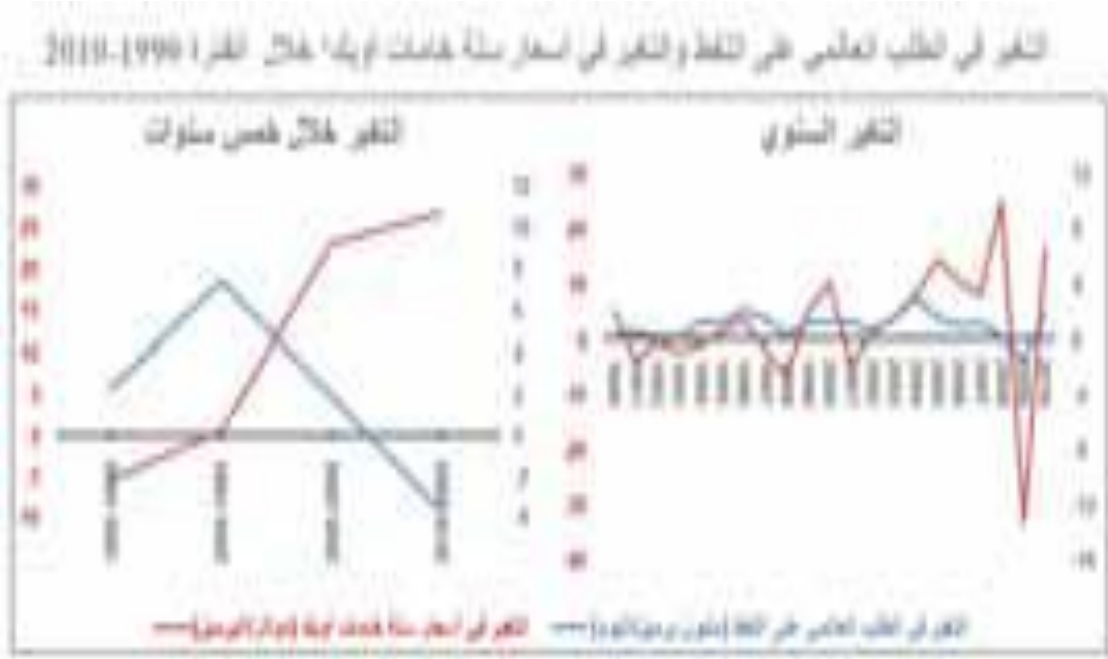
ولقد شهدت أسعار النفط نموا متسارعا منذ عام 2000 عندما قفز المتوسط السنوي لأسعار سلة خامات أوبك بأكثر من 10 دولارات للبرميل مسجلة معدل نمو حوالي 58 % مقارنة بمستوياتها لعام 1999 والبالغة 17.5 دولار للبرميل ، لتصل إلى 27.6 دولار للبرميل ثم تراجعت خلال عام 2001 ، لتعاود النهوض بقوة في تصاعد مستمر منذ عام 2003 لتصل ذروتها خلال عام 2008 عندما بلغ المتوسط السنوي لأسعار سلة خامات أوبك حوالي 94.5 دولار للبرميل وبالمقابل أخذ الطلب العالمي على النفط إتجاها تصاعديا منذ عام 1990 وواصل تصاعده منذ عام 2000 وإن كان بوتيرة أخف من صعود الأسعار .

وعند قياس التغير في الطلب العالمي على النفط والتغير في أسعار سلة خامات أوبك للمدى القصير على أساس سنوي ، وعلى المدى الأطول لفترات تمتد لخمس سنوات خلال الفترة 1990-2010 تفتتح العلاقة العكسية بين التغير في الأسعار والتغير في الطلب على المدى الطويل ، بينما تشير العلاقة في المدى القصير إلى التغير في الطلب على النفط يعتبر منخفضا بمقدار التغير في الأسعار كما هو موضح بالشكل (5.1) التالي: ³

¹ جامع عبد الله ، مرجع سابق، ص 49 .

² لأخديمي عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 42 .

³ الطاهر الزيتوني، مرجع سابق، ص 31-32 .



المصدر: تقرير الامين العام السنوي لمنظمة او اوبك

3.3.2.1 : الطلب لتكوين المخزونات النفطية

يعني المخزون النفطي كميات النفط الخام والمنتجات المكررة التي يتم الاحتفاظ بها لزمن معين في مستويات مختلفة وفي أماكن متعددة ، ويتم إستخدام ذلك المخزون لأغراض متعددة صناعية وتجارية أو لأغراض المضاربة النفطية 1.

ويمكن تقسيم المخزونات إلى ثلاثة أقسام وهي المخزون الأولي ، الثانوي والثلاثي :

المخزون الأولي : وهو المخزون الذي تحتفظ به الصناعة ، والذي يدخل في عمليات الإنتاج والتكرير ، وهو ما يعرف أيضا بالمخزون التجاري بالإضافة للمخزون المحتجز لدى الحكومات وهو ما يعرف بالمخزون الاستراتيجي ، أو في موانئ التصدير بما فيها المنتجات النفطية في محطات التوزيع الرئيسية ، ويعتبر المخزون الأولي هو الأكثر شيوعا وتداولاً في تقارير ونشرات الصناعة النفطية .

المخزون الثانوي : يشمل هذا المخزون على كميات النفط التي يحتفظ بها بائعو التجزئة والموزعون الصغار سواء في مراكز التوزيع الثانوية أو في الصحاريج أو في محطات التعبئة .

المخزون الثلاثي : هذا النوع من المخزون يعرف بأنه النفط الموجود لدى المستهلك النهائي ، إلا أنه لا يمكن تقديره وبذلك يعتبر عاملاً مجهولاً في المخزونات النفطية .

كما وتعد أغراض الاحتفاظ بالمخزون على قدر عال من الأهمية للأسواق النفطية إذ يمكن التمييز بين المخزون غير القابل للتصرف والمخزون القابل للتصرف :

¹ نبيل جعفر عبد الرضا ، مرجع سابق، ص 63 .

المخزون غير القابل للتصرف : يشير إلى المخزون الواجب الاحتفاظ به لتسيير عجلة صناعة النفط. وينقسم المخزون غير القابل للتصرف إلى:

- 1- المخزون الحكومي الإلزامي الاستراتيجي: وهو المخزون الواجب الاحتفاظ به بناء على التشريعات الحكومية لضمان أمن الإمدادات ويتم تحديد مستوى هذا المخزون بدلالة مستويات واردات النفط أو إستهلاكه لكل دولة ويعتبر المخزون الاستراتيجي الأمريكي مثالا لهذا النوع من المخزونات بالإضافة إلى
- 2- المخزون التشغيلي الأدنى: الذي يشمل على النفط الضروري لتسيير نظام الإمدادات مثل تعبئة النفط في خطوط الأنابيب والنفط العالق في أسفل الصهاريج الذي يصعب ضخه وتزويد المستهلكين به . وأخيرا
- 3- المخزون العابر الذي يقتصر على النفط الخام فقط الذي يتم نقله بين المناطق المختلفة على متن الناقلات.

المخزون القابل للتصرف : وهو ذلك المخزون الذي تحتفظ به الشركات النفطية بمحض إختيارها لأغراض التحوط من الانقطاع المفاجئ في الإمدادات أو للتحصن من إرتفاع الأسعار ، أو لأغراض المضاربة ويشمل : المخزون التجاري لدى الشركات النفطية والذي يزيد عن مستويات التشغيل الدنيا التي تفرضها السلطات ، بالإضافة إلى مخزون الأمان المحتفظ به من قبل الشركات قرب مراكز الإستهلاك الرئيسية وكذلك مخزون البلدان المنتجة والذي تحتفظ به عند موانئ التصدير للحفاظ على مستويات التصدير عند معدلاتها خلال فترات الصيانة الدورية للحقول النفطية ، كما تتوفر لدى البلدان المنتجة قدرات تخزين مستقلة في المناطق القريبة من مراكز الإستهلاك كما هو الحال في موانئ الكاربي وميناء روتردام وسنغافورة¹.

وقد قدر إجمالي المخزون العالمي للنفط سنة 2010 بحوالي 7089 مليون برميل، يشكل المخزون الإستراتيجي 25% منة بما يساوي 1773 مليون برميل (تشكل نسبة الاحتياطي الاستراتيجي الأمريكي منة - وهو الأكبر عالميا - 42 %) . وتشكل نسبة الإحتياطي التجاري 75 % من إجمالي المخزون العالمي ، بما يساوي 5716 مليون برميل ، شكلت نسبة البلدان الصناعية 52% منة و 28 % لبقية بلدان العالم وحوالي 20% على متن الناقلات ومخازن الكاربي².

4.2.1 : سوق النفط وآلياته

تشغل أسواق النفط بتقلباتها إهتمام العالم أجمع لتأثيرها على استمرارية وتكلفة الإنتاج و كل هذه التقلبات نتيجة الصراعات والتكتلات الإقليمية التي انتهجتها كل من الدول المصدرة من جهة والدول المستهلكة من

¹ عبد الفتاح دندي، ملخص تقرير آفاق الطاقة العالمي 2007 ، مجلة النفط والتعاون العربي ، الكويت ، اوبك ، المجلد 34 العدد 124، شتاء 2008، ص70-71 .

² عبد الفتاح دندي، مرجع سابق، ص 77،76.

جهة ثانية ، كما أن سوق النفط يفتقر في حد ذاته إلى الوسائل الصحيحة للتنبؤ بمستقبل أسعار النفط ولطالما كان موضوع تحديد أسعار النفط المستقبلية بعيدا عن أرض الواقع بفعل التحديات التي تواجه السوق النفطية .

1.4.2.1: خصائص الأسواق النفطية

يتميز سوق النفط بمجموعة من الخصائص نوجزها في مايلي¹ :

1- إرتفاع نسبة التركيز الإحتكاري : أي أن هناك عددا قليلا من الدول المنتجة والمصدرة للبتروول تنتج حقولها نحو 85% من صادرات العالم النفطية .

2- عدم مرونة الطلب في فترة الأجل القصير : يتصف الطلب على النفط بكونه غير مرن في فترة الأجل قصير ، لأن الصناعات المبنية على أساس إستخدام النفط كمصدر للطاقة لايمكنها التحول عنه بصورة فورية . بل أن عملية التكيف تقتضي بعض الوقت ، كما حصل في عام 1973-1974 ولكن بمرور الوقت يمكن تكيف المعدات والتحول إلى المصادر البديلة أو رفع كفاءة إستخدام الآلات نفسها من أجل ترشيد إستخدام الطاقة.

وبصورة عامة تتميز الأسواق البترولية بخصائص مهمة تتمثل في :

- **أنها سوق أكثر تنافسية :** حيث تتميز السوق بحرية بيع وشراء البترول أين أصبح السعر هو المسيطر في السوق ولم يفرض من قبل الشركات الإحتكارية كما أنه يتميز بمرونة أكثر حيث تكون الشركات والدول المنتجة والمستهلكة في منافسة مباشرة في الصفقات .

- **أنها سوق شفافة :** أصبحت السوق البترولية العالمية أكثر شفافية بسبب ظهور و تطور الصفقات لأجل، حيث أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول العرض والطلب من أجل تقليل المخاطر الناجمة عن تذبذب الأسعار .

- **أنها سوق غير مستقرة :** يرجع عدم استقرار السوق البترولية إلى تنامي أهمية البترول في الإقتصاد العالمي نظرا للإعتماد الكلي عليه في كل المجالات من جهة ومن جهة أخرى عدم استقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض والطلب ، ففي الوقت الذي يزداد فيه إنتاج البترول ويزداد المعروض منه نجد أن الأسعار تزداد إرتفاعا كما تتفاقم التقلبات في السوق بسبب العوامل السياسية ، المضاربات والتلاعب في السوق النفطية والتي تترك آثارا واضحة على الأسعار². ولهذا السبب تتأثر السوق النفطية سلبيا أو إيجابيا بعوامل متعددة : فمن الناحية النظرية فإن الأسس التي تتحدد على ضوءها الأسعار في السوق النفطية تقديرات العرض والطلب وهي تقديرات تفتقر إلى الدقة في المعلومات لكن من الناحية العملية تلعب الصفقات التي تتم في الأسواق المستقبلية

¹ سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، دار الكتب الوطنية طرابلس- ليبيا، الطبعة الاولى 1999، ص 166.

² Bassam Fattouh, *An Anatomy of the Grude Oil Pricing System*, Oxford Institute for Energy Studies, 2011, p20

كالأسهم والسندات وسعر صرف العملات الأجنبية دورا رئيسيا في تحديد أسعار النفط مما يعني أن أسعار النفط تتأثر بمجموعة من العوامل تهيمن عليها عناصر غير نفطية حيث أن النفط كسلعة لا ينطبق عليها قانون العرض والطلب والذي يفترض أن يحدد السعر، وهذه الحقيقة تنطبق على كل الفترات الزمنية خلال العقود المنصرمة¹.

2.4.2.1 : أنواع الأسواق النفطية :

أولا : السوق الفورية للنفط : Market spot

فقد عرفت صناعة النفط الأسواق الفورية (مواقع الأسواق الفورية : سوقي خليج ، المكسيك وميناء نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية ، الخليج العربي، سوق سنغافورة بالشرق الأقصى ، منطقة بحر الكاريبي ، سوق روتردام في هولندا) من القدم باعتبارها وسيلة عملية للتخلص بأسعار منخفضة من بعض الفوائض النفطية ، ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إطار العقود طويلة الأجل ، ولم يكن نطاق السوق الفورية يتجاوز في الماضي ما بين 10% و15% من حجم التجارة في النفط .

ومن ثم لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تأثيرا محسوسا في الأسعار المعلنة أو الرسمية التي تحكم العقود الطويلة الأجل . غير أن الاختلال الذي طرأ منذ أوائل الثمانينات وأدى إلى وجود فائض كبير في العرض العالمي ، وإحتدام المنافسة بين المنتجين داخل وخارج أوبك ، لم يلبث أن دفع بالأسعار الفورية إلى مرتبة متزايدة الأهمية بحيث صارت الأسعار الفورية أساس التعامل في السوق العالمية للنفط وسببا رئيسيا من أسباب عدم إستقرار تلك الأسواق . ذلك أن الأسعار الفورية على خلاف الأسعار المعلنة أو الرسمية لا تخضع فقط للقوى الإقتصادية والسياسية التي تخضع لها أسعار النفط عامة ، بل تؤثر فيها أيضا عوامل أخرى نفسية وتنظيمية ، ما يجعلها عرضة للتذبذب السريع مع إنتشار الأخبار والشائعات وهذا ما أدى إلى إتساع نطاق السوق الفورية ، وهو ما مهد التربة للتقلبات الشديدة في أسعار النفط ، وأتاح الفرصة لنشأة المضاربة على تلك الأسعار .

ويمكن تعريف الصفقة الفورية بأنها إتفاق لبيع أو شراء شحنة نفط السعر متفق عليه في وقت التعاقد وتنطبق على صفقه واحدة .

ثانيا : السوق المستقبلية للنفط : Market Futur

عرفت الأسواق المستقبلية (الأسواق المستقبلية هي : بورصة نيويورك التجارية ، مجلس شيكاغو التجاري ، البورصات الدولية للبترول ومقرها لندن) في منتصف الثمانينات ، وقد عرفت هذه الأسواق قديما ولكن في مجال السلع التي تتأثر بعوامل غير متوقعة كالمنتجات الزراعية ، وتوفر تلك الأسواق لمن يشتري السلعة التحوط

¹ نبيل مهدي الجنابي، كريم سالم حسن، العلاقة بين اسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار، جامعة القادسية، 2010 ، ص04 متاح على [http:// www.abbyy.com](http://www.abbyy.com)

من مخاطر تغير السعر في المستقبل ، وتعتبر هذه الأسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط فلا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار. وكانت أسعار النفط تتمتع بقدر كبير من الإستقرار عندما كانت تتحدد بقرار من أوبك إلى أن تخلت المنظمة في منتصف الثمانينات عن نظام تحديد أسعار رسمية وصارت تكتفي بتحديد سقف الإنتاج مع ترك الأسعار لقوى السوق. ويمكن أن نميز في الأسواق الآجلة بين:

أ- السوق البترولية المادية الآجلة : تتم المعاملات في هذه الأسواق باتفاق البائع والمشتري على سعر معين مع تسليم أجله شهر للبتروال الخام، فقواعد السوق ترغم المشتري على تحديد الحجم والبائع على تحديد تاريخ توفير الشحنة في أجل 15 يوما.

ب- السوق البترولية المالية الآجلة: هذه الأسواق عبارة عن بورصات فالمعاملات فيها لا تتم فقط على بضاعة عينية ولكن أيضا بواسطة أوراق مالية عن طريق شراء وبيع البتروال الخام والمنتجات البترولية بواسطة إلتزامات ، ومن أهم هذه الأسواق نجد سوق نيويورك للتبادل التجاري، سوق سنغافورة للتبادل النقدي العالمي وسوق المبادلات البترولية العالمية بإنجلترا.¹

ولقد كانت الأهمية المتزايدة لسوق العقود الآجلة في عملية إكتشاف الأسعار ناجمة عن عدد من التحولات الرئيسية في السوق النفطية على مدى العقدين الماضيين ، مثل التغير في نظام التسعير الدولي والدخول الكبير لعدد من اللاعبين الماليين - في السنوات الأخيرة . ففي حين كانت المؤسسات المالية أكبر تجار النفط منذ عام 1985 ، أصبحت البنوك أكثر إنخراطا في سد الفجوات القائمة بين المنتجين ومجموعة الزبائن المتنوعة . كما أن في سوق العقود الآجلة التي تعمل على نحو سلس ، تتحدد الأسعار بتفاعل طبيعي بين المستهلكين والمنتجين التجاريين .²

3.4.2.1: أنواع أسعار النفط

نميز بين أنواع أسعار النفط من خلال :

اولا: الأسعار الاسمية والأسعار الحقيقية للنفط :

1- الأسعار الاسمية: هي الأسعار الحالية التي يجرى التعامل بها عمليا في السوق في تاريخ معين بموجبها بسعر البرميل النفط الواحد والمتر مكعب من الغاز، وقد تنسب الأسعار إلى أسواق مختلفة مثل سعر برنت أو سعر النفط العربي وغيرها، وقد تشمل أنواع معينة من النفط الثقيل أو الخفيف أو حسب نسب محتوياتها من الكبريت.

¹ حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت الطبعة الاولى 2006، ص 246-246.
² كريستوفر ألسوب وبسام فتوح ، تطورات اسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد37، العدد136، شتاء 2011 ، ص 49.

2- السعر الحقيقي: هو السعر الاسمي الحالي منسوباً إلى سنة الأساس ويتم حسابه حسب السعر الاسمي الحالي بعد استبعاد تأثير عوامل التضخم المماثلة بين سنة الأساس المعتمدة والسنة الحالية، وبموجبه يتم المقارنة بين القدرة الشرائية المتحققة عن بيع برميل النفط الواحد في السنة الحالية عنها في سنة الأساس¹. وتظهر أهمية التفرقة بين الأسعار الاسمية والحقيقية عندما نكون بصدد مقارنة أسعار أصل مابين فترتين مختلفتين.

فهناك عاملان أساسيان يؤثران في أسعار النفط ، وهما معدلات التضخم ومعدل سعر الدولار ، فمن المعروف أن النفط يسعر بالدولار ، علماً أنه كانت هناك محاولات لجعل التسعير بعملات أخرى ، كالـ يورو أو سلة عملات ، لكنها لم تنجح وظل الدولار عملية التسعير الوحيدة²، ولذلك تلعب التغيرات في سعر صرف الدولار دوراً كبيراً في التأثير على سعر البترول ، حيث يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار إلى رفع أسعار النفط الخام من خلال أثر مباشر وأثر غير مباشر ، يتمثل الأثر المباشر أو قصير الأجل لانخفاض الدولار في أسواق النفط في زيادة حدة المضاربات في عقود النفط ، الأمر الذي يسهم في ارتفاع أسعار النفط . فالنفط كغيره من المواد الأولية المسعرة بالدولار يصبح النفط رخيصاً مقارنة بالاستثمارات الأخرى مقدره بعملات أجنبية ، لذلك يقبل عليها المستثمرون . ويتمثل الأثر

غير المباشر ، أو البعيد الأجل ، لانخفاض الدولار في أسواق النفط العالمية ، في تغير أساسيات السوق ، عن طريق تأثيره في العرض والطلب على النفط . فمن نتائج انخفاض الدولار على المدى الطويل انخفاض الطاقة الإنتاجية ، أو عدم نموها بشكل يتناسب مع الزيادة في الأسعار بسبب انخفاض القوة الشرائية للدول المصدرة والتي لن تمكنها من توفير الأموال اللازمة لزيادة الطاقة الإنتاجية هذا يعني انخفاض المعروض مقارنة بالطلب وبالتالي ارتفاع أسعار النفط³.

ثانياً: أهم الأسعار المرجعية في سوق النفط

إن نظام التسعير الحالي هو نظام المعادلة السعرية ، والذي تم اللجوء إليه عام 1987 ، والذي بموجبه يتم احتساب أسعار النفوط بواسطة معادلة تعتمد على أسعار نفوط الإشارة تحدها السوق ، ولذا يعتبر نظام مبني على أسعار السوق . والتسعير قد يركز على السوق الفوري للنفط المرجعي ، أو على مؤشر يحتسب على أساس السعر المتحصل عليه في السوق المستقبلية المرتبطة بهذا النفط المرجعي . وعليه يعتبر سعر النفط المرجعي هو قلب معادلة التسعير ، وهذه الأسعار هي عادة أسعار السوق الفورية ، وتستخدم هذه الأسعار

¹ عماد الدين محمد المزبني، مرجع سابق، ص 330 .

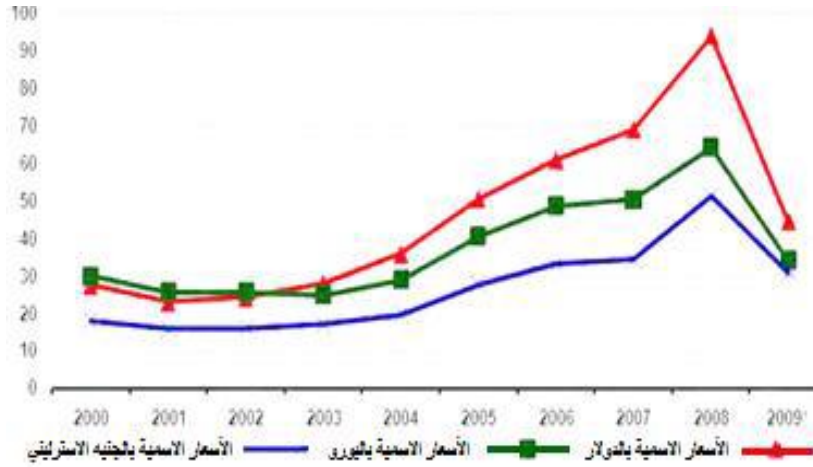
² عصام الجبلي ، عيد الحي زلوم وآخرون ، مرجع سابق ص 50 .

³ نبيل مهدي الجنابي ، كريم سالم حسين ، مرجع سابق ، ص 7 .

من قبل شركات النفط والتجار لتسعير النفط تحت العقود طويلة الأجل ، أو في التبادلات الفورية ، وفي الأسواق المستقبلية لتسوية الوضعيات المالية . وحاليا الأسعار المرجعية الأكثر اعتمادا هي أسعار مزيج برنت وأسعار خام تكساس الوسيط وأسعار خام دبي، كل خام يعتمد لتسعير النفط المتجة إلى سوق معينة ، حيث يعتبر برنت السعر المرجعي و الذي تتأسس عليه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة حوالي 70% من التجارة العالمية للنفط ، ويسعر على أساسه النفط المتجه إلى أوروبا بالدرجة الأولى. في حين الواردات الأمريكية تسعر عادة حسب خام غرب تكساس الوسيط WTI . حيث تعتبر الولايات المتحدة أكبر سوق تستهلك حوالي ربع الإنتاج العالمي للنفط . كما تعتبر آسيا من بين أهم الأسواق المستهلكة للنفط كذلك ، وتسعر أغلب الشحنات المصدرة من الخليج إلى آسيا . وهي حوالي 13,1 مليون برميل يوميا ، عن طريق خام دبي ، كما وتسعر روسيا نفطها المتجه إلى آسيا عن طريق فروق بالنسبة لديي.¹

ويظهر هذا الأثر من خلال الشكل (1.7) الذي بين تطور الأسعار الفورية لسلة أوبك بالدولار واليورو والجنه الإسترليني خلال الفترة 2000-2009.

الشكل (6.1) الأسعار الفورية لسلة أوبك بالعملات الأساسية خلال الفترة 2000-2009



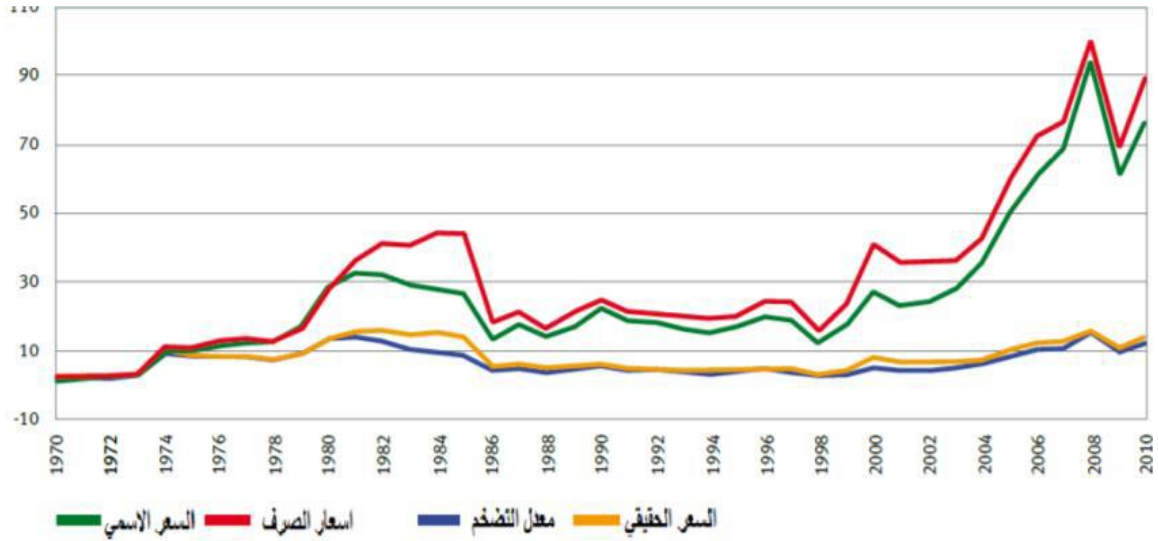
المصدر: الطاهر الزيتوني، مرجع سابق، ص 19

كما وتتأثر أسعار النفط بقيمتها الاسمية بظاهرة التضخم والتي تؤثر على القيمة الحقيقية للنقود، حيث تتآكل عبر الزمن. لذلك وبعد عزل تأثير كل من الانخفاض في قيمة الدولار واثر التضخم النقدي نتحصل على السعر الحقيقي.

يتبين لنا أن أسعار النفط الحقيقية مستقرة إلى حد كبير كما يظهر في الشكل التالي والذي يعرض اثر أسعار صرف الدولار والتضخم النقدي على أسعار النفط مقوما بأسعار 1973.

¹ جامع عبد الله ، مرجع سابق ، ص 65.64

الشكل (7.1) اثر تطور أسعار صرف الدولار ومعدل التضخم على أسعار النفط خلال الفترة 1973-2010.



المصدر: النشرة الإحصائية لمنظمة أوبك ، ص 87.

ومن خلال الشكل يتضح لنا أن السعر الحقيقي للبرميل النفط يبدو ثابتا ما عدا بعض الارتفاع سنة 1973 وإلى غاية 1980 وانخفاض عام 1986 متزامنة مع الأزمات النفطية الثلاثة، وبعض الارتفاع بعد عام 2004 إلى غاية 2008 والتي اصطلح على تسميتها الطفرة النفطية الرابعة، حيث أن المتوسط السنوي للسعر الجاري بلغ 94.45 دولار للبرميل، في حين بلغ هذا السعر حسب دولارات 1973 حوالي 16.04 دولار للبرميل. وان الارتفاع الاسمي سببه أسعار صرف الدولار بالدرجة الأولى، والتضخم السنوي، مع بعض التأثيرات راجعة لخصوصيات السوق النفطية¹.

3.1: تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط وأهم أزماته

لقد شهدت أسعار النفط على مدى العقود الأخيرة من القرن العشرين و إلى غاية يومنا هذا عدة صدمات أو أزمات نفطية كانت لها آثار اقتصادية على الدول المصدرة والمستهلكة معا، وهذا ما سنستعرضه من خلال هذا المحور.

1.3.1: تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط بين 1973-1985

1.1.3.1: الأزمة النفطية الأولى 1973:

¹ جامع عبد الله، مرجع سابق، ص 72.

لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم البرميل بقيمته الحقيقية ،التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية نتيجة الاحتكار في التسعير الذي قامت به الشركات البترولية العالمية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى السبعينات¹ ، حيث بدأت هذه الأزمة في 15 أكتوبر 1973، عندما قام أعضاء منظمة الدول العربية أوبك (تتألف من الدول العربية أعضاء أوبك بالإضافة إلى مصر وسوريا) بإعلان حصر نفطي لدفع الدول الغربية لإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي المحتلة في حرب 1967،² ومازاد ذلك تعقيدا هو مجيء حرب أكتوبر 1973، حيث اختفى من السوق جزء كبير من بترول العراق والسعودية المصدر من موانئ شرق البحر المتوسط، لكونها واقعة ضمن منطقة العمليات العسكرية، وعمت سوق البترول حالة من الذعر والترقب. في ظل هذه الظروف اجتمع ممثلو ستة دول هي العراق، السعودية، إيران، الكويت، قطر والإمارات. وقرروا زيادة أسعار البترول الخام من جانب واحد بنسبة 70 % عن الأسعار التي كانت سائدة في 1973/10/15. منذ ذلك التاريخ أصبحت مسألة تحديد الأسعار في منظمة OPEP عمل من أعمال السيادة الوطنية تمارسه دون الرجوع إلى الشركات البترولية، جدير بالذكر أن السعر المعلن من البترول العربي الخفيف ارتفع من 3.011 دولار للبرميل إلى 5.119 دولار للبرميل في أكتوبر 1973 على أن تكون الزيادة سارية المفعول في أول جانفي 1974³، حيث بلغ سعر النفط الخام حوالي 10.4 دولار للبرميل من نفس العام، وفي شهر جويلية 1977 عقد مؤتمر استوكهولم تضمن زيادة في سعر برميل الخام إلى 12.6 دولار للبرميل، وتوالت القرارات النابعة من السيادة الوطنية التي استردتها الدول النفطية تحت مظلة الانتصار في حرب أكتوبر التحريرية⁴. إلا أن ذلك لم يكن السبب الرئيسي في تعميق الأزمة بل تضافرت مجموعة من العوامل والتي أدت إلى حدوث أزمة 1973 أهمها:

- **تدهور القيمة الحقيقية لسعر النفط:** (وهي قيمة معبر عنها بقيمة التبادل التجاري) نتيجة للتضخم النقدي الذي أصاب أسعار المنتجات الصناعية المستوردة من الدول الصناعية أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي (OECD)، التي حلت محلها فيما بعد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، إذ ارتفع الرقم القياسي لأسعار الناتج القومي الإجمالي لتلك المجموعة الصناعية خلال 1970-1948 من 10 إلى 260. وبصورة بسيطة يتضح أن سعر النفط قد انخفض في صورته الحقيقية من 2.18 دولار الى 0.69 دولار خلال الفترة المذكورة.⁵

¹ ضياء مجيد الموسوي، **الازمة الاقتصادية العالمية 1986-1989**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1990، ص 09.

² <http://wikipedia.org/wiki/1973> حظر النفط

³ سهيل ناصر، **النفط والاقتصاد الدولي بعد حرب رمضان وتبدل أسعار البترول وأثارها الحقيقية**، أساسيات صناعة البترول والغاز، الكويت، 1977، ص 31.

⁴ نور الدين هرمز، فادي الخليل، دريد العيسى، **تغيرات اسعار النفط العربي وعوانده**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 29، العدد 1، ص 89.

⁵ حسين عبد الله ، مرجع سابق ، ص 19.

- **انخفاض قيمة الدولار:** شهد الدولار الأمريكي انخفاضا سنة 1971 بـ 8% بسبب تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن تحويل الدولار إلى ذهب، حيث استمر في الانخفاض حتى سنة 1973 بسبب المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي مما أثر على الأسعار الحقيقية للنفط.
- **المنافسة العالمية على الطاقة:** إن ارتفاع المنافسة بين الدول الصناعية الكبرى للحصول على أكبر كمية من النفط الرخيص والذي يسمح لها برفع مستوى نموها الاقتصادي والاعتماد على النفط كمصدر رئيسي، جعلها تجد نفسها أمام وضعية صعبة نتيجة تقلص التموينات النفطية، فأصبحت تستورد الكميات المتاحة من النفط لتلبية حاجياتها مقابل السعر المحدد من الدول المنتجة.
- **تضاعف قوة الأوبك :** مع بداية السبعينات أصبح عدد أعضاء أوبك 13 دولة: 07 دول عربية لها طاقة إنتاجية عالية أبرزها السعودية بإنتاج يومي يقدر بـ 10 مليون برميل ما مكن الأوبك بامتلاك القدرة للتأثير على المعروض النفطي في السوق العالمي. ولقد كان موقف الدول الصناعية الكبرى من أزمة الارتفاع الكبير في الأسعار وما له من أثر سلبي على اقتصادياتها بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة (IEA) ، بموافقة 21 دولة صناعية كبرى للضغط على الارتفاع في الأسعار وذلك من خلال:
- 1- **التخفيض من استهلاك الطاقة:** سعت الدول الصناعية من خلال وكالة الطاقة الدولية إلى رفع التحدي في تخفيض نسب استهلاكها من البترول أي تخفيف تبعيتها لدول الأوبك، حيث انخفض استهلاكها من 590 مليون طن سنة 1973 إلى 561 مليون طن سنة 1974.
- 2- **تكوين مخزون استراتيجي:** بسبب ما خلفته الأزمة النفطية على اقتصاديات الدول الصناعية والتي وجدت نفسها مجبرة على شراء النفط بأسعار مرتفعة ناهيك عن نقص المعروض النفطي والتي يجعل الدول تتسابق لشراء النفط لضمان تحقيق أهدافها¹، فقد تفتنت هذه الدول إلى ضرورة تكوين مخزون استراتيجي نفطي يكفيها لمدة 90 يوما حماية لنفسها من الضغوط.
- 3- **تعويض النفط بمصادر طاقة بديلة:** أكد أعضاء الوكالة على ضرورة تطوير التكنولوجيا للاستفادة من المصادر البديلة للنفط خاصة الفحم، وتشجيع عمليات البحث في هذا المصدر، فقد ارتفعت الواردات الأوروبية من الفحم من 28 مليون طن سنة 1973 إلى 46 مليون طن عام 1975.
- 4- **تشجيع الاستكشافات النفطية:** حرص أعضاء الوكالة على ضرورة تشجيع عمليات البحث والتنقيب من اجل المنافسة دول الأوبك عن طريق تخصيص استثمارات ضخمة لتحقيق هذا الهدف، وقد تمكنت هذه الدول من اكتشاف آبار جديدة في مختلف مناطق العالم.

¹ موري سمية، مرجع سابق، ص 75.

2.1.3.1: الأزمة النفطية الثانية 1979

تعتبر سنة 1979 نقطة تحول كبرى في تاريخ تطور أسعار النفط التي سجلت ارتفاعات لم تكن متوقعة رغم الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الوكالة الدولية للطاقة للحد من ارتفاع الأسعار التي تضاعفت من 12.9 دولار للبرميل سنة 1978 إلى 19 دولار في سنة 1979، ونفس الشيء بالنسبة للسعر الفوري الذي قفز إلى 31 دولار بعدما كان يبلغ 14.7 دولار للبرميل الواحد، وهذا الأخير يبين بأنه حدثت أزمة طاغية خانقة بسبب اختلال توازن الكميات المطلوبة والمعروضة.¹

فالأزمة الطاغية الثانية هذه حدثت نتيجة ارتفاع الأسعار إلى حد أقصى بسبب إضراب العمال الإيرانيين في مصافي النفط في نوفمبر 1978، ثم أعقبها الثورة الإيرانية في بداية عام 1979 ما أدى إلى نقص الإمدادات النفطية الإيرانية من 6 مليون برميل إلى 1.5 مليون برميل مما دفع بالأسعار إلى الارتفاع، وفي ظل هذه الأوضاع ارتفع سعر البترول العربي الخفيف من 12.7 دولار للبرميل في مارس 1979 إلى 24.5 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة، وواصلت الأسعار ارتفاعها لتبلغ 36 دولار للبرميل في ديسمبر 1980 نتيجة الحرب العراقية الإيرانية وتقلص العرض إلى مستويات خطيرة جدا، وفي ذات الوقت ارتفعت إرتفعت فوائض أموال الأوبك إلى 211.7 مليار دولار.²

ويمكن تلخيص أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث أزمة 1979 في النقاط التالية³:

- **تدهور قيمة الدولار الأمريكي:** فبعد إلغاء اتفاقية "بروتن ووتز" في 15 جانفي 1975، واختيار نظام قاعدة الصرف بالذهب، انخفضت القوة الشرائية لإيرادات منظمة أوبك أمام تآكل الدولار اتجاه العملات المنافسة وهي: الين الياباني، المارك الألماني، الفرنك الفرنسي، الجنيه الإسترليني وانخفض مع ذلك سعر النفط، كون الدولار هو الوحدة الحسابية. ولهذا قررت منظمة الأوبك من اجتماع جنيف مابين 26 إلى 28 جويلية 1979، الانتقال إلى سلة من العملات كوسيلة لتعويض الخسائر الناجمة في حالة استمرار التآكل للدولار.

- **انخفاض الإنتاج الإيراني:** شهد الربع الأخير من سنة 1978 ارتفاع الطلب على النفط وكان من المتوقع أن يقابله عرض جديد وخاصة في إنتاج دول منظمة أوبك وبدلا من ذلك انخفض إنتاج إيران حيث كان من المرجح أن يحافظ على نفس مستوى إنتاج شهر سبتمبر، والبالغ 6 مليون برميل يوميا، وذلك بسبب إضراب عمال النفط ضد نظام الشاه وبهذا انخفض الإنتاج إلى 5.5 مليون برميل يوميا في أكتوبر و3.5 مليون برميل

¹ حمدي صالح عبد الله، السعر الحقيقي للنفط الخام وتطوير مصادر الطاقة البديلة، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 5، العدد3، ص 171.

² موري سمية، مرجع سابق، ص76.

³ عبادة عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص32-33.

يومياً في نوفمبر و 2.39 مليون برميل يومياً في ديسمبر وتوقفت صادرات النفط في أواخر ديسمبر واقتصر الإنتاج على حوالي 700.000 برميل يومياً لأغراض الاستهلاك المحلي.

- انخفاض الإنتاج العراقي: إن الارتفاع في أسعار النفط بأكثر من الضعف، أي من 13 دولار للبرميل عام 1978 إلى 33 دولار للبرميل عام 1981. ويرجع ذلك الارتفاع بالأساس إلى انخفاض الإنتاج العراقي بمقدار 1 مليون برميل في اليوم ليصل إلى 2.6 مليون برميل في اليوم في عام 1980 مقارنة بعام 1979، ولبيلغ في نهاية الفترة (1983) حوالي 1.1 مليون برميل في اليوم فقط.

3.1.3.1: اثر الصدمات النفطية في فترة السبعينات على الاقتصاد الجزائري:

تزايدت العائدات المالية لدول الأوبك-الجزائر- خلال فترة السبعينات حيث استطاعت الدول المنتجة للنفط أن تبسط نفوذها في السوق البترولية من خلال السيطرة على الإنتاج والأسعار خاصة بعد حرب أكتوبر سنة 1973 واستخدام النفط كسلاح، كما كانت للحرب الإيرانية سنة 1979 دوراً كبيراً في تزايد هذه العائدات، ويمكن رصد تطور قيمة الصادرات النفطية في الجدول أدناه.

الجدول رقم (9.1) : تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر (1970-1985).

الوحدة: مليون دولار

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976
قيمة الصادرات النفطية	681	614	1.030	1.522	4.267	4.295	4.791
السنة	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
قيمة الصادرات النفطية	8.746	12.91	13.06	11.149	9.655	9.778	9.668

Source: opec annual statistical bultein 2005 : على الموقع : www.opec.org

من خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ التطور الكبير في المداخيل بعد سنة 1973، فقد بلغت سنة 1974 قيمة 4.267 مليون دولار ثم 13.06 مليون دولار سنة 1981، وقد صاحب هذا التطور في المداخيل النفطية تطورا في الجباية البترولية، فمن 880 مليون دينار جزائري سنة 1967 إلى 1350 مليون

دج سنة 1970 ثم إلى 4194 مليون دج سنة 1974، وشكلت الضرائب النفطية قبل سنة 1974 نسبة 20% من الموازنة العامة لتشهد ارتفاعا في بداية الثمانينات إلى نسبة 63%¹.

وقد كان لتزايد العائدات المالية تأثيرا إيجابيا على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر ويمكن ذكرها كما يلي²:

1- **التجارة الخارجية:** بعد سنة 1973 ارتفعت الصادرات من 1.01 مليار دولار سنة 1970 إلى 4,6 مليار دولار سنة 1974، 9,55 مليار دولار سنة 1979 و 12,79 مليار دولار سنة 1984 بسبب ارتفاع أسعار البترول من جهة ومن جهة أخرى بسبب السياسة الاقتصادية التي تبنتها الجزائر مع بداية التأميمات، والتي سعت إلى نشر عملية التصنيع في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973) والمخطط الرباعي الثاني (1974-1977) من خلال تأمين العملة الصعبة اللازمة لاستيراد المعدات الصناعية، في المقابل ارتفع حجم الواردات من 1,25 مليار دولار سنة 1970 إلى 4,03 مليار دولار سنة 1974، 4,8 مليار دولار سنة 1979 و 10,28 مليار دولار سنة 1984.

2- **الميزان التجاري:** حقق الميزان التجاري رصيда موجبا سنة 1974 بمقدار 0.57 مليار دولار نتيجة زيادة الصادرات الجزائرية بسبب ارتفاع أسعار النفط سنة 1973 لكن شهد عجزا خلال فترة (1971-1978) ماعدا سنتي 1974 و 1976 إذ سجل 0,57 مليار دولار و 0,17 مليار دولار على التوالي، وذلك راجع إلى ارتفاع الواردات الجزائرية من جهة ومن جهة أخرى إلى الزيادة في أسعار السلع المصنعة بنسب غير متساوية مع ارتفاع أسعار البترول، وبقي رصيذ الميزان التجاري موجبا طيلة فترة (1979-1984) بنسب متفاوتة.

3- **الناتج الداخلي الخام:** عرف الناتج الداخلي الخام خلال فترة (1970-1984) ارتفاعا مستمرا فقد حقق ما قيمته 7,5029 مليار دولار سنة 1973 ثم 25,1239 مليار دولار سنة 1978 و 51,5127 مليار دولار سنة 1984 بسبب ارتفاع المداخيل المتأتية من قطاع المحروقات خاصة منذ سنة 1973 والتي ساهمت في تنفيذ استثمارات ضخمة، حيث تم تخصيص 55% من ميزانية المخطط الرباعي الأول للاستثمارات في القطاع الصناعي.

4- **الميزانية العامة:** تركزت الميزانية العامة في الجزائر على الإيرادات المتأتية من قطاع المحروقات لتغطية نفقات التسيير والتجهيز، وقد حقق رصيذ الميزانية العامة سنة 1970 فائضا بمقدار 0,430 مليار دولار ليتضاعف سنة 1974 في حدود 10,030 مليار دولار بسبب الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 وما عرفته من تصحيح لأسعار النفط.

¹ عيسى مقلبد، مرجع سابق، ص 59 .

² www.imfstatistics.org

واستطاعت الجزائر أن تستفيد من الطفرة الأولى من خلال العوائد المالية التي حققتها، إلا أن الأثر السلبي من ارتفاع العوائد المالية تمثل في ارتفاع تكلفة الواردات الجزائرية نتيجة سوء التخطيط، فقد انعكس سوء تسيير هذه الموارد المالية المتأتية من البترول على الاقتصاد الجزائري كما يلي¹:

1- **المديونية**: تراكمت الديون الجزائرية خلال فترة السبعينات وهي نفس الفترة التي ارتفعت فيها الإيرادات البترولية، وكانت الفكرة القائمة آنذاك هي " التنمية بأي ثمن"، فقد ارتفعت المديونية الجزائرية خلال فترة (1970-1984) من 4,093 مليار دولار سنة 1973 إلى 11,976 مليار دولار سنة 1977.

2- **التضخم**: شهد معدل التضخم خلال فترة (1970-1984) تزايدا مستمرا وذلك راجع للسياسة المتبعة في التنمية آنذاك والتي تحتاج إلى تمويل نقدي ضخم أمام عجز الادخار الوطني على تلبية الاحتياجات، وقد بلغ التضخم سنة 1970 نسبة 3,7% ليلعب ذروته سنة 1970 بـ 12% وذلك نتيجة لتوسع الإصدار النقدي آنذاك من جهة ومن جهة أخرى نتيجة ارتفاع أسعار السلع المستوردة نتيجة ارتفاع أسعار البترول.

2.3.1: تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط بين سنتي 1986 و 2000

1.2.3.1: الأزمة النفطية 1986

لقد جاءت هذه الأزمة معاكسة للصدمة النفطية الأولى والثانية، حيث أن هاتين الأخيرتين كانت لهما الأثر السلبي على الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط، أين سجلت الأسعار مستويات مرتفعة جدا نتيجة انخفاض الإمدادات النفطية وزيادة الطلب، أما الأزمة النفطية الثالثة والتي بدأت في فيفري 1986، فكان لها الأثر السلبي على الدول المنتجة للنفط في مقدمتها دول الأوبك نتيجة الانخفاض في الأسعار إلى مستويات متدنية². حيث يوصف عام 1986 بأنه الأسود بتروليا لما تدهورت أسعار النفط إلى ما يقارب 8 دولار للبرميل الواحد³ وبالنسبة للبترول الجزائري فمن 39,54 دولار للبرميل سنة 1981 انهارت إلى 14,8 دولار سنة 1986).

ولعل أهم الأسباب التي أدت إلى وقوع الأزمة النفطية 1986 تتمثل في:

¹ Abdelatif benachanhou , « la fabrication de l'algerie ». Alpha desing.p59.

² عبادة عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص 34 .

³ ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 13 .

- إعلان بعض الدول البترولية المنتجة للبترول بريطانيا والنرويج في سنة 1983 بتخفيض أسعارها من البترول بمقدار ثلاث دولارات للبرميل الواحد من 33,5 دولار إلى 30,5 دولار كوسيلة لضغط على دول الأوبك لإجبارها على خفض أسعارها البترولية¹.
- الغش الممارس بين أعضاء الأوبك: في بداية الثمانينات طبقت الأوبك نظام الحصص للضغط على الأسعار بما يتناسب مع التطورات في الاقتصاد العالمي وحددت سقف الإنتاج بـ 17 مليون برميل يومي، إلا أن بعض الدول لم تحترم حصصها الإنتاجية المحددة ورفعت إنتاجها، فعلى سبيل المثال رفعت نيجيريا وليبيا حصصها بزيادة قدرها 200000 برميل في اليوم كما أبرمت السعودية عقد المصافي المكرر بإنتاج يقدر بـ 1,25 مليون برميل في اليوم².
- المنافسة بين دول الأوبك ودول خارج الأوبك: أن ظهور دول جديدة منتجة للبترول وبطاقات إنتاجية كبيرة مثل بريطانيا والنرويج إلى جانب تشجيع الاستكشاف والتنقيب من طرف وكالة الطاقة الدولية كل ذلك أدى إلى تراجع نسبة سيطرة دول الأوبك على الصادرات العالمية للنفط، حيث استطاعت هذه الدول تغطية 15% من إجمالي الاستهلاك العالمي.
- انخفاض الاستهلاك العالمي من النفط وتعويضه بمواد بديلة: عقب ارتفاع أسعار النفط سنة 1973 تحولت العديد من الدول الصناعية لتعويض النفط بمصادر طاقة بديلة كالفحم، ففي كندا مثلاً تراجعت نسبة استهلاك النفط من 41% سنة 1979 إلى 30% سنة 1985، في مقابل ذلك ارتفع استهلاك الفحم خلال نفس السنة من 8% إلى 13% سنة 1985.
- وقد كان من نتائج أزمة 1986 على دول الأوبك خصوصاً الدول العربية تراجع في قيمة الصادرات البترولية العربية إلى 71 مليار دولار سنة 1987 أي ما يعادل 43% من قيمتها بداية الثمانينات، كما انخفض الناتج الإجمالي الحقيقي للدول العربية مجتمعة حوالي 14% عن مستواه سنة 1980 وشهدت موازين المدفوعات العربية عجزاً قدر بـ 11,6 مليار دولار سنة 1986 وتفاقمت المديونية العربية لتصل إلى 118 مليار دولار سنة 1986 بعد أن استقرت في حدود 82 مليار دولار بداية الثمانينات.
- وعلى اثر أزمة 1986 عقدت الأوبك عدة اجتماعات للخروج من الأزمة في فترة (1987-1989) تراوح السعر من خلالها ما بين 14,2 و 17,7 دولار للبرميل، وفي نهاية جويلية 1990 ارتفع السعر ليبلغ 21 دولار للبرميل ثم 22,3 دولار للبرميل بسبب زيادة الطلب على النفط تحسباً لحرب الخليج (الكويتية،

¹ عيسى مقلبد، مرجع سابق، ص 77 .

² Chems Eddine Chitour, « La politique et le nouvel ordre pétrolière international », Ed Dahleb 1995, p 171.

العراقية)، ثم انخفضت الأسعار إلى حدود 18 دولار للبرميل باندلاع الحرب سنة 1990، وبقيت الأسعار دون مستوى 20 دولار بين 15 و 16,6 دولار للبرميل خلال فترة (1991-1995).¹

2.2.3.1: الأزمة النفطية 1998

في نهاية التسعينات وبالضبط سنة 1998 تعرضت السوق البترولية العالمية لهزة ثانية أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب، فتدهورت أسعار النفط إلى ادنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة، ولو رجعنا إلى الوراء بقليل بقراءة موجزة لوجدنا انه حدثت زيادة مطردة في الطلب على النفط بمعدل 1,5% سنويا وفي عام 1997 بلغت الزيادة مليوني برميل يومي، وقد وفرت هذه الزيادة مجالا لكميات إضافية من كل دولة من الدول المنتجة في أنحاء العالم، بما في ذلك دول أوبك.

وخلال تلك الأعوام، وعلى الرغم من مؤشرات هشاشة الاقتصاديات في جنوب شرق آسيا، ظل العالم يؤمن " بالمعجزة الآسيوية"، حيث أدت الأزمة الاقتصادية في دول جنوب شرق آسيا إلى تغيير مسار الطلب على البترول، فالانحياز في الدخل المحلي الإجمالي للنفور الآسيوية قد بلغ حدود الكارثة في دول مثل اندونيسيا التي هبط نشاطها الاقتصادي بحوالي 15,5% كذلك بالنسبة لتايلاند التي انخفض دخلها المحلي الإجمالي بحوالي 7% بعد أن كان ينمو لعدة سنوات بـ 8% وشمل أيضا الانخفاض دولاً صناعية مثل كوريا الجنوبية بانكماش يقدر بـ 6,5% لقد كانت وطأة الانحياز الاقتصادي شديدة على استهلاك هذه الدول من البترول. وهذا يبرز جليا من انخفاض نسبة الزيادة في الطلب العالمي من النفط ومعدلات النمو الاقتصادي كما يبينه الجدول التالي:²

الجدول رقم (10.1) الإجمالي والتغير السنوي في الطلب والإمداد العالمي من النفط والنمو الاقتصادي 1996-2000.

الوحدة مليون برميل يومي

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000
الإمداد العالمي من النفط	43.7	44.5	44.7	44.7	45.9
التغير السنوي في العرض	1.9	2.3	1.1	(1.4)	2.6
اجمالي الطلب العالمي من النفط	71.7	73.2	73.5	74.7	75.7
التغير السنوي في الطلب	1.6	1.5	0.3	1.2	1.0
معدل النمو الاقتصادي في اسيا	8.2	6.6	4.1	5.9	6.7

المصدر: تقرير الامين العام، 2000، منظمة الدول العربية المصدرة للنفط، www.opec.org، ص: 62-65

¹ تقرير الامين العام السنوي لمنظمة الاوابك، العدد 28، سنة 2001
² لويس جيوستي، المحافظة على تماسك منظمة اوبك: مضامين التعاون بين الدول الاعضاء، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج: الامكانيات والقيود، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية، الطبعة الاولى، 2007، ص 103.

ولعل قرار الوزراء بالكشف عن مستويات الإنتاج الفعلية كان عاملا نفسيا في انهيار الأسعار في يناير 1998، لكنه لم يكن السبب الرئيسي في ذلك، حيث كان السبب الرئيسي وراء صدمة السوق الانهيار في الاقتصاديات الآسيوية، والآثار التي أعقبت ذلك على النطاق العالمي¹. وكذلك زيادة إنتاج أوبك بحيث تجاوز بعض الأعضاء في منظمة أوبك حصتها من إنتاج النفط بسبب مشاكلها الاقتصادية، وإعطاء قرار منظمة أوبك الصفة الرسمية لهذه الزيادة في جاكارتا في 1997/11/30 بزيادة حوالي 2.5 مليون برميل يوميا كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (11.1) تطورات الإنتاج للدول الأعضاء في أوبك (1996-1998)

الوحدة (مليون برميل يومي)

الدولة	إنتاج 1997 ناقصا إنتاج 1996	إنتاج 1998 ناقصا إنتاج 1997
الجزائر	0.030	0.20
اندونيسيا	-0.030	-0.040
إيران	-0.040	-0.040
العراق	0.570	0.430
الكويت	0.030	0.100
ليبيا	0.030	0.040
نيجيريا	0.130	0.030
قطر	0.130	0.90
المملكة العربية السعودية	0.170	0.350
الإمارات العربية المتحدة	0.020	0.200
فنزويلا	0.240	0.180

المصدر: تقرير ندوة اكسفورد للطاقة 8/31 الى 10/09/1998

لقد كان من نتائج الأزمة الاقتصادية الآسيوية: انخفاض عائدات الدول المنتجة: لقد كان لتدهور أسعار النفط آثار بالغة الضرر على اقتصاديات الدول المنتجة مما أثر على عائدات هذه الدول، فالدول العربية الأعضاء في أوبك انخفضت عائداتها النفطية من 108,9 مليار دولار عام 1997 إلى 76,1 مليار دولار². وبداية 1999 تحسنت الأوضاع وارتفع السعر إلى 17.5 بسبب خفض إنتاج دول الأوبك ودول من غير الأوبك، فوصل السعر سنة 2000 إلى 27.6 دولار للبرميل³.

3.2.3.1: اثر الصدمات النفطية للفترة 1986-2000 على الاقتصاد الجزائري

اثر الأزمة العكسية سنة 1986 على الاقتصاد الجزائري:

¹ لويس جيوستي، مرجع سابق، ص 105 .

² عبادة عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص 39 .

³ تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الاوابك، 2001، مرجع سابق .

افرز التراجع الحاد في أسعار النفط في الأسواق الدولية في بداية ومنتصف الثمانينات، والذي بلغ ذروته عام 1986 ضغوطا اقتصادية واجتماعية كبيرة، حيث تسبب انخفاض أسعار النفط إلى ما دون الـ 10 دولارات للبرميل في تراجع مداخيل الجزائر من العملة الصعبة، ما وضع الجزائر في موقف صعب ، وأصبحت غير قادرة على القيام بأعباء التنمية الاقتصادية ومواجهة الطلب الاجتماعي. كما تسبب هذا التراجع أيضا في خلق متاعب كبيرة لتسديد خدمات الدين الخارجي¹.

ولقد كانت أسرع الآثار الملموسة لهذا التراجع هو تراجع العوائد البترولية ، ويمكن توضيح ذلك في الجدول أدناه

الجدول رقم (12.1) تطور قيمة الصادرات النفطية الجزائرية (1986-2000)

الوحدة مليون دولار

السنوات	1986	1987	1988	1989	1991	1993
قيمة الصادرات النفطية	5.161	6.555	5.725	6.815	8.464	6.902
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
قيمة الصادرات النفطية	6.938	8.826	8.352	5.691	8.314	14.204

Source. Opec annual statistical bulletin 2005.Op-cit.

من خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع العائدات النفطية الجزائرية سنة 1991 بسبب الحرب العراقية الإيرانية، فقد بلغت ما قيمته 8.464 مليار دولار لتتخلف بعد ذلك سنة 1993-1995 ثم تحسنت سنوات 1996-1997، بل نزل سنة 1998، بعد التراجع الكبير في أسعار النفط، إلى أقل من 6 ملايين دولار، لآكن مع الانقلاب الكبير الذي حدث في الأسعار مع بداية الألفية الجديدة ، قفز حجم هذه العوائد بشكل كبير، حتى انه تضاعف في سنة واحدة، فقد بلغ في نهاية سنة 2000 أكثر من 14.2 مليار دولار أي ضعف حجم عوائد السنة التي قبلها.

وقد تبين مباشرة بعد أزمة 1986 سوء تقدير السلطات الاقتصادية للواقع الدولي والإمكانيات المحلية، وعدم اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هذا التديني في الأسعار، مما نتج عن هذه الأزمة عدة آثار نوجزها فيما يلي:²

أزمة الديون: إن انخفاض أسعار النفط في منتصف الثمانينات فاقم حجم الدين الخارجي بسبب ارتفاع فاتورة الاستيراد الاستهلاكي، إضافة إلى نموذج التنمية المتبنى القائم على الصناعة، وقد اعتمدت الجزائر بصفة كلية على عائدات النفط لتمويل برامج التنمية، إلا أن انهيار الأسعار المفاجئ والسريع اضطر إلى اللجوء للهيئات

¹ بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، سنة 2007/2008، ص 97 .

² موري سمية، مرجع سابق، ص 156-157 .

المالية للاقتراض وبشروط قاسية ما أدى إلى رفع حجم مديونيتها وفرض عليها اللجوء الى صندوق النقد الدولي من اجل إعادة جدولة ديونها.

تأثر الميزانية العامة: اضطرت الحكومة الجزائرية إلى مراجعة ميزانية 1986 نظرا لاستحالة تنفيذ الميزانية الابتدائية بسبب انخفاض الجباية البترولية التي وضعت على أساس 24 دولار للبرميل، وتمت مراجعتها ووضع قانون المالية الإضافي على أساس 17.5 دولار للبرميل، وقد حدثت خلال الفترة (1984-1986) انخفاض في حصيللة عائدات البترول بنسبة 50% بسبب انخفاض الأسعار إلى أدنى مستوياتها، وقد اضطرت الدولة إلى ترشيد النفقات والعمل على زيادة الإيرادات من الجباية العادية، فرفعت نسبة الضرائب بنسبة 20% للضرائب المباشرة وبنسبة 19,4% للضرائب المفروضة على الشركات و 28,5% بالنسبة للضرائب الغير مباشرة.

3.3.1: تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط للفترة (2000-2010)

1.3.3.1: تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000-2007):

منذ سنة 2000 استقرت أسعار النفط بين 25 إلى 35 دولار للبرميل، ويرجع ذلك إلى زيادة الاستهلاك العالمي للنفط بسبب موجة البرد الشديد التي ميزت فصل الشتاء في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا، وكذا الضرائب الباهظة التي فرضتها الحكومات الأوروبية على أنواع الوقود المختلفة.

ونظرا لان الأوبك في نهاية القرن العشرين كانت تملك أكبر حصة من الإنتاج العالمي للنفط (40%)، وبملاك أعضاؤها نسبة 80% من الاحتياطات العالمية للنفط، فان الوكالة الدولية للطاقة IEA أرسلت للأوبك تقريرا حول وضع السوق، الذي عرف نقصا في العرض بمعدل 3 ملايين برميل يومي خلال الربع الأول من عام 2000، وضغطت على المنظمة لرفع الإنتاج.

وفي مارس من نفس العام عقدت الأوبك اجتماعا واتخذت فيه قرارا برفع حصص الإنتاج 500.000 برميل في اليوم، في حالة ارتفاع الأسعار عن أكثر من 28 دولار للبرميل منذ 20 يوما.

كما يمكن للمنظمة تخفيض إنتاجها بنفس القيمة، في حالة استمرار الأسعار بالانخفاض اقل من 22 دولار للبرميل لعشرة أيام متتالية¹.

وفي مطلع سنة 2001 شهدت أسعار سلة أوبك انخفاضا في مستوياتها حيث بلغ معدل سعر الأوبك 23.1 دولار للبرميل لينخفض بـ 5.3 دولار بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001².

وشهدت السوق النفطية عام 2002 العديد من العوامل والتي كان لها الأثر الواضح في تحسن مستويات الأسعار كالاهتمام المتزايد بالوضع في منطقة الشرق الأوسط وتعليق الصادرات العراقية لفترة شهر وعدم

¹ تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول اوابك، 30، 2003، ص 34.

² تقرير الامين العام السنوي لمنظمة الاوابك، 2001، مرجع سابق.

استقرار الأوضاع في فنزويلا حتى نهاية 2002، كل ذلك ساهم في رفع أسعار سلة الأوبك إلى 24.3 دولار للبرميل¹.

وفي عام 2003 ارتفعت أسعار سلة الأوبك لتصل إلى 28.2 دولار للبرميل، ويعود هذا الارتفاع إلى عدة أسباب أهمها²:

- 1- الخوف من حدوث نقص الإمدادات النفطية بسبب التوتر في منطقة الشرق الأوسط.
 - 2- استمرار انقطاع الإمدادات من فنزويلا نتيجة الإضراب العام الذي شهدته البلاد سنة 2002.
 - 3- الإضرابات العرقية والقبلية في نيجيريا والتي حجبت جزء كبير من إمداداتها النفطية.
 - 4- برودة الطقس في الدول المستهلكة الرئيسية.
- وشهد عام 2004 ثورة في أسعار البترول، إذ ارتفع من 28 دولار للبرميل عام 2003 ليبلغ معدل 36 دولار للبرميل ثم 42 دولار للبرميل في الربع الثاني لسنة 2004 ليتخطى حدود 50 دولار في الربع الأخير لعام 2004³.

ولعل أهم الأسباب وراء هذا الارتفاع هي:

- 1- الاضطرابات السياسية في نيجيريا واستهداف عمال النفط كل هذا أدى إلى خفض الإنتاج بنحو 10% سنة 2004.
 - 2- المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية يوكوس بسبب حجم الضرائب المفروض عليها ما ساهم في وقف إنتاجها الذي أدى إلى زيادة الأسعار بنسبة 23% أي قرابة 8.3 دولار للبرميل.
 - 3- الاضطرابات السياسية في كل فنزويلا والعراق.
 - 4- إعصار ايفان في خليج المكسيك والتخوف من قدوم شتاء قارص.
 - 5- تزايد معدلات النمو الاقتصادي العالمي في أمريكا، أوروبا، الصين، الهند ودول جنوب شرق آسيا وغيرها.
 - 6- ارتفاع نشاط المضاربات على النفط نتيجة التخوف من انقطاع الإمدادات البترول لأي سبب من الأسباب المذكورة، وقد لعب عامل المضاربة في الأسواق الآجلة دورا فعالا في لعبة ارتفاع الأسعار⁴.
- استمرارا لديناميكية عام 2004، شهدت أسعار النفط تصاعدا مستمرا خلال عام 2005 ولمعظم أيام السنة لتصل مستوياتها الاسمية إلى أرقام غير مسبوقه تخطت عتبات جديدة كان آخرها عبور سلة أوبك اليومي سقف 60 دولار للبرميل في نهاية شهر اوت 2005، متزامنا مع تخطي سعر الخام الأمريكي الخفيف سقف 70 دولار للبرميل خلال الفترة نفسها، وبلغ معدل سعر سلة أوبك 50.6 دولار للبرميل خلال عام 2005 مقارنة بـ 36 دولار للبرميل خلال عام 2004، أي بزيادة 40.6%.

¹ تقرير الامين العام السنوي لمنظمة الاوابك 2002، العدد 29 .

² التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة 2002-2003، ص 127.

³ ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق ص 17-21.

⁴ نفس المرجع السابق، ص 03.

وفي سنة 2005 بلغ معدل نمو الاقتصاد العالمي نسبة 4.4 % ووصل إجمالي الطلب العالمي على النفط إلى 83.3 مليون برميل أي بزيادة قدرها 1.5% مقارنة بعام 2004 ووصلت إمدادات دول الأوبك خلال نفس السنة إلى 84.3 مليون للبرميل يوميا. وبهذا الصدد شكلت ظاهرة ارتفاع الأسعار وتذبذبها فرصة مغرية للمضاربين في سوق البورصة، كما حفز ارتفاع الأسعار عملية تخزين كميات من النفط لغرض بيعها بأسعار أعلى لاحقا مما يساهم في زيادة إضافية للأسعار، مما جعل المضاربات عاملا أساسيا لوصول الأسعار إلى مستويات قياسية وزيادة درجة تذبذبها.¹

وقد بلغت أسعار النفط سنة 2006 أرقاما غير مسبوقه تحطت عتبة 78 دولار للبرميل في جويلية 2006 لتتخفف إلى 53.37 دولار للبرميل بنهاية أكتوبر 2006.

وقد تضافرت مجموعة من العوامل كانت وراء الارتفاع الغير مسبوق للأسعار خلال الأشهر الأولى لسنة 2006 أهمها التوترات في منطقة الشرق الأوسط والاضطرابات وأعمال العنف في نيجيريا وتوقف إنتاج شركة البترول البريطانية إضافة إلى تعطل الإنتاج الروسي، إلا أن هناك عوامل أخرى أدت إلى تراجع أسعار البترول خلال الربع الأخير لسنة 2006 أهمها ارتفاع الإنتاج في دول خارج الأوبك كمنظمة خليج المكسيك وتباطؤ معدل نمو الطلب العالمي على النفط خلال هذه السنة.²

واستمرارا للاتجاه التصاعدي لأسعار النفط العالمية، شهد عام 2007 ارتفاعا مستمرا للأسعار التي بلغت مستويات غير مسبوقه ، وخاصة خلال النصف الثاني من السنة ذ تجاوز المعدل اليومي لسعر سلة أوبك حاجز 90 دولار للبرميل في نوفمبر 2007. وارتفع المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك بمعدل 13.1% حيث بلغ 69.1 دولار للبرميل خلال عام 2007.³

1.3.3.2: الأزمة المالية وأثرها على أسعار النفط

في نهاية عام 2007 بدأت تلوج في الأفق رائحة الأزمة المالية، ومع بداية عام 2008 اهتز الاقتصاد العالمي على وقع أزمة مالية خانقة في الولايات المتحدة الأمريكية، مست جميع الأسواق المالية العالمية من شرقها إلى غربها، وأحبطت فكرة الانفصام بين اقتصاديات العالمية التي تؤكد عدم انتقال اثر الأزمات بين الدول والقارات.

بدأت أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية تنكشف منذ صيف 2008 عندما أصبح من المؤكد أن القروض العقارية ذات الجدارة الائتمانية الضعيفة باتت غير قابلة للتحويل، وتحولت إلى أزمة مالية مع بداية عام 2008، الذي شهد التأثيرات الأولية اللازمة متمثلة في الخسائر الكبيرة التي تكبدتها كبرى المؤسسات المالية في أمريكا وامتدت خارجها.

¹ تقرير الامين العام السنوي لمنظمة الاوابك،العدد 32 سنة 2005، ص43 .

² تقرير الامين العام السنوي لمنظمة الاوابك،العدد 33 سنة 2006، ص 39 .

³ تقرير الامين العام السنوي لمنظمة الاوابك،العدد 34 سنة 2007، ص40 .

لقد ألفت الأزمة المالية بظلالها على التقلبات الحادة التي شهدتها أسعار النفط على مدار العام 2008. حيث شهد النصف الأول من العام 2008 صعودا متسارعا لأسعار النفط، إلى مستويات قياسية، وبمعدلات متزايدة حيث تجاوز المعدل الشهري للخامات الثلاثة الرئيسية حاجز 130 دولار للبرميل. وبلغ معدل التغير الشهري أعلى قيمته له في شهر ماي حيث ارتفع بنحو 14.2 دولار للبرميل عن مستويات الشهر السابق.¹ وبمجرد تفاقم الأزمة وبدء الاختيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية بحلول شهر اوت 2008، أخذت الأسعار في الانخفاض بشكل حاد لم يسبق له مثيل ، وبمعدلات أسرع، حيث تراجعت أسعار سلة خامات أوبك بمقدار 27.7 دولار للبرميل خلال شهر أكتوبر، ثم واصلت تراجعها لتستقر عند 38.6 دولار للبرميل في شهر ديسمبر مسجلة بذلك ادني مستوى لها خلال الفترة من 2005 الى 2008.

ومع بداية الأزمة العالمية أدركت دول الأوبك أن انخفاض الطلب على البترول وبداية بناء مخزون بترولي أكثر مما هو معتاد، وذلك قبل نهاية عام 2008 وقبل انهيار الأسعار، إلا أن الأوبك لم تكن تدرك عمق الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ومدى تأثيرها على الطلب على البترول وكذلك الأسعار، لذا فقد قامت المنظمة بإجراء تخفيضات مستمرة خلال الفصل الرابع من عام 2008، وذلك حسب حالة السوق.²

ولعل الانخفاض السريع في أسعار النفط كانت وراءه مجموعة من العوامل تتمثل في:³

1- المضاربة: وذلك من خلال قيام المضاربين برفع وتخفيض الأسعار على النحو الذي يمكنهم من جني الأرباح الطائلة والسريعة.

2- الاضطرابات السياسية والأمنية في دول منتجة للنفط: ذلك أن حدوث مثل هذه الاضطرابات يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار من خلال انخفاض العرض والعكس صحيح في حال عدم حدوث اضطرابات في أي دولة من الدول المنتجة للنفط.

3- الكوارث الطبيعية وخصوصا ما ينجم عن الأعاصير في خليج المكسيك: حيث تؤدي هذه الكوارث إلى آثار سلبية على المنشآت النفطية القائمة هناك مما يؤثر على العرض من النفط الأمر الذي ينعكس في ارتفاع الأسعار ، والعكس صحيح في حالة عدم حدوث كوارث طبيعية.

4- الطلب على النفط: ذلك أن التغير في الطلب على النفط بمعدلات تفوق التغير في العرض أو ضعف نمو المعروض النفطي مقارنة بنمو الطلب يمثل العامل الأكثر أهمية في تفسير تذبذب الأسعار بالشكل الذي تشهده السوق النفطية.

3.3.3.1: واقع الاقتصاد النفطي الجزائري خلال الفترة (2000-2010) .

¹ لخديمي عبد الحميد، مرجع سابق، ص 65.

² الإدارة الاقتصادية، الأزمة المالية وانعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الاقطار العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 35، العدد 128، شتاء 2009، ص 17 .

³ مهداوي هند واخرون، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على اسعار النفط - حالة الجزائر- مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني بسطيف بعنوان: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية بتاريخ 20-21 أكتوبر 2009، ص 14 نقلا عن موري سمية، مرجع سابق

تعتبر الفترة 2000-2008 من الفترات التي عرف فيها الاقتصاد الجزائري العديد من التحولات والتغيرات خاصة على المستوى الخارجي، حيث كانت هناك العديد من الأحداث الدولية التي دفعت أسعار البترول إلى الارتفاع منذ سنة 2000، والتي وصلت إلى أقصاها سنة 2007، وقد أدى ذلك إلى وضعية اقتصادية مميزة حيث ارتفعت إيرادات تصدير المحروقات بشكل كبير مما ساعد على تشكيل وضعية صلبة للاحتياطات الأجنبية بالإضافة إلى التسديد المسبق للديون الخارجية¹. وعلى هذا الأساس تحقق مايلي:

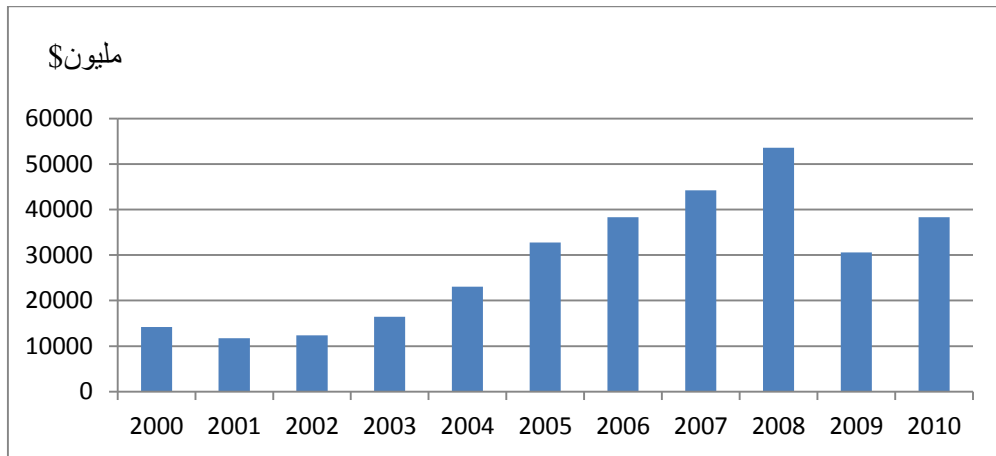
أولاً: تطور قيمة الصادرات النفطية : قد بلغت قيمة الصادرات النفطية (خام ومنتجات مكررة) خلال الفترة 2000-2010 ما يقدر بـ 315,6 مليار دولار ، بمعدل سنوي قدر بحوالي 28,7 مليار دولار سنويا. كما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (13.1) قيمة الصادرات النفطية الجزائرية خلال الفترة 2000-2010.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
قيمة الصادرات النفطية	14204	11736	12370	16476	23050	32757
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	
قيمة الصادرات النفطية	28293	44250	53607	30592	38300	

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية لأوبك 2000-2010.

الشكل رقم (1. 9) قيمة الصادرات النفطية الجزائرية للفترة 2000-2010



المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول اعلاه.

وقد ارتفعت قيمة الصادرات النفطية الجزائرية من 14,2 مليار دولار بداية عام 2000، لتتخفص سنة 2001 و2002 بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001، وقد تطورت قيمة الصادرات ابتداء من سنة 2003

¹ علي لزعر، فضيل رايس، الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 1999-2009، مخبر بنوك وإدارة أعمال، جامعة بسكرة، ص181.

لترتفع خاصة منذ سنة 2004 والتي عرفت بـ " ثورة أسعار النفط " ، ثم تشهد أقصى ارتفاع سنة 2008 نتيجة الارتفاع الذي عرفته أسعار النفط، لتبلغ قيمة الصادرات النفطية ما يزيد عن 53 مليار دولار سنة 2008 وحدها لتمثل ما يزيد عن ثلاثة أضعاف الصادرات عند بداية الفترة، لتعود للانخفاض سنة 2009 متأثرة بالركود العالمي نتيجة أزمة الرهن العقاري الأمريكية وتداعياتها.

ثانيا: الحماية البترولية: لقد انعكس ارتفاع أسعار النفط إيجابا على الميزانية العامة للدولة فقد ارتفعت الحماية البترولية التي تعتبر أساسا في تمويل الميزانية العامة للدولة حيث بلغت 453,2 مليار دولار سنة 2001، لترتفع سنة 2003 إلى 449 مليار دولار ثم 1284 مليار دولار سنة 2008¹.

ثالثا: العائدات النفطية: شهدت اغلب مؤشرات المستوى الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر تحسن بفضل قطاع المحروقات منذ مطلع سنة 2000، حيث تحقق ما يلي²:

1- ارتفاع الناتج المحلي الخام من 85.1 مليار دولار سنة 2004 إلى 102.8 مليار دولار سنة 2005 ثم إلى 116.5 مليار دولار سنة 2006 ليصل سنة 2007 إلى 135 مليار دولار

2- انخفاض معدل التضخم من 3.6% سنة 2004 إلى 1.6% سنة 2005، وهذا يعبر عن استقرار في أسعار المواد الاستهلاكية ليشهد ارتفاعا طفيفا سنة 2006 إلى 2.5% .

3- ارتفعت الاحتياطات من العملة الأجنبية حيث بلغت سنة 2003 ما قيمته 43.11 مليار دولار/ 56.18 مليار دولار سنة 2005 لتصل إلى 110.3 مليار دولار سنة 2007.

4- انخفاض معدل البطالة خلال الفترة (2004-2007) فقد بلغ سنة 2004 نسبة 17.7% لينخفض إلى 15.3% سنة 2005 ثم 11.8% سنة 2007.

5- أما النشاط الاقتصادي خارج المحروقات فقد نمت الزراعة بـ 3.1% سنة 2004 ثم 4.9% سنة 2006 ثم 5.9% سنة 2007، أما القطاع الصناعي فقد سجل نسبة نمو تقدر بـ 0.1% سنة 2004 في القطاعات النصف مصنعة ومواد التجهيز، أما قطاع الحديد والصلب فقد تراجع بنسبة - 6.9% سنة 2004 وتراجعت الصناعات الخفيفة بنسبة -2.1% سنة 2004.

¹ Abdlatif benacanhou, « la fabrication de l'Algérie », Op_cit, p 119.

² www.elmouradia.dz/economic de l'Algérie/donnée économique et social.

6- انخفاض المديونية من 28.3 مليار دولار سنة 1999 إلى 16.4 مليار دولار سنة 2005 ثم إلى 4.7 مليار دولار سنة 2006 من خلال تبني الدولة لسياسة الدفع المسبق للديون.

وما ينبغي الإشارة إليه أن ماحققته الجزائر من عائدات مالية بسبب الطفرة في الأسعار قابله انخفاض في سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية خاصة الاورو، فانخفاض الدولار بنسبة 33% خلال فترة 2002 و2006 تسبب في ازدياد الكلفة الواردات الكلية لان انخفاض سعر النفط بمقدار دولار واحد يكلف الجزائر حسارة تقدر بنصف مليار دولار سنويا.

4.3.1: تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط للسنوات الأخيرة

1.4.3.1: اتجاهات أسعار النفط للفترة 2009-2013

خلال الفترة 2009-2012 أخذت أسعار النفط منحى الارتفاع مرة أخرى لترتفع من 61 دولار للبرميل سنة 2009 إلى 77.4 دولار للبرميل في عام 2010 لتتجاوز حاجز 100 دولار للبرميل خلال العامين الأخيرين وتبلغ 107.4 و 109.5 دولار للبرميل على التوالي¹.

كما أن السوق العالمية للنفط تميزت خلال عام 2012 بحالة من الاستقرار النسبي، واستقرت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ما بين 108 و 118 دولار/البرميل خلال معظم أشهر السنة، وحقق المتوسط السنوي للسلة مستوى قياسي بلغ 109.5 دولار/البرميل خلال العام مرتفعا بحدود 2 دولار للبرميل، ما يعادل حوالي 2% بالمقارنة مع عام 2011.

وبضوء طبيعة أسعار النفط العالمية، فان حركتها تكون عادة حصيلة لتأثير جملة من العوامل، إذ تعد التطورات الجيوسياسية وبؤر التوتر، وبخاصة في المنطقة العربية، والتي بدأت في تونس في نهاية عام 2010. هذا بالإضافة إلى التوتر بشأن برنامج إيران النووي والحظر النفطي المفروض عليها من قبل الاتحاد الأوروبي والعقوبات المالية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، من أهم العوامل كانت تدعم الأسعار وتدفع بمستوياتها نحو الأعلى خلال عام 2012. بالمقابل اعتبار حالة التباطؤ الاقتصادي العالمي والأزمة المالية في منطقة اليورو، والتي بدأت في اليونان لتشمل دولا أخرى ليصبح العديد منها على حافة الإفلاس، من العوامل التي أثرت سلبا على الأسعار وعملت على الحد من ارتفاعها خلال العام².

¹ عبد الفتاح دندي، واقع ودور النفط والغاز الطبيعي في تعزيز التنمية العربية، مجلة النفط والتعاون العربي المجلد 39، العدد 145، ربيع 2013، ص 61.

² تقرير الامين العام السنوي لمنظمة اوبك، العدد 39، سنة 2012، ص 55-56.

وقد شهد عام 2013 هو أيضا نوعا من الاستقرار النسبي ، حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ضمن نطاق محدد ما بين حوالي 101 و109 دولار/البرميل خلال معظم أشهر السنة، وبلغ المتوسط السنوي للسلة 105.5 دولار/البرميل خلال العام منخفضا بحدود 3.6 دولار للبرميل، ما يعادل انخفاض نسبته 3% بالمقارنة مع عام 2012. ومن أهم العوامل الرئيسية التي أثرت في حركة أسعار النفط خلال هذه الفترة ما يلي¹:

- يعتبر نجاح استغلال مصادر النفط والغاز غير التقليدية في الولايات المتحدة الأمريكية وما أدت إليه من زيادة كبيرة في إجمالي إنتاجها النفطي وتحقيق زيادة صافية في الإمدادات النفطية لمجموعة دول خارج أوبك تفوق مليون ب/ي خلال عام 2013، احد أهم العوامل التي نتجت عن وفرة في إمدادات النفط العالمية وتوسيع في الطاقة الإنتاجية العالمية، وما يعني ذلك من الحد من ارتفاع مستويات الأسعار خلال العام.

- كان لجهود منظمة أوبك وقراراتها الخاصة بالمحافظة على إنتاجها من دون تغيير دورا هاما في توازن سوق النفط واستقرارها. كما عملت بعض دول المنظمة فرادى جاهدة للتعويض عن التخفيض الذي حصل في إنتاج بعض الدول المنتجة الأخرى لتفادي نقص الإمدادات في السوق. وبالنتيجة ساهمت دول أوبك في تلبية الطلب العالمي على النفط وإبقاء السوق العالمية مزودة بإمدادات وفيرة خلال عام 2013 ويعد ذلك عاملا حاسما وراء حالة الاستقرار النسبي التي اتسمت بها السوق خلال تلك الفترة.

- التطورات الجيوسياسية التي نتجت عن تخفيض كبير في إنتاج بعض الدول العربية في المنطقة، وبعض الدول المصدرة للبتروال الأخرى، الا ان قيام بعض الدول المنتجة الأخرى التي لديها طاقة إنتاجية إضافية قد ساهمت في استقرار السوق البترولية العالمية وبقاء الأسعار في معدلاتها المقبولة.

- التعافي الاقتصادي العالمي، وان كان بمعدلات لا تزال متواضعة ، إلا انه ذو تأثير ايجابي في الطلب العالمي على النفط ويعتبر عاملا داعما للأسعار.

- حركة أسعار صرف الدولار (عملة تسعير النفط في السوق العالمية) مقابل العملات الرئيسية، اعتبر الضعف النسبي لسعر صرف الدولار مقابل اليورو احد العوامل وراء ارتفاع أسعار النفط .

- كل للمضاربات دور محدود نسبيا، وبخاصة خلال النصف الثاني من عام 2013، في ظل طبيعة العوامل الجيوسياسية السائدة وكفاية الإمدادات النفطية العالمية خلال العام.

-عوامل موسمية لها علاقة بالطقس، خاصة وان العام 2013 بدا بطقس بارد نسبيا في معظم الدول في نصف الكرة الشمالي مما كان له تأثير على الأسعار.

¹ تقرير الامين العام السنوي لمنظمة اوبك، العدد 40، سنة 2013، ص46-47 .

2.4.3.1: أزمة انخفاض أسعار النفط سنة 2014

انخفضت أسعار النفط العالمية خلال عام 2014 بشكل ملحوظ، لتصل إلى اقل مستوياتها منذ عام 2010، حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ما بين حوالي 59.5 و 107.9 دولار للبرميل خلال العام منخفضا بحدود 9.7 دولار/البرميل ما يعادل انخفاض نسبته 9% بالمقارنة مع عام 2013.

ومن أهم أسباب هذه الأزمة مايلي:¹

- يعد تراجع معدل النمو السنوي للطلب على النفط مع وفرة الإمدادات العالمية من ابرز الأسباب التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط، وبخاصة بعد نجاح استغلال مصادر النفط و (الغاز) غير التقليدية في الولايات المتحدة الأمريكية وما أدت إليه من زيادة كبيرة في إجمالي إنتاجها النفطي وتحقيق زيادة صافية في الإمدادات النفطية لمجموعة دول خارج أوبك تقترب من مليوني برميل/يوم خلال عام 2014.

- ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملة الرئيسية تدريجيا منذ بداية عام 2014، الأمر الذي خفض أسعار النفط خوفا من ارتفاع معدلات التضخم.

- توجه كبار الدول المصدرة للنفط الى الحفاظ على حجم إنتاجها لضمان حصتها السوقية بدلا من محاولة رفع الأسعار من خلال خفض الإنتاج، وهو ما خلق فجوة بين العرض والطلب.

- عدم تأثير التطورات الجيوسياسية التي تشهدها بعض الدول العربية المصدرة للنفط مثل العراق وليبيا على حجم الإنتاج، وهو ما جاء مخالفا لبعض التوقعات العالمية التي كانت تشير إلى ارتفاع أسعار النفط خلال عام 2014.

- انخفاض طلب الأسواق الأوروبية والصين من النفط الخام، واللذان تعدان من أهم الأسواق الرئيسية المستهلكة للطاقة، وبخاصة مع استمرار معاناة العديد من الدول الأوروبية اقتصاديا وماليا، وتزايد المخاوف بشأن وتيرة تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي.

- كان للمضاربات دور كبير، وبخاصة خلال النصف الثاني من العام، في ظل طبيعة العوامل الجيوسياسية السائدة خلال العام.

¹ تقرير الامين العام السنوي لمنظمة اوابك، العدد 41، سنة 2014، ص44-45

خلاصة الفصل الاول:

تميزت السوق النفطية بعدم الاستقرار نتيجة معادلة معقدة ومتشابكة الأطراف، بين سياسات وتكتلات ومنظمات دولية بين اتجاه يريد رفع الأسعار واتجاه يريد خفض الأسعار واتجاه آخر يريد بقاءها مستقرة عند حد معين، ولعل هذا ما نلمحه من خلال المراحل التي مر بها تسعير النفط، حيث تعتبر أزمة 1973 بمثابة منعرج تاريخي في الصناعة النفطية فقد كانت نهاية عصر النفط الرخيص وبداية عصر جديد تمتلك فيه الدول المنتجة وإنهاء عصر احتكار الشركات النفطية لحق التسعير دون مراعاة مصالح هذه الدول التي تعتبر النفط مصدرا رئيسا في تكوين مواردها المالية.

أما الأزمات النفطية فقد شكلت عدة أثار سلبية أو ايجابية على الاقتصاديات النفطية سواء المصدرة منها أو المستهلكة، وبالنسبة للاقتصاد الجزائري فقد شكلت أزمة 1986 التي عرفت انخفاض حاد في الأسعار ضغوطا اقتصادية واجتماعية كبيرة، لكن مع مطلع التسعينات شهدت تحولات شاملة جراء تطبيق عدة إصلاحات والذي تزامن مع ارتفاع غير مسبوق في أسعار النفط منذ سنة 2000، وتعتبر الفترة 2000-2012 من الفترات التي عرف فيها الاقتصاد الجزائري العديد من التحولات والتغيرات خاصة على المستوى الخارجي، حيث كانت هناك العديد من الأحداث الدولية التي دفعت أسعار البترول إلى الارتفاع، ، وقد أدى ذلك إلى وضعية اقتصادية مميزة حيث ارتفعت إيرادات تصدير المحروقات بشكل كبير غير أن تلك الطفرة في الأسعار لم تدم طويلا لتنهار الأسعار مجددا في منتصف جوان 2014، بشكل ملحوظ، لتصل إلى اقل مستوياتها منذ عام 2010.

الفصل الثاني

تمهيد:

تعتبر آلية سعر الصرف العنصر المحوري في اقتصاد المالية الدولية، نظرا لما تكتسبه من أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات للبلاد السائرة في طريق النمو ، والتي تتميز بوجود عجز هيكلية مزمن تبعا للسياسات الاقتصادية الكلية في مجال التنمية المتبعة، حيث ينظر إلى حركة رأس المال الأجنبي كمحرك أساسي في عملية تمويل الاستثمارات ، وكذا الاستهلاك الخاص بقطاع العائلات والمشاريع.

وان طبيعة الدول النامية وبالخصوص الدول النفطية تعاني بشكل كبير من مظاهر عدم استقرار أسعار صرفها، مما قد يضعف من قوة عملتها في التعاملات الاقتصادية الخارجية، ويعتبر عدم استقرار سعر الصرف احد أهم المشكلات الاقتصادية التي تنال قسطا من الاهتمام من طرف الخبراء الاقتصاديين والحكومات.

والجزائر من بين الدول النفطية التي تعاني من عدم استقرار أسعار صرفها ، وخاصة اعتمادها الكبير على العائدات النفطية في تمويل الميزانية العامة، جعلها تواجه بعض المشاكل الاقتصادية . حيث قدم خبراء الاقتصاد مجموعة من التفسيرات وراء الأداء الاقتصادي الهزيل لبعض البلدان الغنية بالموارد أو ما يسمى بنقمة الموارد الطبيعية (Natural Resource curse) حيث يرى بعض الاقتصاديين أن نظرية المرض الاقتصادي الهولندي ،تعتبر من بين أهم التفسيرات الاقتصادية لأثر تقلبات النفط على سعر الصرف الحقيقي.

في هذا الفصل سوف نتطرق في المحور الأول لعموميات حول سعر الصرف :مفاهيم حول سعر الصرف، سوق الصرف،سياسات سعر الصرف والنظريات المفسرة لسعر الصرف. المحور الثاني تطور سياسة سعر الصرف في الجزائر: نظام الصرف وتسعيرة الدينار،الرقابة على الصرف في الجزائر، مراحل تعديل سعر الصرف في الجزائر. المحور الثالث: نظريات حول العلاقة بين سعر النفط وسعر الصرف: التفسير الاقتصادي لنقمة الموارد ، اثر سعر النفط على سعر الصرف الحقيقي في الجزائر.

1.2: عموميات حول سعر الصرف

تهدف سياسة الصرف إلى تحديد سعر صرف العملة الوطنية ، وسعر الصرف هو سعر رئيسي في أي اقتصاد يؤثر في آخر المطاف على تكلفة السلع والخدمات المستوردة وربحية صناعة التصدير، وفي هذا المبحث سوف نستعرض أولا لمفهوم لسعر الصرف ، ثم أهم النظريات والنماذج المحددة لسعر الصرف وفي الأخير نتطرق إلى سياسة سعر الصرف في الجزائر.

1.1.2: مفاهيم حول سعر الصرف

1.1.1.2: تعريف سعر الصرف ووظائفه وأنواعه

1- مفهوم سعر الصرف: يمكن تعريفه على انه: " عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى." ¹

وأیضا هو : "سعر عملة بعملة أخرى. يتغير في سوق الصرف وفقا للعرض والطلب على العملات." ²

يعتبر سعر الصرف بأنه: "ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة في شكل وحدات من العملة الوطنية، غير أن دول أخرى ترى أن سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الوطنية في شكل وحدات من عملة أجنبية معينة." ³

وفي الواقع هناك طريقتان لتسعير العملات وهما التسعير المباشر والتسعير غير المباشر.

✓ **التسعير المباشر:** هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، قليل من الدول تستعمل هذه الطريقة من بينها بريطانيا العظمى.

✓ **لتسعير غير المباشر:** هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، معظم هذه الدول تستعمل هذه الطريقة بما فيها الجزائر. ⁴

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة، سنة 2007، ص96.

² Serge d'Agostino. Marc Montoussé. Alain Cheffel. Jean-Marc Huart. « 100 fiches pour comprendre la mondialisation » Edition Breal. 2006.p.172.

³ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الازاريطه، 2004، ص44.

⁴ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص96.

2-وظائف سعر الصرف:

يقوم سعر الصرف بوظائف عدة نوجزها فيما يلي:¹

وظيفة قياسية: حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف لهؤلاء حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

وظيفة تطويرية: أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ويمكن أن يؤدي من جهة أخرى إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة، أو استبدالها بالاستيراد حيث تكون أسعار هذه السلع المستوردة اقل من الأسعار المحلية، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للدول.

وظيفة توزيعية: يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل العالمي والثروات الوطنية بين دول العالم.

3-أنواع سعر الصرف: هناك صيغ أخرى لسعر الصرف هي:

أولاً: سعر الصرف الاسمي:

يعرف سعر الصرف الاسمي بأنه السعر الذي يقيس العملة المحلية بدلالة قيم العملات الأخرى خلال فترة زمنية دون إبراز القوة الشرائية للعملة. فهو مؤشر يقوم بدور المقياس الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة.

ثانياً: سعر الصرف الحقيقي:

يعتبر مؤشراً تجارياً مرجحاً يجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي، وتفاضل معدلات التضخم التي تقاس بواسطة مقارنة تكلفة وحدة العمل في الإنتاج الصناعي بعد إدخال التسويات اللازمة.² ومنه فإن سعر الصرف الحقيقي يمثل القدرة الشرائية للعملة ومؤشراً للمنافسة للإنتاج الوطني.³ فلو أخذنا بلدين كالجائز والولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف معرف بالعلاقات التالية:

$$\varepsilon = \frac{e/p}{1\$/p^*}$$

¹ عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، الطبعة الاولى، عمان 1999، ص 149-150.

² مروان عطون، الاسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال) ، مشكلات البورصات وانكاساتها على البلدان النامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، سنة 1993، ص07.

³PERYRARD JOSETTE (1995) , "Gestion financière internationale " , 3^{ème} édition Vuibert, paris, P70.

$$\varepsilon = \frac{p}{p^*}$$

مع أن (p) و (p*) مقومة كما يلي :

$$P = \pi(p_i)^{\alpha_i}$$

$$P^* = \pi(p_i^*)^{\alpha_i^*}$$

$$\sum \alpha_i = \sum \alpha_i^* = 1$$

و حيث أن :

ε : سعر الصرف الحقيقي

e : سعر الصرف الاسمي

p* : مؤشر الأسعار الأجنبي

p : مؤشر الأسعار المحلي

تمثل * 1\$/p القوة الشرائية للدولار في امريكا

و e/p : تمثل القوة الشرائية للدولار الأمريكي في الجزائر. وعليه فان سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي يعكس الفرق بين القوة الشرائية في الولايات المتحدة الأمريكية والقوة الشرائية في الجزائر، وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القوة التنافسية للجزائر.

مقاييس حساب سعر الصرف الحقيقي: تستعمل عدة مقاييس إحصائية لحساب سعر الصرف الحقيقي، كالحساب الشائع على مؤشرات أسعار الاستهلاك (CPI) ، أما المقياس الثاني فهو السعر النسبي للسلع القابلة للتجارة p^T والسلع غير القابلة للتجارة p^N وهناك مقياس ثالث هو قيمة الأجور النسبية والمحسوبة بالدولار. ويستعمل هذا المعيار لتفادي مشكلة المؤشرات النسبية التي تتغير من دولة لأخرى.

وعليه فان سعر الصرف الحقيقي محسوب كمؤشر أسعار، ولذلك فان مستواه ليس له تفسير طبيعي وفي سنة الأساس يساوي الواحد، ولذلك فان مستواه يفسر عند التغير لكي يعطي مؤشر اتجاه سعر الصرف الحقيقي، أي ارتفاع السعر النسبي للسلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية.¹

¹ KRUGMAN.P OBSTFELED. R (1992) , "économie international " ; Belgique, P470.

- إشكالية اختيار مؤشر الأسعار: إن اختيار مؤشر الأسعار لحساب سعر الصرف الحقيقي يطرح إشكالية كيفية قياس القدرة الشرائية للعملة، مؤشر أسعار الاستهلاك يقيس القوة الشرائية للسلع الاستهلاكية فقط ولكن هو أكثر توفراً وينتشر بصفة عادية، أما مخفض الناتج المحلي الإجمالي فيمكن أن يستعمل لكنه ينتشر بتأجيل معتبر، بالإضافة انه يصلح لقياس القوة الشرائية لدول ذات معدلات تضخم عالية.

- سعر الصرف المتعدد الحقيقي: يتم في الواقع المتاجرة مع العديد من الدول كما يتم تبادل الكثير من العملات بأسعار صرف مختلفة، هذا التنوع في التجارة يقاس بالتوزيع الجغرافي للصادرات والواردات.

فكيف يتم الانتقال من سعر الصرف الثنائي الحقيقي إلى سعر الصرف المتعدد الحقيقي؟ إن الجواب بسيط جداً، إذا أردنا قياس متوسط سعر السلع بمقارنة لكل العملاء التجاريين فنستعمل متوسط مرجح (أثقال) بحصة التجارة مع كل بلد. ويمكن بناء هذا المؤشر انطلاقاً من متوسط حصص الصادرات أو متوسط حصص الواردات، أو متوسط الاثنين معاً. وهو يعطي قياس لسعر الصرف الحقيقي المتعدد ويعرف كذلك تحت اسم سعر الصرف الحقيقي المرجح تجارياً أو بكل بساطة سعر الصرف الفعلي. أي أن سعر الصرف الحقيقي الفعلي هو المتوسط الهندسي المثلث لسعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية ما بين الدول المتعاملة تجارياً.

معادلة سعر الصرف الفعلي:

باستعمال المعادلة الخطية-اللوغاريتمية: سعر الصرف الفعلي الحقيقي (r_e) هو سعر الصرف الفعلي الاسمي (n_e) معدلاً بالفرق المثلث للأسعار الاجنبية أي:

$$r_e = n_e - (f_p - d_p) = n_e - r_p$$

$$n_e = \sum_{i=1}^n w(i) \cdot e(i)$$

$$f_p = \sum_{i=1}^n w(i) \cdot f_p(i)$$

حيث $w(i)$: أثقال التجارة الخارجية الثنائية.

$e(i)$: أسعار الصرف الاسمية الثنائية.

$f_p(i)$: مستوى سعر الدولة i التي يتاجر معها.

3- سعر الصرف التوازني:

هو سعر الصرف الذي يتناسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي إن سعر الصرف التوازني e_t^* يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي.

وهو بالتالي سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة. إن الصدمات الاسمية (النقدية) المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني، بالإضافة إلى أن الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني. ولهذا فانه ومن الضروري تحديد هذا المستوى التوازني ومن تم تفسير مجراه. ويعتمد تحديده على معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي.¹

4- سعر الصرف العاجل: يعرف سعر الصرف العاجل حسب بول غرانجو Poul Grand jeu بأنه "سعرًا لصرف الأجنبي المطبق في عمليات الشراء والبيع للعملة الأجنبية، مقابل التسليم في الحال".²

5- سعر الصرف الآجل: يعرف سعر الصرف الآجل لعملة بأنه "السعر الذي يتم على أساسه بيع أو شراء عملة ما في تاريخ لاحق لتاريخ إبرام عقد الصفقة، ويتم تحديد هذا السعر وتاريخ التسليم ومبالغ العملاتين موضوع التعامل في نفس تاريخ إبرام عقد الصفقة".³

2.1.1.2: كيفية تحديد أسعار الصرف والعوامل المؤثرة فيها:

1- كيفية تحديد سعر الصرف:

يتحدد سعر صرف أي عملة من خلال تفاعل قوى العرض والطلب وينشأ الطلب والعرض على الصرف الأجنبي كما يلي:

أولاً: الطلب على العملة الأجنبية .

ينشأ الطلب على الصرف الأجنبي من جميع العمليات الواردة في الجانب المدين من ميزان المدفوعات، ويمكن حصر مصادر الطلب على الصرف الأجنبي كما يلي:

واردات السلع أو الواردات المنظورة، واردة الخدمات أو الواردات غير المنظورة، التحويلات للخارج، صادرات رؤوس الأموال، واردة الذهب.⁴

¹ عبد الجليل هجيرة، اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2012/2011، ص33-34.

² Paul Grand jeu, **precis de Gestion financiere internationale**, D'organisations, Paris, 1986, p73.

³ مدحت صادق، النقود الدولية و عملية الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، 1997، ص148.

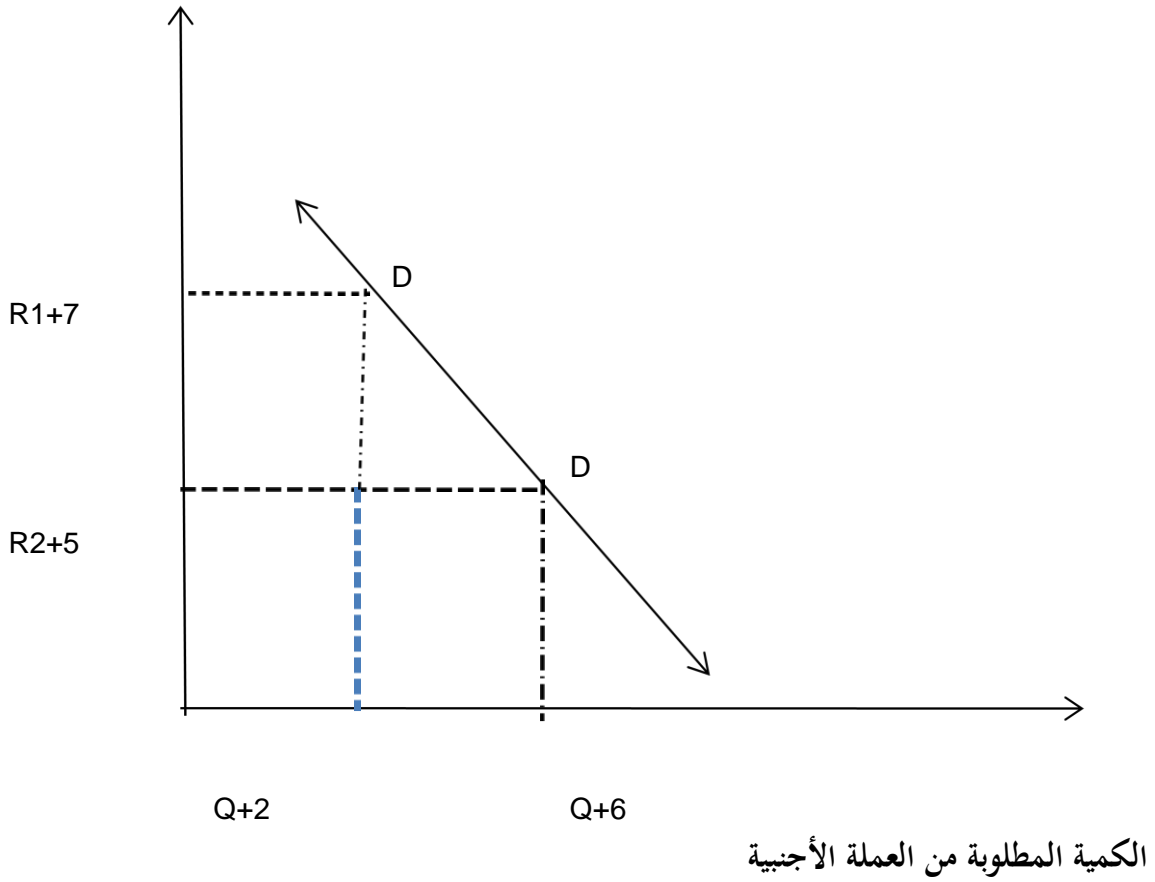
⁴ سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية للنشر، الطبعة الاولى، 1987، ص136.

ووفقا لقانون الطلب توجد علاقة عكسية بين قيمة العملة الأجنبية والكمية المطلوبة منها ولهذا فان منحنى الطلب على العملة الأجنبية سالب الميل.

الشكل رقم (1.2) منحنى الطلب على العملة الأجنبية DD

قيمة الاورو بالدينار الجزائري

سعر العملة الأجنبية بالعملة المحلية



فإذا كانت قيمة الاورو تساوي 7 دينار جزائري مثلا فان الكمية المطلوبة منه هي 2، أما إذا انخفضت قيمة الاورو الى 5 دينار جزائري فسترتفع الكمية المطلوبة من العملة الأجنبية لتصبح 6 اورو، ويعني ما سبق أن انخفاض قيمة الاورو مقابل الدينار الجزائري يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الأوروبية بالدينار الجزائري ومن ثم تزيد الكمية المطلوبة من العملة الأجنبية.

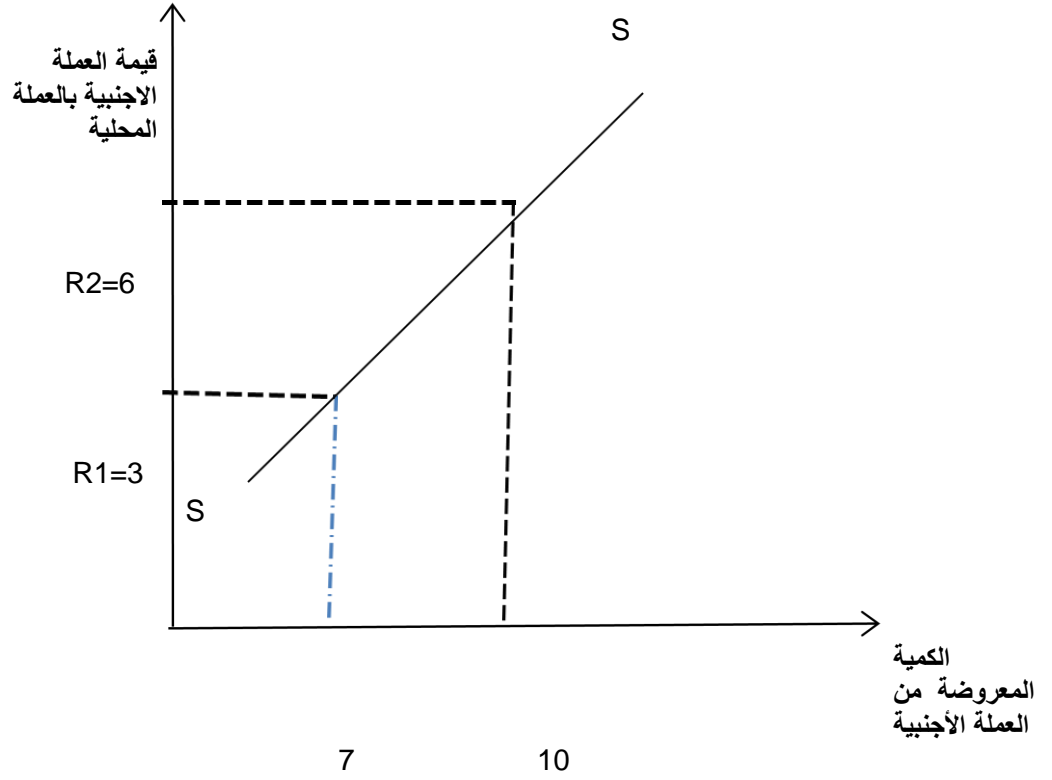
ثانيا: عرض العملة الأجنبية

إن عرض الصرف الأجنبي ينشأ من جميع العمليات الواردة في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات، ويمكن حصر البنود الواردة في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات في: الصادرات السلعية أو الصادرات المنظورة، الصادرات الخدمية أو الصادرات غير المنظورة، التحويلات للدخل، واردات رؤوس الأموال، صادرات الذهب¹.

وطبقا لقانون العرض فالعلاقة بين سعر الصرف الأجنبي والكمية المعروضة منه علاقة طردية، فارتفاع قيمة الاورو داخل الجزائر مثلا تجعل السلع الجزائرية ارخص بالنسبة للمستهلك الأوروبي ومن ثم يزيد الطلب على السلع الجزائرية ويزيد الطلب على الدينار مقابل زيادة في عرض الاورو، ولذلك فمنحنى عرض العملة الأجنبية موجب الميل.

¹ سامي عفيفي حاتم، مرجع السابق، ص 13.

الشكل (2.2) منحنى عرض العملة الأجنبية SS .

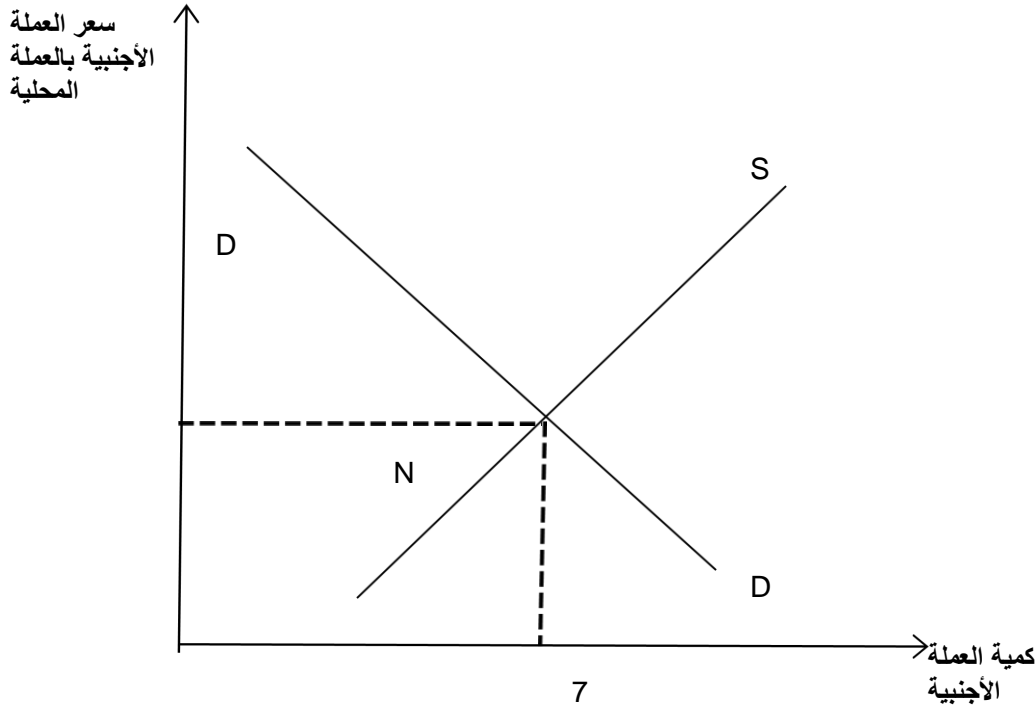


فإذا كانت قيمة الاورو تعادل 3 دينار جزائري مثلا فالكمية المعروضة منه هي 7، أما إذا ارتفعت قيمة الاورو إلى 6 دينار جزائري فستزداد الكمية المعروضة من الاورو الى 10.

ثالثا: تحديد التوازن في سوق الصرف:

بتقاطع منحنى عرض النقد الأجنبي والطلب عليه يتحدد سعر الصرف التوازني الذي يحقق حالة التعادل والتي تحقق حالة الاستقرار في سعر الصرف، ونوضح ذلك في الشكل رقم (3.2) .

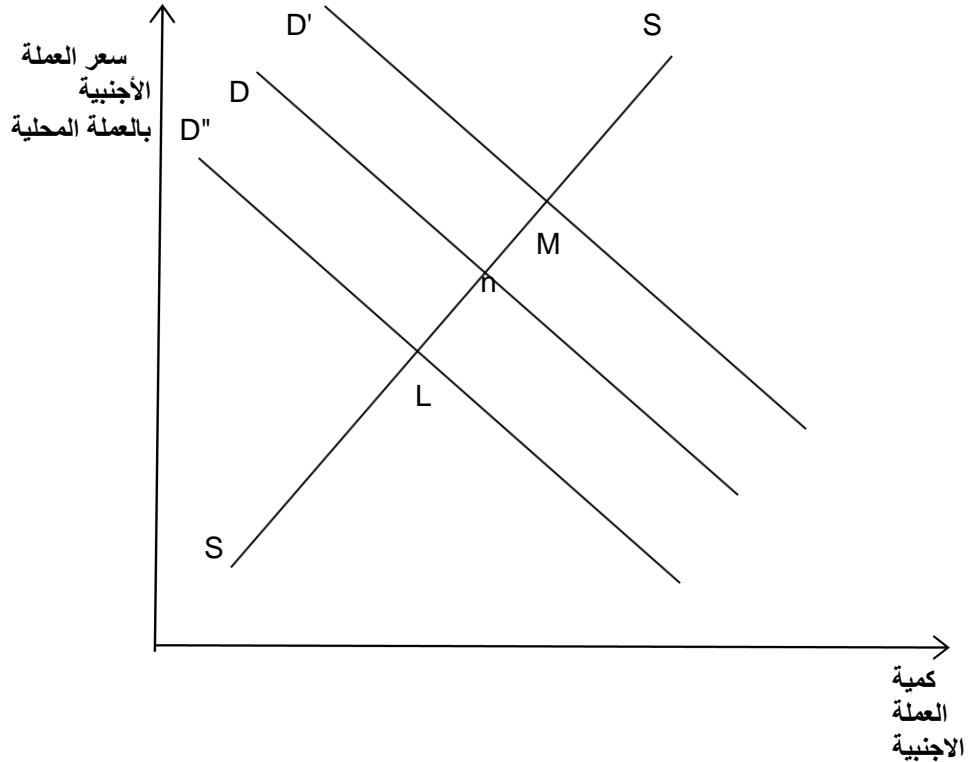
الشكل (3.2) توازن السوق.



تمثل النقطة n نقطة التوازن التي يتقاطع عندها منحنى الطلب والعرض وهي النقطة التي يتحدد عندها سعر الصرف التوازني وكمية التوازن. غير أن طلب وعرض الصرف الأجنبي لا يتوقف فقط على عامل سعر

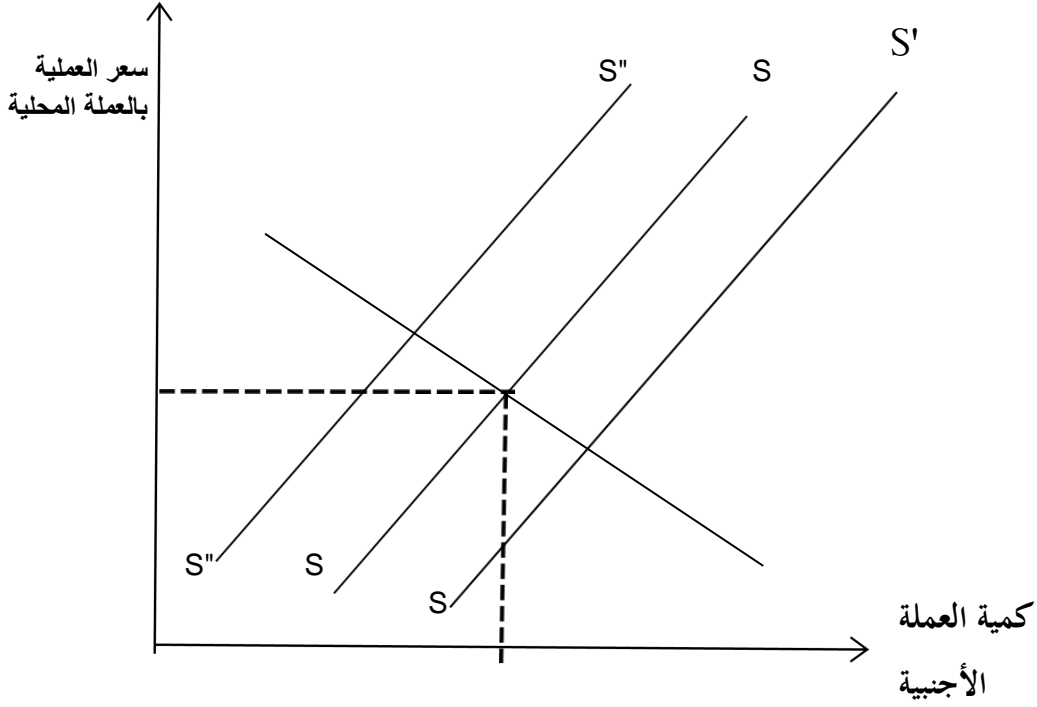
الصرف الأجنبي بل هناك عامل آخر يتمثل في ظروف الطلب والعرض مثل تغير عدد المستهلكين، تغير في الأذواق ، تغير في الدخل....تجعل من منحنى العرض والطلب يأخذ مكانا جديدا. فإذا زاد الطلب على الاورو في سوق الصرف الأجنبي من جانب المستوردين الجزائريين مع ثبات عرض الاورو، ففي هذه الحالة سينتقل منحنى الطلب بأكمله إلى اليمين متخذاً وضعاً جديداً $D'D'$ ويتقاطع مع منحنى العرض SS في نقطة توازنية جديدة هي m تكون اعلي من النقطة التوازنية السابقة n ما يعني أن قيمة الدينار مقابل الاورو قد انخفضت ويحدث العكس تماما عندما ينخفض الطلب على الاورو من قِبل المستوردين الجزائريين، حيث ينتقل منحنى الطلب إلى اليسار $D''D''$ وتصبح نقطة التوازن الجديدة L ، كما هو مبين في الشكل رقم (4.2).

الشكل رقم (4.2) انتقال منحنى الطلب على العملة الأجنبية.



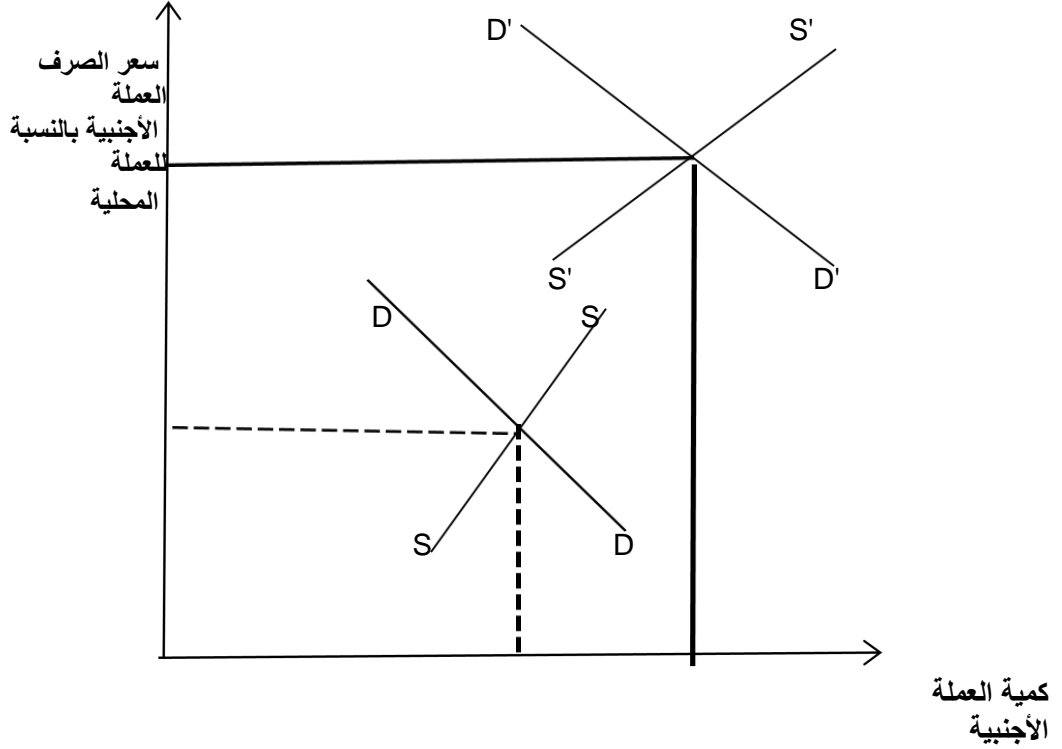
أما إذا تغيرت ظروف العرض بالزيادة مع ثبات الطلب، فإن ذلك يؤدي إلى انتقال منحنى العرض إلى اليمين ويؤدي ذلك إلى انخفاض سعر الصرف، أما إذا تغيرت ظروف العرض بالنقصان ينتقل منحنى العرض إلى اليسار ويرتفع سعر الصرف في هذه الحالة.

الشكل (5.2) انتقال منحنى عرض العملة.



أما إذا حدث تغيير في ظروف الطلب والعرض على العملة الأجنبية في أن واحد فإن هذا يؤدي إلى تغيير سعر الصرف بالزيادة أو النقصان.

الشكل رقم (6.2) انتقال منحنى الطلب والعرض في أن واحد.



2- العوامل المؤثرة في سعر الصرف:

عندما تتعرض العملة إلى تقلبات مستمرة تحدث تغييرات في المعاملات الاقتصادية للدولة نتيجة تأثير مجموعة من العوامل ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى عوامل أساسية وعوامل فنية:

أولاً: العوامل الأساسية:

- **التغيرات في قيمة الصادرات والواردات:** عندما ترتفع قيمة الصادرات مقارنة بالواردات فإن قيمة العملة ستتجه للارتفاع نتيجة لتزايد الطلب من طرف الأجانب على هذه العملة، مما يشجع عملية الاستيراد من الخارج وهذا ما يعمل على إعادة التوازن لسعر الصرف.

- **تغير معدلات التضخم:** بافتراض ثبات العوامل الأخرى، يؤدي التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف، فيما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع في قيمة العملة، فمثلاً عندما ترتفع قيمة عملة بلد ما 10% ويكون المستوى العام للأسعار في البلدان الأخرى مستقر، فالتضخم المحلي في هذا البلد سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية وبالتالي على العملات الأجنبية، وكنتيجة للأسعار

المرتفعة في هذا البلد بسبب التضخم المحلي سيقبل استيراد الأجانب من سلع هذا البلد، وبالتالي يقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف بسبب تزايد الطلب على هذه العملة، وهذا يعني أن لحالة التضخم أثر في تغيير سعر صرف العملات المختلفة.

- **التغير في معدلات الفائدة:** إن الزيادة في معدلات الفائدة الحقيقية في البلد تجذب رأس المال الأجنبي مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي.¹
بالإضافة إلى:²

- **أرباح الاستثمارات:** عندما يحصل المستثمرين المحليين على عوائد استثماراتهم فإنهم يقومون بعرضها لشراء عملة محلية وبالتالي ستزيد قيمة العملة المحلية في الأسواق العالمية، ويؤدي قيام الاستثمارات الأجنبية في بلد ما إلى زيادة الطلب على عملة البلد من أجل الإنفاق الاستثماري بها، كذلك يؤدي بيع هذه الاستثمارات داخل هذا البلد إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية، وتحويل الأموال من دولة لأخرى وذلك لدفع قيمة الديون وأرباح السندات حسب الإنفاق بين الدائن في دولة والمدين في دولة أخرى.

- **الحوالات دون مقابل:** عندما يقوم المواطنون المحليون غير المقيمين بتحويل الأموال إلى عائلاتهم فإنهم يعرضون عملة أجنبية مقابل الحصول على عملة وطنية، وبالتالي فإن قيمة العملة المحلية سوف ترتفع مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

- **المساعدات الخارجية:** كثيرا ما تقدم إحدى الدول الغنية مساعدات مادية لبعض الدول النامية وفي هذه الحالة تحول عملة الدولة الأولى إلى الدولة الثانية، لكن غالبا ما تمنح هذه المساعدات في شكل اعتمادات في بنوك الدول المانحة لشراء ما تحتاجه هذه الدول من سوق الدولة المانحة، وفي هذه الحالة فإن عملة الدولة المانحة سوف تتحسن لارتفاع الطلب على منتجاتها وبالتالي على عملتها. وإذا كانت هذه المساعدات في شكل تحويلات دون مقابل فكلما زادت هذه المساعدات سواء كانت من المؤسسات الدولية أو غيرها فإنه سيتم تحويلها إلى العملة الوطنية وبالتالي يزداد عرض العملة الأجنبية وتنخفض قيمتها وفي المقابل تزيد قيمة العملة المحلية، أما في حالة المساعدات المحلية إلى دول أخرى فيحدث العكس وتنخفض قيمة العملة المحلية. التحويلات الرأسمالية والاستثمارات الأجنبية: قد يكون الاستثمار مباشر كإقامة مشاريع في دول أخرى أو غير مباشر في شكل أصول مالية كالأسهم والسندات، فانتقال رؤوس الأموال المحلية إلى

¹ عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص158.

² اويابة صالح، أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر 1990-2009، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تجارة دولية، جامعة غرداية، 2010/2011، ص20-21.

الدول الأجنبية يؤدي إلى زيادة عرض العملة المحلية وزيادة الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي تنخفض قيمة العملة المحلية وترتفع قيمة العملة الأجنبية.

- **القروض الدولية:** وهي القروض المقدمة من دولة إلى أخرى، أو القروض التي تقدمها مؤسسات دولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها، حيث عند حصول دولة ما على قرض بقيمة معينة من دولة أجنبية فإن عرض العملة الأجنبية سوف يزيد وفي نفس الوقت يزيد الطلب على العملة المحلية، وبالتالي ترتفع قيمة العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، لكن في مرحلة لاحقة ستدفع هذه الدول أصل الدين مع الفوائد مما يعكس القضية.

- **تحويل الأموال بقصد المضاربة:** وهي انتقال الأموال من بلد إلى آخر وذلك للاستفادة من فروقات أسعار الصرف بين البلدين وتحقيق أرباح رأسمالية، حيث أن البلد المتلقي للأموال سوف يزداد لديه عرض العملة الأجنبية ويزداد الطلب على العملة المحلية وبالتالي ترتفع قيمة العملة المحلية وفي نفس الوقت تنخفض قيمة العملة الأجنبية.

ثانيا: العوامل الفنية

- **ظروف السوق:** إن المعلومات التي تصل إلى السوق بشأن أسعار العملات والحالة الاقتصادية والإشاعات والتقارير والتصريحات الرسمية تؤثر على أسعار الصرف، وتجابو سوق الصرف لمعلومة معينة يختلف عن تجاوبه لمعلومة أخرى، فالمعلومات السيئة تؤثر في السوق بشكل أسرع من المعلومات الجيدة.

- **خبرة المتعاملين وأوضاعهم:** إن سعر صرف العملات الأجنبية تتأثر بالكميات المطلوبة والمعروضة من هذه العملات، وتعكس خبرة المتعاملين في سوق الصرف الأجنبي اتجاه حركة الأسعار، كما أن القدرة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة من قبلهم لتنفيذ عملياتهم تؤثر على اتجاه أسعار الصرف.

- **الكميات المتعامل بها ودرجة السيولة المطلوبة:** يتحدد سعر الصرف نتيجة لقوى السوق أي قوى العرض والطلب، وبالتالي فإن الكميات سواء كانت مطلوبة أو معروضة تؤثر في سعر صرف العملات.

- **مدى الحاجة للعملة المطلوبة ومدى التنوع في العمليات:** كلما زادت الكميات المطلوبة من عملة معينة كلما ارتفعت قيمتها، وكلما كانت حاجة المتعاملين من عملة معينة أكبر فإن قيمتها تميل للارتفاع حتى لو كانت الكميات المطلوبة تساوي الكميات المعروضة، ويتم ذلك على أساس الأسلوب التفاوضي من الجهة العارضة للأسعار.

- التغيرات في الأسواق المالية والأسواق الأخرى غير سوق العملات: إن ارتفاع المردود الذي يجنيه المستثمرون في السوق النقدي من عملة معينة يؤدي إلى ارتفاع قيمتها، نتيجة زيادة الطلب عليها، كما إن ارتفاع أسعار الأسهم يؤدي إلى زيادة الأرباح الرأسمالية لهذه الأسهم وبالتالي زيادة الطلب على العملات لشراء هذه الأسهم ويؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة.

3.1.1.2: أنظمة سعر الصرف

يقصد بنظام الصرف تلك الكيفية التي حددت على أساسها أسعار صرف العملات،¹ فهو ذلك النظام الذي يترجم طبيعة سياسة سعر الصرف المتبناة من طرف البلد لتحديد سعر صرف عملتها، فمن جهة سياسة سعر الصرف يمكن أن تترك قوى السوق تحدد سعر الصرف، أو من جهة أخرى يمكن أن تكون من أجل التدخل الفعال في سوق الصرف والاحتفاظ بسعر الصرف في مستوى مأمول.²

ولقد عرف نظام الصرف عدة محطات في تطوره بدأت من قاعدة الذهب وانتهت اليوم إلى النظام العائم. ولقد كان نظام بريتون وودز يقوم على أساس ربط الدولار الأمريكي بالذهب بسعر ثابت: اوقية = 35 دولار مع ربط الدول الأخرى عملتها بسعر ثابت مع الدولار.

لكن أزمة الدولار في نهاية الستينات حالت دون استمرار هذا النظام، إذ أعلن الرئيس الأمريكي في أوت 1971 إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب، حيث شكل هذا القرار في نظر الكثيرين انهيًا لنظام بريتون وودز، بعدها انقسم العالم إلى دول تنتهج نظام صرف ثابت ومرن.

أولاً: أنظمة سعر الصرف الثابتة:

في ظل هذه الأنظمة يمكن تثبيت سعر صرف العملة إلى:

أ- عملة واحدة: حيث يتم ربط سعر صرف عملة البلد بعملة دولية أساسية تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار دون إحداث تغيير إلا في بعض الحالات كما كان حال الفرنك الإفريقي سابقاً مع الفرنك الفرنسي، وكما هو الحال للدينار الأردني مع الدولار الأمريكي إلى غير ذلك. ونجد تقريباً نصف الدول النامية تتبع هذا النظام.

ب- سلة من العملات: ويتم ربط سعر صرف العملة بسلة من العملات عادة ما تكون عملات الشركاء التجاريين أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة.

¹ Alain Manjon, « Comprendre l'économie mondiale », ELLIPS, Paris 1995, p 169.

² Andrew Harrison, « Busniss International Et Mondialisation », 1^{ère} édition, édition de boeck université, Bruxelles, Belgique, 2004, p303

ج- سعر الصرف الثابت المرن: في هذا النظام يتم المحافظة على ثبات قيمة العملة مع وجود هوامش معينة يكون مسموح فيها بتقلبات سعر الصرف، مع تحديد مجال التقلب المسموح به.

ثانيا: أنظمة سعر الصرف المرنة

تتميز هذه الأنظمة بمرونتها للتعديل على أساس بعض المعايير كالمؤشرات الاقتصادية للبلد، وعلى ضوء ذلك تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها، ويمكن أن نميز بين:

أ- التعويم الموجه أو المدار: ضمن هذا المنظور تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها بناء على ما يتوفر لديها من احتياطي من العملات الأجنبية والذهب وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات.¹ وكذلك على أساس التغير في سعر الصرف الفعلي الحقيقي، والتطورات في أسواق النقد الموازية.

ب- التعويم الحر: يتحدد سعر الصرف في هذا النظام طبقا لشروط الطلب والعرض في السوق ويتبع هذا النظام اغلب البلدان المتقدمة، كما ان هناك بعض الدول النامية تقوم بتطبيقه وهي في تزايد، ويكون التعويم حرا إذا لم تتدخل السلطات النقدية في السوق لتدعيم عملتها الوطنية ويتأثر سعر الصرف الحر بالتقلبات حسب التوقعات والحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق.²

ج- التعويم الغير نظيف: يقصد به إعلان السلطة النقدية تطبيق سياسة رسمية مفادها ترك سعر الصرف في حالة التعويم، إلا أنها تتدخل بشكل متكرر في سوق الصرف الأجنبي لإدارة سعر الصرف.³

3- نظام تعدد سعر الصرف: سعر الصرف المتعدد يكون تبعا لاختلاف أنواع العملات، ويتميز هذا النظام بمظهرين أساسيين: من حيث بيع النقد الأجنبي أو شراؤه أو كليهما معا.

- من حيث بيع النقد الأجنبي: تقوم السلطات النقدية بوضع سعر صرف متعدد، إذا رغبت في تنظيم الواردات حسب معايير معينة للمفاضلة، حيث تقوم بحماية الصناعات الوطنية من السلع الأجنبية المنافسة عن طريق فرض سعر صرف مرتفع للنقد الأجنبي الملائم بالنسبة لهذه المواد، كما ترفع سعر العملة الوطنية لمواجهة الدول الدائنة عندما ترغب في تخفيف عبئ الديون الأجنبية، كما يتم تطبيقه للحد من الضغط على الميزان التجاري.

- من حيث شراء النقد الأجنبي: تقوم السلطات النقدية بتطبيق سعر صرف متعدد على ما يعرض عليها من عملات أجنبية بغرض الحصول على دخل أو لتشجيع أنواع الصادرات.

¹ عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص 115-116.

² عبد الجليل هجيرة، مرجع سابق، ص 26.

³ بول هالوود، رونالد ماك دونالد، النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض السعودية، 2007، ص 497.

- للحصول على دخل تلجا الدولة إلى رفع سعر عملتها إذا رغبت في مشاركة الشركات الأجنبية المستغلة لموارد وطنية كالبتروول، المعادن.... الخ، لما تحققة هذه الشركات من أرباح.
- لتشجيع بعض أنواع الصادرات تقوم الدولة بتخفيض سعر عملتها مقارنة بصادرات أخرى، وهذا لتشجيع صناعات معينة، فتقوم بتخفيض سعر عملتها بالنسبة للصادرات ذات الطلب المرن، وتقوم برفعه بالنسبة للصادرات ذات الطلب غير المرن، فتزفع بذلك الحصيلة من النقد الأجنبي.¹

2.1.2: سوق الصرف

إن المعاملات الدولية تحتاج إلى عمليات صرف العملات المحلية مقابل العملات الأجنبية، وهذا ما يعرف بسعر الصرف المشار إليه سابقا، وهذه العملية تتم فيما يعرف بسوق الصرف .

1.2.1.2: تعريف سوق الصرف: يمكن تعريفه كالآتي:

هو مكان تلاقي عرض وطلب مختلف العملات ومن خلاله يتم تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى.²

✓ سوق الصرف هو الإطار المؤسسي الذي يتم من خلاله بيع إحدى العملات مقابل شراء عملة أخرى.³

✓ وسوق الصرف ليس كغيره من الأسواق المالية أو التجارية إذ انه ليس محددًا بمكان معين يجمع بين البائعين والمشتريين على نحو ما يحدث في السوق المالي.⁴

لان سعر العملة الوطنية إنما يتحدد بالنسبة لجميع العملات في جميع البلدان وهو سوق تتداول فيه كل العملات وكل الأوراق المقومة بعملات أجنبية سواء كانت أوراق مالية كالأسهم والسندات أو أوراق تجارية كالكمبيالات والشيكات والحوالات المصرفية.

وتعمل أسواق الصرف على مدار 24 ساعة لمدة 05 أيام في الأسبوع، وتبدأ أسواق الشرق الأقصى نشاطها أولا وتضم سوق طوكيو، هونغ كونغ، سنغافورة، تليها أسواق الشرق الأوسط مثل سوق البحرين، سوق دبي.....، وفي حدود الثامنة والنصف تبدأ الأسواق الأوروبية بممارسة نشاطها واهم هذه الأسواق سوق لندن، أما أسواق أمريكا الشمالية فتفتح أبوابها في حدود السادسة مساء ليتمد نشاطها إلى ساعات متأخرة من الليل.⁵

¹ عبد الجليل هجيرة، مرجع سابق، ص25.

² الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر (2005) ، الطبعة الخامسة، ص 109.

³ طالب محمد عوض، التجارة الدولية نظريات وسياسات معهد الدراسات المصرفية، الاردن، 1995، ص 346.

⁴ مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الاجنبي، دار الغريب للطباعة والنشر القاهرة ، الطبعة الاولى، 1998، ص 121.

⁵ Mondeher Chérif, les taux de change , Revue banque édition, 2002, p30.

2.2.1.2: وظائف سوق الصرف:¹

يتم في العادة تقسيم وظائف سوق الصرف حسب أنواع سوق الصرف الآنية والآجلة . فوظائف سوق الصرف الآنية تتمثل في " تمويل عمليات الاستيراد ، وشراء احد الأصول الأجنبية مثل السندات والعقارات، أو لتمويل المصاريف الخاصة بالإجازات ورحلات العمل.

أما وظائف السوق الآجلة فتتقسم إلى:

1- **التغطية (Hedging)** : وتستخدم عمليات التغطية عندما يكون هناك احد المستوردين يقوم بشراء سلع أجنبية مقومة بعملة أجنبية، وقد يتعرض للضرر إذا حدث ارتفاع في سعر الصرف الحاضر. وعندما تكون هناك فجوات زمنية Lags بين تاريخ تسلم السلع وتاريخ السداد الفعلي لقيمتها. وفي ظل سعر الصرف المرن، قد يفضل المصدرون والمستوردون حماية أنفسهم من مخاطر تغيير أسعار الصرف خلال الفترات المشار إليها ويكون ذلك عن طريق استخدام عمليات التغطية في سوق الصرف الأجنبي.

2- **المراجحة (Arbitrage)**: تستخدم الآجلة في عمليات المراجحة، عندما يقوم الشخص المراجح، على سبيل المثال بعمليات بيع وشراء للعملة الأجنبية بشكل متزامن، بحيث يتم الشراء في السوق الحاضرة والبيع في السوق الآجلة. إن الهدف من المراجحة على سعر الفائدة، هو توزيع الأموال بين المراكز المالية المختلفة من اجل تحقيق أعلى معدل عائد ممكن، بينما يقوم في نفس الوقت، بتجنب مخاطر سعر الصرف.

3- **المضاربة (Speculation)** : ويكون الهدف من المضاربة هو تحقيق أرباح عن طريق تحمل المخاطر. لذلك وعلى سبيل المثال، إذا كان المضارب Speculator يتوقع ارتفاع قيمة عملة معينة، فهو يستطيع شراء هذه العملة من السوق الحاضرة (عند السعر الحاضر) والاحتفاظ بها (مثلا على شكل أذون خزائنة) ، على أن يقوم بإعادة بيعها بسعر اعلي إذا حدث ارتفاع قيمة هذه العملة فعلا . ومن ناحية أخرى ، نجد أن هذه الطريقة من المضاربة تنطوي على ربط الأموال لفترة من الزمن. وهناك طريقة أخرى يمكن استخدامها وتحتاج إلى متطلبات حدية ، وتتمثل في شراء العملة في السوق الآجلة للصرف. وعندئذ ، وعندما يستحق اجل العقد المستقبلي (الآجل)، وبافتراض تحقق ارتفاع قيمة العملة في تلك الأثناء، يمكن بيع هذه العملة والحصول على ربح.

¹ بول هالود، رونالد ماكدونالد، مرجع سابق، ص 41.

3.2.1.2: المتدخلون في سوق الصرف

يتدخل في سوق الصرف مجموعة من الأعوان من اجل بيع وشراء العملات الأجنبية ومن بين العاملون الذين يتدخلون في سوق الصرف نجد:

- 1- **البنوك التجارية:** تتدخل البنوك التجارية في سوق الصرف لتنفيذ أوامر زبائنها أو لحسابها الخاص، فاعوان الصرف العاملون في البنوك يجمعون أوامر الزبائن ويقومون بالمقاصات ويحولون إلى السوق الفائض من عرض أو طلب العملات الصعبة، إذ يتوفر لديهم أجهزة إعلام آلي تتضمن آخر الأسعار المطبقة بين البنوك في مختلف الساحات المالية العالمية، وتمثل مهمة أعوان الصرف في معالجة الأوامر للحصول على أفضل سعر لتحقيق مكاسب لصالح بنوكهم.
- 2- **البنك المركزي:** يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف عندما يقوم ببيع وشراء العملات الأجنبية فهو يقوم بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية، إضافة إلى تنفيذه لأوامر الحكومة باعتباره بنك الدولة في التعاملات بالعملة، وهذا كله من اجل حماية مركز العملة المحلية أو بعض العملات الأخرى، كما أن تدخل البنك المركزي يكون بصورة منتظمة باعتباره منظمة رسمية.
- 3- **سماسرة الصرف:** يعتبر سماسرة الصرف وسطاء نشيطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الأجنبية لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، كما يقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء معلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشترية لهذه العملات.¹
- 4- **المؤسسات التجارية والصناعية:** تطلب هذه المؤسسات العملات الصعبة من اجل إتمام عمليات الاستيراد والتصدير التي تمثل نشاطها الأساسي، وغالبا ما تلجأ هذه المؤسسات للبنوك التجارية أو بيوت السمسرة للقيام بهذه العملية نظرا لتوفر عنصر الخبرة لهؤلاء الأعوان العاملين بصورة دائمة في سوق الصرف.
- 5- **شركات الاستثمار:** تعتبر شركات الاستثمار ذات أهمية في سوق الصرف بالرغم من توظيفها لنسب صغيرة من مواردها المالية في أصول أجنبية، إلا أن هذه الموارد لها حجم كبير ففي سنة 1991 قامت 200 شركة استثمار بتوظيف 600 مليار دولار في أصول أجنبية.²

¹ قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 108-109.

² موري سمية، مرجع سابق، ص 22.

3.1.2 سياسات سعر الصرف والنظريات المفسرة لسعر الصرف

1.3.1.2: أهداف وأدوات سياسة سعر الصرف

سياسة سعر الصرف هي مجموعة الإجراءات والقرارات التي تتخذها السلطات النقدية لتحديد سعر الصرف للعملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى القيام بالاختيار وتحديد نظام الصرف المتبع الذي يتلاءم مع أوضاعها الاقتصادية والأهداف المرجو تحقيقها.¹ وما دمنا بصدد دراسة سياسة سعر الصرف في الجزائر لا بد من معرفة أهداف وأدوات سياسة الصرف.

أولاً: أهداف سياسة سعر الصرف

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:²

1-مقاومة التضخم: يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات. ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد اثر ايجابي على انخفاض مستوى التضخم.

2-تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي، الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية، إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير) . وهذا ما يعمل على توسع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها. ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محلياً(إحلال الواردات) والسلع التي يمكن تصديرها. كما ينعكس اثر تغير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج إذ يؤدي انخفاضها إلى زيادة استخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد.

3-توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية. فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي(مواد أولية، زراعة) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية. ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال. وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي(ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العامة في قطاع السلع الدولية، فتقلص استثماراتها.

¹ حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر-مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، 2004/2005، ص 64.

² قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 131.

4- تنمية الصناعات المحلية: يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من اجل تشجيع الصناعة الوطنية.

ثانيا: أدوات سياسة سعر الصرف:

لتنفيذ هذه السياسة وتحقيق أهدافها تستعمل السلطات العديد من الأدوات والوسائل أهمها:

1- تعديل سعر صرف العملة: إذا كانت السلطات النقدية تهدف إلى تعديل توازن ميزان المدفوعات فإنها تقوم بتخفيض قيمة العملة أو إعادة تقويمها.¹

2- استخدام احتياطات الصرف: ويتم ذلك في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة حتى تحافظ على سعر صرف عملتها، فعند انهيار العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، أما إذا كانت احتياطات الصرف غير كافية فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض قيمة العملة المحلية.

3- استخدام سعر الفائدة: ارتفاع سعر الفائدة في بلد ما يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى هذا البلد فيزيد الطلب على عملته المحلية ويرتفع سعر الصرف.

4- مراقبة الصرف: تقضي هذه الأداة بإخضاع المشتريات والمبيعات من العملة الصعبة إلى ترخيص خاص، وتستخدم كذلك لمقاومة خروج رؤوس الأموال.

5- وضع سعر صرف متعدد: يهدف هذا النظام إلى تخفيض آثار درجة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة، ومن أهم أشكال سعر الصرف المتعدد اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف احدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات قطاع معين مراد دعمه وترقيته، أما السلع الغير أساسية فتخضع لسعر الصرف العادي.²

ثالثا: آلية تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية

- سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة³: هي تلك العملية التقنية التي تقوم بموجبها السلطات العمومية بتخفيض قيمة العملة المحلية اتجاه قاعدة نقدية معينة، وبالتالي اتجاه جميع العملات وبهذا المعنى

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص134.

² بخاري، لحو موسى، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، الطبعة الاولى، 2010، ص127.

³ جعفري عمار، اشكالية اختيار نظام الصرف الملانم في ظل التوجه الحديث لانظمة الصرف الدولية-دراسة حالة الجزائر 1990-2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2012/2013، ص23-24.

يترتب عليه تخفيض الأسعار المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ورفع الأسعار الخارجية مقومة بالعملية الوطنية.

وأما مصطلح انخفاض قيمة العملة فيقصد به انخفاض قيمة عملة بلد ما إزاء العملات الأجنبية الأخرى في سوق الصرف الأجنبي، نتيجة تعارض قوى العرض والطلب، وهذا يعني أن الانخفاض المذكور يحصل في حالة نظام الصرف العائم.

أ- أسباب تخفيض القيمة الخارجية للعملة: هناك عدة أسباب تدفع بالسلطات النقدية للقيام بعملية التخفيض منها:

- معالجة العجز في ميزان المدفوعات وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات.
- العمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع استيرادها من الخارج.
- قد يهدف التخفيض إلى زيادة دخل بعض الفئات المنتجة وتخفيف عبئ مديونيتها، وذلك لتسهيل تصريف منتجاتها في الأسواق الخارجية أو لتدهور أثمانها في الأسواق العالمية.
- حماية الصناعات الناشئة بالإضافة إلى علاج مشكلة البطالة في الاقتصاد الوطني، حيث ينتج عنه تشجيع التوسع في الصناعات التصديرية.
- يقصد التخفيض أحيانا أخرى زيادة موارد الخزنة العامة للدولة بما يتضمنه من إعادة تقويم الرصيد الذهبي المتاح لديها وفقا للسعر الجديد.

ب- شروط سياسة التخفيض:

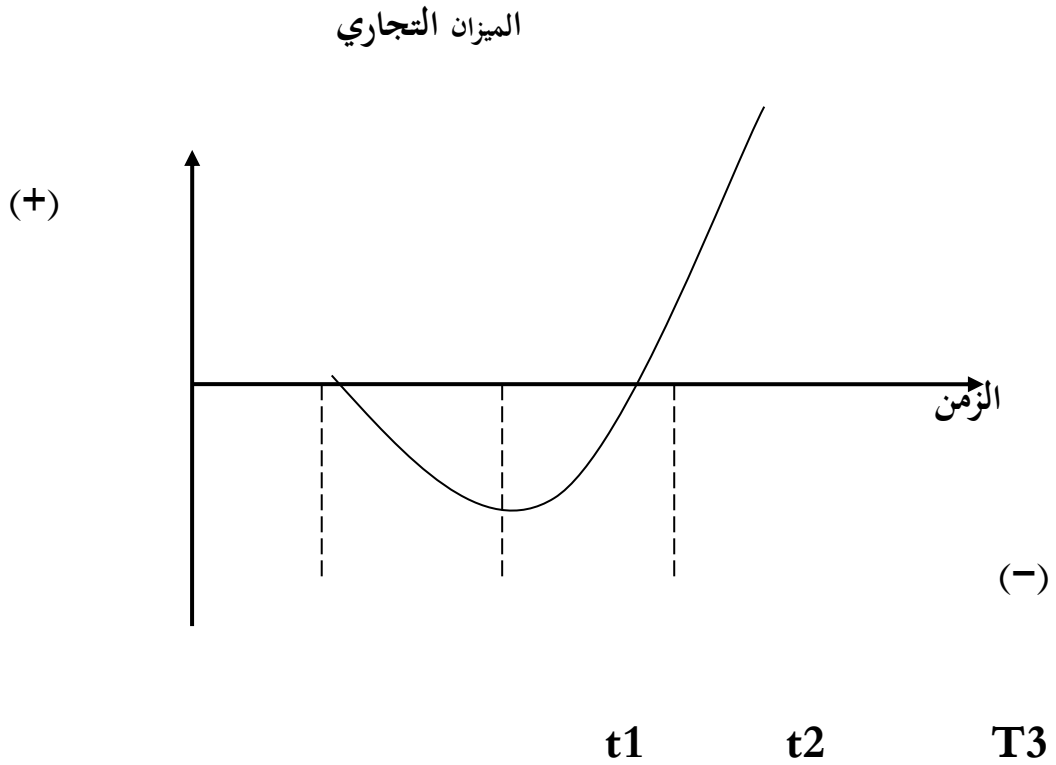
- اتسام الطلب العالمي على المنتجات الدولية بقدر كاف من المرونة (تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الطلب العالمي على المنتجات المصدرة).
- استجابة الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب العالمي الناتج عن زيادة الصادرات.
- توفر الاستقرار في الأسعار المحلية، وعدم قيام الدول المنافسة بنفس الإجراء.
- استجابة السلع المصدرة للمواصفات العالمية.

- الاستجابة لشرط مارشال-لينر- أي مجموع مرونة الطلب ومرونة الصادرات أكبر من الواحد الصحيح

$$em + \acute{e}m > 1$$

وتشير التقديرات التجريبية في مرونة الأسعار للتجارة الدولية إلا انه وفقا لشرط مارشال-لينر فان تخفيض قيمة العملة في كثير من الأحيان يعمل على تحسين الميزان ومع ذلك هناك مسار زمني بين التغيرات في أسعار الصرف وتأثيرها النهائي على التجارة الحقيقية ويعرف هذا التأثير غير الموازي لتخفيض قيمة العملة في الميزان التجاري باسم "اثر المنحنى J" الذي ينص على انه في أعقاب تخفيض قيمة العملة قد يسوء الميزان التجاري فعلا ثم يتحسن فيما بعد و يرجع ذلك إلى عدم استيفاء شرط مارشال-لينر في المدى القصير لكنه يعود ليتحقق على المدى الطويل ويمكن توضيح هذا الأثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (7.2) : اثر منحنى J .



Source: Imad A. A. Moosa, Razzaque H. BHATTI: The Theory and Empirics of Exchange Rates, World Scientific Publishing, London, 2010, P: 113.

في الوقت t_1 الميزان التجاري في حالة العجز i واتخذ قرار لتصحيح ذلك عن طريق تخفيض قيمة العملة في الفترة التالية مباشرة لتخفيض قيمة العملة يتدهور الميزان التجاري، ليسجل أكبر عجز له في الوقت ومع مرور الوقت تزداد مرونة t_2 وحالما يتم استيفاء شرط مارشال يبدأ الميزان التجاري في التحسن وفي الوقت t_3 يتم القضاء على العجز، ويتم ذلك بتحقيق فائض في الميزان التجاري ويرجع التأخر في استجابة الميزان التجاري لتخفيض قيمة العملة للأسباب التالية:

-الاعتراف مؤخرا بتغير الظروف التنافسية،

-القرار المتأخر بتشكيل ارتباطات تجارية جديدة ووضع أوامر جديدة

-تأخر التسليم بين وقت وضع أوامر جديدة وتأثيرها على تدفقات التجارة

-الاستبدال المتأخر في استخدام المخزون حتى تنفذ الآليات القديمة قبل أن توضع أوامر جديدة

-التأخر في إنتاج السلع التي زاد الطلب عليها.

2.3.1.2: النظريات المفسرة لسعر الصرف

هناك العديد من النظريات والنماذج المختلفة التي حاولت تفسير اختلاف أسعار الصرف بين الدول وتغيرات قيمة العملة الوطنية ومن أهم هذه النظريات:

أولا: نظرية تعادل القدرة الشرائية:

يرجع الفضل في المعالجة الحديثة لهذه النظرية إلى الاقتصادي غوستاف كاسل في بداية العشرينيات من القرن العشرين. وتنطلق الفكرة الأساسية لهذه النظرية من كون أن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، بمعنى أن سعر صرف عملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج.¹

وتعتمد هذه النظرية على صيغتين مختلفتين:

1-الصيغة المطلقة: تعتمد هذه الصيغة على فكرة مفادها: أن كل وحدة نقدية من العملة المحلية تسمح لنا بالحصول على كمية من السلع والخدمات هو نفس المقدار أو الكمية من السلع والخدمات التي نحصل

¹ قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 118.

عليها في الخارج بنفس الوحدة النقدية بعد تحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية.¹ أي أنها تفترض أن سعر الصرف بين عملتين يساوي نسبة مستويات الأسعار في كلا البلدين.²

فإذا كان سعر الصرف E ومؤشر الأسعار المحلية p ومؤشر الأسعار الأجنبية p1 فإنه يمكن التعبير عن الصورة المطلقة للنظرية بالمعادلة التالية:

$$E=p/p1$$

تقودنا هذه المعادلة إلى نتيجة أخرى وهي توحيد أسعار السلع والخدمات في مختلف البلدان بمعنى أن مستوى السعر المحلي يساوي ناتج سعر العملة الأجنبية مقوما بالعملة المحلية ومستوى السعر الأجنبي أي أن المعادلة السابقة تكون كالآتي: $P=E \times P1$.

2-الصيغة النسبية: تنص نظرية تعادل القوة الشرائية في صورتها النسبية الى ما يحدث من تغير في سعر الصرف التوازني من لحظة لأخرى، فتقول أن سعر التوازن سوف يتحقق عندما يتساوى معدل التغير في سعر الصرف مع معدل التغير في النسبة بين الأسعار ، إذ وجدت معدلات مختلفة من التضخم المحلي، فإن سعر الصرف سوف يتحرك حتى تتساوى الفروق بين هذه المعدلات ويمكن توضيح ذلك من خلال مايلي:³

سعر الصرف التوازني الجديد=نسبة تغير سعر الصرف X سعر الصرف القديم. علما أن: نسبة تغير سعر الصرف = نسبة التضخم المحلي - نسبة التضخم الأجنبي.

كما يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

$$X_0/X_1 = \frac{\frac{pd_1}{pe_1}}{\frac{pd_0}{pe_0}}$$

بحيث: X_0 : ثمن العملة الأجنبية معبرا عنه بالعملة المحلية في الفترة 0.

ثمن العملة الأجنبية معبرا عنه بالعملة المحلية في الفترة 1. X_1 :

pe_0 : الاسعار الاجنبية في الفترة 0.

pe_1 : الاسعار الاجنبية في الفترة 1.

pd_0 : الاسعار المحلية في الفترة 0.

¹ جعفري عمار، مرجع سابق، ص28.

² Dominick Salvador, « ECONOMIE INTERNATIONALE » 1^{er}, Edition, De Boek s.a, Bruxelles. 2008, p 554

³ جعفري عمار، مرجع سابق، ص29

pd_1 : الأسعار المحلية في الفترة 1.

ولقد تم اختبار هذه النظرية ، فتبين أنها ذات دلالة إحصائية في المدى الطويل أكثر منها في المدى القصير، كما أن العملات القليلة الأهمية في حركة رؤوس الأموال الدولية اقل استجابة لنظرية تعادل القوة الشرائية.¹

ثانيا: نظرية تعادل معدلات الفائدة

تعتبر من بين المحددات الأساسية لسعر الصرف فهي تسعى للكشف عن العلاقة بين السوق النقدي الوطني وسوق الصرف، حيث يجب أن نشير أيضا إلى أهمية الأسواق الآجلة التي توافق مع نظرية تعادل القدرة الشرائية، وهذا حسب كروجر krueger حيث يفرض إن معدل التضخم المتوقع يساوي 0.

في الواقع إن تباين معدلات الفائدة بين دولتين يجب أن يساوي نسبة التحسن أو التدهور المنتظر للعملة الصعبة مقارنة بالعملة المحلية. وبذلك خلال الربع الأخير من سنة 1960 وبداية 1961 فعندما انخفضت قيمة الجنيه الإسترليني ، قامت إنجلترا في جويلية 1961، باتخاذ عدة إجراءات من بينها الرفع في سعر الخصم من 5% إلى 7% فنتج عن ذلك تحسن في قيمة الجنيه.²

حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، عند توظيفهم للأموال في دول اين يكون معدل الفائدة أكبر من ذلك السائد في السوق المحلي، لان الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني، وسعر الصرف الآجل، ويمكننا أن نعبر عن ذلك رياضيا كما يلي:

$$M.(1 + i_d) = \frac{M}{CC} (1 + i_e). CT \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن:

CC : سعر الصرف العاجل.

CT : سعر الصرف الآجل.

i_d : سعر الفائدة المحلي الاسمي.

i_e : سعر الفائدة الأجنبي الاسمي.

المعادلة (1) تؤدي إلى أن:

¹ عبد الجليل هجيرة، مرجع سابق، ص53-54.
² بن قدور علي، دراسة قياسية على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر 1970-2010، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2012/2013، ص 24.

$$\frac{c_a}{c_c} = \frac{1+i_d}{1+i_e} \dots \dots \dots (2)$$

وبطرح (1) من طرفي المعادلة (2) نحصل على :

$$\frac{c_a}{c_c} - 1 = \frac{1+i_d}{1+i_e} - 1 \dots \dots \dots (3)$$

$$\frac{CT-CC}{CC} = \frac{i_d-i_e}{1-i_e} \dots \dots \dots (4)$$

معدل الفائدة الأجنبي قيمته صغيرة جدا يمكن كتابة المعادلة (4) i_e وإذا كان

$$\frac{CT-CC}{CC} = i_d - i_e \dots \dots \dots (5)$$

وكما هو ملاحظ فان هذه النظرية تسمح بربط السوق النقدي الوطني بسوق الصرف الأجنبي.¹

- **ثالثا: النظريات الأخرى:** يمكن تلخيص أهم النظريات الأخرى المفسرة لسعر الصرف كما يلي:²

- **نظرية كمية النقود:** إن المحتوى الأساسي للنظرية يتلخص في أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل ، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على الأسعار المحلية، وبالتالي نقص الصادرات، وزيادة الواردات، لان سعر السلع الأجنبية يصبح اقل مقارنة بأسعار السلع والخدمات بعد ارتفاع أسعارها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من اجل تسديد قيمة الواردات، وانخفاض الطلب على العملة المحلية لتسديد الصادرات، وبالتالي انخفاض قيمة سعر الصرف يؤدي إلى خروج الذهب، وهذا في حالة نظام الذهب، وحصول العكس في حالة انخفاض الأسعار.

- **نظرية الأرصدة:** وهذه النظرية ترى أن أسعار صرف العملة تتحدد على أساس رصيد ميزان المدفوعات للدولة المعنية، فإذا كان رصيدها موجبا فمعناه زيادة الطلب على العملة المحلية وارتفاع قيمتها الخارجية، أي ارتفاع قيمة سعر الصرف، وإذا كان سالبا فهذا يدل على زيادة عرض العملة المحلية وانخفاض قيمتها الخارجية، أي انخفاض قيمة سعر الصرف.

- **نظرية الإنتاجية:** وتتلخص هذه النظرية في أن القيمة الخارجية لعملة دولة ما تتحدد على أساس كفاية ومقدرة جهازها الإنتاجي، وزيادة الإنتاجية بما في ذلك زيادة إنتاجية الفرد، ومن ثم مستوى معيشته بما يتضمنه هذا من ارتفاع في مستويات الدخل والأسعار، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الصادرات، وزيادة

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 121.
² اويابة صالح، مرجع سابق، ص 31.

الواردات وهذا معناه زيادة الطلب على العملات الأجنبية وعرض العملة المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، وارتفاع قيمة العملة الأجنبية، ويحصل العكس في حالة انخفاض الأسعار المرتبطة بانخفاض الدخل، ومستويات المعيشة، والمتأتي من انخفاض الإنتاجية.

3.3.1.2: النماذج القياسية المحددة لسعر الصرف:

لقد تعددت النماذج القياسية المحددة لسعر الصرف والتي تعالج إشكالية العوامل المحددة لسعر الصرف، ذلك إن معظم متغيرات الاقتصاد الكلي غير مستقرة مثل سعر الفائدة، سعر الصرف، ثمن بعض المواد الأولية كالذهب والفضة... الخ. وان تقدير نماذج سعر الصرف في المدى الطويل يعد من أهم انشغالات الكثير من الاقتصاديين، انطلاقاً من أعمال¹ Mundel 1968، Dornbush 1975، Frenkel 1976، وMussa حيث ركزت جهود هؤلاء حول دور السوق النقدية في تحديد معدل الصرف.

أولاً: نموذج ماندل-فلمنج: ²

يعتبر نموذج Mundel- Fleming تطوراً أساسياً في الفكر الاقتصادي وفي مجال تحديد فاعلية السياسات النقدية والمالية في اقتصاد صغير مفتوح سواء في ظل نظام سعر صرف ثابت أو نظام التعميم. حيث قام كل من Mundel سنة 1962 وسنة 1968 و Fleming سنة 1963 بإجراء دراسات حول الأسواق الداخلية والخارجية في أن واحد: سعر الصرف، معدل الفائدة، مستوى الإنتاج من التوازن لسوق السلع وسوق النقود وسوق الأصول المالية، ولاحظ أن صافي تدفقات رؤوس الأموال بين الدول يظهر كتجاوب للفروقات بين أسعار الفائدة المحلية والأجنبية لما كانت التوقعات حول سعر الصرف ساكنة، حيث يركز هذا النموذج على تحليل فاعلية سياسات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح وإلى تحليل اثر ميزان المدفوعات.

و يفترض هذا النموذج أن: صافي الصادرات سوف يزداد في المدى القصير كاستجابة لانخفاض مستوى قيمة العملة، وان تدفقات رأس المال تعتبر ذات حساسية للتغيرات في الفرق بين أسعار الفائدة المحلية والخارجية، كما يعتبر أن مستوى توازن الناتج مع سعر الفائدة الذي يترتب عليه في الاقتصاد المفتوح فائض أو عجز في ميزان المدفوعات، توازناً مؤقتاً و ظاهرياً وهو شبه توازن.

حاول Mundel و Fleming توسيع النموذج الكينيزي وذلك بإضافة ميزان المدفوعات Bp:

$$Bp = N_X + N_K \dots \dots \dots (1)$$

¹ السعيد عناني: اثار تقلبات سعر الصرف وتدبير المؤسسة الاقتصادية لمواجهةها، حالة مؤسسة الملح بسكرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، بسكرة، 2006/2005، ص 54.
² بن قنور علي، مرجع سابق، ص 51، 50.

يمثل NX الفرق بين الصادرات X والواردات M ، حيث تتوقف الواردات على Y الدخل الوطني وسعر الصرف e ، أما الصادرات فهي دالة في سعر الصرف (e) والدخل الأجنبي Y^* أي ان:

$$X=X(e, y^*) \dots \dots \dots (2)$$

$$M=M_0 + m(e)y \dots \dots \dots (3)$$

$$N_X = X(e, y^*) - [M_0 + m(e)y] \dots \dots \dots (4)$$

يجب أن ننوه هنا أن N_X يتدهولر بانخفاض Y ويتحسن بتدهور (e) (ارتفاع e)

ويرتبط الحد الثاني من معادلة Bp بصافي رأس المال (N_K) والذي يتشكل من دخول وخروج رأس المال. وبالتالي فان رصيد ميزان رؤوس الاموال هو في معدلات الفائدة المحلية i والأجنبية i^* مع مراعات التغيرات المتوقعة في سعر الصرف \hat{e}_a أي ان:

$$N_K = \psi(i - i^* + \hat{e}_a) \dots \dots \dots (5)$$

حيث أن ψ تمثل مرونة (درجة حساسية) حركة رؤوس الأموال بالنسبة لفروقات أسعار الفائدة وبالتالي نحصل على علاقة Bp بالشكل التالي:

$$Bp = X(e, Y^*) - [m(e)y + M_0] + \psi(i - i^* + \hat{e}_a) \dots \dots \dots (6)$$

وبالتالي فهي معادلة سوق الصرف الأجنبي في نموذج Mundel-Fleming.

ثانيا: النماذج النقدية

1- المنهج النقدي في تحديد سعر الصرف التوازني: تشمل الإسهامات المبكرة للمدخل النقدي في معدل الصرف أعمال كل من (Nurkse 1945) و (Freidman 1953) حيث اهتمت هذه الأعمال بدور المضاربة في أسواق الصرف الأجنبي، فركز Nurkse على مخاطر انتقال الأثر إذ قد يولد ذلك عدم استقرار السوق وبالتالي عدم استقرار معدل الصرف.¹ وفي هذه الفقرة سنحاول عرض النماذج الفرعية التي تنطوي أسفله.

1.1: النموذج النقدي ذو الأسعار المرنة: يقوم النموذج النقدي في ظل مرونة الأسعار على أعمال كل من: (1976, Frankel 1976, Kouri 1976, Mussa 1976, Johnson 1973, 1979, 1976) ، ويهدف

¹ Mac Donald, R" & Taylor, M, Exchange Rate Economics, Asurvey, (IMF staff papers), vol 39, 1992, p2.

هذا النموذج إلى تفسير وبيان كيفية تأثير التغير في عرض وطلب النقود على معدلات الصرف، سواء كان هذا التأثير مباشرا أو غير مباشر.¹

كما أن الفكرة الأساسية التي ينطلق منها هي أسعار الصرف تابعة للقيمة الجارية للاحتياجات النقدية (المحلية والأجنبية) ، ومحددات الطلب على النقود وبالخصوص للدخل ولمعدل الفائدة (المحلية والأجنبية).²، كما يفترض النموذج النقدي للسعر المرن أن أسعار السلع مرنة تماما، ولذلك تتحقق نظرية تعادل القوة الشرائية (ppp) وهي بالشكل التالي:

$$E=p-p^* \dots \dots \dots (1)$$

ويفترض النموذج النقدي ان دوال الطلب على النقود المحلية والخارجية تأخذ شكل التالي:

$$M_s = p + \phi y - \lambda r \dots \dots \dots (2)$$

$$M_{s^*} = p^* + \phi y^* - \lambda r^* \dots \dots \dots (3)$$

حيث أن:

M, M^* : تشير إلى عرض النقد أجنبيا ومحليا على التوالي (يفترض أن: $M_s = M_d = m$).

y, y^* : تشير الى لوغاريتم الدخل الحقيقي محليا وأجنبيا على التوالي.

r, r^* : تشير الى معدل الفائدة المحلي والاجنبي.

ϕ : تشير للمرونة الداخلية، λ : تشير لمرونة سعر الفائدة.

وبدمج المعادلتين (2) و(3) وإحلالهما في المعادلة (1) نصل إلى معادلة النموذج النقدي الأساسي للسعر المرن:

$$E=(m-m^*)-(y-y^*)+(r- r^*) \dots \dots \dots (4)$$

تعبر المعادلة رقم (4) عن النموذج النقدي الأساسي للسعر المرن، وتوضح أن الزيادة في عرض النقود المحلية بالنسبة لعرض النقود الأجنبية يؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملة الأجنبية. وتؤدي الزيادة في الناتج المحلي إلى تحسن قيمة العملة المحلية. وبالمثل فان ارتفاع أسعار الفائدة المحلية يؤدي إلى خفض قيمة العملة المحلية.³

¹ نشأت الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2006 ، ص 236

² نشأت الوكيل، مرجع سابق، ص 251.

³ Mac Donald, R”& Taylor, M, Exchange Rate Economics, Cambridge University press, 1992, p: 03.

2.1: النموذج النقدي في ظل جمود الأسعار SPMA: يعد افتراض سريان قاعدة تعادل القوة الشرائية في النموذج النقدي للأسعار المرنة عائقا أمام تطبيق هذا النموذج في الآجال الطويلة والمتوسطة. وللتغلب على هذا العائق اقترح دورنبوش **Dornbusch** (1976) نموذجا نقديا يشابه إلى حد ما النموذج النقدي للأسعار المرنة، إلا انه يستبعد افتراض سريان قاعدة القوة الشرائية في الأجل القصير وإذا كانت صحيحة وتسري في الأجل الطويل.

وقد تناول دورنبوش دور التوقعات في أسواق رأس المال الدولية في تحديد معدل الصرف من خلال نموذج كلي يأخذ في اعتباره سوق السلع ، وسوق النقد، وسوق الأوراق المالية بهدف التعرف على الطريقة التي تتوازن بها الأسواق الثلاثة عبر الزمن (في الأجل القصير، المتوسط، الطويل) وكيفية انتقالها من توازن إلى توازن جديد نتيجة زيادة العرض النقدي.¹

أ- **التوازن في سوق الأوراق المالية:** انطلق **Dornbusch** في عرض نموذجه بادئا بسوق الأوراق المالية، حيث أوضح أن سعر الفائدة المحلي على الأصول (I) سوف يزيد أو ينخفض عن سعر الفائدة الأجنبي (r^*) بمقدار معدل الانخفاض أو الارتفاع المتوقع لقيمة العملة (X) بناء على افتراض القابلية الكاملة للإحلال بين الأصول بالعملة المحلية والأصول بالعملة الأجنبية، كما في العلاقة التالية:²

$$r = r^* + \frac{E_t - E_0}{E_0} \dots \dots \dots (1)$$

حيث تعبر: r : سعر الفائدة المحلي، و r^* : سعر الفائدة الأجنبي و E_0 : سعر الصرف الآني و E_t : سعر الصرف المتوقع مستقبلا.

يبني **Dornbusch** إجابته على افتراض أن الأفراد يقومون بتكوين توقعاتهم عن سعر الصرف المستقبلي بشكل رشيد *Rational* بمعنى التعرف الدقيق عن العرض النقدي الذي يحدد بدوره القوة الشرائية ومن ثم سعر الصرف طويل الأجل. ويوضح ذلك بان معامل الانخفاض المتوقع لسعر الصرف قصير الأجل E_S عن سعر الصرف طويل الأجل E_L هو نسبة من الاختلاف بين السعرين، أو معامل تعديل يؤخذ كمعلمة \emptyset :

$$X = \theta(E_L - E_S) \dots \dots \dots (2)$$

وبناء على فروض **Dornbusch** فان معدل الصرف المتوقع ما هو الا سعر الصرف طويل الأجل E_L ويتحدد الاخير بنظرية تعادل القوة الشرائية (ppp) . وتصبح العلاقة السابقة من الشكل:

¹ نشات الوكيل، مرجع سابق، ص252.

² Dornbusch, R, **expectation&Exchange Rate Dynamics**, journal of political Economy. Vol 84, 1976, p: 1163.

$$r = r^* + \frac{E_L - E_0}{E_0} \dots \dots \dots (3)$$

ب- التوازن في سوق النقود: يعتمد Dornbusch في عرض نموذجه بالانتقال إلى سوق النقود. حيث يفترض أن سعر الفائدة المحلي (r) يتحدد بالتوازن في سوق النقود المحلي، ويأخذ النموذج الشكل التالي:

$$\frac{M}{P} = Y^\phi \exp(-\lambda r^*) \dots \dots \dots (4)$$

$$-\lambda r + \phi Y = m - p \dots \dots \dots (5)$$

حيث (Y ,P,m) تشير إلى كمية النقود الاسمية، مستوى الأسعار، الدخل الحقيقي على التوالي.

وبافتراض أن كل من كمية النقود الاسمية ومستوى الدخل الحقيقي معطاة Given، ومع دمج المعادلات 2،3،5، يعطينا العلاقة بين سعر الصرف الحاضر ومستوى الأسعار وسعر الصرف طويل الأجل في ظل افتراض توازن سوق النقود وتساوي العوائد الصافية على الأصول، وتعكس المعادلة (6) هذه العلاقة:

$$P-m = -\phi y + \lambda r^* + \lambda \theta (E_L - E_S) \dots \dots \dots (6)$$

ج- التوازن في سوق السلع: يقرر Dornbusch أن الطلب الناتج المحلي يعتمد على السعر النسبي للسلع المحلية (E-P)، أسعار الفائدة (r)، الدخل الحقيقي (y) وبالتالي تأخذ دالة الطلب الشكل التالي:

$$\ln D = u + \delta (E - P) + \gamma Y - \sigma r \dots \dots \dots (7)$$

حيث تشير InD للطلب على الناتج المحلي، u هي معلمة ناقلة، ونلاحظ من المعادلة أن انخفاض السعر النسبي للسلع المحلية يؤدي إلى زيادة الطلب تماماً كتأثير زيادة الدخل أو انخفاض أسعار الفائدة لتزايد الطلب.

2- النموذج النقدي لفروق أسعار الفائدة الحقيقية (Frankle) :

انطلق Frankle في تحليله لسعر الصرف التوازني من الملاحظات الموجهة لنموذج Dornbusch خاصة تلك المتعلقة بإهماله للفروق التضخمية إذ يرى Dornbusch أن توقعات أسعار الصرف تتوقف على سرعة تجاوز الفجوة بين سعر الصرف الحاضر الجاري وسعر الصرف التوازني طويل الأجل ، فمع تلاشي هذه الفجوة يكون كل من التغير في سعر معدل الصرف الجاري والتضخم المتوقع مساويا للصفر. في حين يرى Frankle أن تأثير هذه الفجوة لا يتوقف عند هذا الحد بل يتعداه إلى تأثير فروق المستويات المتوقعة

للتضخم، أي أن نموذج Frankle يقوم بين التوليف بين نموذج Dornbusch ونموذج النقدي للسعر المرن.¹

قام Frankle سنة 1979 بتعديل نموذج Dornbusch ، وفي هذا النموذج يفترض ثبات الأسعار في المدى القصير، أما سعر الصرف فيبقى مرنا. كما احتفظ Frankle بنفس فرضيات النموذج النقدي وإلغاء مرونة الأسعار بالإضافة إلى استعمال معدلات الفائدة الحقيقية (r) .

2.2: تطور سياسة سعر الصرف في الجزائر

1.2.2: نظام الصرف وتسعيرة الدينار

تهدف سياسة سعر الصرف إلى تحديد سعر صرف العملة الوطنية، ويعرف سعر الصرف على انه السعر الذي بواسطته يتم مبادلة عملة وطنية مقابل عملة أخرى، وسعر الصرف الأكثر تداولاً هو سعر الصرف الثنائي، فمثلاً سعر الصرف الثنائي للدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي حدد سنة 1974 بـ 4.94 دينار مقابل دولار واحد، أما في سنة 2000 فقد وصل إلى 70 دولار للدينار الواحد، ليتجاوز في سنة 2003 إلى 96 دينار مقابل الدولار الواحد.

بعد الاستقلال كانت الجزائر ترتبط بمنطقة الفرنك الفرنسي، وفي السنة الأولى للاستقلال كانت العملة الجزائرية تنقل وتحول بكل حرية وبدون أي رقابة، لكن ابتداء من سنة 1963 فرضت السلطات النقدية في الجزائر رقابة على الصرف شملت كل المعاملات مع الخارج وهذا بسبب المخاطر الناتجة عن تسرب وتحويل رؤوس الأموال من الجزائر نحو فرنسا، وما له من تأثيرات سلبية على ميزان المدفوعات². مما سهل عملية تسيير العملة، هذا بالإضافة إلى أن السلطات النقدية امتنعت عن فكرة تخفيض القيمة الخارجية للدينار للاعتبارات التالية:

- ✓ لا يكون للتخفيض اثر على تصدير المحروقات التي تتحدد أسعارها في إطار منظمة OPEP
 - ✓ التخفيض لا يؤدي إلى تنويع الصادرات لان الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة يفتقد إلى الفائض
 - ✓ التخفيض يعمل على تدهور القدرة الشرائية، لان أغلبية المواد الغذائية الضرورية مستوردة من الخارج
- إذن فاستقرار سعر صرف الدينار هي السمة الغالبة التي طبعت الاقتصاد في ظل نظام اقتصادي مخطط مركزياً وقائم على صرامة نظام الرقابة على الصرف، إلا أن هذا الاستقرار كان مبنياً في

¹ Jeffrey.A. FRANKEL, A monetary approach to the Exchange Rate Doctrinal Aspects of Empirical Evidence, in the Economics of Exchange, 1987, PP11-22.

² شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011/2012، ص 77.

الأصل من حيث نظام التسعير و الصرف على الفرنك الفرنسي، فمع تدهور قيمة هذا الأخير لجأت الجزائر إلى استعمال سلة من العملات لتحديد قيمة الدينار ثم بعدها إتباع سياسة الانزلاق التدريجي للدينار بهدف تخفيف حدة الصدمات التي أحدثتها الأزمة الاقتصادية العالمية بداية من سنة 1986.¹

وقد عرف الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة تطبيق عدة نظم لسعر الصرف من سعر الصرف الثابت إلى سعر الصرف المرن:

أولاً: نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة 1964-1973

انشأ الدينار في افريل 1964 تعويضا للفرنك الفرنسي الجديد الذي تم التعامل به مباشرة بعد الاستقلال، وفي هذه الفترة كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزما بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة لوزن محدد من الذهب، وبصفة الجزائر عضو في هيئة بريتون وودز حددت سعر صرف الدينار (دج) على أساس 1دج=1فرنك فرنسي (ف ف) والذي يساوي 180 ملغ من الذهب²، وقد بقي سعر صرف الدينار ثابتا مقابل الفرنك الفرنسي إلى غاية سنة 1969، تاريخ تخفيض الفرنك الفرنسي مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 11.10%، واستمرار ارتباط الدينار الجزائري بالفرنك الفرنسي، كان من شأن هذا الارتباط ان عرف الدينار انخفاضا مستمرا مقابل أهم عملات البلدان التي تتعامل مع الجزائر تجاريا، وذلك نتيجة الضعف المتواصل للفرنك الفرنسي، ومع انهيار نظام بريتون وودز المبني على أساس ثبات أسعار الصرف وإقرار مبدأ تعويم أسعار صرف العملات، وعدم ربطها بالذهب. فأخذت الجزائر بنظام جديد لتسعيرة الدينار.

ثانيا: نظام الترحيح 1974-1987

عقب انهيار نظام بريتون وودز وتعميم تعويم العملات، لجأت السلطات النقدية الجزائرية منذ سنة 1974 إلى استعمال نظام صرف يربط الدينار بسلة مكونة من 14 عملة*، وذلك قصد الحفاظ على استقراره، وكذا استقلاليتها عن أية عملة من العملات القوية أو منطقة من المناطق النقدية، واستعمل الدولار الأمريكي كعملة عبور بين الدينار وباقي عملات السلة.

ثالثا: التسيير الآلي لسعر الصرف مارس 1987

نتج عن التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986، دخول الاقتصاد الوطني في أزمة حادة، مما استوجب إجراء إصلاحات نقدية ومالية جذرية، تهدف إلى إعادة الاعتبار إلى وظيفة تخصيص الموارد، وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي³، ولقد تمت عملية تعديل سعر صرف الدينار وفقا لما يلي:

¹Benissad HOCIENE(1993), " l'ajustement structurel et expériences ", Alain, édition. Alger pp 92-96.

² بن بوزيان محمد، الطاهر لطرش، الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة مقارنة مع تونس والمغرب، محاضرات الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة، جامعة البليدة، 2002، ص11.

³ بن قدور علي، مرجع سابق، ص127،128.

أ- الانزلاق التدريجي:

قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب، خلال فترة طويلة نوعا ما امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1992، حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4.9 دج/\$ في نهاية 1987 إلى 17.7 دج/\$ في نهاية مارس 1991.

ب- التخفيض الصريح:

طبقت هذه الطريقة بعد أن اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار الواحد، ولقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994، ولكن إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي، اجري تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10%، وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ 10/01/1994 بتخفيض نسبة 40.17% وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دج/\$¹.

ج- جلسات التثبيت:

تعتبر مرحلة جلسات التثبيت بمثابة مرحلة انتقالية للوصول في النهاية إلى وضع سوق صرف ما بين البنوك، فطريقة العمل بهذا النظام تنظم حصص يومية لهذا الغرض من قبل البنك المركزي، وامتد هذا النظام من 1/10/1994 إلى 31/12/1995، وشهدت هذه المرحلة التخلي عن النظام المحدد إداريا لقيمة الدينار، وكذلك عن نظام سعر الصرف الثابت، والدخول في نظام التعويم. حيث سمحت هذه المرحلة للبنك المركزي بتسيير سعر الصرف حسب الأهداف المسطرة خصوصا احتياطات الصرف والسياسة النقدية خصوصا هو العارض الأول للعملة الصعبة.

2.2.2: الرقابة على الصرف في الجزائر

تعني الرقابة على الصرف في المفهوم الواسع تامين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة والمرتبقة طبقا للمصالح الوطنية وذلك بالسهر على عمليات التنازل والحياسة على بعض عناصر الأملاك الوطنية من قبل الأشخاص المقيمين بالخارج، وعليه فان إجراءات الرقابة على الصرف هي العمل على تقليص الفارق الكبير الذي قد يسجل بين الحاجة إلى الاستيراد والموارد التي تسمح بالدفع، تخص الرقابة على الصرف كل التدفقات المالية بين البلد المعني وبقية العالم، وتشمل الرقابة على الصرف مختلف المجالات (التجارة الخارجية والمدفوعات، حركة رؤوس الأموال) كما أنها تتطور وفقا للتغيرات المالية والنقدية في ميزان المدفوعات، الاحتياطات من العملات الأجنبية، القروض المحصل عليها من الهيئات الدولية والتنظيم الاقتصادي المؤسساتي.

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2008، ص 218.

إن الرقابة على الصرف من صلاحيات البنك المركزي لكن في الجزائر لم تحوّل هذه الصلاحية للبنك المركزي إلا في العشرة الأخيرة. بعد ذلك صدر قانون النقد والقرض رقم 10/90 المؤرخ في 14/04/1990 الذي نص على المبادئ العامة للرقابة على الصرف كجزء من الهدف العام من هذا القانون، والذي يتمثل في إعادة تنظيم النظام النقدي ونظام القرض للاقتصاد.

إن البنك المركزي من خلال قانون النقد والقرض أصبح يعرف ببنك الجزائر، وهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي التام بحيث لا يخضع للمحاسبة العامة، ولا لمراقبة مجلس المحاسبة، وذلك من أجل تجسيد سياسة نقدية ومالية جديدة¹. شرع البنك المركزي منذ 1990 في وضع الأدوات اللازمة في تدخله في الرقابة على الصرف، مستخدماً في ذلك مجموعة من الضوابط والآليات المتمثلة فيما يلي:

✓ يتم تحويل الأموال سوءاً إلى الجزائر أو إلى خارجها عن طريق إحدى الوسائط المالية المعتمدة أو المرخص لها بالعمل في الجزائر.

✓ يتمتع بحق التحويل كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الجزائر، كما يسمح لغير المقيمين فتح حسابات بالعملة الصعبة لدى الوسائط المالية المعتمدة.

✓ يقوم الوسيط المعتمد بمنح المستورد العملة الصعبة اللازمة لتمويل عملية الاستيراد ضمن الشروط المحددة من قبل بنك الجزائر فيما يخص تسيير الدين الخارجي. ويجب أن يتأكد الوسيط المالي المعتمد من شرط توفر وكفاية القدرة المالية للمستورد وتوفر الضمانات الكافية، و قدرة المستورد على إتمام عملية التجارة الخارجية.

✓ يقوم البنك الوسيط عقب استلام عوائد الصادرات باقتطاع نصيب المصدر من العملة الصعبة المحددة وتحويله إلى رصيده بالعملة الصعبة لدى البنوك التجارية، وباقي المبلغ المستحق له يحوّل إلى حساب التاجر بالدينار. ويختلف نصيب المصدر بالعملة الصعبة باختلاف نشاط التصدير (10% للنقل والتأمين، 20% للسياحة، 50% للمحاصيل الزراعية والصيد، 100% لكل القطاعات الأخرى باستثناء المعادن والمحروقات التي تعد ملكاً للمجموعة الوطنية)

وهكذا دخل الدينار الجزائري مرحلة التعويم الموجه ابتداءً من 1996 بعد رفع بعض الرقابة عليه². وأصبح سعر الصرف يلعب دوراً مزدوجاً كأداة تعديل للاقتصاد الكلي كأداة استقرار (ممتص للصدمات) في حالة صدمة خارجية³.

¹ عبد الجليل هجيرة، مرجع سابق، ص 75.

² زيرار سمية، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2007، ص 36.

³ التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013، ص 75.

3.2.2: مراحل تعديل سعر الصرف في الجزائر

من بين المؤشرات الدافعة لتعديل سعر الصرف في الجزائر ما يلي:¹

- تقييم الدينار أكبر من قيمته الحقيقية.
- اختلال الميزانية العامة.
- الاختلال النقدي.
- عجز ميزان المدفوعات.
- أزمة الديون الخارجية.

بعد صدمة أسعار البترول سنة 1986، عرفت الجزائر تقهقرا جد خطير في اقتصادها بالفعل، خاصة وان المدخلات الناجمة عن المحروقات كانت ولا تزال تمثل أكبر حصة في الدخل الوطني، فان ميزانية الدولة وخاصة ميزان المدفوعات، عرف عجزا حادا تطلب إعادة نظر كلية للسياسات الاقتصادية خاصة سياسة سعر الصرف. ومنه دخلت الجزائر عهد الإصلاحات الهيكلية من اقتصاد مخطط ومسير مركزيا إلى اقتصاد تحكمه قوانين العرض والطلب، أي آليات السوق الحرة.

1- الفترة 1989-1993:

- محاولة امتصاص السيولة الفائضة: بداية من سنة 1989 تم رسم معالم سياسة نقدية صارمة، ومن نتائج هذه السياسة انتقال سيولة الاقتصاد من 91,56% في 1988 إلى 49,09% في 1992، وهذا راجع إلى ارتفاع معدل الكتلة النقدية وانخفاض نمو الـ PIB.
- تطور معدلات التضخم: ومن العوامل التي ساهمت في الوضعية التضخمية هي تحرير الأسعار والتي كانت سريعة كذلك تعديل سعر الصرف سنة 1991، إلى جانب تلاشي الانضباط النقدي ما بين 1992 و 1993.

- اثر تخفيض قيمة العملة على معدلات التضخم: إن جعل سعر صرف الدولار في حدود 21.5 دينار ليصل إلى غاية 1991 إلى 21.77 أدى إلى:

- ✓ رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 من 10.5% إلى 11.5% سنة 1992.
- ✓ نمو الكتلة النقدية M_2 بـ 21.3% سنة 1991، بعدما كان معدل النمو 1990 يقدر بـ 11.3% في حين تغير الـ PIB بمعدل 0.8%، وهو ما بين وجود تباعد بين المؤشرات النقدية والمؤشرات العينية، مما يفضي إلى وجود كتلة.
- ✓ استقرار في ارتفاع المديونية الخارجية، حيث قدر بـ 27.7 مليار دولار في سنة 1992، بعدما بلغت 28.8 مليار دولار سنة 1990.

¹ بن قنور علي، مرجع سابق، ص 135-139.

- **عدم توافق التوسع النقدي مع التعديل في سعر الصرف:** إن التوسع النقدي ظهر كنتيجة للتوجه الصحيح للاستقرار الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي، وعليه فلقد الغى تاثر تعديل سعر الصرف الاسمي ما نتج عنه الرجوع إلى المقدمة أي سعر الصرف زائد القيمة.
- **سعر الصرف الموازي:** بعد سنة 1974 ظهر سوق الصرف الموازي في الجزائر، وهذا نتيجة الطلب المتزايد على اقتناء العملات الصعبة، لاسيما بعد فتح الحسابات لدى البنوك المحلية مما شجع الأفراد من كل الشرائح الاجتماعية إلى التعامل في السوق الموازية. وفي سنة 1986 سجل نسبة النمو زيادة قدرها 33.3% في سوق الصرف الموازي بالمقارنة مع سنة 1985، ونسبة نمو بـ 16.39% في سوق الصرف الرسمي بعدما كانت -1.6% في سنة 1986، وبداية من سنة 1994 لوحظ استقرار نسبي، سببه إتباع البنوك التجارية سياسة اللجوء إلى القروض المستندية لتمويل التجارة الخارجية، الشيء الذي خفض من الطلب على العملة الصعبة.

2- الفترة من 1994 إلى 1998¹

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي لإبرام اتفاقية في إطار برنامج التعديل الهيكلي "PAS"، وكانت من جملة الإجراءات هو تخفيض قيمة الدينار، حيث يهدف هذا الإجراء الفوري إلى تصحيح القيمة الزائدة للدينار والمنتجة خلال (الفترة 1992-1993) أين سعر الصرف الاسمي بقي نسبيا مستقرا (تخفيض سنوي متوسط بـ 4%) رغم الضغط التضخمي الحاصل من تلاشي الانضباط النقدي، حيث ان هذا التخفيض بلغ نسبة 50% بالنسبة للدولار الأمريكي.

وما يمكن أن نشير إليه هو أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي شهد تدهورا بعد سنة 1994، ثم عرف تحسنا بعد النصف الثاني من سنة 1995 وهذا ما يفسر استقرار سعر الصرف الاسمي في السوق ما بين البنوك للصرف.

وفي إطار برنامج التعديل الهيكلي، استطاعت الجزائر إيجاد توفيق بين السياسة النقدية وسياسة الصرف.

3- الفترة 1999 وما بعدها

3-1 استقرار سعر الصرف

كان لتغير نظام تحديد سعر الصرف بعد تبني سوق الصرف ما بين البنوك في نهاية 1995، إن قيمة الدينار للخارج أصبحت خاضعة لقانون العرض والطلب في هذا السوق. لذا فان استقرار سعر الصرف هو رهان عاملين:

- امتلاك كمية معتبرة من احتياطات الصرف: مستوى احتياطات الصرف تساعد على استقرار سعر الصرف

¹ بن قنور علي، مرجع سابق ، ص 147-151.

- سياسة نقدية مخصصة: أي سياسة نقدية في إطار التحويل الجاري للعملة الوطنية شرط أساسي لاستقرار سعر الصرف، لان أي انزلاق تضخمي ناتج عن سوء تسيير العملة، سوف يؤدي إلى تدهور للعملة الوطنية.

نظرا للصدمات البترولية سنة 1998 والتي استمرت حتى السداسي الأول لعام 1999، الدينار تدهور بصفة فعلية اسمية أدى إلى تدهور فعلي حقيقي. واستمر حتى نهاية 2001 كما أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي كان نسبيا مستقرا نتيجة الاستقرار الفعلي الاسمي .

3-2 التحكم في التضخم

استمرت عملية محاربة التضخم إلى غاية سنة 2000 أين سجل حد أقصى بـ 0,3% ، أما مؤشر أسعار الاستهلاك سجل زيادة بـ 2,2% في سنة 2001 مقارنة بشهر جوان 2000، بالمتوسط معدل التضخم سجل مستوى سنوي بـ 4,2% في 2001، هذه الزيادة تفسر بالقرار الحكومي والقاضي بالزيادة في أجور التوظيف العمومي بـ 15% ، هذه الزيادة في التضخم والتي قابلها استقرار في سعر الصرف الاسمي كان لها اثر على سعر الصرف الفعلي الحقيقي، وعليه ففرق التضخم مع الشركاء التجاريين الأساسيين، والتي تحسب بالفرق بين مؤشر أسعار الاستهلاك المحلية ومؤشر أسعار الاستهلاك المتجانسة الأوروبية ، فقد تناقصت في السداسي لعام 2001، من جهة أخرى وتيرة التضخم تباطأت بسرعة في السداسي الأول من عام 2002 لتصل إلى 3,23% ، وهذا حسب الأهداف، معدل التضخم المنتظر لعام 2003 كان في حدود 2% الفترة اللاحقة توصف بحالة الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، أين لعبت فيه السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف الدور الكبير.

3-3 تطور أسعار السلع الاستهلاكية

يتفق المحللون على أهمية هذا المؤشر باعتباره مقياس لمعدل التضخم، لأنه يصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود أو على مستوى معيشة الأفراد.

في سنة 2002 ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك باعتدال للمتوسط السنوي 1,4%، وهذا بالنسبة للجزائر العاصمة، وبنسبة أكبر 2,2% للمؤشر الوطني، بالإضافة إلى ذلك تراجع بـ 2,8 نقطة لنمو الأسعار للمتوسط السنوي مقارنة بالذي سجل في سنة 2001 بـ 4,2%، عكس ذلك بالنسبة للوطن هناك انخفاض لمعدل التضخم إلى 1,3 نقطة، انتقال من 3,5% إلى 2,2% ، هذا التطور للأسعار يأخذ التوجه نحو محاربة التضخم المنتهج منذ 5 سنوات، كما سجل المؤشر الوطني للأسعار حد أقصى 619.1 في ديسمبر 2001 فمنذ السبعة أشهر الأولى من عام 2002، المستوى الكلي للأسعار عرف انخفاض

منتظم، لكنه عاد للتزايد في السداسي الثاني لعام 2002 حيث سجلت نهاية سنة 2002 مستوى شهر نوفمبر 2001 .

3.2: نظريات حول العلاقة بين سعر الصرف وسعر النفط

في هذا المحور سنحاول التعريف بالعلاقة التي تربط أسعار النفط بسعر الصرف الحقيقي، من خلال إبراز أهم التفسيرات الاقتصادية لهذه العلاقة والمتمثلة أساسا في التفسير الاقتصادي لنقمة الموارد الطبيعية (Natural Resource curse)

1.3.2: التفسير الاقتصادي لنقمة الموارد الطبيعية

إن ازدهار أسعار السلع الأساسية لعام 1970 عزز من قبل البحوث الإضافية بشأن ازدهار اقتصاديات الموارد الطبيعية والملخص الجيد قدم من قبل Neary Van Wignbergen (1986) حيث كان واحدا من الموضوعات الرئيسية حول كيفية استجابة سياسة الاقتصاد الكلي لازدهار أسعار السلع الأساسية. كما أن هناك سلسلة من الدراسات مثل Alan Gelb (1988) و Auty (1990) تشير إلى أن العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية قد تلعب دور مهم في تراجع أداء الاقتصاديات ذات الوفرة من الموارد، وهناك دراسة مشابهاً وحديثة من قبل Berge et al (1994) التي تشير إلى الدور السلبي للموارد الطبيعية على على النمو والصادرات الصناعية.¹ وان أداء البلدان الغنية بالموارد والبلدان المصدرة للنفط على وجه الخصوص اقل كثيرا من أداء البلدان الفقيرة الموارد، ويرجع ت. جيلفسون (2001) هذا الارتباط السلبي بين ثروة الموارد والنمو إلى عوامل رئيسة منها:

- تؤدي وفرة الموارد الطبيعية إلى ارتفاع سع الصرف الحقيقي ، وبالتالي تعرض الاقتصاد لظاهرة المرض الهولندي الذي يترتب عليه تراجع القطاع الصناعي وانخفاض حجم الصادرات خارج الموارد الطبيعية وتغير في تركيبة هذه الصادرات التي تنخفض من مكوناتها خاصة صادرات المنتجات الصناعية وصادرات الخدمات التي لها دور في دعم النمو الاقتصادي.
- إن وفرة الموارد قد تؤدي إلى ما يسمى بسلوك البحث عن الربح Rent – Seeking ، وفي كثير من الأحيان يظهر مثل هذا السلوك في البلدان التي تقوى فيها سلطة الزمر الحاكمة في عملية توزيع الربح الناتج عن تدفق الإيرادات من الموارد، وبالتالي تصبح هي من يحدد نسبة الربح التي تستفيد منها كل فئة، الوضع الذي يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة من جهة، وانتشار الفساد وعدم الشفافية في مجالات الأعمال

¹ Jeffrey D. Sachs and Andrew M. Warner, **NATURAL RESOURCE ABUNDANCE AND ECONOMIC GROWTH**, center international development and harvard institute for intrnational development , harvard university combridj MA , november 1997, p. 3.

، التخصيص الغير منتج للعمل، انخفاض مستوى الاستثمار وتباطؤ معدل النمو الاقتصادي من جهة أخرى¹

نظرية المرض الاقتصادي الهولندي

تعد تقلبات أسعار النفط المصدر الرئيسي للأسباب المؤدية إلى الاختلال في اقتصاديات الدول المنتجة، وتتنظر بعض الحكومات الإقليمية إلى أن المدة ما بين 1973-1986 على أنها مدة رخاء للدول المنتجة للنفط (وخاصة الدول العربية) نتيجة لزيادة العوائد النفطية ولكن رافقها تضخم في الأسعار ومعدلات الأجور والاعتماد على القوى العاملة الأجنبية،. بعبارة أخرى فان زيادة مساهمة القطاع النفطي في نمو الدخل القومي أدى إلى تدني دور القطاعات غير النفطية لأغلب الدول المنتجة . وقد أطلق على هذه الظاهرة اسم **العلة الهولندية**، واحدة من مفاهيم لجنة الموارد². فمن اهم الاعمال الداعمة لهذه النظرية: اعمال كل من (Anty Hansmann.Suchs Warner و Rigobous، 2002، Konenberg، 2004، Ploeg و Areerki، 2007، Gerlagh و Papyrakis، 2007) حسبهم فالدول الاكثر تبعية للموارد الطبيعية (للربح) لديها اداء اقتصادي ضعيف مثل العربية السعودية ، نيجيريا، فنزويلا والجزائر³. وقد أظهرت الدراسات التجريبية لمعدلات النمو في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية أن هذه البلدان تميل إلى نمو بطيء من غيرها، مثل: Collier and Goderis 2007a, b; Auty , 2001; Sachs and Warner, 2005، و احد التفسيرات الاقتصادية لهذه الظاهرة المتناقضة هو أن سعر الصرف الحقيقي لمصدري الموارد له حركات مشتركة مع أسعار السلع شديدة التقلب. وعندما يحدث طفرة في الاسعار سيرتفع سعر الصرف الحقيقي مما قد يضعف القدرة التنافسية للصناعة المحلية⁴. وهذا ماسنلاحظه عند دراسة نماذج المرض الهولندي.

1.1.3.2 مفهوم نظرية العلة الهولندية:

¹ Lam, Rickey. & Wantchekan Leonard, **Political Dutch Disease**, Working paper, April 2003, p.4.

² ا.د. احمد حسين علي الهيتي، "اثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي" مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 4 العدد 7، 2011، ص 4.

³ حاج بن زيدان، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات اسعار البترول لدى دول المينا- 1970، 2010- اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان ، سنة 2012/2013، ص 68.

⁴ Johanna Rickne, **Oil Prices and Real Exchange Rate Movements in Oil-Exporting Countries: The Role of Institutions**, Research Institute of Industrial Economics P.O. Box 55665 SE-102 15 Stockholm, Sweden, IFN Working Paper No. 810, 2009 www.ifn.se.

تعالج نظرية العلة الهولندية التقلبات التي تنجر عن التغيير المفاجئ والسريع والدائم لسعر المورد الطبيعي وهذا بالنسبة للبلد المستفيد. أي أن العلة الهولندية تصف سلوك الاقتصاد جراء التغيير المذكور في سعر المورد الطبيعي (في بعض الأحيان يتعلق الأمر باكتشاف مورد طبيعي و ما هي تأثيراته على الاقتصاد المستفيد) ، وتفترض هذه النظرية ما يلي:

- كل عوامل الإنتاج المتوفرة وبكميات محددة هي إذن مشغلة بصفة كلية وعقلانية قيد طريقة الإنتاج (تكنولوجية الإنتاج) هذه التقنية تعتمد أصلا على المزج بين عاملي إنتاج: رأس المال والعمل اللذين يتصفان بانعدام التنقل على المستوى الدولي. أكثر من ذلك يتصف رأس المال بأنه عاجز عن التحرك حتى بين القطاعات الاقتصادية داخل البلاد، أما عنصر العمل فانه حر التنقل بين القطاعات الاقتصادية.
- تفترض النظرية أن الاقتصاد مفتوح لحد متقدم أمام التبادل الدولي، فهو مع ذلك لا يؤثر على الطلب والعرض الدوليين لان حجمه صغير حتى يحقق التأثير المطلوب.¹

حسب (Corden and Neary (1984)- Corden(1982): "العلة الهولندية هي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للبلد الذي ينجم عن الزيادة الخارجية في سعر المورد أو الارتفاع الحاد في صادرات المورد، ومنه ازدهار قطاع الموارد يخلق يد عاملة ورأس المال بعيدا عن القطاعات الصناعية والزراعية ، والتي يمكن أن تؤدي إلى انخفاض صادرات تلك القطاعات وتضخيم تكلفة السلع غير تبادلية.

وفقا للإطار النظري للعلة الهولندية هناك ثلاث أسباب وراء ارتفاع السعر النسبي للسلع غير التبادلية، المستوى العام للأسعار وبالتالي سعر الصرف الحقيقي، (Egert(2009).Algozina (2006):

- السبب الأول: أن ارتفاع سعر السلع غير التبادلية ناجم عن استبعاد اليد العامة من القطاع غير التبادلي.
- السبب الثاني: ارتفاع الإنتاجية في قطاع السلع الأساسية يدفع الأجور إلى الارتفاع في ذلك القطاع ، والذي يؤدي إلى ارتفاع الأجور في القطاع غير التبادلي وبالتالي ارتفاع أسعار السلع غير تبادلية او مستوى سعر الاستهلاك.

-السبب الثالث: السعر النسبي للسلع غير تبادلية يرتفع في حالة زيادة الإرباح والأجور في القطاع غير تبادلي والعائدات الضريبية تنفق على السلع غير التبادلية وتقدم مرونة الدخل موجبة للطلب على السلع غير تبادلية.²

¹ ا.د/عبد القادر دربال ومختار دقيش، العلة الهولندية : نظرية وفحص تجريبي في الجزائر الفترة 1986-2006، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة وهران مخبر الاقتصاد الكلي التنظيمي (LOMEOR) ، العدد 11 سنة 2011، ص 112.

² Fakhri Hasanov « The Impact of Real Oil Price on Real Effective Exchange Rate the case of azerbaijan » .Berlin.August 2010. site: http://www.diw.dedocumentspublikationen73diw_01.c.359129.dedp1041.pdf. p.5

كما أن التفسيرات التقليدية لضعف الأداء في البلدان الغنية بالموارد سمتها بـ العلة الهولندية،

Van Wijnbergen(1984a.b)، Corden and Neary(1984)

نسبة لضعف هولندا في إدارة ثروتها من الغاز الطبيعي سنة 1960، و يشيرون أن الإنفاق الخارجي للثروة النفطية يزيد الطلب على السلع غير التبادلية وبالتالي توجيه الموارد الإنتاجية نحو القطاعات غير تبادلية مما يجعل الاقتصاد أكثر عرضة لصدمات الموارد الخاصة.¹

قدمت دراسات نموذجية قياسية لموضوع العلة الهولندية من بينها نجد تلك لـ (Jorgensen 1983) و (Bruno et Sachs 1982) يتضمن الاقتصاد البترولي:²

-قطاع بترولي .

-قطاع تنافسي دولي آخر .

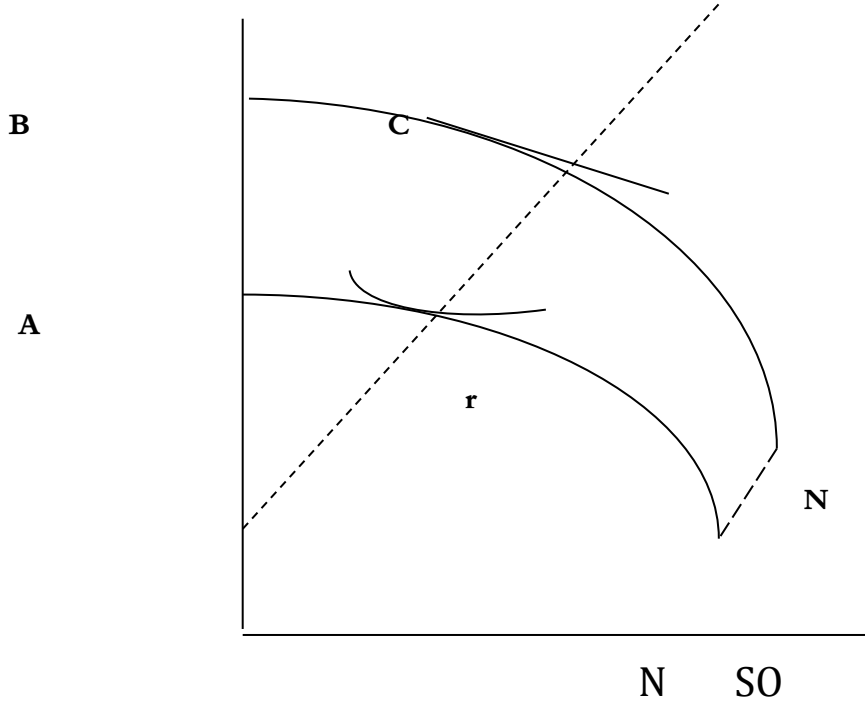
-قطاع إنتاجي محمي .

وهذا البيان يعبر عن آثار الإيرادات البترولية على إنتاج السلع التبادلية وغير التبادلية:

¹ Nina Budina, Gaobo Pang, Sweder van Wijnbergen « Nigeria's Growth Record: Dutch Disease or Debt Overhang? » World Bank Policy Research Working Paper 4256, June 2007.p.11.

² حاج بن زيدان، مرجع سابق، ص72-73.

الشكل (8.2) آثار المداخيل البترولية على إنتاج السلع التبادلية وغير التبادلية



Source: Iftekhari.N(1998), **La Norvège et Le mal Hollandai**, Revue Peuples Méditerranéens N°26 Janvier- Mars, p.189.

للقضاء على العلة الهولندية أو المرض الهولندي الدولة مجبرة على القيام بما يلي:

- إعانة ودعم القطاعات التنافسية الأخرى غير البترولية لمنع هروب اليد العاملة.
- الحد من رفع الأسعار والأجور.
- تنشيط اليد العاملة لمواجهة التمرکز الحاد في قطاعات معينة وارتفاع الأجور فيها.
- توزيع الإيرادات البترولية على القطاعات الاقتصادية.

2.1.3.2: نماذج العلة الهولندية

للعلة الهولندية نماذج منها:

1- نموذج Gregory(1976):¹

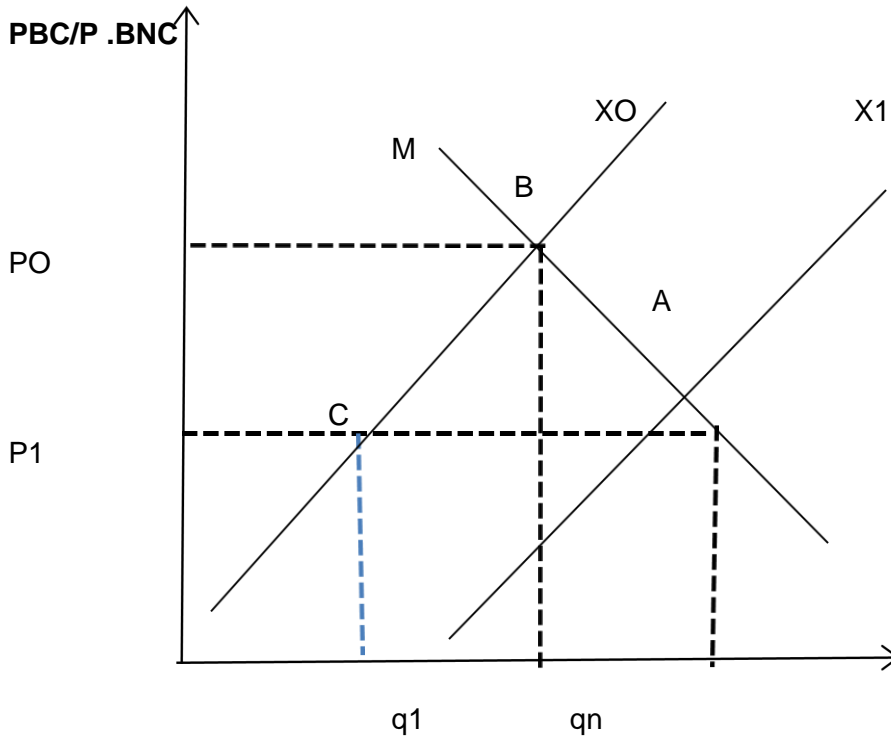
¹ شكوري سيدي محمد، مرجع سابق، ص 13.

إن الفكرة التي تقول بان الانتعاش الكبير في تصدير الموارد الطبيعية يؤدي إلى تراجع نسبي في القطاعات الاقتصادية وخاصة قطاع المنتجات الصناعية تعود إلى سنة 1976 في أعمال Gregory، وفي دراسته هذه اهتم بالتركيز على التغيرات الهيكلية التي طرأت على الاقتصاد الاسترالي بعد التطور الكبير الذي شهده قطاع المناجم، حيث وضع Gregory نموذجاً مبسطاً وضع من خلاله تأثير الأسعار المحلية على عرض الصادرات والطلب على الواردات.

وخلاصة ما توصل إليه Gregory، هو أن الاكتشافات من الموارد الطبيعية والمنجمية في أي دولة تؤدي إلى نمو في عرض الصادرات وبالتالي إلى فائض في ميزان المدفوعات، وينجم عن هذا الفائض أما، ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية نتيجة زيادة أسعار سلع خارج التبادل التجاري بالنسبة لأسعار سلع التبادل التجاري، أو ارتفاع في معدل التضخم المحلي.

ويمكن توضيح النموذج الذي وضعه الذي وضعه Gregory في الرسم البياني الممثل على الشكل التالي (2.) .

الشكل (2. 9) نموذج Gregory



Source..Gregory, R.G « Some implication of the growth mineral », Australian Journal of the Agricultural Economics,20 Aout 1976,p.08.

حيث تمثل الأسعار النسبية للسلع القابلة للتداول التجاري بالنسبة لأسعار السلع الغير قابلة للتبادل التجاري على المحور العمودي وتمثل هذه النسبة في الواقع سعر الصرف الحقيقي (B.C/B.N.C) ، وعلى المحور العمودي يتم تمثيل كل من حجم الصادرات والواردات.

في الرسم البياني، تمثل X_0 و M_0 على التوالي كل من منحني الصادرات (خارج صادرات قطاع المناجم)، ومنحني الطلب على الواردات، وتتساوى الصادرات مع الواردات عند تقاطع X_0 مع M_0 عند النقطة p_0 ، ومع اكتشاف موارد منجمية يتضاعف حجم الصادرات المحلية (المنجمية وغير المنجمية) فينتقل منحني الصادرات من X_0 إلى X_1 ، وبالمقابل يبقى منحني الطلب على الواردات M_0 بدون تغيير في مرحلة أولى ، وتسمح حركة سعر الصرف (عدد الوحدات من العملة الأجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية) بتصحيح هذا الوضع لان ارتفاع سعر الصرف يؤثر سلبا على الصادرات المحلية ويحفز الواردات التي يصبح سعرها أكثر انخفاضا بالعملة المحلية ، وفي الحالة العامة، فان ارتفاع سعر الصرف الحقيقي (B.C/B.N.C) يؤدي بالتزامن إلى ارتفاع في حجم الواردات وانخفاض في حجم الصادرات خارج القطاع المنتعش (من q_0 إلى q_1 أو من B إلى C) ، ويضيف Gregory أن انتعاش قطاع الموارد المنجمية يترتب عليه تراجع في نشاط الصناعات التي تنتج سلعا لإحلال الواردات والصناعات المصدرة التي كانت موجودة من قبل الاقتصاد (قبل اكتشاف الموارد المنجمية) وزيادة في حجم الواردات من خلال حركة سعر الصرف الحقيقي.

2. النموذج الأساسي (The Core Model) اثر حركة الموارد واثار حركة النفقات:

في دراسة قام بها Corden (1984) وضع نموذجا جديدا يشرح من خلاله ظاهرة المرض الهولندي وقد أطلق على هذا النموذج تسمية النموذج الأساسي (The Core Model) وينطلق هذا النموذج من فرضية وجود اقتصاد صغير مفتوح يتكون من ثلاث قطاعات:

أولاً: القطاع المنتعش « Booming Secteur » B: والذي يمثل قطاع الموارد الطبيعية (المناجم والبترو) ، ثانياً : القطاع المتأخر « Lagging Secteur » L ، : يتمثل في قطاع مصدر لسلع يتم مبادلتها خارجيا غير الموارد الطبيعية، ويشمل كل من قطاع المنتجات الصناعية المحلية والقطاع الفلاحي، ثالثاً: قطاع السلع غير قابلة للتبادل التجاري « Non-traded goods » N : أي أن إنتاجه ليس محل مبادلة خارجية، ويتمثل خاصة في قطاع الخدمات، البناء ، النقل ومختلف الأشياء التي يصعب استيرادها وتصديرها، وتحدد الأسعار فيه محليا بتقابل كل من العرض والطلب.

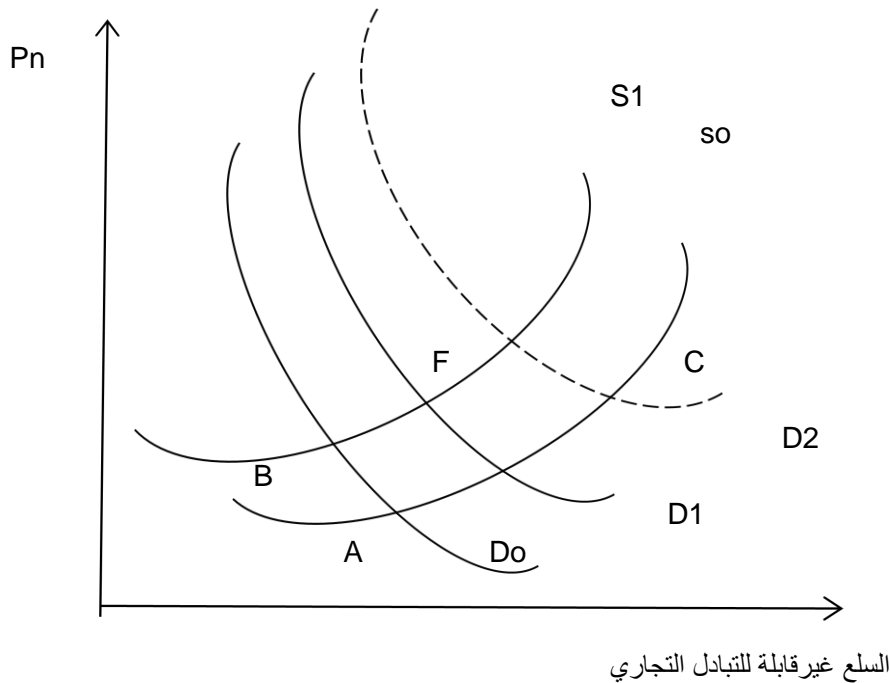
كما يفترض و،م. كوردن ان لكل قطاع عامل إنتاج خاص به (راس المال) وعامل إنتاج متحرك ومشارك بين كل القطاعات (العمل) ، وافترض ثبات مخزون العوامل مع مرونة أسعارها ، ولغرض تحليل الآثار الحقيقية على الاقتصاد فان النموذج يترك جانبا الجوانب النقدية.

ويمكن توضيح عمل هذا النموذج في المخطط البياني الممثل في الشكل (2.) ، حيث تظهر أسعار السلع غير قابلة للتبادل التجاري P_n على المحور العمودي ، وعلى المحور الأفقي يمثل إنتاج السلع خارج التبادل التجاري، المنحنى D يمثل منحنى الطلب على منتجات القطاع N ، أما المنحنى S فيمثل منحنى عرض منتجات هذا القطاع.

يدرس هذا النموذج أثر انتعاش أو التوسع في استغلال قطاع الموارد الطبيعية على قطاعات الاقتصاد الأخرى، وقد توصل و.م. كوردين إن توسع القطاع المصدر للموارد الطبيعية نتيجة صدمة خارجية يولد أثرين على الاقتصاد المعني، وهما: أثر النفقات وأثر حركة الموارد.

اثر النفقات "Spending Effect" : يحدث أثر النفقات بسبب ارتفاع مداخيل الاقتصاد نتيجة ازدهار القطاع B ، وإذا ما تم إنفاق جزء من هذا الفائض من المداخيل سواء مباشرة من طرف الدولة أو من قبل المستفيدين الآخرين ، وإذا كانت مرونة الدخل بالنسبة للطلب على منتجات القطاع N موجبة فإن أسعار هذه المنتجات سوف ترتفع بالنسبة لأسعار سلع التبادل التجاري، وهذا يؤدي ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي وزيادة الطلب على منتجات القطاع N ، وينعكس هذا في المنحنى من خلال انزلاق منحنى الطلب من D_0 نحو D_1 ، وبالتالي ارتفاع الأسعار P_n وتحول الموارد من القطاعين B و L لصالح القطاع N .

الشكل (10.2): نموذج Corden



اثر حركة الموارد " Resource Movement Effet " : يؤدي انتعاش القطاع B إلى زيادة الإنتاجية الحدية للعمل فيه و يترتب عنه تحول في اليد العاملة من القطاعين L و N نحو القطاع B ، و يؤدي هذا التأثير حسب و.م. كوردن إلى اثرين مهمين::

- تحول اليد العاملة من القطاع المتأخر L نحو القطاع المزدهر B يجعل إنتاج القطاع L ينخفض ، ويسمى هذا بالأثر المباشر لتراجع القطاع الصناعي Direct De- industrialisation وهو مباشر لان القطاع N لم يكن له دخل ، وهذا التراجع لم يكن نتيجة ارتفاع سعر الصرف الحقيقي .
- كذلك هناك تحول لليد العاملة من القطاع N نحو القطاع المنتعش B بسعر صرف حقيقي ثابت ، وفي هذه الحالة يؤدي اثر الموارد إلى تحرك منحنى العرض من S_0 إلى S_1 (انخفاض إنتاج القطاع N يسبب تحول الموارد منه نحو القطاع B) وبالتالي خلق طلب إضافي على السلع خارج التبادل التجاري N يضاف للطلب الناتج عن اثر النفقات، ويظهر هذا الطلب الإضافي في المنحنى D_2 .

ويتولد عن الجمع بين الأثرين تحول في اليد العاملة من القطاع المتأخر L نحو القطاع N وبالتالي ظهور ما يسمى بالأثر الغير مباشر لتراجع القطاع الصناعي Indirect De- industrialisation والذي يكمل اثر تراجع القطاع الصناعي الناتج عن تحول العمل من القطاع المتأخر L نحو القطاع B.

كما يشير و.م. كوردن إلى ملاحظة أخرى هامة وهي الحالة التي يشمل فيها القطاع المتأخر L، القطاع الصناعي بالإضافة إلى وجود قطاع فلاحي مصدر للخارج ، وفي وضعية مثل هذه فان المرض الهولندي سوف يؤدي الى تراجع القطاع الصناعي De-inustrialisation وتراجع القطاع الفلاحي De-agricultivation. أما من ناحية التوزيع القطاعي ، فان كلا الأثرين يخفضان المداحيل الحقيقية لعامل الإنتاج الخاص بالقطاع المتأخر L، وهذه النقطة تمثل المشكلة الرئيسية للمرض الهولندي.

3.1.3.2: المرض السياسي الهولندي

يرى الاقتصادي ¹ Michael I. Ross (1999) أن للجانب السياسي دور مهم في تفسير ضعف الأداء الاقتصادي لمعظم البلدان المصدرة للموارد الطبيعية ، وفي هذا السياق فقد اعتبر ان التفسير السياسي لنقمة الموارد يمكن أن يصنف إلى ثلاث نظريات:

1- النظرية الإدراكية " Cognitive Theories " : التي ترجح أن تؤدي التدفقات المفاجئة

لعائدات الموارد إلى أفق سياسي قصير الأجل بين الفاعلين السياسيين، وهذا ما يفسر لماذا

¹ Ross Michael L, *The Political Economy of the Resource Curse, world Politics*, 51, January 1997, P.297-322.

فشلت عدة حكومات في تنويع صادراتها والمحافظة على استقرار السياسات وضعف قطاعها الخاص، الأمر الذي جعل منها عرضة لظاهرة المرض الهولندي.

2- **النظرية الاجتماعية " Societal Theories "** إن هذه المقاربة الاجتماعية تؤكد فكرة أن وفرة الموارد وارتفاع عائداتها تقوي مجموعات المصالح التي تسعى لعرقلة الإصلاحات الداعمة للانفتاح الاقتصادي مما يؤثر سلبا على النمو وعلى نوعية سياسات الدولة.

3- **مقاربة المؤسسات " Statist Approaches "** : والتي ترى أن العائدات الكبيرة من الموارد تضعف مؤسسات الدولة التي لها دور كبير في دعم تنمية اقتصادية مستدامة، لذا نجد أن معظم الدول الريعية تمتلك مؤسسات ضعيفة تفتقر القدرة على صياغة وتخطيط إستراتيجية تنمية قوية.

2.3.2: دورية السياسة المالية

نقول عن السياسة المالية أنها دورية إذا كانت هذه السياسة توسعية في مرحلة الازدهار وانكماشية في مرحلة الانكماش أي أنها تتبع تقلبات الناتج والدورة الاقتصادية وفي حالة الدول المصدرة للموارد الطبيعية فإنها تتبع تقلبات أسعار تلك الموارد في السوق العالمية وحسب Philip R. Lane : في دراسته حول "the cyclical behaviour of fiscal policy evidence from OECD" تبين أن الدول التي لها ناتج متغير وسلطة سياسية غير مستقرة هي الأكثر تعرضا للدورية في سياستها المالية ، حيث يعتبر الاستهلاك الحكومي القناة الأهم التي من خلالها يؤثر هذان المتغيران على تقلبات السياسة المالية.¹، وان عدم الاستقرار والتذبذب في عائدات النفط ينتج عنه تقلب في سياسة الإنفاق العام أو ما يسمى بدورية السياسة المالية " Procyclical fiscal policy " والتي تتمثل في سياسات الإنفاق التي تكون توسعية أثناء الانتعاش (زيادة المداخيل) وتكون انكماشية فترات الركود (تراجع المداخيل)، ويترتب عن دورية السياسة المالية تقلبات في المتغيرات الاقتصادية، انحصار الاستثمار في رأس المال المادي والبشري، انخفاض النمو الاقتصادي وتأثيرات سلبية على الفقراء.² باعتبار أنهم يملكون رأس مال بشري اقل قدرة على التكيف مع تراجع سوق العمالة، ويمتلكون أصولا قليلة لا تسمح لهم بالافتراض للمحافظة على مستوى استهلاكهم عندما تنخفض النفقات العامة ، مما قد يؤدي إلى تراجع كبير في مستوى معيشتهم وتعليمهم إذا لم تتوفر آليات لدعم

¹ Philip R. Lane, "the cyclical behaviour of fiscal policy evidence from OECD", journal of public Economics, 2003, p.2263.

² Manasse Paolo, " Procyclical Fiscal Policy: Shocks, Rules, and Institution- A View From MARS", International Monetary Fund, working paper, 2006, p.04.

الفقراء، حيث بينت دراسة البنك العالمي أن مستويات الفقر ترتفع بحدة في فترات الانكماش ولا تعود لمستواها الأصلي (لا تنخفض) في فترات الرواج الاقتصادي.

ومن ناحية أخرى تؤثر صدمات أسعار البترول على مستوى تقلبات سعر الصرف الفعلي الحقيقي من خلال عدة قنوات، من بينها اثر النفقات الناتج عن المرض الهولندي والذي سبق وان تكلمنا عنه، وكذلك تعتبر التقلبات الدورية في النفقات الحكومية "Procyclical Government Spending" إحدى أهم القنوات التي تنقل التقلبات الصرف الفعلي الحقيقي وبالتالي التأثير على قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري.¹

وفي ما يخص البلدان المصدرة للبترول، ففي معظمها ترتبط سياسة الإنفاق العام ارتباطا كبيرا بقطاع المحروقات ، بحيث يؤدي ارتفاع العائدات الحكومية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول إلى زيادة في الإنفاق العام خاصة في قطاع السلع غير قابلة للتبادل التجاري، وهذا سوف يترتب عنه تحول الموارد من قطاع سلع التبادل التجاري نحو قطاع سلع خارج التبادل التجاري، وبالتالي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.

أما عندما تنخفض أسعار البترول ، فان دورية السياسة المالية يمكن أن تكون جد مكلفة بالنسبة للاقتصاد، خاصة عندما تستجيب الحكومة لانخفاض عائداتها بخفض الإنفاق العام، وقرار مثل هذا لا يلقي ترحيبا وإنما قد يثير سخط الشارع بسبب نتائجه الاجتماعية السلبية، وإذا ما استمر انخفاض أسعار البترول لفترات طويلة فان هذا سوف يزيد من حدة العجز الحكومي ويضاعف من نمو الدين العام ، وهذا ما يجعل للسلطات المالية خيارات قليلة في تمويل عجزها، ويكون خفض الإنفاق العام أمرا حتميا بما له من تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

وفي يتعلق بمسار السياسة المالية في البلدان الغنية بالبترول فقد بينت العديد من الدراسات أن استجابة السياسة المالية لارتفاع أسعار البترول تكون بزيادة النفقات بشكل كبير ، وفي هذا الإطار فقد توصل:

kamilya Tazhibayva and anna Ter-Martirosyan(2008),Hussain إلى أن السياسة المالية تتجه لتكون توسعية عندما ترتفع أسعار البترول (العينة تشمل 10 دول غنية بالنفط من بينها

¹ شكوري سيدي محمد، مرجع سابق، ص 25.

الجزائر)، وان استجابة السياسة المالية لتقلبات أسعار البترول في البلدان المصدرة للبترول لها تأثير سلبي على الدورة الاقتصادية خاصة في تلك البلدان التي تتميز بصغر حجم القطاع خارج المحروقات.¹

3.3.2: اثر أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي في الجزائر

في معظم البلدان التي يرتبط اقتصادها بإنتاج وتصدير الطاقة يترتب عن الارتفاع في أسعار البترول ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، كما تعتبر أسعار البترول أول مصدر لتقلبات سعر الصرف الحقيقي في هذه البلدان، حيث يؤدي ارتفاع أسعار البترول إلى ارتفاع في مستوى الأجور الحقيقية وارتفاع في الإنفاق العام، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع في أسعار السلع الغير قابلة للتبادل التجاري فينتج بذلك ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي.²

1.3.3.2: تطور سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري:

أدى الارتفاع الكبير في الدولار الأمريكي خلال النصف الأول من 1980 إلى ارتفاع قوي في القيمة الحقيقية للدينار الجزائري (حوالي 50% خلال 1980 و 1985) وبالتالي انخفاض القدرة التنافسية للقطاع غير النفطي وتخفيض الواردات.

وفي سنة 1986 شهدت الجزائر صدمة نفطية عكسية كما ذكرنا في المحاور السابقة والحكومة استجابت للتآكل الدراماتيكي لعائدات التصدير عن طريق الاقتراض من الخارج وتكثيف القيود المفروضة على الواردات، وفي نفس الوقت من اجل مواجهة الانخفاض الحاد في عائدات النفط. اما بين سنة 1986 و 1988 تبني بنك الجزائر سياسة سعر صرف نشطة سمحت بخفض قيمة الدينار الجزائري بـ31% بالنسبة لسلة من العملات. وما بين 1989-1991 سمح للدينار الجزائري مرة أخرى بالتخفيض (أكثر من 200% من حيث القيمة الاسمية) لمواجهة الخسائر في معدلات التبادل التجاري خلال هذه الفترة .

في عام 1991 كجزء في محاولة لإعادة تنظيم الأسعار النسبية المحلية وزيادة الانفتاح، سمح البنك الجزائري بتخفيض الدينار إلى أكثر من 100% وأصبح الدولار يعادل 22% وخلال الفترة ما بين 1991-1994

¹ شكوري سيدي محمد، مرجع سابق، ص 94.

² نفس المرجع ، ص 76.

كان متوسط معدل الانخفاض الاسمي السنوي للدينار الجزائري 4% مما جعل العملة الوطنية تحول بـ 24% دينار للدولار الواحد في السوق الرسمي للصرف.

وبالتالي في الفترة من أكتوبر 1991 حتى نهاية 1993 فقد الدينار أكثر من 50% من قيمته الحقيقية .

في عام 1994: وضعت السلطات برنامج للتعديل الهيكلي يهدف إلى تصحيح الارتفاع الحقيقي السابق في سعر صرف الدينار الجزائري، الذي تم تخفيض قيمته على مرحلتين بين افريل وسبتمبر 1994 (في مجموع 70%) كما انخفض الهامش بين سعر الصرف في السوق الموازي والسوق الرسمي إلى حوالي 100% خلال هذه المرحلة. ومنذ 1995 تهدف سياسة الصرف في الجزائر إلى الحفاظ على استقرار سعر الصرف الحقيقي من اجل تجنب التأثيرات السلبية لارتفاع سعر الصرف الحقيقي.

وفي سنة 1996 تم تأسيس سوق الصرف ما بين البنوك، وبين سنتي 1995 و 1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بـ 20% ليتراجع وينخفض بـ 13% بين عامي 1998 و 2001، وبعد الانخفاض الحقيقي أثناء 16 شهرا التي تلت بداية من 2002 و التي تزامنت مع ارتفاع صرف الاورو مقابل الدولار، تدخلت السلطات في سوق الصرف الأجنبي في الثلاثي الثاني من سنة 2003 من اجل إعادة سعر الصرف الحقيقي إلى مستواه في نهاية 2002، وما بين 2002 و 2003 ارتفع سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار بـ 11% وسعر الصرف الفعلي الحقيقي بـ 7%¹.

وحسب المؤسسات المتعددة الأطراف فقد بلغ سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار مستواه التوازني في 2004، السنة التي بدا فيها تحسن للوضعية المالية الصافية والذي استمر إلى غاية مجيء الصدمة الخارجية ذات الحجم الكبير في 2009 نتيجة لتفاقم الأزمة المالية العالمية. خمس سنوات بعد بداية الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، عرفت حركات واسعة في أسعار صرف العملات الصعبة الرئيسية (الدولار الأمريكي، الاورو، الين والجنهه الإسترليني) واشتدت حدة هذه التقلبات منذ ماي وجوان 2013، حيث كان لهذه التقلبات آثار حادة امتدت إلى بقية أسعار الصرف عبر العالم. وأمام هذه الوضعية، فقد متوسط سعر الدينار

¹ Taline Koranchelian, **The Equilibrium Real Exchange Rate in a Commodity Exporting Country: Algeria's Experience**, IMF Working Paper WP/05/135. Authorized for distribution by Erik De Vrijer, july2005,p45.

السنوي مقابل الدولار الأمريكي 2.36% من قيمته.وقد سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار 2.34% كمتوسط سنوي في 2013 مقارنة بنفس الفترة في 2012¹.

2.3.3.2: تأثير النفط على سعر واحتياطي الصرف في الجزائر

بالنسبة للاقتصاد الجزائري يعتبر قطاع المحروقات الركيزة الأساسية الوحيدة للاقتصاد الجزائري حيث يمثل نسبة 60% من الميزانية العامة، كما أن ما يفوق 97% من صادرات الجزائر منحصرة في البترول والغاز الطبيعي، و تبلغ العائدات المالية الناجمة عن بيع النفط 60 مليار دولار بالمتوسط سنويا.

كما انه قد أسهم في احتياطي الصرف الأجنبي الذي يستعمله البنك المركزي الجزائري للإدارة و الحفاظ على استقرار العملة من تدخله في سوق الصرف لإعادة الاعتبار لقيمة العملة في حالة انخفاض سعر الصرف والشكل الآتي يوضح نتائج التقلبات في سعر النفط لسلة الأوبك وأثرها في احتياطي الصرف، حيث يرمز كل من:

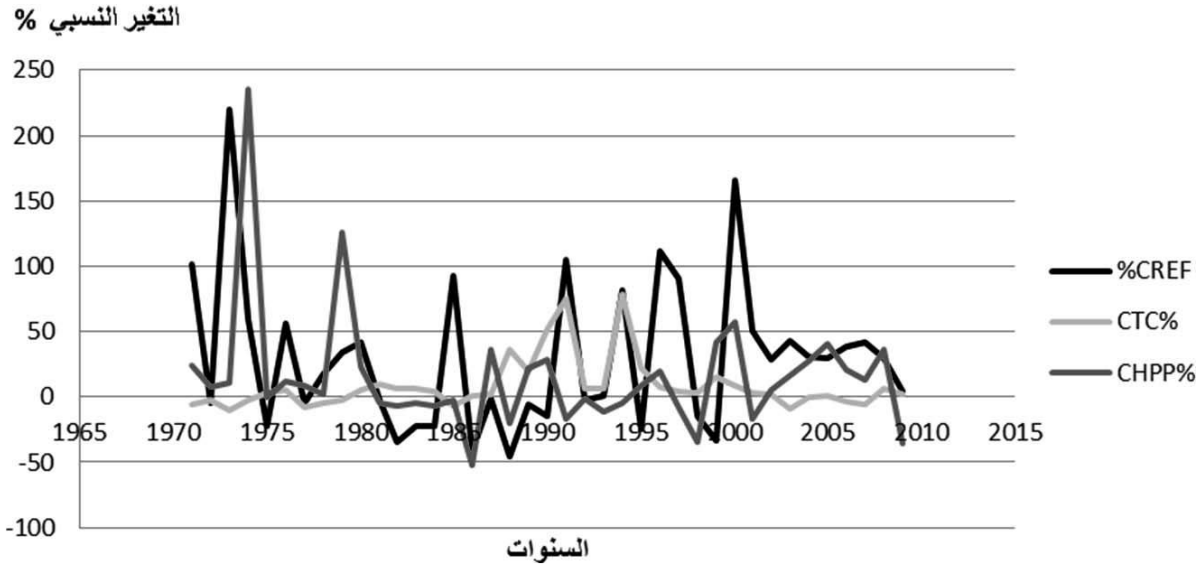
CREF: التغير النسبي في احتياطي الصرف الأجنبي.

CTC : التغير النسبي في سعر الصرف.

CHPP : التغير النسبي في سعر النفط.

الشكل رقم (11.2) يوضح اثر سعر النفط في سعر واحتياطي الصرف خلال الفترة (1970-2010)

¹ التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013، ص 77.



المصدر: تقرير الأمين العام السنوي الثامن والعشرين 2001، وتقرير الأمين العام السنوي الخامس والثلاثون 2008 (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروك أوبك) .

من خلال الشكل تبين أن احتياطي الصرف الأجنبي عرف عدة تغيرات منذ السبعينات إلى غاية 2010 نتيجة التقلبات في أسعار النفط مما نتج الزيادة في العوائد النفطية، حيث نجد في السبعينات تطور هائل ونسب عالية تقدر بـ 219.95% وصلت حينها قيمة احتياطي الصرف إلى 919.192 مليون دولار ابتداء من سنة 1973 ، لتليها زيادة بنسبة 59.42% أين وصل احتياطي الصرف إلى 1454.280 مليون دولار في سنة 1974، وهذه المرحلة تعتبر مهمة حيث قررت دول الأوبك زيادة سعر نفوطها بسبب انخفاض قيمة الدولار، عقب التخفيض الذي أجرته الـ OPEC، على سعر صرف الدولار في سنة 1971. أما في مرحلة الثمانينات والتسعينات فقد عرف احتياطي الصرف انخفاضا في وسط الثمانينات بسبب أزمة 1986 ودخول الجزائر في مديونية خارجية شكلت عبئا ثقيلا على الميزانية وعلى الاقتصاد الجزائري ككل. وقد استمر هذا التذبذب بين الارتفاع والانخفاض إلى غاية أواخر التسعينات¹.

ينبغي أن نشير كذلك إلى أن احتياطات الصرف بلغت 194 مليار دولار عام 2013 بفضل سداد كامل الديون الخارجية للجزائر عام 2004، ثم إنها تراجعت إلى 179 مليار دولار عام 2014. كما تجدر

¹ سمية موري، عبد المجيد لخدومي، تغيرات سعر النفط وسعر الصرف مقارنة تحليلية وقياسية، بحوث اقتصادية عربية، العدد 71، صيف 2015، ص 153.

الإشارة أيضا إلى انخفاض سعر برمبل النفط وتأثيره السلبي في الاقتصاد الجزائري من جراء ارتفاع الدولار خلال الفترة 2014-2015 بنحو 25 % ، ما أدى إلى انخفاض قيمة الدينار الجزائري¹.

3.3.3.2: سعر النفط والعللة الهولندية في الجزائر

يؤدي المرض الهولندي إلى تراجع قطاعات التبادل التجاري خارج قطاع الموارد الطبيعية، أي تراجع كل من القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي ، بالإضافة إلى التأثيرات السلبية على الاقتصاد ككل. وفي دراسة لـ

(Auty, R.M, 2003) تعرضت لمدى نجاح الاقتصاد الجزائري على الاندماج في الاقتصاد العالمي، توصل هذا الأخير إلى أن تأثير المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري كان واضحا خلال الفترة من 1972 حتى 1990، حيث لاحظ الانخفاض الواضح في قطاعات سلع التبادل التجاري (الصناعة والفلاحة)، حيث بلغت نسبة قطاع الفلاحة 11% فقط خلال الفترة بعد 1972 أي بعد الصدمتين البتروليتين الأولى والثانية، كذلك القطاع الصناعي هو الآخر شهد تراجعا حيث بلغت نسبته 16% في الفترة الأولى والفترة الثانية (الثمانينات) والتي شهدت أزمة نفطية حادة عقب انخفاض أسعار النفط.

أما قطاعات خارج التبادل التجاري فقد عرفت نموا في تلك الفترة، حيث حقق قطاع الأشغال العمومية ما نسبته 13% في الفترة الأولى والتي تزامنت مع ارتفاع أسعار البترول ليشهد بعض التراجع القليل بعد الأزمة السلبية في الثمانينات، أما فيما يخص قطاع الخدمات، في الفترة الأولى حقق نسبة 60% ، وفي الفترة الثانية 54% وهذا يدل على التوسع الكبير الذي شهده قطاع الخدمات سواء أثناء سنتي 1973 و 1979 وهي سنوات ارتفاع أسعار البترول أو بعد سنة 1986 فترة انخفاض أسعار المحروقات.

ابتداء من سنوات التسعينات ومع تراجع إيرادات البترول بدأت تظهر بوادر ومؤشرات تراجع القطاع الصناعي المحلي خارج المحروقات بسبب تداعيات كل من أسعار البترول وارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، وبالتالي ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي يؤثر سلبا على تنافسية صادرات الصناعة المحلية، حيث كانت النتيجة تراجع عام في القطاع الصناعي الجزائري وانخفاض حاد في نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام من 12% سنة 1993 إلى 8.6% سنة 1999، وإلى 5% سنة 2007².

¹ عبد المجيد عطار ، ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على الدول المصدرة، "انخفاض أسعار النفط وتأثيراته على الاقتصاد الجزائري"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ، الدوحة 7 تشرين الثاني / نوفمبر 2015.ص6. <http://www.dohainstitute.org>

² شكوري سيدي محمد، مرجع سابق، ص 82.

الجدول رقم (1.2) مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام (%GDP)

	07	06	05	04	03	02	01	00	99	98	97	96	95	94	93	
المحروقات	43.9	45.9	44.4	37.8	36.2	32.8	34.0	40.8	27.8	23.0	30.1	29.2	25.6	22.7	21.1	
الزراعة	7.6	7.6	7.7	9.4	9.6	9.3	9.7	8.1	10.6	11.1	9.4	10.9	9.7	9.5	10.9	
الصناعة	5.0	5.0	5.3	6.2	6.6	7.4	7.4	7.3	8.9	9.7	9.0	9.2	10.6	11.5	12.1	
الخدمات الحكومية	8.4	8.0	8.4	9.8	11.1	11.7	11.1	10.6	12.7	13.5	10.6	10.5	11.7	12.7	13.6	
الخدمات غير الحكومية	20.5	20.1	20.1	21.2	21.4	23.2	22.6	18.7	22.7	23.4	22.6	22.1	23.0	24.0	23.0	
الأشغال العامة والبناء	8.9	8.0	7.5	8.3	8.8	9.1	8.5	8.6	10.0	10.7	9.9	9.6	10.2	11.3	11.5	
أخرى	5.7	5.4	6.5	7.3	6.2	6.5	6.7	5.9	7.3	8.1	8.4	8.5	9.2	8.3	7.4	

Source: International Monetary Fund, Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report, 1988 No. 98/87, 2001 No. 01/163, 2005 No. 05/51, 2008 No. 08/102, 2009 No. 09/111, International Monetary Fund Washington, D.C.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام تقدم صورة واضحة على أعراض المرض الهولندي والسبب في ذلك استحواذ قطاع المحروقات على أكبر نسبة في الناتج الداخلي الخام حيث أنها كانت في تزايد مستمر. ارتفعت من 21.5% سنة 1993 إلى 40.8% سنة 2000 ثم إلى 45.9% سنة 2006، أما بالنسبة لقطاعي الصناعة والزراعة شهدت نسبتها تراجعاً مستمراً ولم تتجاوز نسبة مساهمتهما الإجمالية في النمو عتبة 13% سنة 2007، في حين قدرت مساهمة قطاع المحروقات وقطاع السلع خارج التبادل التجاري (قطاع الخدمات، البناء والأشغال العمومية) بأكثر من 87% وعليه نستنتج من هذا التحليل أن أكثر القطاعات مساهمة في الناتج الداخلي الخام هما قطاع المحروقات بنسبة أكبر تليها قطاعات السلع خارج التبادل التجاري.

وقد انعكست الهيكلية القطاعية للاقتصاد الجزائري على تركيبة الصادرات حيث مازال صادرات البترول تهيمن على إجمالي الصادرات الجزائرية، ومن خلال الجدول التالي يتبين لنا ذلك.

الجدول رقم (2.2) وصف لهيكل الصادرات الجزائرية الإجمالية (2005-2015).

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات النفطية		الصادرات غير النفطية		الصادرات الإجمالية	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
2005	43 937	97.55	1 099	2.44	45 036	100
2006	53 456	97.88	1 158	2.12	54 613	100
2007	58 831	97.78	1 332	2.21	60 163	100
2008	77 361	97.55	1 937	2.44	79 298	100
2009	44 128	97.64	1 066	2.35	45 194	100
2010	55 527	97.32	1 526	2.67	57 053	100
2011	71 427	97.19	2 062	2.80	73 489	100
2012	69 804	97.13	2 062	2.86	71 866	100
2013	63 752	96.71	2 165	3.28	65 917	100
2014	60 304	95.89	2 582	4.10	62 886	100
2015	35 724	94.54	2 063	5.46	37 787	100

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المركز الوطني للمعلومات الإحصائية و الجمركية cnis.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

إن إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2005-2008 قد تضاعف حيث انتقل من 45036 مليون دولار عام 2005 إلى 79298 مليون دولار عام 2008 أي بارتفاع قدره 76.07% وهذه النتيجة تدعم استحواذ قطاع المحروقات على أكثر من 97% من إجمالي الصادرات وهذا يعني انه المساهم الرئيسي في النمو ويعكس بالمقابل الضعف الهيكلي للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات هذا من جهة، ومن جهة ثانية وبسبب الأزمة المالية العالمية 2008-2009 فقد عرفت الصادرات الإجمالية تراجعاً من 79298 مليون دولار عام 2008 إلى 45194 مليون دولار عام 2009، كذلك انخفاض صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات لعام 2009، ناجم عن عدة عوامل من بينها: قرار منع تصدير النفايات غير الحديدية فضلاً عن حظر تصدير المواد الغذائية المستخرجة من المواد المدعمة. لكن بمجرد التعافي من الأزمة العالمية أخذت الصادرات الإجمالية

في الاتجاه التصاعدي ما بين عام 2010 إلى 2011 و 2012 لتتخفض مجددا وانخفضت معها صادرات المحروقات من نسبة 97.13% عام 2012 إلى 94.54% عام 2015 وهذا راجع لعدة أسباب من بينها انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

خاتمة الفصل الثاني

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل يظهر جليا أن سياسة سعر الصرف في الجزائر عرفت عدة تطورات خاصة وان الجزائر تعتمد في إيراداتها بدرجة كبيرة على العائدات النفطية من اجل تمويل الميزانية العامة والتي تسيطر على نسبة 97% من حجم الصادرات الإجمالية، هذه الأخيرة التي أصبحت مرتبطة بأسعار النفط في السوق العالمية وقيمة الدولار الذي يعد عملة التسديد لهذه المادة ،أي أن الاقتصاد الجزائري كان ولا يزال عرضة للصدمات نتيجة التقلبات الاقتصادية ، ومن أهم النظريات التي تناولت العلاقة بين أسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي تطرقنا إلى نظرية المرض الاقتصادي الهولندي ، والتي تعتبر من بين أهم التفسيرات الاقتصادية لأثر تقلبات النفط على سعر الصرف الحقيقي. حيث كان لهذا المرض اثر واضح على الاقتصاد الجزائري خاصة ما بعد التسعينات، غير أن هذا التأثير لم يكن من خلال تأثير سعر الصرف الحقيقي بالدرجة الأولى، ولكن بعوامل أخرى ساهمت في تراجع سلع التبادل التجاري (الصناعة والفلاحة) .

الجزء الثاني

مقدمة الجزء الثاني:

بعد التحليل النظري لعلاقة أسعار النفط بسعر الصرف والتعرف على أهم آثارهما في الجزائر، سنحاول في هذا الجزء القيام بتصميم نموذج قياسي إقتصادي، بغية معرفة أثر سعر النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري وكذلك العلاقة الكمية والإتجاهية التي تربطهما ، ولبلوغ هذا الهدف يستوجب الإلمام بالنظرية الاقتصادية التي تقدم فروضا مفسرة للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة ، والوقوف على أدوات التحليل الرياضي والإحصائي التي تحول هذه العلاقة من أسلوب لفظي إلى أسلوب رياضي .

قبل تقدير النموذج يتم تقسيم هذا الجزء إلى فصلين : الفصل الثالث: يتم إبراز أهم الدراسات والأدبيات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة أما ، الفصل الرابع: يتم من خلاله التعرف على نوع النموذج المستخدم، وكذلك أم المراحل التي يتم عن طريقها بناء هذا النموذج إضافة إلى الاختبارات التي يمر بها لتأكد من جودته وقدرته على التنبؤ.

الفصل الثالث

تمهيد:

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى بعض الأدبيات والدراسات السابقة التي تكلمت عن العلاقة التي تربط أسعار النفط بأسعار الصرف ، حيث قسمنا الدراسات حسب مجموعة الدول التي تنتمي إليها مثل دراسات على بعض الدول النامية سواء المصدرة منها أو المستوردة، الدول المتقدمة سواء المنتجة منها المنتجة أو المستهلكة، بالإضافة إلى دراسات على الدول الناشئة، وقد تم إتباع منهجية في تحليل هذه الدراسات، باستعراض تمهيد حول البحث يتضمن هدف الدراسة ، المنهجية المستعملة في الدراسة تضم نوعية البيانات وفترة الدراسة بالإضافة إلى البلد المدروس ، النتائج النهائية لهذه الدراسات. كما سنقوم بترتيب هذه الدراسات حسب التسلسل الزمني . والغرض من هذه الدراسات هو بناء نموذج قياسي يتماشى وفق أسس النظرية الاقتصادية ومحاولة تطبيقه على الاقتصاد الجزائري انطلاقا من الإشكالية المطروحة للدراسة.

1.3: دراسات على الدول النامية

1.1.3: دراسات على الدول المصدرة للنفط

يشمل هذا المحور الدراسات السابقة على الدول المصدرة للنفط سواء منها الدول المنظمة إلى منظمة أوبك أو المستقلة بمفردها..

-The Equilibrium Real Exchange Rate in a Commodity Exporting Country: Algeria's Experience, 2005 .¹

هذه الدراسة تحاول تطبيق نموذج **Cashin et al. (2002)** على الجزائر، حيث وضع **Cashin et Al** نموذج سعر الصرف التوازني على البلدان المصدرة للسلع. ووجد أن كثير من البلدان ذات الدخل المنخفض تعتمد على تصدير السلع، كما أن الأسعار الحقيقية للسلع المصدرة وأسعار الصرف الحقيقية يتحركان معا على المدى الطويل.

فمنذ 1995 والسلطات الجزائرية تهدف إلى الحفاظ على استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي مقابل سلة من العملات المرجحة للحصص التجارية للشركاء التجاريين الرئيسيين في الجزائر، ومع ذلك خلال الفترة 2002-2003 عرف سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري انخفاض بنسبة 17%. الشيء الذي طرح سؤالين:

- إلى أي مدى كان تطور الدينار خلال تلك الفترة يتفق مع سعر الصرف الحقيقي التوازني؟
- هل تستطيع العوامل الاقتصادية أن تفسر مسار سعر الصرف الحقيقي في الجزائر خلال السنوات الأخيرة؟

وجدت هذه الدراسة دليلا على وجود تفاوت زمني في سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر. تأثير **Balassa-Samuelson** مع أسعار النفط الحقيقية بمعنى (معدلات التبادل التجاري) تفسر على المدى الطويل سعر الصرف الفعلي الحقيقي التوازني **REER**. وانخفاض الإنتاجية في القطاع غير النفطي كان العامل الرئيسي وراء انخفاض قيمة سعر الصرف الحقيقي التوازني على مدى العشرين عاما الماضية. وعلاوة على ذلك، يظهر التحليل أن **REER** كان قريبا من مستوى التوازن في 2002-03.

¹ Taline Koranchelian, **The Equilibrium Real Exchange Rate in a Commodity Exporting Country: Algeria's Experience**, IMF Working Paper WP/05/135. Authorized for distribution by Erik De Vrijer, July 2005.

المنهجية المستخدمة في الدراسة:

الاختبار الإحصائي **ADF** و **Phillips Perron** للفترة ما بين 1995-2004 يدل على أن REER غير مستقر، وبالتالي رفض الفرضية القائلة بان الانحرافات عن تعادل القوة الشرائية PPP هي قصيرة الأجل. وبالتالي النتائج تشير إلى أن سعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري قد يعتمد على المتغيرات الأساسية .
بتطبيق نموذج **Cashin et al. (2002)** :

$$EP/P^* = f(ax/a^* i , a^* n/an , P^* x/P^* i)$$

وقد استخدم على نموذج الجزائر المتغيرات التالية:

LREER: سعر الصرف الفعلي الحقيقي باستخدام بيانات INS (100=2001) باللوغاريتم.
LRGDPC: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد بالنسبة إلى الشركاء التجاريين. باللوغاريتم لكل بلد في 2001.

و غياب البيانات عن تكاليف وحدة العمل لتقدير سعر الصرف التوازني واستخدام فروق الإنتاجية كبديل (تأثير Balassa Samuelson) .

LROIL: سعر النفط الحقيقي محسوبة مثل (Cashin et al. (2002) , عن طريق تحويل مؤشر سعر النفط الفوري للبرنت U.K بواسطة مؤشر سعر الوحدة من الصادرات الصناعية للبلدان المتقدمة (100=2001) باللوغاريتم. (p_x^*/p_i^*) بديل عن معدل تبادل السلع التجارية.

استخدم الباحث بيانات سنوية للفترة ما بين 1970-2003، فعن طريق اختبار ديكي فولر المطور **ADF** تبين أن المتغيرات الثلاث متكاملة عند أول فرق (1) I. وبالتالي تحليلات الاقتصاد القياسي تؤكد على وجود علاقة تكامل متزامن بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي، سعر النفط الحقيقي و فروق الإنتاجية في الجزائر بالنسبة لشركائها التجاريين .

نتائج الدراسة:

من خلال الاستناد للدراسات الموجودة أو السابقة، هذه الدراسة تقدر مسار سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر، والنتيجة الرئيسية هي أن حركات REER في الجزائر يمكن أن تفسر عن طريق المتغيرات الأساسية، والتقديرات الإحصائية تستخلص أن انخفاض REER خلال الفترة 2002-03 يتبعه ارتفاع خلال النصف الثاني للفترة 2003 فهذا يتماشى مع تطور في محدداته الأساسية.

نتائج هذه الدراسة لها انعكاسات هامة على سياسة سعر الصرف في الجزائر، على الرغم من أن الجزائر مستمرة في نظام سعر الصرف العائم المسير، فالاستهداف المستمر لـ REER على مدى الفترة طويلة لا يجد ما يبرره في ظل سياسة لا تستجيب للصدمات الحقيقية من خلال السماح لسعر الصرف الاسمي و/ أو الأسعار النسبية بالتحرك.

فسياسة سعر الصرف ينبغي أن توجه لتحقيق اتساق بين سعر الصرف الحقيقي مع محدداته الأساسية، المتمثلة في الإنتاجية النسبية وأسعار النفط الحقيقية.

-The sources of macroeconomic fluctuations in oil exporting countries: A comparative study , 2006.¹

إن أسعار النفط تتغير بدرجة كبيرة، أي ضعف تغير السلع الأخرى، وبالتالي إنتاج الدول سوف يكون عرضة لدورات الازدهار والكساد. وفي الاقتصاد المعتمد على النفط، التغير في الربح البترولي سوف يمتد إلى سعر الصرف الحقيقي، حيث طفرة أسعار النفط سوف تؤدي إلى ارتفاع حقيقي وانخفاض في الصادرات غير النفطية. وغالبا ما يؤخذ عليها بالأعراض الرئيسية للمرض الهولندي.

وفي معظم البلدان المصدرة للنفط، الإيرادات النفطية تدفع الحكومة مباشرة لحراسة الموارد الطبيعية أي تصبح الحكومة القناة الأساسية للعائدات البترولية في الاقتصاد، وتأثير الإيرادات على سعر الصرف الحقيقي يعتمد على سلوك الادخار/الاستثمار، فإذا كانت الإيرادات النفطية غير مستقرة أو مؤقتة فإن سعر الصرف الحقيقي سيكون غير مستقر وبالتالي نعمة الموارد تصبح نقمة. وعليه هذه الآثار سوف تؤدي إلى التخصص في الهيكل الإنتاجي للاقتصاد لصالح السلع غير التبادلية، وهذا سيجعل الاقتصاد أكثر عرضة لتقلبات أسعار النفط وخاصة في غياب أسواق رأس المال، وبالتالي السياسة المالية عنصر أساسيا في التسبب أو منع لعنة الموارد بالنسبة لمعظم البلدان.

جاءت هذه الدراسة لتبحث في مصدر تقلبات الاقتصاد الكلي للدول المصدرة للنفط، في أربع دول مصدرة للنفط: إيران، اندونيسيا، الكويت والمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى تقييم أهمية الصدمات الداخلية للطلب والعرض والتي تسمح بتقييم دور صدمات أسعار النفط.

المنهجية المستخدمة في الدراسة:

اعتمد الباحثان على نسخة اقتصاد صغير مفتوح وتطبيق نموذج SVAR. بعد اختبار الاستقرار، اختيار التباطؤ، تقدير VAR الهيكلية لكل بلد على حدي، ثم دالة الاستجابة الدفعية لكل بلد (IRFs) وتحليلات تباين الخطأ المتوقع (FEVDs) فكل هذه التقديرات من اجل إعطاء تفسيرات للمقارنة بين البلدان. اعتمد الباحث في وصفه عددا من الميزات الهامة التي تتميز بها الدول المصدرة للنفط والتي اختارها في العينة خلال الفترة 1970-2002.

¹ Mohsen Mehrara^a, Kamran Niki Oskoui, **The sources of macroeconomic fluctuations in oil exporting countries: A comparative study**, Institute for Development and Economic Researches, University of Tehran, Iran, August 2006, www.elsevier.com/locate/econbase.

عن طريق تقدير نموذج VAR الذي يحتوي على المتغيرات الأربعة:

(LROILP): لوغاريتم سعر النفط الحقيقي، (LY): لوغاريتم الانتاج الصناعي الحقيقي، (LREXR): لوغاريتم سعر الصرف الحقيقي الخارجي بالنسبة للدولار الأمريكي USD، (LPRICE): لوغاريتم اسعار الاستهلاك، واربعة صدمات هيكلية متمثلة في: صدمات سعر النفط (shock1)، صدمات العرض الكلي (shock2)، صدمات الطلب الحقيقي (shock3)، والصدمات الاسمية (shock4).

ونظرا للقيود على توفر البيانات وتعدد أسعار الصرف الرسمية السائدة في بعض الدول المصدرة للنفط مثل إيران، تم حساب سعر الصرف الحقيقي على النحو التالي:

$$REXR = \left(\frac{IMP_{us}}{IMP_{nc}} \right) \times \left(\frac{CPI}{PPI_{us}} \right)$$

حيث تمثل IMP_{nc} واردات السلع والخدمات لكل بلد بالعملة المحلية، IMP_{us} واردات السلع والخدمات للبلد بالدولار الأمريكي، PPI_{us} مؤشر سعر الإنتاج للولايات المتحدة، CPI مؤشر سعر الاستهلاك للبلد المحلي، وكذلك متغير سعر النفط الحقيقي يعرف كنسبة بين سعر سلة أوبك بالدولار الأمريكي إلى مؤشر سعر الإنتاج الأمريكي. أما سلسلة المتغيرات فهي سنوية بحيث: إيران من 1970-2002، اندونيسيا 1970-2002، الكويت 1972-2002، العربية السعودية 1971-2002

تم تحديد التباطؤ الزمني (The Lag Order) لنموذج VAR باستخدام معيار Schwarz and Hannan-Quinn واختبارات likelihood ratio. وبالاعتماد على مستوى معنوية 5% قرر الباحثان استخدام ثلاثة تباطؤ لإيران، الكويت والعربية السعودية، وأربعة تباطؤ لاندونيسيا. عدم وجود أي دليل في النماذج على ارتباط تسلسلي للبواقي.

نتائج الدراسة:

في إيران والمملكة العربية السعودية، الصدمات الخارجية تلعب دورا هاما في تفسير تقلبات الإنتاج، بحيث يكون الناتج الحقيقي عرضة للتقلبات الطارئة على قطاع النفط، والنتائج الرئيسية لهذه الدراسة تؤكد حقيقة أن البلدان الأكثر اعتمادا على النفط مثل إيران والمملكة العربية السعودية، تفتقر إلى الآليات المؤسسية لفصل النفقات المالية عن صدمات إيرادات النفط الجارية التي تسيطر على تقلبات الإنتاج. وعلاوة على ذلك، تشير النتائج أن مصدر تقلبات الإنتاج في إيران والمملكة العربية السعودية يرجع إلى صدمات أسعار النفط. أما بالنسبة للكويت واندونيسيا فمصدر تقلبات الإنتاج في كلا البلدين يرجع إلى صدمات العرض الكلي. وفي الواقع، في الكويت واندونيسيا، الدور الذي تلعبه العوامل الخارجية محدود، بحيث أنها كانت أقل عرضة لحدوث

الاختلال في الاقتصاد الكلي خلال فترة الدراسة. في حين الصدمات النفطية تمثل نحو 20٪ من تقلبات الإنتاج.

فعلى الرغم من أن دول الخليج تعتمد بشكل كبير على استغلال الربيع النفطي (الاحتياطات المملوكة للدولة)، لكن الكويت، تتمتع بآلية مؤسسية لإدارة عائدات النفط (صندوق الاستقرار أو صندوق الادخار كهيئة حكومية مستقلة)،قادرة على حماية الاقتصاد من تقلبات عائدات النفط، وكذلك اندونيسيا وزعت عائدات الموارد الطبيعية بكفاءة لتعزيز التنويع الاقتصادي والنمو.

أما صدمات الطلب تعتبر الممثل عن سياسات الاستقرار لاندونيسيا، أي أنها المحرك الرئيسي لسعر الصرف الحقيقي دون التأثير على الإنتاج الحقيقي. لكن الصدمات النقدية لسعر الصرف الحقيقي كان لها تأثير عكسي بالنسبة لكل من إيران والمملكة العربية السعودية كما كان متوقعا في الأدبيات. وعليه استخلص الباحث أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية تعاني من ضعف القاعدة الاقتصادية والغير متنوعة، مع عدم وجود آليات أو ميكانيزمات الاستقرار، من اجل التخفيف من الصدمات التي سوف تعرضها لخطر دورات الازدهار والكساد.

وعليه قدم الباحثان اقتراح يجعل العائدات المتوقعة في حيلة وحذر، وذلك من اجل امتلاك أكبر احتياط للحد من الدين العام، واستخدام تقنيات التحوط من أجل تخفيف الصدمات وكسب هامش إضافي من المرونة المالية. وعليه يتعين على صناع القرار اتخاذ آليات مؤسسية لإدارة الطفرة النفطية والكساد، من خلال ضبط الإنفاق، التأمين الذاتي، وتنويع القطاع الحقيقي، من اجل تحقيق النمو المستدام في المستقبل. كما يجب على إيران والسعودية والكويت أن تتخذ التدابير والسياسات لتنويع قاعدتها الاقتصادية. وبالنسبة لإيران والمملكة العربية السعودية، يجب أن يتحالفوا جنبا إلى جنب مع التدابير اللازمة لتنمية قدرتهما على تحمل الصدمات السلبية المحلية والخارجية والتقليل من تعرضهما للتقلبات.

-OIL PRICES and REAL EXCHANGE RATE IN OIL EXPORTING COUNTRIES: A bounds Testing APPROACH ,2008.¹

وفقا لفرضية، تدفق عائدات أو مكاسب النفط إلى الدولة المصدرة للنفط قد يسبب ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، ويحد من قدرتها التنافسية في قطاع التصدير غير النفطي ، كذلك تحد من قدرتها على بناء قاعدة لصادرات متنوعة. المتسبب لهذا المرض هو "تأثير الإنفاق". وبشكل أكثر تحديدا، ارتفاع عائد النفط قد يؤدي

¹ Mohammad R. Jahan-Parvar.Hassan Mohammadi. **OIL PRICES and REAL EXCHANGE RATE IN OIL EXPORTING COUNTRIES: A bounds Testing APPROACH.2008**

إلى زيادة الطلب على السلع غير المتداولة، وزيادة أسعارها بالنسبة للسلع المتداولة. وهذا الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي سوف يعيد تخصيص الموارد من القطاع غير النفطي المتداول نحو القطاع غير المتداول.

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار صحة فرضية العلة الهولندية التي تشير: إلى وجود علاقة إيجابية بين أسعار الصرف الحقيقية وأسعار النفط الحقيقية. وعليه تسعى الدراسة إلى اختبار إمكانية وجود علاقة على المدى الطويل بين أسعار النفط الحقيقية وأسعار الصرف الحقيقية لعينة من 14 دولة مصدرة للنفط.

المنهجية المستخدمة في الدراسة:

تستخدم الدراسة بيانات شهرية على:

- أسعار الصرف الاسمية ومؤشر CPI على 14 دولة مصدرة للنفط والو.م.ا، إضافة إلى أسعار النفط الفورية وتم قياس الأسعار العالمية بواسطة CPI في الو.م.ا وأسعار النفط الاسمية بواسطة ويست تكساس انترميديايت WTI .

- فترات العينة تختلف بين 14 دولة من 1970 إلى 2007 ل 7 دول و من 1995 إلى 2007 لانجولا.

لقد اعتمد الباحثان على منهجية (Autoregressive distributed lag Bounds of ARDL cointegration).

$$\text{Log } e_t = \alpha_0 + \alpha_1 \log q_t + U_t$$

انطلاقاً من النموذج التالي:

حيث:

E_t : سعر الصرف الحقيقي، الذي يمثل السعر النسبي للسلع غير تبادلية.

q_t : سعر النفط الحقيقي، الذي يمثل السعر الاسمي للنفط بالدولار المحول عن طريق مستوى الأسعار الأمريكية

U_t : حد الخطأ

- تطبيق التكامل المشترك: حسب انجل وجرانجر لدراسة هذه العلاقة ثم نماذج تصحيح الخطأ، وأخيراً اختبار المعلمات على المدى الطويل والقصير باستخدام المنهجية أعلاه.

نتائج الدراسة:

المنهجية المستعملة تكشف عن وجود علاقة مستقرة على المدى الطويل بين أسعار النفط الحقيقية وأسعار الصرف الحقيقية في جميع البلدان 14 بما يتفق مع فرضية العلة الهولندية، كما تكشف دليلاً على العلاقة

السببية أحادية الاتجاه على المدى القصير تمتد من أسعار النفط إلى أسعار الصرف في 4 بلدان وتمتد من أسعار الصرف إلى أسعار النفط في 02 بلدين، والسببية ثنائية الاتجاه في 04 دول وليس هناك أدلة للسببية على المدى القصير في البلدان المتبقية من العينة.

-Impact of Oil Price Shock and Exchange Rate Volatility on Economic Growth in Nigeria: An Empirical Investigation.2009¹

تحليل لأثر الصدمات غير المتماثلة الناتجة عن تقلبات سعر الصرف و أسعار النفط على النمو الاقتصادي هو الشغل الشاغل لكل من الأكاديميين وصناع السياسة حتى الآن، ومن جهة تم الاعتراف في الأدبيات بأن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات، في حين أن ارتفاع سعر الصرف من شأنه خفض الصادرات وتشجيع الواردات. وهكذا، فإن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى تحويل الدخل من البلدان المستوردة إلى الدول المصدرة من خلال التحول في معدلات التبادل التجاري، وهذا سوف يؤثر على النمو الاقتصادي في الدول المستوردة والدول المصدرة. ومن ناحية أخرى، قد يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تأثير سلبي خطير على الاقتصاديات التي لها علاقة وثيقة مع النفط.

لكن التأثير المشترك لارتفاع أسعار النفط والصرف من شأنه أن يحدث عدم استقرار الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي للدول المنتجة للنفط مثل نيجيريا. وغالبا ما يرتبط التدفق الهائل لعائدات النفط في نيجيريا مع التوسع في مستوى الإنفاق الحكومي، بينما فترات تراجع عائدات النفط يرافقها عادة عجز في الميزانية. إن سعر صرف النيرة شهد فترة من الهدوء النسبي خلال فترة التعديل الهيكلي في جويلية 1986، ليواصل انخفاضه مسجلا أثرا لا يحى على مستوى أنشطة القطاع الحقيقي في البلاد، لكن على الرغم من الانخفاض في سعر صرف النيرة النيجيري ، إلا أن حسابات الدخل القومي لهذا البلد كشفت أداء راعا. حيث الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نما بمعدل 5.01 في المائة بين عامي 2000 و 2008 مع أعلى مستوى بـ 9.6 في المائة في 2003.

وعليه تهدف هذه الدراسة إلى دراسة اثر صدمات أسعار النفط وتقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي في نيجيريا.

المنهجية المستخدمة في الدراسة:

المتغيرات المختارة في النموذج إلى جانب صدمة سعر النفط وتقلب سعر الصرف فهي: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأنه يتراجع أمام أسعار النفط العالمية وسعر صرف النيرة مقابل الدولار الأمريكي. استخدم الباحث

¹ Shehu Usman Rano Aliyu. **Impact of Oil Price Shock and Exchange Rate Volatility on Economic Growth in Nigeria: An Empirical Investigation.** Department of the Central Bank of Nigeria . Research Journal of International Studies - Issue 11 (July, 2009).

بيانات ربع سنوية ابتداء من الربع الأول لعام 1986 إلى الربع الرابع من عام 2007، على جميع متغيرات البلد. استعمل كذلك الناتج المحلي الاسمي nominal GDP ،مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI) لحساب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي real GDP. وقد تم قياس التغير في سعر الصرف باستخدام CPI أساس سعر الصرف الحقيقي . وهي مشتقة من سعر الصرف الاسمي باستخدام كل من مؤشرات الإنتاج في الولايات المتحدة ومؤشرات الأسعار النيجيرية. استنتج الباحث أن صدمة سعر النفط كمتوسط ربع سنوي للأسعار العالمية المتداولة المختلفة للنفط الخام UK Brent بالدولار الأمريكي. وقام بتحويل كل المتغيرات باللوغاريتم.

استخدم الباحث اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وفيليس وبيرون PP على استقرار السلاسل الزمنية ، واختبار سببية جرانجر من اجل تحديد العلاقة السببية، ومعايير (Akaike (AIC و Schwarz من اجل العثور على عدد مناسب من التباطؤ.

لأن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو ليس فقط تقييم طبيعة العلاقة السببية بين المتغيرات، ولكن أيضا التأثير الديناميكي على المدى القصير والمدى الطويل ، قد اتبع اختبار التكامل المشترك باستخدام نهجين معروفين: انجل وجرانجر (1987) والآخر يوهانسن (1988) ويوهانسن وجوسيلوس (1990). وبالإضافة إلى ذلك، تم تطبيق منهجية متجه تصحيح الخطأ(VECM).

$$\text{Irgdp}_t = \alpha_0 + \beta_1 \text{loil_shock}_t + \beta_2 \text{lrer_vol}_t + \varepsilon_t$$

حيث:

Irgdp_t : تمثل لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي وهي دالة خطية لكل من loil_shock_t (لوغاريتم صدمة سعر النفط) و lrer_vol_t (لوغاريتم تغير سعر الصرف الحقيقي)، ε_t حد الخطأ.

يستند إجراء يوهانسن -جوسيلوس على تقدير the maximum likelihood في نموذج VAR ، وحساب احصائين اثنين هما: the maximum Eigenvalue و the trace statistic

نتائج الدراسة:

أظهرت النتائج أن جميع السلاسل غير مستقرة عند المستوى باستثناء Irgdp فهي ثابتة عند مستوى 5% في اختبار PP ، ولقد وجد الباحث أن المتغيرات تتميز بجذر الوحدة لكن فرضيات عدم السكون تم رفضها عند الفرق الأول، وهذا ما يتفق مع الدراسات التجريبية لخصائص بيانات السلاسل الزمنية. ويدل اختبار سببية جرانجر أن الفرضية العدمية التي تشير إلى أن كل من صدمة أسعار النفط وتقلب سعر الصرف الحقيقي لا يتسبب في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يمكن رفضها عند مستوى 1% ، وبعبارة أخرى صدمة أسعار النفط وتقلبات سعر الصرف الحقيقي تتسبب في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في نيجيريا خلال فترة الدراسة. هذه

النتائج تكشف حقيقة أن أسعار النفط العالمية وتقلبات سعر الصرف الحقيقي هما المتغيرين الرئيسيين التي يؤثران على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال فترة العينة.

بعد ذلك، كشف اختبار التكامل المشترك يوهانسن أن معادلة واحدة متكاملة عند المستوى 1% باستخدام كل من: (the maximum Eigenvalue, the trace statistic) ، وباستخدام متجه المعاملات على المدى الطويل تم فحص حساسية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في نيجيريا لصدمة في أسعار النفط العالمية وتقلبات سعر الصرف الحقيقي.

نتائج تحليل المدى الطويل، تشير إلى أن الزيادة الدائمة في أسعار النفط الخام العالمية بنسبة 10% سوف يتسبب في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 7.72% ، في حين أن ارتفاع في مستوى سعر الصرف الحقيقي بنسبة 10% سوف يتسبب في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فقط بنسبة 0.35% . هذا يدل على أن الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا يزيد خلال ارتفاع أسعار النفط أكثر من ارتفاع سعر الصرف، وهذا يتماشى مع التوقعات. وأخيرا، فإن النتائج على المدى القصير لنموذج متجه تصحيح الخطأ أظهرت أن المعامل بشكل صحيح وله معنى إحصائي، وهذا يعني أن حالة التوازن على المدى الطويل تؤثر على ديناميكية المدى القصير. الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا لديه آلية التعديل التلقائي وأن الاقتصاد يستجيب لانحرافات عن التوازن بطريقة متوازنة.

وأخيرا، فقد أظهرت النظرية والأدلة أن صدمة أسعار النفط على حد سواء الدخل والناتج تؤثر على الاقتصاد النيجيري، في حين أن عدم استقرار أسعار الصرف، إلى جانب تأثيرها المباشر على التجارة الخارجية، وجدت أيضا أن لها أثر كبير على الإنتاج عن طريق الاستثمار. ونظرا لأهمية النفط الخام في الاقتصاد النيجيري، لذلك، توصي الدراسة بتنوع أكبر في الاقتصاد من خلال الاستثمار الحكيم في القطاعات الإنتاجية للاقتصاد باستخدام أموال النفط الخام.

-Oil Prices and Real Exchange Rate Movements in Oil-Exporting Countries: The Role of Institutions,2009¹

¹ Johanna Rickne, **Oil Prices and Real Exchange Rate Movements in Oil-Exporting Countries: The Role of Institutions**, Research Institute of Industrial Economics P.O. Box 55665 SE-102 15 Stockholm, Sweden, IFN Working Paper No. 810, 2009
www.ifn.se

قد أظهرت الدراسات التجريبية لمعدلات النمو في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية أن هذه البلدان تميل إلى نمو بطيء من غيرها، مثل: Collier and Goderis 2007a, b; Auty , 2001; Sachs and Warner, 2005، و احد التفسيرات الاقتصادية لهذه الظاهرة المتناقضة هو أن سعر الصرف الحقيقي لمصدري الموارد له حركات مشتركة مع أسعار السلع شديدة التقلب. وعندما يحدث طفرة في الأسعار سيرتفع سعر الصرف الحقيقي مما قد يضعف القدرة التنافسية للصناعة المحلية، وفي حالة البلدان المصدرة للنفط، قد أثمرت البحوث التجريبية على دور أسعار النفط كعامل محدد لسعر الصرف الحقيقي نتائج غامضة ومحيرة. في حين تم العثور على علاقات قوية بين المتغيرين بالنسبة لبعض البلدان، وتم العثور على علاقات ضعيفة أو سلبية للآخرين.

تهدف هذه الدراسة إلى التوفيق بين الأدلة التجريبية المختلطة بشأن التحركات المشتركة بين عملات الدول المصدرة للنفط مع أسعار النفط، واستنادا إلى رؤى من نماذج الاقتصاد السياسي حول الإنفاق المالي في البلدان التي تنتج الموارد الطبيعية، أقترح الباحث أن الحركات المشتركة هي مرتبطة بالمؤسسات القانونية والسياسية للبلد. ومحاولة توضيح هذه الحجة في نموذج نظري بسيط، أين تحدد المؤسسات درجة الإنفاق الحكومي لعائدات النفط. من خلال جعل الإنفاق أكثر توازنا خلال دورة السعر، ومن المتوقع من الأجهزة المؤسسية تخفيض آلية الإنفاق المالي الذي يسبب أن التقلبات في أسعار النفط تتجه إلى سعر الصرف الحقيقي.

المنهجية المستخدمة في الدراسة:

اعتمد الباحث في الجانب النظري على نموذج منمق لتحديد سعر الصرف الحقيقي، حيث استخدمه لتدعيم الجانب التجريبي في هذه الدراسة، النظر في اقتصاد صغير ومفتوح منتج للنفط، السلع قابلة للتداول والسلع غير قابلة للتداول.

انطلاقا من معادلة سعر الصرف الحقيقي توصل الباحث الى النموذج التالي:

$$Q_{i,t} = a_0 + \alpha_2 PR_{i,t} \sum_{j=0}^k B_j S_{i,j} X_{i,t,j} + \varepsilon_{i,j}$$

Q_{it} : لوغاريتم سعر الصرف الحقيقي للبلد i ، في الزمن t ، $PR_{i,t}$ لوغاريتم فروق الإنتاجية بين السلع التجارية والسلع غير التجارية بالنسبة لباقي العالم. S يمثل نسبة حجم قطاع النفط في البلد المحلي، ε يمثل الاضطراب العشوائي.

ثمانية (8) متغيرات اختيرت لتعكس الجوانب الرئيسية للمؤسسات القانونية والسياسية في البلاد المصدرة للنفط، وهي (1) نوعية البيروقراطية (2) الفساد ؛ (3) المساءلة الديمقراطية، (4) الاستقرار الحكومي ؛ (5) الملف الشخصي للاستثمار، (6) القانون والنظام، (7) الجيش في السياسة، (8) الشروط الاجتماعية والاقتصادية.

أما باقي المتغيرات تم بناؤها على النحو التالي:

بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي، CPI حول مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي وهو متوفر ل 17 دولة في العينة، أما الدول 16 الباقية تم حساب مؤشر سعر الصرف الثنائي بالنسبة للو،م،ا. وتشير هذه القياسات إلى كيفية انسجام أسعار الصرف الفعلية الاسمية مع معدل التضخم ، في البلد المحلي وشركائه التجاريين.

بالنسبة لأسعار النفط، تم اشتقاق المتوسط الحقيقي لسلسلة أسعار النفط P_0 بتحويل متوسط سعر النفط الخام بالدولار الأمريكي، بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الولايات المتحدة مع اخذ سنة الأساس 2000.

كبديل لحجم القطاع النفطي في الاقتصاد المحلي، الذي يدل على S في المعادلة ، تم حساب حصة الصادرات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي بضرب أولا حجم صافي صادرات النفط بنسبة سعر النفط بالدولار الأمريكي الحالي عن كل سنة، وبعد ذلك التقسيم على إجمالي الناتج المحلي الإجمالي GDP للبلد المصدر.

تأثير Balassa- Samuelson الممثل ب PR في اختبار المعادلة يحسب بأخذ لوغارتم الفرق بين GDP للفرد الواحد للدول المصدرة للنفط في PPP المستند لسنة 2000 بالدولار الأمريكي، فباستخدام الاختبار البديل على افتراض أن الميزة الإنتاجية للبلدان ذات الدخل المرتفع توجد في قطاع السلع القابلة للتداول بدلا من قطاع السلع غير قابلة للتداول.

فترة الدراسة: من 1985 إلى 2005 مع استخدام Panel مكونة من 33 دولة، واستخدام اختبار جذر الوحدة المشترك للوحة ككل مكون من أربعة اختبارات: Im, Pesaran & Shin, the ADF- and the PP-tests .

نتائج الدراسة:

وأبرزت هذه الدراسة دور المؤسسات السياسية والقانونية في العلاقة بين سعر النفط وأسعار الصرف الحقيقية للبلدان المصدرة للنفط. وتم اشتقاق نموذج نظري بسيط الذي يبين أثر تحركات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للاقتصاديات المصدرة للنفط، هذا النموذج يعتمد على درجة قصر النظر في الإنفاق الحكومي لعائدات النفط. العلاقة التجريبية من ثمانية مؤشرات حكومية، يعتقد أن تؤثر على سلوك الإنفاق الحكومي، تم تقييمها على لوحة مكونة من 33 دولة المصدرة للنفط للفترة 1985-2005.

النتائج العملية الرئيسية هو وجود اختلاف مشترك بين سعر النفط وسعر الصرف الحقيقي لعينات الدول المصدرة للنفط مرتبط بالمؤسسات السياسية والقانونية، على وجه الخصوص، العملات في البلدان ذات البيروقراطية القوية والنظم القانونية هي أقل تأثراً بالتغيرات في أسعار النفط. هذا الاستنتاج يتماشى مع نماذج الاقتصاد السياسي الربيعي (Mehlum وآخرون 2005؛ Tornel وآخرون، 1999)، إضافة إلى الأدبيات التي تسلط الضوء على أهمية الربط بين قرارات الإنفاق الحكومي وسعر الصرف الحقيقي .

هناك العديد من الآثار المترتبة على النتائج التجريبية المقدمة في هذه الدراسة. أولاً، أنها تشير إلى أن الدول المصدرة للنفط ولديها مؤسسات قوية بما فيه الكفاية يمكنها تجنب لعنة الموارد المرتبطة بتقلبات سعر الصرف الحقيقي. ثانياً، توفر النتائج تفسيراً للأدلة الغامضة الموجودة في الأدبيات التجريبية على كيفية تحديد سعر الصرف الحقيقي في الاقتصاديات المنتجة للنفط. فإنها تشير إلى نقص تأثيرات السعر القوية والإيجابية، حتى في حالات الاقتصاديات التي تعتمد بشكل كبير على النفط مثل النرويج وكندا والمملكة العربية السعودية، قد يكون ذلك من الخصائص المؤسسية المواتية في هذه البلدان.

-Oil Prices and Exchange Rates: The Case of OPEC 2010¹

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين أسعار النفط الحقيقية وأسعار الصرف الحقيقية لسبعة دول من أعضاء الأوبك على المدى الطويل. فهي تدرس تجريبياً التحقيق حول ما إذا كان حقاً سعر الصرف الحقيقي يرتبط إيجابياً مع سعر النفط الحقيقي كما تنبأ بها النموذج النظري المستند لدراسة : Chen and chen 2007، كما تدرس أيضاً قدرة أسعار النفط على التنبؤ بتحركات أسعار الصرف الحقيقية.

المنهجية المستخدمة للدراسة:

تم استخدام بيانات عن 07 أعضاء أوبك (الجزائر، اندونيسيا، إيران، الكويت، نيجيريا، السعودية العربية، فنزويلا)، البيانات شهرية تمتد من 1:2000 إلى 12:2007 وخاصة بـ: -أسعار الصرف الاسمية، مؤشرات أسعار الاستهلاك، والسعر العالمي للنفط، سعر نفط الإمارات العربية المتحدة Dubai، سعر النفط البريطاني Brent، سعر النفط تكساس WTI .

تم إجراء اختبارات السكون (اختبار جذر الوحدة) على كل بلد على حدى باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع، واختبار جوهانسن للتكامل المشترك لكن كانت الاختبارات ضعيفة. وعليه تم إجراء اختبارات جذر الوحدة على كل البلدان وكذلك اختبار بيدروني 2004 من اجل دعم الفرضية بشأن أن أسعار النفط متكاملة مع أسعار الصرف. وفي الأخير تم تقدير المعلمات بطريقة المربعات الصغرى OLS.

¹ Leili Nikbakht, **Oil Prices and Exchange Rates: The Case of OPEC**, Business Intelligence Journal - January, 2010 Vol.3 No.1, Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=1476839>.

نتائج الدراسة:

نتائج اختبار كل بلد على حدى تلغى وجود التكامل المشترك بين أسعار النفط وأسعار الصرف، لكن اختبارات السكون والتكامل المشترك على مجموع كل البلدان أظهرت قوة كبيرة لتحليل جذر الوحدة والتكامل لمشارك بين المتغيرين، ويظهر أن أسعار النفط الحقيقية قد تكون المصدر الرئيسي في تفسير حركات أسعار الصرف الحقيقية. وأخيرا أظهرت النتائج أن هناك ارتباط ايجابي على المدى الطويل بين أسعار النفط الحقيقية وأسعار الصرف الحقيقية ومنه أسعار الصرف الحقيقية لأعضاء أوبك تعتمد على حركات أسعار النفط.

-The Impact of Real Oil Price on Real Effective Exchange Rate :The Case of Azerbaijan ,2010¹

لقد كان أداء الاقتصاد الأذربيجاني سريع و مواكب للتنمية الاقتصادية منذ سنة 2004 تقريبا. ومن الواضح أن هذا التطور سببه ازدهار القطاع النفطي مما تسبب في تدفق كبير للعائدات النفطية. لاكن بالموازاة مع الأداء المذكور واجه الاقتصاد الأذربيجاني ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي مما يضعف القدرة التنافسية للقطاع خارج النفط. وعليه جاءت هذه الدراسة لتعالج مدى تأثير سعر الصرف الحقيقي بأسعار النفط الحقيقية.

المنهجية المستخدمة في الدراسة:

استند الباحث إلى الإطار النظري للمرض الهولندي Corden and Neary 1982, Corden 1984 لكي يتحقق أن الاقتصاد الأذربيجاني يتوافق مع فرضيات المرض الهولندي، عن طريق تقدير تأثير سعر النفط الحقيقي على أسعار الصرف الحقيقية، وذلك بالتوازي مع اختبار التفسيرات البديلة للعمليات الملاحظة.

من اجل تقدير معادلة سعر الصرف الحقيقي للاقتصاد الأذربيجاني اعتمد على طريقة (Clark and Macdonald(1998 ، وبالتالي توصل إلى النموذج التالي:

$$q_T^{REER} = f(NTT, OilP_t^r)$$

واستخدم الباحث بيانات ربع سنوية تمتد من سنة 2000 إلى سنة 2007، واخذ عدد صغير من المشاهدات 31 مشاهدة فقط، واعتمد على نهج ARDL، وتطبيق نماذج تصحيح الخطأ وطريقة جوهانسن للتكامل المشترك. حيث أن REER تمثل سعر الصرف الحقيقي الفعلي، CPI مؤشر أسعار المستهلك المحلية،

¹ Fakhri Hasanov, **The Impact of Real Oil Price on Real Effective Exchange Rate :The Case of Azerbaijan**, DIW Berlin German Institute for Economic Research Mohrenstr. 58,10117 Berlin , August 2010, <http://www.diw.de/discussionpapers>.

PPI مؤشر أسعار الإنتاج، CPI^F المتوسط المرجح لأسعار المستهلك للإطراف التجاريين الرئيسيين، PPI^F المتوسط المرجح لأسعار المنتج للأطراف التجاريين الرئيسيين، سعر الصرف بين Manat والدولار الأمريكي USD وأسعار النفط الاسمية.

نتائج الدراسة:

الدراسة كشفت أن سعر النفط الحقيقي له تأثير ايجابي ذو دلالة إحصائية على سعر الصرف الفعلي الحقيقي لأذربيجان على المدى الطويل، حيث تحقق الباحث من جميع أعراض المرض الهولندي بالتوازي مع الاختبارات التفسيرية البديلة للعمليات المشاهدة.

كما أن هذه الدراسة وجدت أيضا تأثير ايجابي ذو دلالة إحصائية للأسعار النسبية على سعر الصرف الحقيقي للمانات والتي في معظمها ترتبط بالتوسع المالي، بدلا من تأثير Balassa-Samwelson .

-A Co-integration Approach to the Effect of Oil Income on Resource Allocation in Iranian Economy, 2011.¹

إن أهم ما تميز به الاقتصاد الإيراني قبل وبعد الحرب هو اعتماده على عائدات النفط، لأنها المصدر الرئيسي في احتياطي الصرف الأجنبي، ومع تأسيس منظمة أوبك أصبح للدول المصدرة للنفط قوة كبيرة في السيطرة على أسعار النفط وإنتاجه ، هذا ما زاد من أهمية النفط في الاقتصاد الإيراني.

هذه الدراسة تهدف إلى الكشف على أن تقلبات عائدات النفط المصدر الرئيسي لتقلبات سعر الصرف الحقيقي، إلى جانب سلسلة من المتغيرات الأساسية بما في ذلك تدفق رؤوس الأموال، وتبين تأثير عائدات النفط على تخصيص الموارد في الاقتصاد الإيراني.

المنهجية المستخدمة في الدراسة:

استخدم الباحث طريقة التكامل المشترك: بالنسبة لاختبار Engle-Granger co-integration استخدم خطوتين مبينتا أن هناك علاقة طويلة الأجل بين عائد النفط، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، تدفق رأس المال وحركة سعر الصرف الحقيقي.

بالنسبة لحالة إيران: لقد أجريت تحليلات صدمات النفط وسعر الصرف الحقيقي من وجهات نظر مختلفة. فباستخدام سعر الصرف الاسمي الرسمي والرقم القياسي لأسعار المستهلك، (Pesaran 1992) بنى الباحث

¹ Mortaza Baky-Haskuee, **A Co-integration Approach to the Effect of Oil Income on Resource Allocation in Iranian Economy**, Department of Economics, Raja University, Iran, International Journal of Economics and Finance Vol. 3, No. 2; May 2011, www.ccsenet.org/ijef.

مؤشرات سعر الصرف الفعلي الحقيقي والثنائي للفترة 1960-1989. وقال إن كلا المؤشرين يظهران حقيقة التقدير بعد الثورة ، على خلاف التغير في العوامل الاقتصادية. (Bahmani-Oskooee, 1993) استخدام مؤشر أسعار الاستهلاك سعر الصرف الاسمي في السوق الموازي ، وأظهر أن سعر الصرف الحقيقي كان ثابت خلال 1973-1986. فالباحث افترض أن حركات RER تعتمد على العوامل الاقتصادية. وعليه تم بناء النموذج التالي:

$$REE = \alpha_1 + \alpha_2 OIL + \alpha_3 GDP + \alpha_4 CO + \varepsilon_t$$

حيث:

OIL: عائد النفط بالدولار الأمريكي.

GDP: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الحقيقية

CO: تدفق رأس المال بالأسعار الحقيقية

نتائج الدراسة:

أظهرت نتائج التكامل المشترك أن عائدات النفط تحدد الأسعار النسبية في الاقتصاد الإيراني، وأظهرت كذلك النتائج انه خلافا لتعادل القوة الشرائية فسعر الصرف ليس فقط غير ثابت بل كذلك التغير في العوامل كعائد النفط وتدفق رأس المال. التي تغير في الطلب والعرض في القطاع الحقيقي، وتغير الأسعار النسبية.

- Oil prices and the real exchange rate in Nigeria(2012).¹

النفط هو المصدر الرئيسي للاقتصاد النيجيري، حيث يساهم بنسبة 90% من إجمالي الإيرادات وبالتالي نيجيريا عرضة لتقلبات أسعار النفط وخاصة الصدمات الغير متوقعة تؤثر على الميزانية النيجيرية. جاءت هذه الدراسة لتعالج العلاقة بين أسعار النفط الحقيقية وسعر الصرف الحقيقي في نيجيريا. ومنه الغرض الرئيسي من هذه الدراسة هو دراسة تجريبيا كيف يستجيب سعر الصرف الحقيقي في نيجيريا لتقلبات أسعار النفط؟

المنهجية المستخدمة للدراسة:

الجزء النظري من الدراسة استند إلى نظرية: Chen and chen 2007، المبينة على أساس مؤشرات أسعار استهلاك البلد المحلي والبلد الأجنبي. أما الجزء التجريبي: استخدم الباحث سلسلة زمنية تتراوح ما بين

¹ Victor E. Oriavwote & Nathanael O. Eriemo, **Oil prices and the real exchange rate in Nigeria**, International Journal of Economics and Finance Vol. 4, No. 6; June 2012, www.ccsenet.org/ijef.

Modelling and the Cointegration : 2010-1980 . حيث اعتمد على النماذج المتبعة مثل نماذج :
VAR Approach . لاختبار العلاقة على المدى الطويل بين المتغيرات التي اقترحتها النظرية الاقتصادية.

1- تطبيق طريقة المربعات الصغرى

2- اجراء اختبار جذر الوحدة على تقدير البواقي

النموذج:

$$LREER = B_0 + B_1 ROIP + B_2 PRODUCTIVITY + U_t$$

REER: سعر الصرف الحقيقي الفعلي،

ROIP: أسعار النفط الحقيقية،

PRODUCTIVITY: تكنولوجيا الإنتاج.

و اجري اختبار الاستقرارية ديكي فولر المطور وفيليس بيرون

نتائج الدراسة:

أظهرت نتيجة اختبار ديكي فولر، وفيليس بيرون لاختبار جذر الوحدة أن جميع المتغيرات ساكنة عند أول فرق I(1). وأظهرت نتائج التكامل المشترك جوهانسن أن هناك علاقة توازن في المدى الطويل بين أسعار النفط الحقيقية وسعر الصرف الفعلي الحقيقي. هذه النتيجة كانت مدعومة من نتيجة اختبار السببية جرانجر التي تشير إلى أن هناك علاقة سببية تمتد من أسعار النفط الحقيقية إلى سعر الصرف الحقيقي واختبار الانحدار الذاتي المعمم (لعدم ثبات التباين) يشير إلى استمرار تقلب بين أسعار النفط الحقيقية وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، فالآثار المترتبة على النتيجة هي أن على سياسات الحكومة أن تعالج آثار التقلبات في أسعار النفط الحقيقية لأنها مصدر مهم في استقرار حركات سعر الصرف الفعلي، وهكذا ينبغي على الحكومة النيجيرية النظر في هذه العلاقة من اجل التخطيط وتنفيذ السياسات الاقتصادية.

- Oil Price Shocks, Real Effective Exchange Rates and Macroeconomic Responses, 2013¹

¹ Mohsen Ebrahimi, Nooshin Shokri, **Oil Price Shocks, Real Effective Exchange Rates and Macroeconomic Responses**, Technical Journal of Engineering and Applied Sciences, ©2013 TJEAS Journal-2013-3-20/2672-2680 ISSN 2051-0853 ©2013 TJEAS, Available online at www.tjeas.com.

صددمات أسعار النفط لها تأثير مهم على الاقتصاد الإيراني، حيث ساهمت بشكل كبير في الركود عامي 1970 و 1980، وكانت الآثار الاقتصادية الكلية المترتبة من تقلبات أسعار النفط الموضوع الذي حظي باهتمام مستمر من أي وقت مضى منذ أول حظر نفط أوبك في عام 1973. والفائدة من هذا الموضوع بانه أكثر تغطية لمتغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى تشمل البطالة، والتضخم، وأسعار الأسهم وسعر الصرف الحقيقي .

عائدات النفط والغاز لها دورا استراتيجيا في بنية الاقتصاد الإيراني، بحيث أن إيران لديها عقود بنسبة 11% من احتياطي النفط في العالم، وكونها ثاني أكبر منتج في منظمة البلدان المصدرة للبترول ، كما أنها تؤثر على سوق النفط العالمية وتتأثر على نطاق واسع من قبل ذلك.ومن جهة أخرى الاقتصاد الإيراني يعتمد اعتمادا كبيرا على عائدات تصدير النفط الخام، وهو ما يمثل نحو 80-90% من إجمالي عائدات التصدير، و40-50% من الميزانيات السنوية الحكومية. الكميات المباعة من النفط تبلغ نحو 20 % من الناتج المحلي الإجمالي GDP لإيران.

والجانب المهم من ضعف الاقتصاد الإيراني يمكن ملاحظته من خلال ارتفاع سعر الصرف خلال الطفرات النفطية، مما يؤدي إلى انكماش القطاع القابل للتداول. وتعرف هذه الظاهرة باسم المرض الهولندي Dutch Disease، هذا التأثير يتفق مع افتراض أن القطاعات القابلة للتداول (التصنيع عادة) متفوقة بسبب التعلم من خلال العمل وغيرها من العوامل الخارجية الإيجابية، فتؤدي إلى استنتاج مفاده أن ملكية الموارد الطبيعية تمارس عبئا على النمو على المدى الطويل. فالدولة كجهاز استقبال وحيد لعائدات النفط في إيران والتي هي في حد ذاتها أكبر عارض وطالب للنقد الأجنبي في السوق. هذا الوضع يتيح للحكومة السيطرة على سعر الصرف الرسمي، حيث خلقت هذه السيطرة الاصطناعية لسوق الصرف فجوة كبيرة بين سعر الصرف الرسمي (بأسعار مدعمة) وأسعار السوق، وتوفير قناة أخرى للبحث عن الربح والأنشطة غير المنتجة في هذا الجزء من الاقتصاد.

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة كيفية تأثر النشاط الاقتصادي الإيراني بسبب التغيرات في الأسعار البترولية الدولية ، وأيضا تأثير سعر الصرف الفعلي الحقيقي على النشاط الاقتصادي في النموذج. كما أخذت الدراسة سعر النفط الحقيقي كبديل لمعدلات التبادل التجاري ودراسة ما إذا كانت تقلبات أسعار النفط تؤثر على أسعار الصرف الفعلية الحقيقية في إيران.

المنهجية المستخدمة في الدراسة:

تعريف البيانات:

- سعر الصرف الفعلي الحقيقي: REER سعر الصرف الفعلي هو مفهوم رئيسي في الاقتصاديات. سعر الصرف الفعلي الاسمي يعبر عن سعر العملة المحلية بالنسبة إلى اثنين أو أكثر من العملات الأجنبية، بينما يعرف سعر الصرف الفعلي الحقيقي بمؤشر للتغيرات في الوضعية التنافسية بين البلدان أو مناطق العملة.

لبناء أسعار الصرف الحقيقية الفعلية والاسمية، قد اتبع الباحث (1995) Bahmani-Oskooee الذي تولى أربع خطوات للتوصل إلى مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي. وتتلخص هذه الخطوات الأربع في التعريف التالي:

$$REFX_j = \sum_{i=1}^n \alpha_{ij} \left(\frac{(CPI_j R_{ij} | CPI_i)_t}{(CPI_j R_{ij} | CPI_j)_{90}} \times 100 \right)$$

حيث $REFX_j$ هو مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي للبلد j ؛ CPI_j هو الرقم القياسي لأسعار المستهلك في بلد j . CPI_i هو الرقم القياسي لأسعار المستهلك للشريك التجاري؛ RIJ هو سعر الصرف الثنائي الاسمي بين البلد i والبلد j المعروف بأنه عدد الوحدات من العملة i مقابل وحدة واحدة من العملة j ، n هو عدد الشركاء التجاريين، α_{ij} حصة واردات البلد j من الشريك التجاري i ، يمكن تعريف $NEFX_j$ على النحو التالي:

$$NEFX_j = \sum_{i=1}^n \alpha_{ij} \left(\frac{(R_{ij})_t}{(R_{ij})_{90}} \times 100 \right)$$

(RPOIL): سعر النفط الحقيقي. التعريف الصحيح لأسعار النفط هو صعب، الباحث استخدم أسعار النفط من حيث القيمة الحقيقية، مع الأخذ نسبة السعر الاسمي للنفط بالدولار الأمريكي بالنسبة لمؤشر أسعار المستهلك الأمريكي .

ومن اجل الكشف عن الاختلاف في تأثير صدمة أسعار النفط، استخدم الباحث وصفين إيجابي / سلبي لأسعار النفط، والتي تم طرحها من قبل الباحثين مورك (1985) وهاميلتون (1996) في تعريفهم الغير الخطي لأسعار النفط . وذلك عن طريق معايير AIC و SC و الاختبار يستند على نموذج VAR . و المتغيرات الأخرى في هذه الدراسة هي:

مؤشر أسعار المستهلك (CPI): (2005 = 100) .

الكتلة النقدية الحقيقية (RM)، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP) هو مقياس الناتج الإجمالي داخل الحدود الجغرافية لإيران، قبل التعديل الموسمي (بالأسعار الثابتة لعام 2005).

TEPIX1 (2005 = 100) وتم تعديل كافة المتغيرات، وحولت بالرقم القياسي لأسعار المستهلك ويعبر عنها باللوغاريتم.

استخدم الباحث نموذج SVAR في التقدير، وإجراء اختبار جذر الوحدة PP لكل سلسلة، أيضا درس الباحث ما إذا كانت المتغيرات تشترك في علاقة طويلة المدى باستخدام إجراء التكامل المشترك التي اقترحها يوهانسن (1988) ويوهانسن وجوسيلوس (1990)، و اعتمد في تحديد عدد علاقات التكامل لجميع النماذج الخمسة، على أساس 'trace statistics and the maximal eigenvalue statistics باستخدام القيم الحرجة عن Osterwald -Lenum (1992) عند مستوى 5% .

واستخدم دوال الاستجابة الدفعية من اجل معرفة مدى استجابة كل متغير لتقلبات أسعار النفط سواء الايجابية أو السلبية، وكذلك تحليلات التباين لصدمة أسعار النفط الايجابية والسلبية.

فترة الدراسة: استخدم الباحث عينات شهرية من البيانات خلال الفترة من 2000 إلى 2010.

نتائج الدراسة:

هذه الدراسة تناولت آثار صدمات أسعار النفط غير المتماثلة على متغيرات الاقتصاد الكلي في إيران، والأدلة بينت أن أسعار الصرف الفعلية الحقيقية لإيران تستجيب لتقلبات أسعار النفط الحقيقية. إيران على أنها اقتصاد نام ومصدرة للبترو، يدل على أن كلا من التغيرات الإيجابية والسلبية في أسعار النفط تؤثر تأثيرا كبيرا على الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد. وتشير النتائج إلى أن كلا من أسعار النفط وأسعار الصرف الفعلية الحقيقية لها تأثير كبير بقوة على النشاط الاقتصادي. وتشير دوال الاستجابة الدفعية إلى أن معيار واحد في التغيرات الإيجابية لسعر النفط الحقيقي يكون لها تأثير كبير وإيجابي على سعر السهم، الكتلة النقدية الحقيقية ، مؤشر أسعار المستهلك والناتج المحلي الإجمالي. أيضا استجابة سعر الصرف الفعلي الحقيقي لصدمة في ارتفاع أسعار النفط على المدى الطويل هي إيجابية.

الاستجابة لصدمة أسعار النفط السلبية تشير إلى أن كلا من الصدمات الإيجابية والسلبية لأسعار النفط لها آثار تضخمية في الاقتصاد. على وجه الخصوص، انخفاض في أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض أسعار الأسهم.

استجابة الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي لصدمة في أسعار النفط السلبية هو سلمي وذو دلالة إحصائية. الاستجابة السلبية لسعر الصرف الفعلي الحقيقي يدل على أن الحكومة تحاول تنفيذ السياسات الموجهة نحو التصدير غير النفطي لتعويض جزء من تخفيضات في عائدات النفط.

- ENERGY PRICES AND THE REAL EXCHANGE RATE OF COMMODITY-EXPORTING COUNTRIES,2013¹

سعر الصرف الحقيقي هو المتغير الاقتصادي الرئيسي الذي يسمح بتقييم تنافسية الأسعار في بلد ما، وهو يشكل مسألة هامة في الاقتصاديات التي تعتمد على عائدات نشاط التصدير، في حين أن سعر الصرف الحقيقي هو المتغير الأكثر صعوبة في التنبؤ بسبب ارتفاع معدل التقلب. كما ان المتغيرات مثل صافي الأصول الأجنبية، الفوارق في الإنتاجية، الانفتاح التجاري، الإنفاق العمومي، وما إلى ذلك لوحظت بأنها من بين المحددات الرئيسية لديناميكية سعر الصرف الحقيقي. كما حددت بعض الادبيات بان معدل التبادل التجاري الذي يعرف بأنه نسبة أسعار صادرات البلد إلى أسعار وارداتها، هو المحدد الرئيسي لتحركات سعر الصرف الحقيقي.

وفي أوائل عام 2000، شهدت أسعار السلع ارتفاعا مما أثار الاهتمام بالعلاقة بين سعر الصرف الحقيقي ومعدلات التبادل التجاري للبلدان التي تتألف صادراتها بشكل رئيسي من السلع. وفيما يتعلق بالعلاقة بين أسعار الطاقة وأسعار الصرف الحقيقية فقد تم البحث أساسا بالتركيز على موضوعين: تأثير أسعار النفط على الدولار الأمريكي (Coudert؛ Amano and van Norden 1998، وآخرون، 2008) وتأثيره الضار على القطاعات غير النفطية، والمعروفة باسم "المرض الهولندي" أو "لعنة الموارد". من عام 1980 إلى أواخر عام 2000، وتم إيجاد حركات مشتركة بين الدولار و أسعار النفط، (كروجمان، 1980، 1983a، 1983b؛ غولوب، 1983). وفي الفترة نفسها، كوردن ونيري (1982) تم التحقيق في الأسباب التي تبرر تراجع قطاع الصناعات التحويلية في هولندا بعد الارتفاع الحاد في قيمة العملة الهولندية. كما لوحظ بان "عملات النفط" (حبيب و Kalamova، 2007؛ كورهونين و Jurrikkala، 2009؛ Coudert وآخرون، 2011)، التي تعرف بأنها العملات التي ترتفع عندما يرتفع سعر النفط.

¹ Magali Dauvin, **ENERGY PRICES AND THE REAL EXCHANGE RATE OF COMMODITY-EXPORTING COUNTRIES**, CENTRE D'ÉTUDES PROSPECTIVES ET D'INFORMATIONS INTERNATIONALES, Working Paper, No 2013 – 28 Septembre.

الهدف من هذه الدراسة هو سد الفجوة في الأدبيات من خلال استكشاف العلاقة بين أسعار الطاقة وسعر الصرف الفعلي الحقيقي خلال الفترة 1980-2010، مع التركيز على مجموعتين من الاقتصاديات: الدول المصدرة للطاقة والدول المصدرة للسلع الأساسية.

المنهجية المستخدمة في الدراسة:

التحليل التجريبي ينقسم إلى قسمين: أولاً، تقديم أفكار على العلاقة التي تربط بين أسعار الطاقة وسعر الصرف الحقيقي في البلدان المصدرة لمنتجات الوقود الاحفوري (مثل الفحم، الغاز الطبيعي، النفط) من أجل تحديد وجود " عملات الطاقة "، ثانياً، تحليل ما إذا كانت أسعار النفط لها تأثير غير الخطي على سعر الصرف الحقيقي للبلدان المصدرة للطاقة وكذلك البلدان المصدرة للسلع الأساسية. ومن أجل تفسير العلاقة بين أسعار الطاقة وأسعار الصرف الحقيقية، اعتمد الباحث على مواصفات الاقتصاد القياسي حيث استند على نهج the stock-flow على سعر الصرف و المقترحة من قبل Alberola وآخرون سنة 1999, 2001. ووفقاً لهذا النهج، وهو نسخة مستنبطة من منهجية BEER، ومجموعة من المتغيرات مثل صافي الأصول الأجنبية، وتأثير Balassa- Samuelson و معدلات التبادل التجاري، التي تعد من العوامل المحددة لسعر الصرف الحقيقي على المدى الطويل.

و بتطبيق التكامل المشترك على سعر الصرف وفق النموذج التالي:

$$Ireer_{it} = u_i + \beta' X_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

$Ireer_{it}$: يمثل سعر الصرف الفعلي الحقيقي للبلد i ، X_{it} : مصفوفة المتغيرات المفسرة، و التي هي كالأتي:

lbs_{it} : وتأثير Balassa- Samuelson والمتمثل في الناتج المحلي الإجمالي GDP للفرد في البلد i بالنسبة للبلدان الأخرى،

nfa_{it} : صافي الأصول الأجنبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، $ltot_{it}$: معدلات التبادل التجاري، u_i : القيم الغير ملحوظة لعدم التجانس بين بلدان العينة، ε_i : حد الخطأ، تم التعبير عن المتغيرات باللوغاريتمات، باستثناء صافي الأصول الأجنبية التي هي نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

اعتمد الباحث على بيانات سنوية تمتد من الفترة 1980-2011 لمجموعتين من الدول:

10- دول مصدرة للطاقة: الجزائر، أستراليا، كندا، كولومبيا، جمهورية إيران، نيجيريا، النرويج، والمملكة العربية السعودية وجنوب أفريقيا وفنزويلا. وتشمل هذه العينة 5 بلدان من أوبك، 3 مصدرين للفحم و2 دول مصدرة للغاز و النفط.

23- بلدان المصدرة للسلع الأساسية: بوليفيا، البرازيل، بوروندي، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشيلي، كوستاريكا، كوتديفوار، غانا، أيسلندا، ملاوي، ماليزيا، المغرب، نيوزيلندا، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، الفلبين، توغو، تونس، أوغندا، أوروغواي وزامبيا

نتائج الدراسة:

قد قامت هذه الدراسة بدراسة تأثير أسعار الطاقة على سعر الصرف الفعلي الحقيقي في كل من الدول المصدرة للطاقة والدول المصدرة للسلع الأساسية. باستخدام البيانات السنوية خلال الفترة 1980-2011، ونتائجها قدمت دليلا على وجود علاقة إيجابية طويلة الأمد بين أسعار الطاقة وسعر الصرف الفعلي الحقيقي للبلدان المصدرة للطاقة بحيث: زيادة 10 % في أسعار الطاقة أدى إلى زيادة في عملائها، وتسمى هذه العملات التي تتبع هذا النمط بـ "عملات الطاقة". وإن تقدير panel غير الخطية، ونماذج تحول الانحدار تبين وجود حد معين وراء استجابة سعر الصرف الفعلي الحقيقي لأسعار النفط لهاتين المجموعتين من البلدان، وذلك من خلال معدلات التبادل التجاري. وبشكل أكثر توضيحا، عندما تشهد السوق النفطية نوع من الهدوء، فأسعار الصرف الفعلية الحقيقية لكل من الدول المصدرة للطاقة والدول المصدرة للسلع الأساسية لم يتم تحديدها من قبل معدلات لتبادل التجاري ولكن عن طريق عوامل أخرى. وعندما تنخفض أسعار النفط فقد لا ينتقل تأثيرها على سعر الصرف الحقيقي من خلال قناة معدلات التبادل التجاري في المدى القصير، لكن بعوامل مالية أخرى (مثل محفظة التحكيم، كروغمان (1983)). ومع ذلك، عندما تكون السوق متقلبة للغاية، العملات تتبع نظام "عملة النفط"، وتصبح معدلات التبادل التجاري محددًا هامًا لسعر الصرف الحقيقي.

والنتائج لها تأثيرات مهمة على البلدان النامية وكذلك الاقتصاديات الناشئة والتي تعتمد بشكل كبير على إيرادات الصادرات.

تحسن معدلات التبادل التجاري يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي. وعليه أكد الباحث انه من أجل منع تقلبات أسعار الطاقة من تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي، ينبغي للبلدان المصدرة إيجاد وسيلة للتخفيف من تأثير التغير الشديد في أسعار السلع النفطية و غير النفطية إما عن طريق إنشاء صناديق الثروة السيادية أو تعديلات سعر الصرف الاسمي. أيضا، فإن المراقبة الكبيرة لأنشطة المضاربة ستكون مفيدة. كما أن الباحث قدم اقتراح يتمثل في إجراء مزيد من البحوث تهدف إلى فهم أفضل للآليات الأساسية حول ربط

التغيرات في أسعار النفط الشديدة وتقلبات سعر الصرف الحقيقي من خلال قناة معدلات التبادل التجاري. و قدم اقتراحات حول كيفية تقليل الاعتماد على أسعار السلع الأساسية و أسعار الطاقة ذلك أن أسعار النفط تؤثر على أسعار الصادرات وأسعار الواردات.

-On the impact of oil price volatility on the real exchange rate – terms of trade nexus: Revisiting commodity currencies,2013¹

تعتمد الدول المنتجة للسلع الأساسية على الأسعار العالمية للسلع الأساسية خاصة فيما يتعلق بصادراتها والدخل ومعدلات التضخم، ومن المعروف أيضا أن عملاتها تتأثر بأسعار تلك السلع مما يطلق عليها اسم "عملات السلع الأساسية" في السوق الأجنبي، الذي يجمع الدولار الاسترالي والدولار النيوزيلندي والدولار الكندي فضلا عن عدد من العملات الصادرة عن المصدرين للسلع من الدول الناشئة، وعليه فإن أسعار الصرف الحقيقية لهذه العملات تميل إلى الاستجابة لمعدلات التبادل التجاري للسلع الأساسية.

الهدف من هذه الدراسة هو محاولة التركيز أكثر على العلاقة بين معدلات التبادل التجاري وأسعار الصرف الحقيقية في البلدان المنتجة للسلع الأساسية على المدى القصير وال المدى الطويل. من خلال الاهتمام بالعلاقة الغير خطية، لأنه في الواقع أسواق العملات الأجنبية تخضع لاستجابة غير خطية من العوامل الأساسية، ولأنه غالبا ما تتعطل في أوقات الضغوطات المالية. ونتيجة لذلك، افترض الباحثون في هذه الدراسة انه من المحتمل جدا أن أسعار الصرف الحقيقية لمنتجات السلع الأساسية أيضا تستجيب بطريقة غير خطية إلى معدلات التبادل التجاري، وهذا يتوقف على العزوف عن المخاطرة وعدم اليقين بشأن الاقتصاد العالمي. وبشكل أكثر تحديدا، فإنهم يرو أن أسعار السلع الأساسية تنذبذب في أسواق العملات الأجنبية إلى حد كبير في فترات من عدم اليقين، أي عندما يكون التقلب مرتفع. كما استند الباحثون على الفرضية القائلة بان أسعار الصرف الحقيقية للدول المنتجة للسلع الأساسية ترتبط ارتباطا وثيقا بمعدلات التبادل التجاري خاصة في أوقات ارتفاع معدل التذبذب في أسواق السلع الأساسية. واختبار هذه الفرضية في إطار نموذج غير خطي. (إذا انتقلت تقلبات أسعار النفط إلى أسعار السلع الأساسية الأخرى، يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الضغوط على أسواق

¹ Virginie Coudert, Cécile Couharde and Valérie Mignon, **On the impact of oil price volatility on the real exchange rate – terms of trade nexus: Revisiting commodity currencies**, CENTRE D'ÉTUDES PROSPECTIVES ET D'INFORMATIONS INTERNATIONALES, Working Paper, No 2013-40 – December

العملات السلعية. وهكذا، قد تصبح عملات السلع أكثر حساسية لأسعار السلع الأساسية في أوقات ارتفاع التقلب في أسعار النفط).

المنهجية المستخدمة في الدراسة:

اعتمد الباحثون على لوحة panel متكونة من مجموعتين من الدول: منها 17 دولة مصدرة للنفط، 52 دولة مصدرة للسلع الأساسية خلال الفترة 1980-2012. واشتمل النهج التجريبي على خطوتين: أولاً التقدير على المدى الطويل لعلاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف الحقيقي والعوامل الاقتصادية، بما في ذلك معدلات التبادل التجاري للسلع الأساسية حيث يسعى ذلك التقدير إلى إيجاد قيمة توازن سعر الصرف الفعلي الحقيقي. وذلك تماشياً مع نهج سلوك سعر الصرف التوازني (BEER) الذي عرضه Clark و Macdonald (1998-2000). ثانياً تقدير على المدى القصير عملية التغيير لقيمة التوازن من خلال panel smooth transition regression (PSTR) التي هي قادرة على حساب اللاخطية. ومن أجل تقديم تحليل كامل والتعامل مع احتمال عدم التجانس بين أنواع السلع، قام الباحثون بتقسيم منتجي السلع الأساسية من خلال أهم المنتجات المصدرة: الطاقة والمعادن والمواد الغذائية والمشروبات والمواد الخام وذلك من أجل مقارنة سلوك أسعار صرف عملاتهم .

-المتغيرات التفسيرية على المدى الطويل:

في هذا الإطار، يتم التعبير عن سعر الصرف الفعلي الحقيقي باعتباره دالة من ثلاثة متغيرات أساسية دائمة وهي : تأثير بلاسا-صامويلسون، وصافي الأصول الأجنبية للبلاد ومعدلات التبادل التجاري. وبالتالي، فإن العلاقة على المدى الطويل هي:

$$LREER_{i,t} = a_i + b_1 LBS_{i,t} + b_2 NFA_{i,t} + b_3 LTOT_{i,t} + u_{i,t}$$

نتائج الدراسة:

تشير نتائج الدراسة أن سعر الصرف يميل إلى العودة إلى قيمة التوازن وذلك في النظام منخفض التقلب، وبمعنى أدق، في نظام عال التقلب ، التغيير في معدلات التبادل التجاري أصبحت تشكل محركاً مهماً في تغيرات سعر الصرف

تقسيم البلدان حسب المصدرة الرئيسية وجد أيضاً أن سعر الصرف يعود إلى مستواه على المدى الطويل فقط عندما لا تتجاوز تقلبات أسعار النفط عتبة معينة. وعلاوة على ذلك، فإن التغييرات في معدلات التبادل

التجاري مهمة لشرح ديناميكيات سعر الصرف الحقيقي في الدولة مرتفعة التقلب، وخاصة بالنسبة لمجموعة "الطاقة والمعادن"، وكذلك الدول المصدرة للغذاء. وبالتالي

النتائج تدل أن ملكية السلع الأساسية كعملة تلعب فقط في المدى القصير أي في فترات ارتفاع تقلب أسعار النفط ، وهذا يتوقف على نوع السلع المصدرة.

2.1.3 : دراسات على الدول المستوردة للنفط

Oil Price And Real Exchange Rate: The Case Of India,2014¹

تعد الهند رابع أكبر مستورد للنفط في العالم. حيث تستورد ما يزيد على 3 ملايين برميل من النفط في اليوم. فعن السنة المالية 2006-2005 إلى 2010-2011 ، قد تم استيراد النفط الخام ما يعادل نحو 40٪ من إجمالي صادرات البلاد، وفي السنة المالية 2011-2012، ارتفع إلى أكثر من 53٪ من إجمالي الصادرات، أي ما يعادل 160 مليار \$ من القيمة النقدية. وتعود أسباب هذه الزيادة إلى سبب واحد واضح يتمثل في ارتفاع استخدام التكنولوجيا الحديثة للإنتاج في كل من القطاعات الزراعية و كذلك غير الزراعية والتي تتضمن الارتفاع الهائل في استخدام الطرق الحديثة في النقل مثل السيارات والدراجات النارية وغيرها، والذي يرتبط بمعدل النمو الاقتصادي. وسبب مهم آخر هو ارتفاع سعر النفط الخام في السوق الدولي، وبالنظر إلى أن الطلب على النفط غير مرن نسبياً، فالزيادة في سعر النفط تترجم إلى أكبر كمية من حيث قيمة الواردات. وبما أن عقود النفط تتم بالدولار الأمريكي في السوق العالمية. وبالتالي التغيير في سعر النفط يمكن أن يكون له تأثير كبير على الطلب وكذلك على عرض النقد الأجنبي.

وكما هو معروف أن الهند انتقلت من نظام الصرف الثابت إلى نظام الصرف العائم. وبسبب هذا الانتقال من نظام إلى نظام فان التغييرات في أسعار النفط يمكن أن يكون لها آثار هامة على قيمة عملتها. ونظراً لندرة هذه الدراسة عن العلاقة بين السعر الحقيقي للنفط وسعر الصرف الحقيقي في الهند، فالأهداف الرئيسية لهذه الدراسة هي:

(1) تقدير أثر تغير سعر النفط على سعر الصرف بين الروبية الهندية والدولار الأمريكي.

(2) تحليل هذه النتائج على المدى القصير وكذلك على المدى الطويل.

¹ Neetu Kaushik, Raja Nag, Kamal P. Upadhyaya, Oil Price And Real Exchange Rate: The Case Of India, International Business & Economics Research Journal, Volume 13, Number 4, July/August 2014.

المنهجية المستخدمة في الدراسة:

قامت الدراسة بتطوير وتقدير النموذج الذي يستند على النموذج النقدي لسعر الصرف، والنموذج الذي تم تطويره من أجل تقدير أثر حركة أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للروبية الهندية هو على النحو التالي:

$$\log RER = c_0 + c_1 \log m + c_2 \log m^* + c_3 \log y + c_4 \log y^* + c_5(i-i^*) + c_6 \log RPOIL + u$$

$$c_1 > 0; c_2 > 0; c_3 > 0; c_4 > 0; c_5 > 0; c_6 > 0$$

RER: سعر الصرف الحقيقي، (الروبية الهندية مقابل الدولار) الذي يعرف بأنه سعر الصرف الاسمي مضروب في نسبة مؤشر الأسعار الأجنبية إلى مؤشر الأسعار المحلية؛ *m*: يمثل الأرصدة الحقيقية للنقود. *y*: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛ *i*: تمثل سعر الفائدة، *RPOIL*: سعر النفط الحقيقي، النجمة * تمثل البلد الأجنبي، وبالتالي تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية البلد الأجنبي في هذه الدراسة.

استندت الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية الفصلية التي امتدت من 1996-2012 وعلى عينة مكونة من 68 مشاهدة. وقد تم اختبار ديكي فولر الموسع لضمان سكون السلاسل الزمنية، والذي ينطوي إلى تقدير الانحدار وتنفيذ اختبار جذر الوحدة على المعادلة أعلاه. كما تم إجراء اختبار فلييس بيرون لمواجهة أي ارتباط بين حدود الخطأ، وقد أشار الاختبارين إلى أن كل بيانات السلسلة غير ثابتة في المستوى. لذلك تم إجراء نفس الاختبارات على الفروق الأولى. نتائج الاختبار تشير إلى أن السلسلة ثابتة في الفرق الأول.

بعد أن ثبت السكون من البيانات، تم استخدام نهج يوهانسن (1988) لاختبار علاقة التوازن بين المتغيرات على المدى الطويل، والذي ينطوي على اختبار التكامل المشترك. وقد تم رفض فرضية العدم التي تقول بأنه لا يوجد تكامل مشترك، لذلك تم استخدام تقدير نماذج تصحيح الخطأ.

نتائج الدراسة:

تشير النتائج إلى أن الأرصدة النقدية الحقيقية المحلية، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المحلي، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الأجنبي هي المحددات الرئيسية لسعر الصرف الحقيقي في الهند. أما أسعار النفط لها تأثير على انخفاض قيمة الروبية الهندي.

فمحور هذه الدراسة هو معامل *log RPOIL*. ومنه المعامل الإيجابي لهذا المتغير يشير إلى أن الزيادة في أسعار النفط تؤدي إلى انخفاض قيمة الروبية الهندية، ومعامل تصحيح الخطأ ذو دلالة إحصائية وهو سلبي مما يدل على أن أي انحراف للمتغير التابع في الفترة الحالية نتيجة لأي تغير في المتغير المستقل، من أجل العودة إلى

التوازن خلال فترة من الزمن. و دلالة معامل تصحيح الخطأ الإحصائية تشير إلى أن المتغيرات في النموذج متكاملة على المدى الطويل، مما يعني وجود علاقة طويلة المدى بين سعر النفط الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي. ومع ذلك، في حالة الهند، أي حركة في سعر النفط لا يمكن أن يكون لها أي آثار ظاهرة على سعر الصرف الحقيقي للروبية الهندية.

3.1.3: دراسات على مجموعة دول افريقية

Investigating the oil price-exchange rate nexus: Evidence from Africa, 2012¹

على الرغم من أن العديد من الدراسات قد أكدت على أهمية دور أسعار النفط بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي، حيث ركزت الكتابات أساسا على الولايات المتحدة والاقتصاديات المتقدمة الأخرى مثل:

و Chaudhuri and Daniel 1998, Amano and Norden 1998b, Zhou 1995 و Dibooglu Koray 2001، في حين تشكل الدول الأفريقية غالبية الاقتصاديات النامية، ولم يكن هناك اهتمام كبير حول أثر أسعار النفط الحقيقية على سعر الصرف الحقيقي في البلدان الأفريقية. الاقتصاديات الإفريقية ليست من بين أكبر المستهلكين للنفط، لكن بشكل جماعي وارداتها واستهلاك النفط كانت كبيرة. بين عامي 2004 و 2008، أسعار النفط الخام أصبحت أربعة أضعاف تقريبا، وبلغت ذروتها إلى ما يقرب 150 دولار / برميل.

تعتبر "أزمات النفط" في سنوات 1970، كمحفز للاهتمام الكبير حول هذه المسألة، حيث تلقت دراسة هذه العلاقة كثير من الاهتمام في الأدب في أعقاب أزمة أسعار النفط 1973-1974، ولكن لا يزال أقل من ذلك في حالة الاقتصاديات الإفريقية .

الغرض من هذا البحث هو تحليل تطور RER في مجموعة من البلدان الأفريقية، وذلك لفهم كيف تتطور وكيف ينبغي، إن أمكن، أن تدار أو تسير لتعزيز النمو الاقتصادي. وبشكل أكثر تحديدا، تسعى هذه الدراسة إلى المساهمة في الأدبيات التجريبية حول هذا المجال، وعلى هذا الأساس، فقد اقترحت الدراسة استخدام السعر

¹ Simeon Coleman, Juan Carlos Cuestas, Estefania Mourelle, **INVESTIGATING THE OIL PRICE – EXCHANGE RATE NEXUS: EVIDENCE FROM AFRICA**, Navarra Center for International Development WP-03/2012.

الحقيقي للنفط كأحد العوامل المحددة الرئيسية على المدى الطويل لـ RERS لمجموعة من البلدان النامية و بالخصوص، البلدان الأفريقية.

المنهجية المستخدمة في الدراسة:

استخدمت الدراسة عينة من ثلاثة عشر بلداً أفريقياً (بوركينا فاسو، الكاميرون، ساحل العاج، كينيا، مدغشقر، موريشيوس، المغرب، نيجيريا، رواندا، السنغال، السيشل وجنوب أفريقيا وتوغو)، تم الحصول على بيانات أسعار الصرف الفعلية الحقيقية (REER) من (Bahmani-Oskooee and Gelan (2007)، حيث يعرف على أنه سعر العملة المحلية بالعملة الأجنبية، لكل بلد مرجحاً بحجم التجارة. و أسعار النفط الحقيقية تحسب بقسمة السعر الاسمي للنفط المحول سابقاً إلى العملة الوطنية (P(oil)_t) من قبل مؤشر أسعار المستهلكين المقابلة (CPI) لكل بلد (CPI_t)، وامتدت العينة من الربع الأول لسنة 1970 إلى الربع الرابع من سنة 2004، وقد تم تنفيذ التحليل باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لكل المتغيرات.

أما التحليل على المدى الطويل: اعتمد على نموذج VAR الذي يستند على لوغاريتم (REER) وهو (q_t)، لوغاريتم سعر النفط الحقيقي وهو (oil_t) والهدف من هذا التحليل هو معرفة ما إذا كان (oil_t) يفسر مسار (q_t) على المدى الطويل. بالإضافة إلى بعض المتغيرات الوهمية التي تم إدراجها، كما تم اختبار تقدير احتمال الحد الأقصى يوهانسن لأنه قوي في المشاكل الطبيعية ومشكلة عدم ثبات التباين.

وبالنسبة لمواصفات الغير خطية تمت في البداية تقدير نموذج خطي عن طريق OLS ، ثم اختبار ما إذا كان هناك دليل على نوع من السلوك غير الخطي عن طريق STR.

نتائج الدراسة:

التقلبات في أسعار النفط واصلت سيطرتها في أسواق الطاقة العالمية، والحكومات تحاول تحقيق بعض الاستقرار في أسعار الصرف الحقيقية، والحاجة لأدلة حول كيفية تأثير هذه الاضطرابات على الدول يصبح أكثر أهمية. ولدراسة تحديد مصادر صدمات أسعار الصرف الحقيقية، قام الباحث بتحليل دور أسعار النفط كعامل محدد لأسعار الصرف الحقيقية على المدى الطويل في عينة من البلدان الأفريقية. إذا كانت الصدمات التي تؤثر على أسعار الصرف الحقيقية لها آثار دائمة على المتغير وليس هناك أي دليل على وجود علاقة على المدى الطويل، كذلك فعالية التدابير السياسية التي تهدف إلى إعادة سعر الصرف الحقيقي لتوازنه سيكون محدوداً، أو، في أحسن الأحوال، مؤقتاً. ومع ذلك، إذا كان تحرك أسعار الصرف الحقيقية في الواقع من قبل أسعار النفط، والدول تفقد أو تكتسب القدرة التنافسية (وإن كان، مع فارق زمني) اعتماداً على اتجاه الصدمة. ولهذا الغاية، ينبغي أن تكون سلطات سياسة سعر الصرف الأجنبي أفضل تجهيزاً لتحقيق الاستقرار في القيمة

الحقيقية للعملة بالنظر إلى أن العلاقة القابلة للقياس بين القيم على المدى الطويل لكلا من المتغيرين. بالخصوص، من خلال مراقبة أسعار النفط الحقيقية، فإنه ينبغي أن يكون من الممكن التنبؤ على نحو كاف بوجود صدمات حقيقية تؤثر على سعر الصرف الحقيقي.

باستخدام تقنيات التكامل المشترك والسماح لديناميكيات غير الخطية، وجدت الدراسة أن أسعار النفط الحقيقية وأسعار الصرف الحقيقية في الواقع متكاملة في بعض البلدان الأفريقية، ولكن ليست متكاملة في البلدان الأخرى. وهناك عدد من الاستنتاجات. أولاً، تم العثور على أدلة تشير إلى وجود التكامل المشترك في كينيا، مدغشقر، موريشيوس، المغرب وبيشيل وجنوب أفريقيا، مما يدل على الدور الهام الذي يلعبه سعر النفط في تحديد سعر الصرف الحقيقي ثانية، ثانياً، آثار صدمات أسعار النفط على تطور أسعار الصرف الحقيقية في كل من هذه البلدان هو مختلف، والذي يبين حقيقة أن النفط يلعب دوراً مختلفاً عن كل واحد منهم. قد يكون هذا راجعاً إلى مختلف الهياكل الاقتصادية لهذه البلدان، وإذا كانت البلاد تصدر النفط. أخيراً، تشير نتائج الدراسة أيضاً أن السماح لنظام سعر صرف أكثر مرونة من شأنه أن يسمح لهم لتحسين قدرتها التنافسية الدولية.

2.3: دراسات على الدول المتقدمة.

1.2.3: دراسات على الدول المنتجة للنفط.

-Effect of Oil Prices and Other Determinants on The United States Dollar Effective Exchange Rate,2005¹

قد عرف سعر صرف الدولار الأمريكي انخفاض منتظم ضد العملات الأخرى الكبرى وذلك خلال السنوات القليلة قبل سنة 2005. وفي الصيف لوحظ عدة أعاصير كبرى (كاترينا وريتا) ضربت المناطق الجنوبية من الولايات المتحدة. حيث شهدت أسعار النفط العالمية زيادة كبيرة في أعقاب الأعاصير، وبضعة أشهر بعد الأعاصير، سجلت عمالقة النفط الكبرى أرباحاً عالية قياسية. وبالتالي تعرضها للنار. فأسعار النفط هي واحدة من الموضوعات الرئيسية التي تناقش والملايين من الناس يتساءل ما إذا كانت الأسعار سوف تنخفض

¹Volodymyr Oleksiyovych Trygubenko, **Effect of Oil Prices and Other Determinants on The United States Dollar Effective Exchange Rate**, A Thesis Presented to the Graduate Faculty of Dedman College Southern Methodist University In Partial Fulfillment of the Requirements for the degree of Master of Arts with a Major in Economics ,UMI Number: 1430298,2005.

أو تبقي على التسلق إلى المستويات الحقيقية التي حققتها في اواخر 1970s و أوائل 1980s. إن أسعار النفط مسعرة بالدولار الأمريكي، والمثير للاهتمام في هذه الدراسة هو رؤية كيف يمكن لسعر الصرف الفعلي أن يتأثر بالسعر الحقيقي للنفط. كما أن الدراسة جاءت لتأخذ بعين الاعتبار ليس فقط السعر الحقيقي للنفط، ولكن المتغيرات الأخرى، في محاولة لدراسة الدور الذي تلعبه العوامل الاقتصادية الأساسية في تفسير سلوك سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الولايات المتحدة.

المنهجية المستخدمة للدراسة:

بنيت البيانات على سلسلتين فصليتين: السلسلة الأولى تمتد من 1974،1 حتى 2004،4 مكونة من تسعة (9) مشاهدات من أحد عشر من الشركاء التجاريين الرئيسيين للولايات المتحدة كندا، المكسيك، الصين، اليابان، ألمانيا، المملكة المتحدة، كوريا الجنوبية، فرنسا، ماليزيا، إيطاليا وأيرلندا. وتم استثناء اثنين من مجموعة البيانات الأولى هما الصين والمكسيك بسبب عدم توافر البيانات أثناء 1970s. أما السلسلة الثانية شملت جميع الشركاء التجاريين الرئيسيين الأحد عشر و تمتد من 1980.1 إلى 2004.4، واستخدمت الدراسة حسابين لسعر الصرف. الأول يستند على أوزان مجموع الناتج المحلي الإجمالي، والثاني على الأوزان من الناتج المحلي للفرد الواحد.

استعملت هذه الدراسة بعض التقنيات الحديثة في السلاسل الزمنية، مثل اختبارات جذر الوحدة، تحليل التكامل المشترك و نماذج تصحيح الخطأ، من أجل شرح العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة.

بدأ التحليل الاقتصادي القياسي من خلال تحليل خصائص البيانات العشوائية، والذي يرى أن معظم المتغيرات هي غير ثابتة، باستثناء فرق سعر الفائدة ثم التحليل مع اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ.

تستند الأوزان (gi) لمجموعة البيانات على متوسط بيانات التدفقات التجارية للتصنيع خلال الفترة 2002-2004.

سعر الصرف الاسمي الفعلي (E^E_t) للدولار الأمريكي تم احتسابه باستخدام المتوسط الهندسي المرجح من شركاء الولايات المتحدة التجاريين والأوزان المقابلة (gi) في إجمالي التصنيع التجاري لكل بلد.

نتائج الدراسة:

تشير النتائج إلى أن الفرق في الإنتاجية، وسعر النفط الحقيقي والحساب الجاري تؤثر على سعر الصرف الفعلي الحقيقي. وعلى المدى القصير، فإن السعر الحقيقي للنفط له تأثير سلبي وذات دلالة إحصائية في جميع النماذج، مما يعني أن الارتفاع في أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض قيمة الدولار الأمريكي. ومع ذلك، لم يوجد

على المدى الطويل أي تأثير بين سعر النفط وسعر الصرف. وأما الفرق في الإنتاجية كان لها تأثير سلبي وذات دلالة إحصائية في معظم الحالات، سواء على المدى القصير أو المدى الطويل. و يشير هذا إلى أنه إذا أصبحت الولايات المتحدة أكثر إنتاجية بالنسبة لشركائها التجاريين الرئيسيين، الدخل وارتفاع الواردات، مما يسبب في انخفاض الدولار الأمريكي. والحساب الجاري لديها كان له تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على سعر الصرف، ولكن فقط على المدى القصير.

- oil price fluctuations and U.S Dollar exchange rates ,2009¹

الهدف من هذا البحث هو تقديم أدلة على أن صدمات أسعار النفط تلعب دورا مهما في التأثير على قيمة الدولار الأمريكي على المدى الطويل وأيضا على المدى القصير، بالنظر للاضطرابات الأخيرة في سوق النفط وسلوك الدولار في سوق الصرف منذ 2001، كما تهدف الدراسة إلى إضافة لوغارتم أسعار النفط إلى النموذج النقدي لسعر الصرف باعتباره محدد لسعر صرف الدولار الأمريكي.

المنهجية المستخدمة في الدراسة:

البيانات مستخدمة من عام 1970 إلى 2008 تتضمن الملاحظات الشهرية لكل من: سعر الصرف الاسمي st ، أسعار النفط الكتلة النقدية الأمريكية $(m_t - m_t^*)$ بالنسبة إلى الكتلة الأجنبية في الزمن t ، الإنتاج الصناعي الأمريكي $y_t - y_t^*$ بالنسبة إلى الإنتاج الأجنبي (كندا، الدانمرك، منطقة الاتحاد الأوروبي، اليابان، النرويج، المكسيك، روسيا، السويد، المملكة المتحدة) في الزمن t .

بعد 1970 استعمل تطوير جديد على النموذج النقدي: Frankel & Rose (1995)، (2002) Rappach & Wohor. النموذج يضم العرض والطلب على عملتين:

$$St = m_t - m_t^* - k_y t + k^* Y_t^* + \theta t - \theta^* i_t^*$$

أول خطوة هي انه اجري اختبار لوجود علاقة مستقرة على المدى الطويل باستخدام اختبار جوها نسن واجري اختبارات لجذر الوحدة لتقييم ما إذا كانت السلسلة ساكنة عند مستوى $I(1)$ او عند (0) ، الدراسة تستمر إلى المرحلة الثانية:

¹ Radhamés A. Lizardo^a, André V. Mollick^b, Oil price fluctuations and U.S. dollar exchange rates, a Department of Economics and Finance, Southwestern Adventist University, 100 W. Hillcrest, Keene, TX 76059-0567, USA, b Department of Economics and Finance, University of Texas – Pan American, 1201 W. University Dr., Edinburg, TX 78539-2999, USA, Contents lists available at ScienceDirect Energy Economics journal homepage: www.elsevier.com/locate/eneco.2009.

-النموذج المركب:

بإضافة أسعار النفط إلى النموذج النقدي :

$$St=\beta_0+\beta_1(mt-mt^*)+(y_t-y_t^*)+lroil+\mu$$

lroil: حيث يمثل لوغاريتم سعر النفط الحقيقي في الزمن t .

نتائج الدراسة:

هناك دعم قوي لوجود علاقة ثابتة بين متغيرات النموذج النقدي باستثناء النرويج . وكل المقدرات تؤكد إن أسعار النفط الحقيقية تسهم إسهاما كبيرا في تفسير حركات الدولار الأمريكي على المدى الطويل والنتيجة المنطقية أن الارتفاع في أسعار النفط الحقيقية يؤدي إلى انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقارنة بعملات البلدان المصدرة مثل كندا والمكسيك وروسيا ومن جهة أخرى عمالات البلدان المستوردة للنفط مثل اليابان تعاني انخفاض قيمتها بالنسبة للدولار عندما يرتفع سعر النفط الحقيقي.

- Evolving Relationship between the Dollar and the Price of Oil: An Empirical Investigation,2011¹.

العديد من المراقبين في الأسواق المالية وتجار السلع في السنوات الأخيرة يشيرون إلى إمكانية وجود صلة بين أسعار النفط وقيمة الدولار الأمريكي. وفي الوقت الحاضر، الصحافة المالية غالبا ما تحتوي على تقارير تشير إلى أن ضعف الدولار قد يحدث وراء ارتفاع أسعار النفط، أو على العكس، أن الدولار القوي قد يدفع أسعار النفط إلى أسفل (Birkner (2009)، hanke (A2008)، و hanke (b2008) . ومع ذلك، لا يوجد إجماع في الأدبيات الاقتصادية المنصوص عليها فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين أسعار النفط والدولار. فالهدف من هذه الدراسة هو المساهمة من خلال إجراء التحليل الإحصائي البسيط والاقتصادي للعلاقة بين أسعار النفط وقيمة مؤشر الدولار الأمريكي، وذلك باستخدام البيانات الأخيرة في إيجاد دليل على وجود صلة بين أسعار النفط وقيمة الدولار، وتحديد اتجاه العلاقة السببية.

¹ Peter Brust* Vivekanand Jayakumar, **Evolving Relationship between the Dollar and the Price of Oil: An Empirical Investigation**, University of Tampa , Journal of Financial and Economic Practice, Volume 11 Issue 2 , 2011.

ثم التأكيد على التأثير في السنوات الأخيرة لانخفاض في أهمية الطلب الأمريكي على النفط (الذي هو مستقر نسبيا وغير مرن) ومصاحبة ذلك، زيادة في أهمية الطلب على النفط من الأسواق الناشئة سريعة النمو (حيث مستويات الاستهلاك ترتفع بسرعة). أيضا، تسليط الضوء على الدور الذي لعبه المضاربين الماليين والمستثمرين في متابعة البدائل الاستثمارية لضعف الدولار. حيث انه كلما كان الدولار ضعيف، كلما نمت المخاوف بشأن توقعات التضخم في الولايات المتحدة، وتحول العديد من المضاربين والمستثمرين إلى السلع مثل النفط، والتي قد تكون بمثابة تحوط ضد هبوط الدولار أو ارتفاع معدلات التضخم.

تحاول الدراسة الإجابة على ثلاثة أسئلة مثيرة للاهتمام بشأن العلاقة بين قيمة الدولار وأسعار النفط الخام:

هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيمة مؤشر الدولار وسعر النفط الخام؟ وهل العلاقة بين مؤشر الدولار وأسعار النفط الخام وجدت فقط في فترات ذات بيانات حديثة أو كانت موجودة لفترات أطول؟ في حالة وجود علاقة، ما هو اتجاه العلاقة السببية؟ هل قيمة الدولار تتسبب غرناجر في تغير أسعار النفط أو هل التغيير في أسعار النفط يسبب غرناجر في تغير قيمة الدولار.

المنهجية المستخدمة في الدراسة:

البيانات:

دراسة العلاقة الإحصائية بين أسعار النفط الخام الشهرية وقيمة الدولار خلال الفترة من يناير 1986 إلى أغسطس من عام 2009 .

مؤشر الدولار: استخدم في التحليل والمعرف بأنه مؤشر الدولار للعمليات الرئيسية المرجح تجاريا. **سعر النفط:** استخدم السعر الفوري الشهري لسعر النفط الخام غرب تكساس الوسيط .

كما تم تقسيم فترة العينة إلى فترتين زمنيتين - فترة بين يناير 1986 وديسمبر 1998 و الأخرى بين يناير 1999 وأغسطس 2009. واختيار ديسمبر 1998 كنقطة فاصلة structural breakpoint لأنه يمثل أدنى سعر خام غرب تكساس الوسيط الشهري للنفط الخام (\$ 11.35 للبرميل الواحد) لوحظت خلال فترة العينة بأكملها. وذلك عن طريق إجراء اختبارات:

(based on F-statistic, Log-likelihood ratio, and Wald statistic)، وبالتالي رفض فرضية العدم التي تقول بأنه لا توجد فواصل هيكلية في نقطة محددة عند مستوى 1%.

أما عن احد الجوانب الرئيسية لتحليل اختبار سببية جرانجر هو اختيار مجموعة مناسبة من التباطؤ في المتغيرات ، وعليه استخدم الباحثان ما يسمى بـ the Lag Exclusion Wald Test ، وأجريت اختبارات السببية

لجرانجر (باستخدام ثلاثة تباطؤات) لفترات العينة الثلاثة التالية: عينة كاملة (يناير 1986 - أغسطس 2009)؛ العينة الأولى (يناير 1986 - ديسمبر 1998)؛ و، العينة الثانية (يناير 1999 - أغسطس 2009).

نتائج الدراسة:

بالنسبة للفرضية القائلة بأن التغيرات في مؤشر الدولار لا تسبب تغيرات في أسعار النفط الخام قد تم رفضها إلا في يناير 1999 - أغسطس 2009. بينما لم يتم رفض الفرضية القائلة بأن التغيرات في مؤشر الدولار لا تسبب تغيرات في أسعار النفط الخام للفترة العينة الكاملة (يناير 1986 - أغسطس 2009) والعينة الأولى (يناير 1986 - ديسمبر 1998). ومن المثير للاهتمام، لجميع فترات العينة الثلاث، فإن الباحثان لم يستطيعا رفض فرضية العدم التي تشير إلى أن التغيرات في أسعار النفط لا تسبب تغيرات في مؤشر الدولار. وتشير النتائج أعلاه إلى أنه خلال السنوات الأخيرة (يناير 1999 - أغسطس 2009) التغيرات في مؤشر الدولار الخام تؤثر على أسعار النفط وليس العكس.

وكاستنتاج عام قدمت هذه الدراسة دراسة إحصائية شاملة للعلاقة بين قيمة مؤشر الدولار وأسعار النفط الخام. الأدلة التجريبية من السنوات الأخيرة تكشف وجود علاقة ذات دلالة إحصائية وسلبية بين قيمة الدولار وأسعار النفط الخام. بحيث التحليل اتجاه العلاقة السببية يشير إلى أن التغيرات في قيمة الدولار تؤثر سلبا على أسعار النفط الخام. ومن بين الأسباب المحتملة وراء هذه العلاقة الملحوظة مؤخرا بين مؤشر الدولار و أسعار النفط الخام هي : ارتفاع دور المشاركين في الأسواق المالية والمضاربين في أسواق السلع، لبيحثون عن عوائد أفضل (في بيئة المنخفضة الفائدة) ومحاولة التغلب على آثار ضعف الدولار. بالإضافة إلى ذلك، الدور المتزايد الذي يلعبه المستهلكين والمنتجين غير الأمريكيين في سوق النفط الخام العالمي له أهمية كبيرة. غياب الطلب على النفط في ظل ارتفاع سعر النفط بالدولار لوحظ في السنوات الأخيرة كمؤشر واضح على الساحة العالمية المتطورة. يظهر النمو الاستثنائي في الصين وغيرها من الأسواق الناشئة وزيادة نفوذهم في أسواق السلع الأساسية أن يكون عاملا وراء ارتباط قيمة الدولار و أسعار النفط.

2.2.3: دراسات على الدول المستهلكة للنفط.

-Exchange Rate and Oil prices , 1995¹

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة القوية والمهمة بين السعر المحلي الحقيقي للنفط وأسعار الصرف الفعلية الحقيقية لألمانيا والولايات المتحدة واليابان، وتفسر لماذا أن سعر النفط الحقيقي يلتقط الصدمات الخارجية

¹ Robert A. Amano and Simon van Norden, **Exchange Rates and Oil Prices**, Bank of Canada, Working Paper 95-8 / Document de travail 95-8, 1995.

لمعدلات التبادل التجاري ولماذا هذه الأخيرة يمكن أن تكون العامل الأكثر أهمية لتحديد أسعار الصرف الحقيقية على المدى الطويل.

المنهجية المستخدمة في الدراسة:

بيانات شهرية تغطي الفترة من $M_11973-M_61993$ عن سلاسل سعر الصرف الفعلي الحقيقي لكل من ألمانيا (المارك)، اليابان (الين)، أمريكا (الدولار)، و سعر النفط المحلي المعرف بسعر النفط الخام الأمريكي ويست تكساس انترميديات ، والمقصد (WTI) بواسطة مؤشر استهلاك البلد.

انطلقا الباحثان من فكرة أن أسعار النفط قد تكون المؤثر الأكثر أهمية في تفسير جميع حركات أسعار الصرف الحقيقية على المدى الطويل، ومنه بدأ من اقتصاد صغير ومفتوح لقطاعين لدراسة النموذج البسيط على المدى الطويل. ثم اعتبار سعر النفط كمسؤول عن التغيرات الخارجية لمعدلات التبادل التجاري وعليه تم إجراء اختبار التكامل المشترك وجذر الوحدة على المدى الطويل لتوضيح العلاقة بين أسعار الصرف الحقيقية وأسعار النفط الحقيقية وذلك بإتباع الخطوات التالية:

أولاً: اختبار السلاسل الزمنية على كل متغير باستخدام اختبارات ديكي فولر الموسع وفيليبس بيرون، ثانياً: اختبار انجل وجرانجر للتكامل المشترك ثم مقارنة الاستنتاجات باستخدام اختبار جوهانسن جوزلي، والخطوة الأخيرة: انتقالاً إلى تقدير مدى استجابة أسعار الصرف الفعلية الحقيقية لتغيرات أسعار النفط على المدى الطويل بتطبيق طريقة المربعات الصغرى، ثم استخدام ثلاث مقدرات إحصائية وهي:

DLS, FMLS, CCR

نتائج الدراسة:

اختبارات التكامل المشترك قدمت أدلة قوية حول التكامل المشترك بين أسعار النفط وأسعار الصرف الفعلية الحقيقية لألمانيا واليابان ولكن لا يوجد بالنسبة للولايات المتحدة خاصة أن اختبارات ديكي فولر والآخرين ترفض الفرضية العدمية لعدم وجود التكامل المشترك عند مستوى 1% للمارك و 5% و 1% للدولار، أما اختبار جوهانسن جوزليه وجد أدلة متينة للتكامل المشترك على كل العملات الثلاث والتي تشير إلى أن سعر النفط يلتقط التغيرات الدائمة في سعر الصرف الحقيقي لألمانيا واليابان والو.م.ا.

أما اختبارات OLS ليست فعالة بسبب مشكلة الارتباط المتسلسل للأخطاء أي أنها تقلل من استجابة أسعار الصرف الحقيقية لصدمات أسعار النفط ، ولكن الطرق الثلاث تعطي أدلة على المدى الطويل. وهناك أدلة على اختبار السببية أي في اتجاه يمتد من سعر النفط إلى سعر الصرف الحقيقي وليس العكس.

-OIL PRICES and REAL EXCHANGERATES ,2006¹

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين أسعار النفط الحقيقية وأسعار الصرف الحقيقية على المدى الطويل لدول G7 ومحاولة دراسة قدرة أسعار النفط للتنبؤ بعائدات الصرف الحقيقية على المدى الطويل.

المنهجية المستخدمة في الدراسة:

بيانات شهرية من 1:1972 إلى 10:2005 لدول G7 أسعار الصرف الاسمية، مؤشرات أسعار الاستهلاك، السعر العالمي للنفط، سعر الإمارات العربية المتحدة (Dubai، سعر النفط البريطاني (Brent) سعر النفط تكساس (WTI) لأمريكا الغربية، أسعار الصرف الحقيقية مبنية باستخدام مؤشرات أسعار الاستهلاك. وأسعار النفط الحقيقية المعروفة بأسعار النفط بالدولار الأمريكي المحول لعملة محلية بواسطة مؤشر الاستهلاك المحلي CPI.

وبيانات CPI متوفرة ابتداء من 1:1972 إلى 12:1991 لألمانيا الغربية، و1:1991 إلى 10:2005 لألمانيا وبالتالي تجمع السلسلتين.

بيانات (WTI) متوفرة فقط من 1:1983 إلى 10:2005 .

تعتمد الدراسة على النموذج النظري البسيط لدعم العلاقة بين أسعار الصرف الحقيقية وأسعار النفط الحقيقية عن طريق اختبار ما إذا كانت أسعار الصرف ترتبط ايجابيا مع أسعار النفط الحقيقية. وقبل التحقيق في اختبار استقرار السلاسل الزمنية تم إجراء اختبار *breaks structural* لكل بلد على حدى. ثم تخضع لاختبار جذر الوحدة الذي كشف عن عدم السكون، وبعدها تجمع العملات وتخضع لاختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك.، وأخيرا دراسة التوازن على المدى الطويل بين أسعار الصرف وأسعار النفط بواسطة ثلاث طرق: PMG, OLS(DOLS), OLS(FMOLS) ثم اختبار الانحدار التنبؤ.

نتائج الدراسة:

أظهرت نتائج الاختبارات أن أسعار النفط قد تكون المصدر الرئيسي لتفسير حركات أسعار الصرف الحقيقية وان هناك علاقة تكامل بين أسعار النفط الحقيقية وأسعار الصرف الحقيقية، وكل النتائج كانت قوية بخصوص مقاييس أسعار النفط المختلفة. كما أن اختبار الانحدار التنبؤ تشير إلى أن أسعار النفط الحقيقية كانت قوية

¹ Shiu-Sheng Chen ^a , Hung-Chyn Chen ^b , **Oil prices and real exchange rates** , a Department of Economics, National Taiwan University, No. 21, Hsu-Chow Road, Taipei, Taiwan ,b Taiwan Research Institute, 29F., 27, JungJeng E. Rd., Sec. 2, DanShuei, Taipei, 251 Taiwan, Energy Economics,2006.
www.elsevier.com/locate/eneco.

التنبؤ بحركات أسعار الصرف الحقيقية على المدى الطويل، وأخيرا أداء التنبؤ من خارج العينة باستخدام أسعار النفط تفوق على نموذج السير العشوائي وكان أفضل على المدى الطويل.

3. دراسات على الدول الناشئة.

-Oil Prices, Exchange Rates and Emerging Stock Markets, 2011.¹

تحاول هذه الدراسة دراسة علاقتين: الأولى، علاقة أسعار النفط بأسعار أسهم الأسواق الناشئة. والثانية، علاقة أسعار النفط بأسعار الصرف باستخدام نموذج SVAR، وتهدف إلى توضيح بان الاقتصاديات الناشئة من بين أسرع الاقتصاديات نموا وهذا سوف يؤثر على ديناميكية العلاقة بين أسعار النفط وأسعار أسهم الأسواق الناشئة وأسعار الصرف.

المنهجية المستخدمة في الدراسة:

تم تجميع بيانات شهرية على: إنتاج النفط العالمي، أسعار النفط، النشاط الاقتصادي الحقيقي العالمي، أسعار الصرف، أسعار أسهم الأسواق الناشئة وأسعار الفائدة. العينة تغطي الفترة من 1:1988 إلى 12:2008 وبيانات على إنتاج النفط العالمي خلال الفترة 2:1987 إلى 4:2008 .

للتحقيق في العلاقة الديناميكية بين هذه المتغيرات يستخدم تقدير نموذج مركب من شعاع VAR الانحدار الذاتي للمتغيرات :

-الإنتاج العالمي للنفط OILPROD، -لوغار يتم النشاط الاقتصادي الحقيقي العالمي rea، -الأسعار الحقيقية للأسهم EMR

في الأسواق الناشئة، -أسعار النفط الحقيقية OILR، -مؤشر أسعار الصرف المرجح للتجارة TWE، -معدل الفائدة السائد TED .

ويحسب دافع الاستجابة بطريقتين: standard and local projection based methods على المدى القصير.

¹ Syed Abul Basher^a, Alfred A. Haug^b, Perry Sadorsky^c, **Oil Prices, Exchange Rates and Emerging Stock Markets**, a Department of Research & Monetary Policy Qatar Central Bank, Department of Economics University of Otago, c Schulich School of Business York University, 2011.

نتائج الدراسة:

- صدمات أسعار النفط الايجابية تؤدي إلى انخفاض أسعار أسهم الأسواق الناشئة وأسعار صرف الدولار على المدى القصير

- صدمة إنتاج النفط الايجابية تخفض أسعار النفط، في حين الصدمة الايجابية للنشاط الاقتصادي الحقيقي تزيد أسعار النفط

- هناك أدلة على أن الزيادة في أسعار أسهم الأسواق الناشئة يزيد في أسعار النفط.

-Oil prices and Emerging Market Exchange Rates,2012¹

تبحث هذه الدراسة حول دور أسعار في تفسير ديناميكيات أسعار الصرف لمجموعة مختارة من الاقتصاديات الناشئة متمثلة في 13 بلد، كما أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة في بعض النقاط:

- اختيار الاقتصاديات الناشئة للدراسة على خلاف الاقتصاديات المتقدمة- بالتوازي مع استخدام الدراسات السابقة للنماذج النقدية في اكتشاف أسعار الصرف ومع انخفاض قدرة البيانات، فهذه الدراسة تأخذ النفط كأصل بديل واستخدام بيانات يومية لسعر النفط للتحقيق في ديناميكيات أسعار الصرف كما تهدف الدراسة إلى بيان لماذا تلك العلاقة تغيرت بمقارنتها قبل وبعد الأزمة المالية 2008 .

المنهجية المستخدمة في الدراسة:

فترة العينة من 2003 إلى 2010 وقسمت إلى ثلاث عينات فرعية:

03/07/2008-03/01/2003-

25/12/2008-04/07/2008-

2010-26/12-2008/6/20

تستخدم سلسلة بيانات يومية لكل من: أسعار النفط (برنت) وأسعار الدولار الأمريكي، أسعار صرف البلدان الناشئة(EMBI+)، وكل البيانات يعبر عنها بلوغاريتم العوائد .

¹ Ibrahim Turhan^a, Erk Hacihasanoglu^{a1}, Ugur Soytaş^b, **Oil Prices and Emerging Market Exchange Rates**, a Central Bank of the Republic of Turkey, 06100 Ankara, Turkey, b Middle East Technical Univ., Dep. of Bus. Admin., 06800 Ankara, Turkey, WORKING PAPER NO: 12/01, 2012.

استخدام ثلاث اختبارات لجذر الوحدة لكل عائد خلال كل فترة عينة مختلفة وأظهرت النتائج أن جميع عوائد سعر الصرف وأسعار النفط هي ساكنة عند المستوى، وعليه يتم تطبيق نموذج: VAR ، وبالتالي تبين أن سعر النفط يتسبب في سعر الصرف. ومنه من اجل دراسة استجابة سعر الصرف لصدمات سعر النفط استخدمت الدراسة اختبارات الاستجابة المعممة (Koop (1996) et and Pesaran and Shin (1998al)

نتائج الدراسة:

الدراسة تخلص إلى أن الارتفاع في أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع كبير في عملات الاقتصاديات الناشئة مقابل الدولار الأمريكي، كما أن اختبار تتبع استجابة سعر الصرف لتغيرات أسعار النفط في الثلاث فترات المختلفة يشير إلى أن: ديناميكيات سعر النفط تتغير كثيرا خلال فترة العينة والعلاقة بين أسعار النفط وأسعار الصرف تصبح أكثر أهمية بعد الأزمة المالية 2008 .

خلاصة الفصل الثالث:

كان الهدف من وراء الدراسات السابقة التي قمنا بتحليلها هو الوصول الى بعض الاستنتاجات:

- مختلف الدراسات كانت تهدف إلى معرفة اثر تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي سواء لبلد أو مجموعة من البلدان.
- بعض النتائج أظهرت أن هناك ارتباط ايجابي على المدى الطويل بين أسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي. في حين البعض منها وجدت علاقة سلبية خاصة في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية حيث أثبتت وجود عن أعراض المرض الهولندي.
- بعض النتائج أظهرت أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة قوية وان أسعار الصرف تستجيب لحركات أسعار النفط وهذا يدل على أن أسعار النفط من بين المحددات الرئيسية لسعر الصرف الحقيقي. في حين البعض منها أضافت العوامل الأساسية لتحديد سعر الصرف الحقيقي.
- بعض الدراسات استخدمت نماذج حديثة في الاقتصاد القياسي وهذا ما سهل في عملية تحليل النتائج.
- يوجد اختلاف في المنهجية المستخدمة والنموذج في كل دراسة. لهذا تختلف النتائج باستخدام الأسلوب القياسي المستخدم.
- هناك غموض في بعض الدراسات حول كيفية تحديد سعر الصرف الحقيقي في الاقتصاديات المنتجة للنفط
- ما يعاب على بعض الدراسات أنها أخذت عدد صغير من المشاهدات .
- مختلف الدراسات توصي بان يكون هناك تنوع في الاقتصاد من اجل الحد من آثار المرض الهولندي.

الفصل الرابع

تمهيد:

تعد الجزائر من بين الدول النامية المصدرة للنفط، ومن بين الدول الأقل تنوعا في صادراتها إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة وهي المحروقات وبنسبة تفوق 95% في المتوسط، كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 60% من إيرادات الميزانية العامة للدولة، وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط المعروف تاريخيا بأنه الأكثر تقلبا من بين السلع الأساسية.

وفي هذا السياق فقد شهدت الأسواق النفطية عدة أزمات نفطية كان لها عدة آثار سلبية أو إيجابية، وبالنسبة للجزائر فاعتمادها الكبير على العوائد النفطية خلال فترة الثمانينات جعلها تتكبد خسائر كبيرة حيث بدا ذلك واضحا بعد أزمة 1986 وتأثيرها السلبي في متغيرات الاقتصاد الكلي، لكن مع مطلع التسعينات شهدت تحولات شاملة جراء تطبيق عدة إصلاحات من خلال برامج مختلفة أهمها برنامج الإنعاش الاقتصادي والذي تزامن مع ارتفاع غير مسبوق في أسعار النفط منذ سنة 2000، غير أن تلك الطفرة في الأسعار لم تدم طويلا لتتدهور الأسعار مجددا في منتصف جوان 2014.

وتزامنا مع التذبذبات الحاصلة في سعر صرف الدينار الجزائري منذ مطلع الألفية الثانية ، بين الانخفاض تارة والتحسين الطفيف تارة أخرى، مع كون الاتجاه العام هو نحو الانخفاض ولكن بنسب ضعيفة، سنحاول في هذا الفصل دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية، بالاعتماد على نموذج VAR متجه الانحدار الذاتي. والهدف من دراستنا القياسية هو اختبار اثر تغير سعر النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري، وتحديد هل أن التغير في سعر النفط يمكن أن يفسر الفروقات في سعر الصرف الحقيقي، أي هل يمكن أن نعتبر سعر النفط كأحد المحددات الرئيسية لسعر الصرف الحقيقي؟، وبالتالي الهدف من الدراسة هو محاولة تفسير العلاقة بين أسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي باختلاف التذبذبات الحاصلة في كلا المتغيرين.

1.4: مدخل لنظرية الاقتصاد القياسي:

لقد أصبح الاقتصاد القياسي يلعب دورا هاما في مجال الدراسات الاقتصادية بمختلف أنواعها ، وذلك من خلال بناء نماذج قياسية تسمح بتفسير الظاهرة الاقتصادية المدروسة ، حيث يهتم الباحث في مجال الاقتصاد القياسي بدراسة وتحديد العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية الذي يتطلب بالأساس الإلمام الجيد بجوانب النظرية الاقتصادية المتعلقة بالظاهرة والتي تحدد اتجاهاتها العامة، كما يتطلب مجال البحث في هذا الميدان ، الإلمام بأدوات التحليل الرياضي والإحصائي والتي تساهم في تصميم النموذج. ووفقا لهذا المحور سوف نتطرق إلى ماهية الاقتصاد القياسي ، أهدافه ومختلف نماذجه.

1.1.4: ماهية الاقتصاد القياسي:

لقد استخدم لفظ الاقتصاد القياسي Econometrics لأول مرة سنة 1926 و إن أصل هذا المصطلح يوناني ويتكون من مقطعين هما Economic أي علم الاقتصاد و Metrics أي القياس (المتر) ، ويعرفه البعض بأنه القياس في الاقتصاد، وبصورة أكثر تفصيلا هو العلم الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية، بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية، أو تفسير بعض الظواهر، أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية.¹

ويمكن تعريفه بأنه: أسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي يهتم بالتقدير العددي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية معتمدا في ذلك على النظرية الاقتصادية والرياضيات والإحصاء للوصول إلى هدفه الخاص باختبار الفروض والتقدير، ومن ثم التنبؤ بالظاهرة الاقتصادية.²

2.1.4: أهداف الاقتصاد القياسي:

يهدف الاقتصاد القياسي إلى:³

- اختبار النظرية الاقتصادية: تبدأ طريقة الاستنباط من افتراضات مبسطة يضعها الباحث بهدف تبسيط الواقع ثم يستنبط منها فروضا مفسرة عادة ما تقدم تفسيراً للظاهرة الاقتصادية محل البحث.

¹ محمد شبيخي، دروس وأمثلة محلولة في الاقتصاد القياسي، جامعة ورقلة، الطبعة الأولى، السنة الجامعية 2010/2011، ص 1.

² حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط2009، ص18.

³ عبد المحمود محمد عبد الرحمن، مقدمة في الاقتصاد القياسي، جامعة ملك سعود الرياض، 1997، ص23.

- تفسير بعض الظواهر الاقتصادية: تتلخص مهمة الاقتصاد القياسي في قياس العلاقات الاقتصادية بغرض اختبارها، وعليه فان القياس لا يمكن أن يتم إلا بناء على نظرية، حيث تقدم هذه الأخيرة العلاقات التي يمكن قياسها ، ومن ثم فان مهمة النظرية الاقتصادية تأتي قبل مهمة الاقتصاد القياسي، كما تحدد النظرية الاقتصادية للباحث المتغيرات التي يتعين جمع البيانات بشأنها.
- التنبؤ بسلوك المتغيرات الاقتصادية: يساعد استخدام الطرق القياسية في تحديد القيم المتوقعة لبعض المتغيرات الاقتصادية في فترات مقبلة بالاعتماد على البيانات الواقعية المتاحة عن فترات ماضية، ويستفيد صانع القرار من عملية التنبؤ من اجل رسم خطط اقتصادية ملائمة واتخاذ خطوات مبكرة لإنجاح الخطط الاقتصادية في المستقبل.
- وضع وتقييم السياسات الاقتصادية: يساعد الاقتصاد القياسي على تحديد القيم الرقمية لمعاملات العلاقات الاقتصادية، والتي تفيد في رسم سياسات اقتصادية سليمة

3.1.4: النماذج الاقتصادية والقياسية.

- المهمة الأولى للاقتصاد القياسي هي تكوين النموذج القياسي، وعليه يعرف النموذج بأنه تمثيل مبسط للواقع الحقيقي. ويتضمن النموذج جميع المتغيرات التي تعتبر مهمة في تحديد النموذج ونترك المتغيرات في المتغير العشوائي، هذا ما يفرق بين النموذج الاقتصادي والنموذج القياسي.
- النموذج الاقتصادي هو مجموعة من الافتراضات التي تصف بالتقريب سلوك اقتصاد معين او قطاع من الاقتصاد في حين النموذج القياسي يتكون مما يلي:¹
- 1- مجموعة من المعادلات السلوكية مشتقة من النموذج الاقتصادي، هذه المعادلات تتضمن بعض المتغيرات و متغير عشوائي والذي يتضمن جميع المتغيرات والتي تعتبر غير رئيسية في وصف الغرض المطلوب للنموذج.
 - 2- يفيد إذا ما كان هناك خطأ في المشاهدات المتحصل عليها.
 - 3- تحديد توزيع الاحتمالات للمتغير العشوائي.

¹ عدنان الصنوي، محاضرات في الاقتصاد القياسي، جامعة صنعاء، ص4،6.

ويمكن القول أن النموذج القياسي هو نموذج جبري احتمالي لاحتوائه على متغيرات عشوائية تجعل العلاقات بين المتغيرات احتمالية وليست مؤكدة، ومنه يحتوي النموذج على متغيرات تابعة، متغيرات مستقلة ومتغيرات عشوائية.¹

وتتوجه الدراسة القياسية في تحديد نوع المتغيرات واختبار إستقرارية السلاسل الزمنية بإدخال فرضية الجذر الأحادي، وإيجاد العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل وتفاديا للانحدار الزائف بين المتغيرات نستخدم في الاقتصاد القياسي اختبار التكامل المشترك، إذن في العمل القياسي يوجد خطوات يجب إتباعها منها تحليل البيانات التي تكون على شكل سلاسل زمنية بدراسة إستقراريتها ونوعية عدم الاستقرار .

2.4: تحليل نظري لمنهجية الدراسة التطبيقية

1.2.4: اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية تستعمل اغلب الدراسات اختبار ديكي فولر الموسع (Dickey- Fuller Augmentes) واختبار فيليبس وبيرون (Philips Perron) واختبار (KPSS) ، وتسمح هذه الاختبارات بتبيان ما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة أو غير مستقرة وذلك من خلال تحديد ما إذا كان هناك جذور وحدوية واتجاه عام زمني.

- اختبار ديكي فولر الموسع (Dickey- Fuller Augmentes):²

يعتبر اختبار (ADF) أكثر تطور من اختبار (DF) لأنه يأخذ في الحسبان عدم ترابط الأخطاء، ويرتكز اختبار (ADF) على الفرضية البديلة: $|\rho| < 1$ ، ويتم تقدير النماذج التالية باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) .

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + C + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + C + b_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

حيث: $p = \rho - 1$ ، (p درجة التأخير) . ε_t : تشويش ابيض (متوسط معدوم، تباين δ_ε^2) .
ويتم اختبار الفرضيات التالية:

$$H_0: \rho - 1 = 0$$

¹ نعمة الله نجيب إبراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2002، ص30.
² D.A.Dickey, W.A.Fuller, **Likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root**, Econometrica, 1981,49, pp.1057-1072.

$$H_1 : \theta - 1 < 0$$

وقد تم حساب قيمة المقدرة ($\hat{\theta}_1$) من طرف Fuller و Dickey واستخرجوا جدولاً للقيم الحرجة ($\hat{\theta}-1$) بحيث يتم مقارنتها مع (Z) المحسوبة انطلاقاً من المعادلة التالية:

$$Z_{cal} = \frac{\hat{\theta}-1}{\delta \hat{\theta}_1}$$

فإذا كانت $Z_{cal} \geq Z_{tab}$ فهذا يعني وجود جذر أحادي وبالتالي نقبل الفرضية (H_0)، والسلسلة تكون غير مستقرة .

أما إذا كانت $Z_{cal} < Z_{tab}$ فهذا يعني أن السلسلة مستقرة ويمكن تحديد قيمة (p) عن طريق معيار Akaike او معيار Schwarz ، حيث:

$$Akaike(p) = n \log(\delta_{\hat{\theta}_t}^2) + 2(3+p)$$

$$Schwarz(p) = n \log(\delta_{\hat{\theta}_t}^2) + 2(3+p) \log n$$

بحيث:

$\delta_{\hat{\theta}_t}^2$: تباين الأخطاء العشوائية بعد عملية التقدير، n عدد المشاهدات.

1- اختبار فيليبس بيرون (Philip Perron) 1988:

يرتكز هذا الاختبار على تصحيح غير ثابت لإحصائيات Fuller– Dickey من أجل اخذ الأخطاء بعين الاعتبار.

ويتم اختبار (Philips Perron) وفق المراحل التالية:

1- تقدير النماذج الثلاث لاختبار Fuller– Dickey بطريقة المربعات الصغرى العادية، وحساب الإحصائيات المشتركة مثل (et) سلسلة البواقي.

$$s_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 \quad \text{2- تقدير الانحراف في المدى القصير}$$

3- تقدير معامل التصحيح (s_t^2) (التباين في المدى الطويل) ، وبحسب انطلاقاً من تباينات البواقي للنماذج المقدر.

$$s_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + \sum_{i=1}^l \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{n} \sum_{p=1+l}^n e_t e_{t-1}$$

ولتقدير هذا التباين في المدى الطويل لا بد من وجود قيمة تأخر (L) مقدرة بدلالة عدد المشاهدات:

$$n, L \approx 4(n/100)^{2/9}$$

ويتم حساب إحصائية PP من خلال المعادلة التالية:

$$t_{\hat{\theta}_1}^* = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\theta}_1 - 1) + \frac{n(k-1)\delta_{\hat{\theta}_1}^2}{\sqrt{k}}}{\delta_{\hat{\theta}_1}^2}$$

$$\text{مع: } k = \frac{\delta^2}{e_t^2}$$

وتكون مقارنة إحصائية ($t_{\theta_1}^*$) مع القيمة الجدولية المستخرجة من جدول (Mackinnon) .

- اختبار KPSS (1992) :

قدم هذا الاختبار Kwiat Kowski سنة 1992، ويرتكز على استعمال مضاعف لاغرانج (Lagrange) (LM) de Multiplicateur) بعدما يتم تقدير النموذج (2) ، أو النموذج (1) ، ونقوم بحساب المجموع الجزئي للبواقي حسب الصيغة التالية:

$$S_t = \sum_{i=1}^t e_i$$

ثم نقوم بتقدير التباين S_t^2 في المدى الطويل بنفس الصيغة المعطاة في اختبار Phillips و Perron أي:

$$s_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + \sum_{i=1}^l (1 - \frac{i}{l+1}) \frac{1}{n} \sum_{p=1+l}^n e_t e_{t-1}$$

ويكون الاختبار كالأتي:

- إذا كانت إحصائية (LM) أكبر من القيمة الجدولية فاننا نرفض الفرضية العدمية (H_0) أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة.

2.2.4- مبادئ تقنية أشعة الانحدار الذاتي VAR .

ينقسم هذا المحور إلى أربعة مراحل كما يلي: تقدم نموذج VAR، طرق التقدير والتنبؤ، ديناميكية نماذج الانحدار الذاتي VAR و تحليل الصدمات ، والمرحلة الرابعة مخصصة للبحث عن معنى السببية بين متغيرين.

- تقديم نموذج VAR¹ .

مثال تمهيدي:

نعتبر نموذج VAR متكون من متغيرين y_{1t} و y_{2t} ، وكل من هذه المتغيرات هي بدلالة القيم الماضية الخاصة بها.

مثال نموذج VAR من الدرجة $p=4$ يكتب على الشكل التالي:

$$Y_{1t} = a_1 + \sum_{i=1}^4 b_{1i} y_{1t-i} + \sum_{i=1}^4 c_{1i} y_{2t-i} - d_1 y_{2t} + \varepsilon_{1t}$$

$$Y_{2t} = a_2 + \sum_{i=1}^4 b_{2i} y_{1t-i} + \sum_{i=1}^4 c_{2i} y_{2t-i} - d_2 y_{1t} + \varepsilon_{2t}$$

نعتبر كل من المتغيرين y_{1t} و y_{2t} مستقرين، ε_{1t} و ε_{2t} هما يعبران عن التشويش الأبيض للتباين الثابت $\sigma_{\varepsilon_1}^2$ و $\sigma_{\varepsilon_2}^2$ وغير مرتبطين ذاتيا. يمكننا أن نرى على الفور وفرة من المعلومات عند التقدير ومشاكل فقدان

¹ Régis Bourbonnais, « Econométrie », Dunod, Paris, 7ème édition, 2010, P258.

درجات الحرية الناتجة. إن قراءة هذا النموذج، يبدو أنه غير مخفض: في الواقع، Y_{1t} لها تأثير فوري على Y_{2t} والعكس بالعكس. يسمى هذا النظام الأولي الشكل الهيكلي للتمثيل VAR. على شكل المصفوفات، على الشكل التالي:

$$BY_1 = A_0 + \sum_{i=1}^4 A_i Y_{t-i} + \varepsilon_t \quad (1)$$

مع:

$$B = \begin{bmatrix} 1 & d_1 \\ d_2 & 1 \end{bmatrix} Y_1 = \begin{bmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \end{bmatrix} A_0 = \begin{bmatrix} a_1 \\ a_2 \end{bmatrix} A_i = \begin{bmatrix} b_{1i} & c_{1i} \\ b_{2i} & c_{2i} \end{bmatrix} \varepsilon = \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{bmatrix}$$

لكي نحصل على نموذج VAR على شكل قانوني، نضرب المعادلة (1) في B^{-1} . ويكتب على الشكل التالي:

$$Y_{1t} = a_1^0 + \sum_{i=1}^4 a_{1i}^1 y_{1t-i} + \sum_{i=1}^4 a_{1i}^2 y_{2t-i} + v_{1t}$$

$$Y_{2t} = a_2^0 + \sum_{i=1}^4 a_{2i}^1 y_{1t-i} + \sum_{i=1}^4 a_{2i}^2 y_{2t-i} + v_{2t}$$

في هذه المواصفات، الأخطاء v_{1t} و v_{2t} هي بدلالة التشويش، لان $v = B^{-1} \varepsilon$ ونحصل على:

$$v_{1t} = (\varepsilon_{1t} - d_1 \varepsilon_{2t}) / (1 - d_1 d_2) \quad \text{و} \quad v_{2t} = (\varepsilon_{2t} - d_2 \varepsilon_{1t}) / (1 - d_1 d_2)$$

وتبين لنا أن:

$$E(v_{1t}) = 0 ; E(v_{2t}) = 0 ; E(v_{1t} v_{1t-i}) = 0 ; E(v_{2t} v_{2t-i}) = 0$$

الأخطاء لها توقع يساوي الصفر وغير مترابطة ذاتيا.

$$E(v_{1t}^2) = (\sigma_{\varepsilon_1}^2 + d_1^2 \sigma_{\varepsilon_2}^2) / (1 - d_1 d_2)^2 ; E(v_{2t}^2) = (\sigma_{\varepsilon_2}^2 + d_2^2 \sigma_{\varepsilon_1}^2) / (1 - d_1 d_2)^2$$

تباين الخطأ ثابت (مستقل عن الزمن).

$$E(v_{1t} v_{2t}) = -(d_2 \sigma_{\varepsilon_1}^2 + d_1 \sigma_{\varepsilon_2}^2) / (1 - d_1 d_2)^2$$

إذا كان $d_1=d_2=0$ ، المتغيرين y_{1t} و y_{2t} ليس لديهم تأثيرات متزامنة على بعضها البعض ، الأخطاء u_{1t} و u_{2t} غير مرتبطة . وفي الحالة العكسية الأخطاء u_{1t} و u_{2t} مرتبطة ومنه تبين هذه الأخطاء له تأثير على الآخر في وقت معين .

1- التقديم العام لنموذج VAR

عموما نموذج VAR يتكون من المتغيرات k و قيم التباطئ p ، ويرمز له بالرمز $VAR(p)$ ويكتب على الشكل مصفوفات كالتالي:

$$Y_t = A_0 + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \dots + A_p Y_{t-p} + v_t$$

مع

$$\text{avec } Y_t = \begin{bmatrix} y_{1,t} \\ y_{2,t} \\ \vdots \\ y_{k,t} \end{bmatrix} ; A_p = \begin{bmatrix} a_{1p}^1 & a_{1p}^2 & \dots & a_{1p}^k \\ a_{2p}^1 & a_{2p}^2 & & a_{2p}^k \\ \vdots & \vdots & & \vdots \\ a_{kp}^1 & a_{kp}^2 & & a_{kp}^k \end{bmatrix} ; A_0 = \begin{bmatrix} a_1^0 \\ a_2^0 \\ \vdots \\ a_k^0 \end{bmatrix} ; v_t = \begin{bmatrix} v_{1t} \\ v_{2t} \\ \vdots \\ v_{kt} \end{bmatrix}$$

نرمز : $\Sigma_v = E(v_t v_t')$ ، مصفوفة ذات البعد (k, k) للتباين المشترك للأخطاء. وهذه المصفوفة هي بالطبع غير معروفة .

هذا التمثيل يمكن أن يكتب باستخدام عامل التأخر على الشكل التالي:

$$A(D)y_t = A_0 + v_t \text{ وايضا } (1 - A_1 D - A_2 D^2 - \dots - A_p D^p)y_t = A_0 + v_t$$

شرط الاستقرار:

$$E(y_t) = \mu \forall t ;$$

$$\text{Var}(y_t) < \infty ;$$

$$\text{Cov}(y_t, y_{t+k}) = E[(y_t - \mu)(y_{t+k} - \mu)] = \Gamma_k \forall t.$$

2- طريقة تقدير نموذج VAR

يرتكز تقدير نموذج VAR على انه كل معادلة يتم تقديرها بطريقة المربعات الصغرى العادية MCO ، بشكل مستقل عن بعضها البعض أو عن طريقة احتمال الحد الأقصى. ويكون النموذج $VAR(p)$ المقدر على الشكل التالي:

$$Y_t = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 Y_{t-1} + \hat{A}_2 Y_{t-2} + \dots + \hat{A}_p Y_{t-p} + e$$

يعني e متجه ذو بعد $(k, 1)$ للبواقي المقدرة $e_{1t}, e_{2t}, \dots, e_{kt}$.

ونرمز بـ Σ_e مصفوفة التباين المشترك لتقدير البواقي للنموذج .

معاملات النموذج لا يمكن تقديرها إلا إذا كانت السلاسل مستقرة . أيضا بعد دراسة خصائص الاستمرارية ، تكون السلاسل مستقرة عند الفروق، قبل تقدير المعلمات في حالة اتجاه عشوائي *stochastique* . أو يمكن إضافة عنصر الاتجاه لمواصفات VAR ، في حالة اتجاه قاطع.

- تحديد عدد التأخرات:

توجد عدة معايير لتحديد درجة تأخير المسار p لنموذج VAR ونذكر على سبيل المثال المعيارين : (Schwartz, Akaike) وطريقة اختيار درجة التأخير تعتمد على تقدير كل نماذج VAR من اجل درجة تنغير من 0 الى h بحيث h هو أكبر تأخير مقبول من طرف النظرية الاقتصادية ومن خلال المعطيات الموجودة، وتحسب الدوال $Aic(p)$ و $Sc(p)$ بالطريقة التالية:

$$Aic(p) = \ln [\det |\Sigma_e|] + \frac{2k^2 p}{n}$$

$$Sc(p) = \ln [\det |\Sigma_e|] + \frac{k^2 p \ln(n)}{n}$$

3- ديناميكية الانحدار الذاتي VAR

إن نماذج الانحدار الذاتي VAR^1 تسمح لنا بتحليل آثار السياسة الاقتصادية ، وهذا من محاكاة الصدمات العشوائية (تجديد: innovation) وكذلك من خلال تباين الخطأ.

تحليل الصدمات ودوال الاستجابة

يهدف تحليل اثر الصدمات إلى قياس اثر حدوث صدمة على المتغيرات ، فمثلا التغير في لحظة ما ل e_t له آثار على Y_{1t} ثم على y_{1t+1} ، y_{2t+1} ، ونرمز للمتغير بالرمز ΔY_{1t} ، في لحظة t . فإذا حدثت صدمة في لحظة (t) على e_{1t} تساوي 1، فان أثرها يكون كما يلي:
عند الفترة t :

¹ Régis Bourbonnais, « Econométrie », Dunod, Paris, 2ème édition, 1998, P239.

$$\begin{pmatrix} \Delta X_{1t} \\ \Delta X_{2t} \\ \vdots \\ \Delta X_{k+1} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 1 \\ 0 \\ \vdots \\ 0 \end{pmatrix}$$

$$\begin{pmatrix} \Delta X_{1t} \\ \Delta X_{2t} \\ \vdots \\ \Delta X_{k+1} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} A^0_1 & \hat{a}_1^1 & \dots & \hat{a}_k^1 \\ \hat{a}^0 & \hat{a}_1^k & \dots & \hat{a}_k^k \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 1 \\ 0 \\ \vdots \\ 0 \end{pmatrix} \quad \text{عند الفترة } t+1 :$$

بحيث: \hat{A} مصفوفة مقدرات معالم النموذج.

عند الفترة $t+2$:

$$\Delta y_{t+2} = \hat{A} \Delta y_{t-1}$$

وبصفة عامة عند الفترة $t+h$:

$$\Delta y_{t+h} = \hat{A} \Delta y_{t+h-1}$$

وتسمى قيم التغير عند كل فترة بدلالة الاستجابة (Fonction De Réponse Impulsionnelle)

(وهذا بتحقق فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء e_{it} . ولكن هذه الفرضية نادرا ما تكون محققة ، ففي حالة وجود ارتباط بين المركبات العشوائية والذي يمكن تقديره بالعلاقة التالية:

$$P_{ei ej} = \frac{cov(ei, ej)}{\sigma ei \times \sigma ej}$$

وهكذا إذا كان معامل الارتباط يبين لنا العلاقة بين الأخطاء إلا انه لا يظهر معنى السببية بينهما، ولهذا يستوجب علينا إضافة فرضية تخص العلاقة بين الأخطاء e_{it} .

تتميز طريقة دوال الاستجابة لحساب المضاعفات الديناميكية بأنها تأخذ بعين الاعتبار مجموع العلاقات الديناميكية الموجودة، بحيث أنها تبين رد فعل نظام المتغيرات الداخلية على اثر حدوث صدمة في الأخطاء . وحسب " سيمس " فان دوال الاستجابة تبين اثر انخفاض وحيد ومفاجئ للمتغير نفسه وعلى باقي متغيرات النظام في كل الأوقات .

ولحل مشكل الارتباط الموجود بين الأخطاء العشوائية يلجأ عموما إلى البحث عن شكل لأخطاء عمودية (Orthogonales) مستقلة فيما بينها.

- خطأ التنبؤ وتحليل التباين:

- تحليل التباين:

يعتبر أهم استعمال لنماذج الانحدار الذاتي VAR من الناحية التطبيقية القيام بتحليل دوال الاستجابة إلى جانب تحليل التباين. وتمثل دالة الاستجابة قياس الأثر الناجم عن صدمات innovation على القيمة الحالية والمستقبلية للمتغيرات الخارجية. فإحداث صدمة على المتغير من الرتبة " i " قد يؤثر بطريقة مباشرة على هذا المتغير ، ولكن الأثر ينتقل إلى باقي المتغيرات من خلال البنية الديناميكية للنموذج VAR .

- خطأ التنبؤ:

باتخاذنا لشكل المتوسطات المتحركة M_A لمسار $VAR(p)$:

$$X_t = \mu + \sum_{i=0}^{\infty} \theta W_{t-i} .$$

$$\theta = \Phi i P .$$

$$W_1 = P^{-1} U_t .$$

علما ان:

$$X_t = \mu + \sum_{i=0}^{\infty} \Phi i P P^{-1} U_{t-1} .$$

مع: $\Sigma W = I_k$ ، خطأ التنبؤ في المرحلة المثلى h .

$$X_{t+h} - X_t(h) = \sum_{i=0}^{h-1} \Phi i U_{t+h-i} = \sum_{i=0}^{\infty} \Phi i P P^{-1} U_{t+h-i}$$

$$= \sum_{i=0}^{h-1} \theta W_{t+h-i}$$

لنرمز للعنصر m_n ل θ_i بـ $\theta_{mn,i}$ ، خطأ التنبؤ للمرحلة h للمركبة j ل X_t يكون:

$$X_{j, t+h} - X_{j, t}(h) = \sum_{i=0}^{h-1} (\theta_{j,i} . W_{1,t+h-i} + \dots + \theta_{jk,i} . W_{k,t+h-i})$$

$$= \sum_{k=1}^k (\theta_{jk,0} . W_{k,t+h} + \dots + \theta_{jkh-1} . W_{k,t+1})$$

وبالتالي نقول أن خطأ التنبؤ للمركبة j يمثل مختلف التعديلات (Innovation) التي تخضع لها جميع المركبات ل X_t بطبيعة الحال، مجموعة من $\theta_{mn,i}$ يمكن ان تكون معدومة وبالتالي يمكن لبعض التعديلات الخاصة ببعض المركبات ان لا تظهر.

يمكن ل $W_{k,t}$ ان تكون غير مرتبطة وبالتالي يكون لديها تباين (MSO) الخاص ب $X_{j,t}(h)$ هو:

$$E(X_{j, t+h} - X_{j, t}(h))^2 = \sum_{k=1}^k (\theta_{jk,0}^2 + \dots + \theta_{jkh-1}^2).$$

وبالتالي:

$$\theta^2 jk .0 + \theta^2 j k .h + \dots + \theta^2 j k .h -1 = \sum_{i=0}^{h-1} (e j \theta i e_k)^2 .$$

4- التحليل الهيكلي لنماذج VAR

1- السببية¹:

إن توضيح العلاقات السببية الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية يعطي عناصر انعكاس جد مناسبة وهذا لفهم وتفسير الظواهر الاقتصادية، إما عمليا، فإن ذلك ضروري من اجل صياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية . في حين نجد أن معرفة اتجاه السببية جد مهم أيضا من اجل توضيح العلاقة الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية.

سببية جرانجر Granger

قام جرانجر سنة 1969 بوضع مصطلحي السببية والخارجية (Causalité et d'exogénéité) ، بحيث تكون المتغيرة Y_{2t} مسبب دافع ل Y_{1t} ، وهذا اذا تحسنت القيمة التنبؤية عند إضافة المعلومة المتعلقة بـ Y_{2t} في التحليل.

ليكن لدينا $VAR(P)$ ، بحيث يقسم الشعاع Y_t الى قسمين Y_{1t} و Y_{2t} .

$$\begin{bmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a_0 \\ b_0 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ a_1^2 & b_1^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-1} \\ y_{2t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_2^1 & b_2^1 \\ a_2^2 & b_2^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-2} \\ y_{2t-2} \end{bmatrix} + \dots \\ + \begin{bmatrix} a_p^1 & b_p^1 \\ a_p^2 & b_p^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-p} \\ y_{2t-p} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{bmatrix}$$

نعتبر مجموعة المتغيرات $(y_{2t-1}, y_{2t-2}, \dots, y_{2t-p})$ خارجية بالنسبة لمجموعة المتغيرات $(y_{1t-1}, y_{1t-2}, \dots, y_{1t-p})$ ،

إذا كانت إضافة المجموعة y_{2t} لا تحسن بطريقة معتبرة تحديد قيم y_{1t} .

وهذا يكمن في إجراء اختبار الفرضيات ، وذلك بوضع قيود على معاملات المتغيرة y_{2t} لنموذج VAR ويسمى حينئذ VAR المقيد ويرمز له بالرمز RVAR . وتحديد درجة التأخير باستعمال معيار SC و Aic .

¹ Régis Bourbonnais, 7ème édition , p.274.

- لا تسبب y_{2t} إذا كانت الفرضية التالية مقبولة:

$$H_0 : b_1^1 = b_2^1 = \dots = b_p^1 = 0$$

- Y_{1t} لا تتسبب في y_{2t} إذا تحققت الفرضية:

$$H_0 : a_1^2 = a_2^2 = \dots = a_p^2 = 0$$

إذا تم قبول الفرضيتين : Y_{1t} تتسبب في y_{2t} و Y_{2t} تتسبب في y_{1t} اذن نحن في حالة حلقة ذات اثر التغذية إرجاعي (Feed Back Effect).

لاختبار هذه الفرضيات يستخدم اختبار فيشر (Fisher) المتعلق بانعدام المعاملات لمعادلة تلوى الأخرى، أو مباشرة بالمقارنة بين VAR غير المقيد (UVAR) و النموذج المقيد (RVAR) .
نحسب نسبة أعظم احتمال L^* :

$$L^* = (n - c) (\ln | \Sigma_{RVAR} | - \ln | \Sigma_{UVAR} |) \rightarrow \chi^2_{2p}$$

L^* تتبع قانون χ^2 ذو درجة حرية $2p$.

Σ_{RVAR} : مصفوفات التباينات والتباينات المشتركة للنموذج المقيد.

Σ_{UVAR} : مصفوفات التباينات والتباينات المشتركة للنموذج غير المقيد.

n : عدد المشاهدات ، c : عدد المعالم المقدرة في كل معادلة للنموذج غير المقيد .

إذا كانت $\chi^2_{tab} > L^*$ بحيث χ^2_{tab} هي القيمة الجدولية فإننا نرفض فرضية وجود القيد أي رفض H_0 .

- سببية سيمس Sims .

في سنة 1980 قام سيمس بوضع اختبار يختلف قليلا عن اختبار جرانجر، وذلك باعتبار انه إذا سمحت القيم المستقبلية ل y_{1t} بتفسير القيم الحالية y_{2t} فان y_{2t} هي سبب y_{1t} وهذا يترجم بالصيغة التالية:

$$Y_{1t} = a_1^0 + \sum_{i=1}^p a_{1i}^1 y_{1t-i} + \sum_{i=1}^p a_{1i}^2 y_{2t-i} + \sum_{i=1}^p b_i^2 y_{2t+i} \varepsilon_{1t}$$

$$Y_{2t} = a_2^0 + \sum_{i=1}^p a_{2i}^1 y_{1t-i} + \sum_{i=1}^p a_{2i}^2 y_{2t-i} + \sum_{i=1}^p b_i^1 y_{1t+i} \varepsilon_{2t}$$

Y_{1t} لا تتسبب في Y_{2t} إذا تحققت الفرضية:

$$H_0 : b_1^2 = b_2^2 = \dots = b_p^2 = 0.$$

Y_{2t} لا تتسبب في Y_{1t} إذا تحققت الفرضية:

$$H_0 : b_1^1 = b_2^1 = \dots = b_p^1 = 0.$$

ويتعلق الأمر هنا كذلك باختبار فيشر للمعاملات المدومة بحيث:

$$F^* = \frac{SCRR - SCRU/C}{SCRU/n - k - 1}$$

3.2.4: التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ:

قدم تحليل التكامل المشترك " Cointegration " من طرف Granger سنة 1983 ومن طرف Engel&Granger سنة 1987 ، وقد اعتبره الاقتصاديون مفهوما جديدا له أهمية كبيرة في مجال الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية.

التكامل المشترك:

يسمح تحليل التكامل المشترك بتحديد جيد وواضح للعلاقة الحقيقية بين المتغيرات ، وهذا بالبحث عن وجود شعاع تكامل ثم إزالته.

1- خصائص رتبة التكامل :

نقول أن السلسلة X_t متكاملة من الرتبة " d " إذا ما تطلب جعلها مستقرة من الفروق " d " .

✓ لتكن السلسلة X_{1t} مستقرة والسلسلة X_{2t} متكاملة من الرتبة " 1 " .

$$X_{1t} \rightarrow I(0)$$

$$\implies X_{1t} + X_{2t} \rightarrow I(1)$$

$$X_{2t} \rightarrow I(1)$$

✓ لتكن السلسلتان X_{1t} و X_{2t} سلسلتان متكاملتان من الرتبة " d " :

$$X_{1t} \rightarrow I(d)$$

$$\implies X_{1t} + X_{2t} \rightarrow I(?)$$

$$X_{2t} \rightarrow I(d)$$

رتبة تكامل التوفيقية الخطية $\alpha X_{1t} + \beta X_{2t} \rightarrow I(?)$ مرتبطة بإشارة المعاملات α و β ووجود ديناميكية مشتركة غير مستقرة .

✓ ننظر إلى حالة أخرى:

$$X_{1t} \rightarrow I(d)$$

$$X_{1t} + X_{2t} \rightarrow I(?)$$

$$X_{2t} \rightarrow I(d') \quad d' \neq d$$

غير ممكن جمع سلسلتين مختلفتين في الإشارة.

✓ لتكن السلسلتان X_{1t} و X_{2t} ، إذا كان لهما اتجاه نمو ثابت في الفترة الأولى ، ثم اتجاها نمو متباعد في الفترة الثانية ، فالسلسلتان ليستا في تكامل مشترك.

✓ لتكن السلسلتان X_{1t} و X_{2t} ، إذا كان لهما اتجاه نمو ثابت على طول فترة الدراسة ، فالسلسلتان في تكامل مشترك.

2- شروط التكامل المشترك:

نقول أن السلسلتان X_{1t} و X_{2t} متكاملتان إذا نحقق الشرطان التاليان:

- السلسلتان X_{1t} و X_{2t} ، لهما اتجاه عام عشوائي من نفس رتبة التكامل " d " .
- التوفيقية الخطية لهاتين السلسلتين تعطي سلسلة ذات رتبة تكامل اقل من رتبة تكامل السلسلتين أي إذا كان:

$$X_{1t} \rightarrow I(d)$$

$$\alpha X_{1t} + \beta X_{2t} \rightarrow I(d-b)$$

$$X_{2t} \rightarrow I(b)$$

بحيث: $d \geq b > 0$

ونكتب $X_{1t}, X_{2t} \rightarrow CI(d,b)$ او شعاع التكامل " Vecteur de Cointegration " .

3- التكامل المشترك بين k متغيرة:

إن الدراسات الحالية للاقتصاد الكلي والتي تدرس نظرية التوازن ، تبين أن كل سلسلة زمنية مستقرة يمكن أن تكون نتيجة لتوفيقية بين عدد من المتغيرات غير المستقرة، وتكون دراسة التكامل المشترك بين k متغيرة معقدة جدا ، وذلك لاحتمال وجود عدة أشعة تعبر عن علاقة التكامل المشترك.

أ- مفهوم التكامل المشترك بين k متغيرة:

ليكن لدينا نموذج قياسي يحتوي على k متغيرة مفسرة ، حيث:

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 X_{1t} + \dots + \beta_k X_{kt} + \varepsilon_t$$

- إذا كانت المتغيرات (x_{kt} و y_t) غير مستقرة ، مثلا ذات رتبة تكامل من الدرجة الأولى، في هذه الحالة يكون احتمال وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فإذا وجدت توليفة خطية مستقرة لهذه المتغيرات فان هذه المتغيرات في تكامل مشترك، وبتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية على النموذج يمكن حساب البواقي:

$$e_t = y_t - \beta^0 - \beta^1 x_{1t} - \dots - \beta^k x_{kt}$$

- إذا كانت البواقي مستقرة ، فإننا نقبل فرضية وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وشعاع التكامل يعطى بالشكل التالي: $[1, \beta^0, \beta^1, \dots, \beta^k]$.

- بصفة عامة إذا كان لدينا نموذج بمتغير تابع واحد و k متغيرة تفسيرية، أي هناك $k+1$ متغيرة فانه من المحتمل وجود k شعاع تكامل مستقلة خطيا تعبر عن علاقة التكامل المشترك، وعدد أشعة التكامل تسمى رتبة التكامل

- إذا كانت المتغيرات من نفس رتبة التكامل، في هذه الحالة احتمال وجود شعاع تكامل وحيد أمر ممكن، أما إذا كانت السلاسل مختلفة في رتبة التكامل، فمن المؤكد أن شعاع التكامل ليس وحيدا. من الناحية التطبيقية، لاختبار فرضية التكامل المشترك بين المتغيرات يجب إجراء الاختبار على $k+1$ متغيرة ، بعدها في حالة وجود التكامل مشترك بينها يمكننا إجراء الاختبار على مختلف التوفيقات بين هذه المتغيرات لتعيين نوع علاقة التكامل المشترك.

ب- تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات ، فإننا نكون أمام حالتين:

- وجود شعاع تكامل وحيد ناتج عن علاقة التكامل المشترك.
- وجود عدة أشعة.

✓ في حالة وجود شعاع وحيد نطبق طريقة Engel&Granger والتي تتم على مرحلتين:

- المرحلة الأولى: تقدير علاقة المدى الطويل بـ MCO وحساب البواقي.

$$e_t = y_t - \beta^0 - \beta^1 x_{1t} - \dots - \beta^k x_{kt}$$

- المرحلة الثانية: تقدير علاقة المدى القصير بـ MCO .

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta x_{1t} + \alpha_2 x_{2t} + \dots + \alpha_k x_{kt} + \gamma_1 e_{t-1} + u_t$$

المعامل γ_1 يمثل قوة إرجاع نحو التوازن، ويجب أن يكون سالبا.

✓ في حالة وجود عدة أشعة تكامل تكون طريقة Engel&Granger غير مجدية والحساب بطريقة المربعات الصغرى غير فعال.

وعليه نلجأ إلى التقدير باستخدام طرق أخرى لإيجاد نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي.

اختبار علاقة التكامل المشترك:

لتحديد عدد علاقات التكامل المشترك ، اقترح "Johansen" 1988 اختبار يقوم على حساب القيم الذاتية لمصفوفة نحصل عليها بعد مرحلتين هما:

- المرحلة الاولى: حساب بواقي الانحدارين التاليين:

$$Y_t = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 \Delta Y_{t-1} + \hat{A}_2 \Delta Y_{t-2} + \dots + \hat{A}_p \Delta Y_{t-p} + u_t$$

$$Y_{t-1} = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 \Delta Y_{t-1} + \hat{A}_2 \Delta Y_{t-2} + \dots + \hat{A}_p \Delta Y_{t-p} + v_t$$

بحيث:

$$Y = \begin{pmatrix} Y_{1,t} \\ Y_{2,t} \\ \dots \\ Y_{k,t} \end{pmatrix}$$

في هذين النموذجين لدينا نفس المتغيرات التفسيرية، والاختلاف يكمن في المتغيرات التابعة فقط:

u_t و v_t : مصفوفات البواقي ذات البعد (k, n) ، n عدد المشاهدات ، و k عدد المتغيرات .

-المرحلة الثانية: حساب المصفوفة التي تمكننا من حساب القيم الذاتية.

نقوم بحساب أربع مصفوفات للتباينات والتباينات المشتركة ذات البعد (k, k) انطلاقا من البواقي u_t و v_t .

$$\begin{aligned} \hat{\Sigma}_{uu} &= (1/n) \sum_{t=1}^n u_t u_t' \\ \hat{\Sigma}_{vv} &= (1/n) \sum_{t=1}^n v_t v_t' \\ \hat{\Sigma}_{uv} &= (1/n) \sum_{t=1}^n u_t v_t' \\ \hat{\Sigma}_{vu} &= (1/n) \sum_{t=1}^n v_t u_t' \end{aligned}$$

نقوم بحساب k قيمة ذاتية للمصفوفة M ذات البعد (k, k) والتي تعطى بالعلاقة التالية:

$$M = \hat{\Sigma}_{vv}^{-1} \hat{\Sigma}_{vu} \hat{\Sigma}_{uu}^{-1} \hat{\Sigma}_{uv}$$

وانطلاقات من هذه القيم الذاتية نقوم بحساب الإحصائية التالية:

$$\lambda_{\text{trac}} = -n \sum_{i=r+1}^k \text{Ln} (1 - \lambda_i)$$

بحيث:

n : عدد المشاهدات ، λ_i : القيم الذاتية رقم i للمصفوفة M ، k عدد المتغيرات ، r رتبة المصفوفة.

هذه الإحصائية تتبع توزيعا احتماليا (يشبه توزيع χ^2) بمجدولة من طرف Johansen& Juselin 1990.

هذا الاختبار يعتمد على إقصاء الفرضيات البديلة (par exclusion d'hypothèses alternatives)

➤ رتبة المصفوفة π تساوي الصفر " $r=0$ " الاختبار يأخذ الشكل التالي:

$$H_0: r = 0$$

$$H_1 : r > 0$$

- نرفض H_0 إذا كانت : $\lambda_{\text{trac}} > \chi^2$.

- نرفض H_1 إذا كانت : $\lambda_{\text{trac}} < \chi^2$.

إذا رفضنا H_0 فإننا نمر إلى الاختبار الموالي:

➤ رتبة المصفوفة π تساوي الواحد " $r=1$ " الاختبار يأخذ الشكل التالي:

$$H_0: r = 1$$

$$H_1 : r > 1$$

- نرفض H_0 إذا كانت : $\lambda_{\text{trac}} > \chi^2$.

- نرفض H_1 إذا كانت : $\lambda_{\text{trac}} < \chi^2$.

إذا رفضنا H_0 فإننا نمر إلى الاختبار الموالي:

إذا كانت كل الاختبارات تقضي رفض H_0 ، فإننا في النهاية نحري الاختبار التالي:

$$H_0: r = k- 1$$

$$H_1 : r = k$$

- نرفض H_0 إذا كانت : $\lambda_{\text{trac}} > \chi^2$.

- نرفض H_1 إذا كانت : $\lambda_{\text{trac}} < \chi^2$.

إذا قبلنا الفرضية H_1 ، أي رتبة المصفوفة n تساوي k ، فلا توجد علاقة تكامل مشترك ، لان كل المتغيرات مستقرة عند $I(0)$ ، ومنه يمكن استعمال تقنية أشعة الانحدار الذاتي VAR.

3.4: الإطار العام للدراسة القياسية:

1.3.4: منهجية الدراسة القياسية

يتعرض الاقتصاد الجزائري لصدمات أسعار النفط لان النفط يساهم بما يفوق 95% من إجمالي الإيرادات، وبالتالي فان الجزائر عرضة لتقلبات أسعار النفط، فهذه الدراسة ستلقي ضوءا جديدا وإضافة إلى ماهر معروف بشأن هذه العلاقة في الاقتصاد الجزائري، وسنعمد في اختيار النموذج الملائم انطلاقا من الدراسات التجريبية على البلدان المشابهة للاقتصاد الجزائري وبالخصوص الدراسة التي قام بها (NooshinShokri 2013) على الاقتصاد الإيراني حيث استخدمت متغيرات متمثلة في سعر الصرف الفعلي الحقيقي REER، أسعار النفط الحقيقية ROIL، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي RGDP، الكتلة النقدية الحقيقية RM، مؤشر أسعار الاستهلاك CPI، سعر السهم TEPIX1

وبالتالي قمنا باختيار النموذج على الشكل التالي:

نموذج الدراسة: $RER=f(oil, gdp, , cpi)$

التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة:

- **سعر الصرف الحقيقي: RER** ، يعبر عن سعر صرف الدينار بالدولار ، وهو يعبر عن قوة المنافسة. تم حسابه من سعر الصرف الاسمي ومؤشر أسعار المستهلكين $CPI(2010=100)$
- **أسعار النفط: OIL** ، يتم تعريف سعر النفط الخام أوبك بما يسمى سعر سلة أوبك (المرجع). هذه السلة هي متوسط أسعار لمزيج النفط، التي يتم إنتاجها من قبل أعضاء منظمة أوبك. بعض من هذه المزيج من النفط هي، على سبيل المثال: صحاري بلند من الجزائر، البصرة الخفيف من العراق، العربي الخفيف من المملكة العربية السعودية، 17 BCF من فنزويلا، الخ.
- **الناتج المحلي الإجمالي: GDP** ، إجمالي الناتج المحلي بأسعار المشترين هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافا إليه أية ضرائب على المنتجات ومخصوصا منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك

الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية . والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي .

- مؤشر أسعار المستهلك **CPI** : هو ذلك الرقم الذي يعكس التغير في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة ككل سنة ، ويستخدم على وجه عام صيغة *Laspeyres*. البيانات هي متوسط الفترة.

مصادر البيانات :

- بيانات كل من (الناتج المحلي الإجمالي ، مؤشر أسعار الاستهلاك) : مأخوذة من موقع البنك

الدولي على الموقع التالي: www.data.worldbank.org

- بيانات أسعار النفط مأخوذة من الموقع التالي:

<https://www.statista.com/statistics/262858/change-in-ope-cru-de-oil-prices-since-1960/>

- بيانات سعر الصرف الحقيقي مأخوذة من الموقع التالي:

[USDA ERS- International Macroeconomic data set](http://www.usda.gov/ERS/data/InternationalMacroeconomicData)

فترة الدراسة : أخذنا فترة الدراسة ابتداء من 1970 إلى سنة 2014. وسنقوم بتحويل المتغيرات الى اللوغاريتم ليصبح النموذج:

$$IRER=f(loil,l gdp ,lcp i)$$

2.3.4 وصف متغيرات النموذج:

الجدول رقم (1.4) يوضح وصف لمتغيرات النموذج

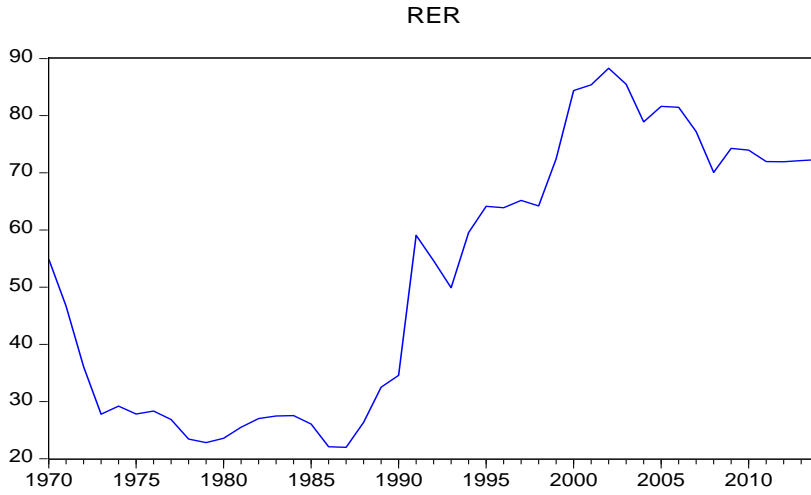
	RER	OIL	GDP	CPI
Mean	52.02415	33.16733	7.00E+10	43.40667
Median	54.88623	22.26000	4.99E+10	25.70000
Maximum	88.28164	109.4500	2.14E+11	120.9000
Minimum	21.99260	1.210000	4.86E+09	2.700000
Std. Dev.	23.23932	30.04842	5.78E+10	39.88074
Skewness	0.018120	1.407759	1.325210	0.450230
Kurtosis	1.387949	3.845144	3.737933	1.678469
Jarque-Bera	4.875042	16.20265	14.19238	4.794886
Probability	0.087377	0.000303	0.000828	0.090950
Sum	2341.087	1492.530	3.15E+12	1953.300
Sum Sq.	23762.90	39727.93	1.47E+23	69980.85

Dev.				
Observations	45	45	45	45

من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج *eviews8*

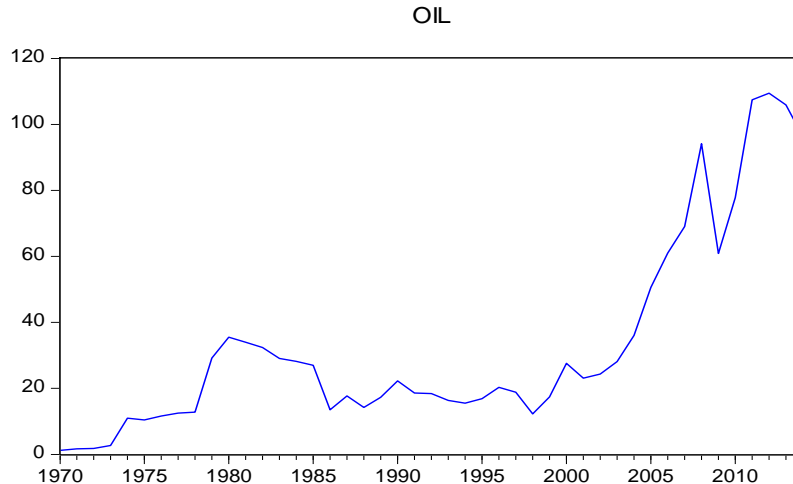
الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة:

- **سعر الصرف الحقيقي:** نلاحظ أن سعر الصرف الحقيقي يتراوح بين أدنى قيمة والتي تمثل 21.99260 سنة 1987 وأعلى قيمة له 88.28164 سنة 2002 خلال الفترة قيد الدراسة، بمتوسط يقدر ب 54.88623 وانحراف معياري قدره 23.23932. وهذا ما يوضحه الشكل رقم (1.4) **سعر الصرف الحقيقي من 1970-2014:**



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات *eviews8*.

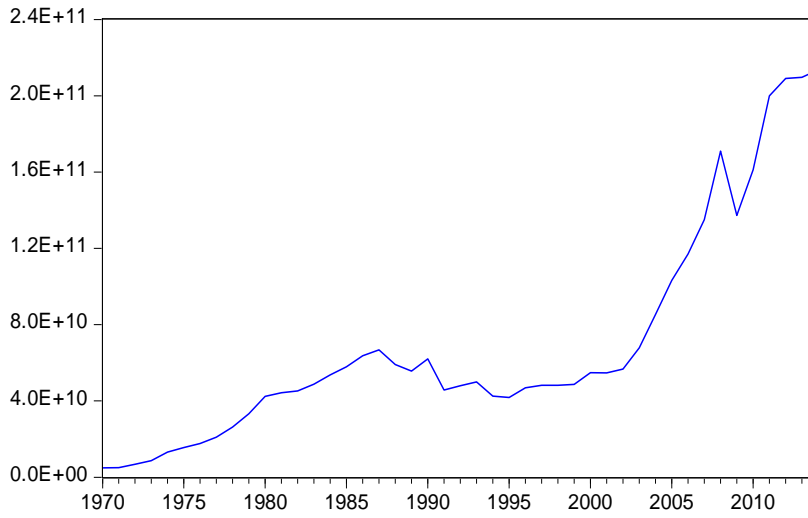
- **أسعار النفط:** نلاحظ أن سعر النفط يتراوح بين أدنى قيمة والتي تمثل 1.21 دولار سنة 1970 وأعلى قيمة ب 109.45 دولار سنة 2012، وبتوسط يقدر ب 22.26 دولار وانحراف معياري قدره 30.048 دولار وهذا ما يوضحه الشكل رقم (2.4) **أسعار النفط لسلة أوبك من 1970-2014.**



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات eviews8.

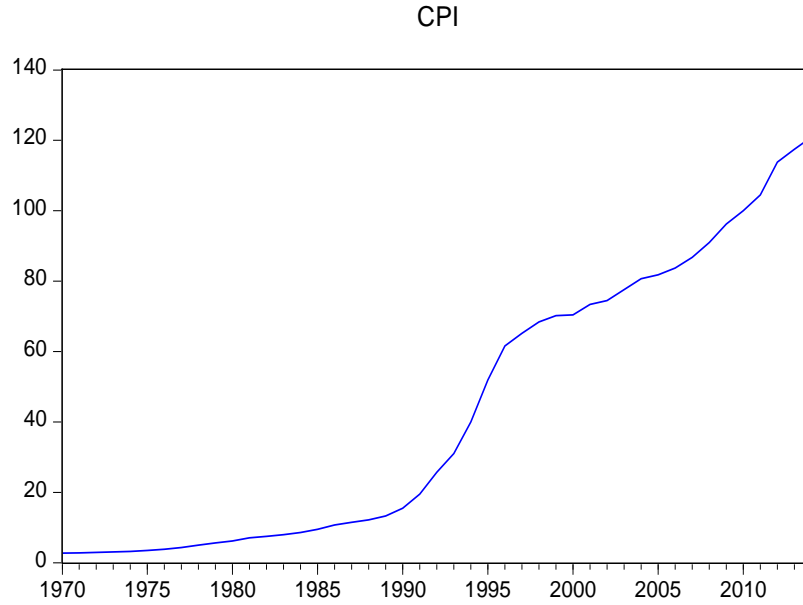
- الناتج المحلي الإجمالي: نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي GDP يتراوح بين أدنى قيمة والتي تمثل $4.86E+09$ دولار سنة 1970 وأعلى قيمة تقدر بـ $2.14E+11$ دولار سنة 2014 بمتوسط يقدر بـ $4.99E+10$ دولار وانحراف معياري قدره $5.78E+10$ دولار. وهذا ما يوضحه الشكل رقم (3.4) (الناتج المحلي الإجمالي 1970-2014.

GDP



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات eviews8.

- مؤشر أسعار الاستهلاك: نلاحظ أن قيمة مؤشر أسعار الاستهلاك CPI تتراوح بين أدنى قيمة هي 2.70 سنة 1970 وأعلى قيمة له تقدر بـ 120.900 سنة 2014 وبمتوسط قدره 25.70 وانحراف معياري قدره 39.88074. وهذا ما يوضحه الشكل رقم (4.4) مؤشر أسعار الاستهلاك 1970-2014.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات eviews8.

3.3.4 تقدير النموذج:

قبل التطرق إلى تقديم النموذج التجريبي المتبع سوف نطبق ما يلي:

أولاً: التقدير بواسطة المربعات الصغرى: OLS

جدول رقم 2.4 : التقدير بواسطة المربعات الصغرى MCO

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	15.38240	2.157821	7.128670	0.0000
LOIL	0.127543	0.071609	1.781104	0.0823
LGDP	-0.555993	0.098238	-5.659632	0.0000
LCPI	0.565788	0.032321	17.50509	0.0000
R-squared	0.911555	Mean dependent var		3.839113
Adjusted R-squared	0.905084	S.D. dependent var		0.496197
S.E. of regression	0.152871	Akaike info criterion		-0.833760
Sum squared resid	0.958149	Schwarz criterion		-0.673168
Log likelihood	22.75960	Hannan-Quinn criter.		-0.773893
F-statistic	140.8554	Durbin-Watson stat		0.384359
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات eviews8.

التفسير الإحصائي:

- ✓ إن معالم النموذج بالنسبة للمتغيرات , $lgdp, lcp_i$ بالإضافة إلى الحد الثابت لها معنوية إحصائية عند 5%، لان القيم المحسوبة لإحصائية ستودنت بالقيمة المطلقة أكبر تماما من القيمة المحدولة عند مستوى معنوية 5%، هذا ما يفسره الاحتمال الأقل من 0.05.
- ✓ إن معالم النموذج $loil$ له معنوية عند 10% لان القيم المحسوبة لإحصائية ستودنت بالقيمة المطلقة أكبر تماما من القيمة المحدولة عند مستوى معنوية 10%، وهذا ما يفسره الاحتمال الأقل من 10%.
- ✓ أن النموذج له معنوية إحصائية كلية لان إحصائية فيشر تساوي $F(stat)=140.85$ أكبر تماما من القيمة المحدولة لتوزيع فيشر بدرجة حرية $F_{0.05, 3.41}$ وبالتالي النموذج مقبول إحصائيا.
- ✓ أن النموذج يتميز بانحدار زائف لان قيمة درين واتسن $D.W=0.38$ اصغر من قيمة الانحراف المعياري أي: $D.W < R^2 = 0.91$ وعليه لا بد من دراسة استقرارية المتغيرات
- ثانيا: اختبار جذر الوحدة لاستقرارية السلاسل الزمنية:

أثبتت العديد من الدراسات القياسية ، أن السلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية تتسم بعدم الاستقرار ناتجا عنها مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Régression) ويظهر ذلك من خلال النتائج المضللة التي يتحصل عليها أين تكون قيم R^2 مرتفعة حتى في ظل عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات، وعليه لا بد من التأكد من استقرار متغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)،

وعليه سنقوم باختبار ديكي فولر الموسع (Dickey Fuller Augments ADF) لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة بحيث تكون الفرضية العدمية هي احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة أي أنه غير مستقر ويتم الحكم على هذه الفرضية بالقبول أو بالرفض بملاحظة قيمة الاحتمالية Probability، فإذا كانت أقل من (0.05) فهذا يعني أن القيمة المحسوبة لإحصائية (ADF) أقل من القيمة الجدولية لها، مما يعني رفض فرض العدم بوجود جذر الوحدة والحكم باستقرار السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة.

ومن اجل تطبيق اختبار ADF على سعر الصرف الحقيقي وباقي المتغيرات المستقلة ، نقوم بتقدير النموذج القاعدي الثاني أي بوجود قاطع لكل سلسلة باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية " OLS". فنأخذ مثلا لوغاريتم سعر الصرف الحقيقي IRER :

$$\Delta I R E R = p I R E R_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta I R E R_{t-j+1} + C + \varepsilon_t \dots \dots \dots 2 \text{ النموذج}$$

وباستخدام برنامج *Eviews8* يبين الجدول التالي نتائج هذا الاختبار لجميع المتغيرات على النحو التالي:

جدول (3.4) اختبار ديكي فولر الموسع ADF لسكون بيانات متغيرات النموذج						
الفرق الأول st1			المستوى Level			
الاحتمال	t- statistic المحسوبة	القيمة الحرحة عند 5 %	الاحتمال	t- statistic المحسوبة	القيمة الحرحة عند %5	
0.0001	- 5.060321	- 2.931404	0.8513	- 0.638229	- 2.929734	IRER
0.0000	- 6.280856	- 2.931404	0.0947	- 2.630444	- 2.929734	IOIL
0.0004	- 4.702191	- 2.931404	0.0891	- 2.660393	- 2.929734	IGDP

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات *eviews8*.

إختبار ADF لسكون بيانات متغيرات النموذج						
الفرق الثاني st2			المستوى Level			
الاحتمال	t- statistic المحسوبة	القيمة الحرحة عند 5 %	الاحتمال	t- statistic المحسوبة	القيمة الحرحة عند 5 %	
0.0000	-6.278967	- 2.933158	0.5079	- 1.532283	- 2.931404	lcpi

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات *eviews8*.

من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم 2 و 3 نلاحظ أن المتغيرات *lrer, loil, lgdp* غير مستقرة عند المستوى ومستقرة عند الفرق الأول (1)I ، أي متكاملة من الدرجة الأولى، بينما بالنسبة للمتغير *lcpi* غير مستقر عند المستوى ومستقر عند الفرق الثاني (2)I ، أي متكامل عند الدرجة الثانية.

فبعد دراسة الاستقرارية غيرنا الوجهة حول مؤشر أسعار الاستهلاك *lcpi* لان استقراره عند الفرق الثاني تعتبر مشكلة بالنسبة لدراستنا القياسية فهذا نقوم بإلغاء هذا المتغير ليصبح النموذج المتبع في الدراسة كالتالي:

$$I R E R = f(l o i l, l g d p)$$

وبما أن متغيرات النموذج متكاملة عند الفرق الأول (1)I ، أي من نفس الدرجة فلماذا لا بد من التأكد من وجود علاقة طويلة المدى (التكامل المشترك) عن طريق إجراء اختبار جوهانسن للتكامل المشترك .

اختبار جوهانسن Johanson

يهدف هذا الاختبار إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات ، فنقوم باختبار الفرضية العدمية لتحديد أي من المتجهات تمثل دلالة إحصائية معنوية .

الجدول رقم 4.4 : نتائج اختبار الأثر الإحصائي Trace statistic

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05Critical Value	Prob.**
None	0.318146	29.54404	29.79707	0.0535
At most 1	0.232605	13.07765	15.49471	0.1120
At most 2	0.038613	1.693249	3.841466	0.1932

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

من خلال الجدول رقم 4 لاختبار الأثر واختبار القيمة المميزة العظمى نلاحظ انه يتم قبول الفرضية العدمية H_0 التي تفرض بأنه لا يوجد متجهات تكامل مشترك في النموذج ، وهذا ما يفسره الاحتمال الأكبر من 5% وبالتالي نقول انه لا يوجد تكامل مشترك أي لا يمكن وجود علاقة في المدى الطويل بين سعر الصرف الحقيقي وأسعار النفط والنتائج المحلي الإجمالي وبالتالي لا يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ. ولكن بالمقابل يمكن دراسة العلاقة في المدى القصير عن طريق نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR .

تعريف النموذج VAR: متجه الانحدار الذاتي هو نموذج ديناميكي حركي يهتم بدراسة العلاقات التبادلية على المدى القصير بين المتغيرات المستقرة في شكل نظام معادلات، ولهذا النموذج أفضلية كبيرة في تحليل السلاسل الزمنية على المدى القصير حيث يسمح بدراسة اتجاه العلاقات السببية بالإضافة إلى استخدام أداة تحليل التباين ودوال الاستجابة للصدمات العشوائية لأجل تحليل العلاقات بين المتغيرات الداخلية في النموذج. و النمذجة الرياضية ل VAR هي على النحو التالي:

$$y_t = A_1 y_{t-1} + \dots + A_p y_{t-p} + B x_t + \varepsilon_t$$

وفي دراستنا هذه VAR بالفرق الأول يعاني من مشاكل قياسية ولأجل الحفاظ على خصائص السلاسل الزمنية تم تقدير النموذج باستخدام المتغيرات في المستوى at level

نموذج VAR :

$$\begin{aligned} LRER = & 1.19203831009*LRER(-1) - 0.298119076123*LRER(-2) - \\ & 0.0697829642923*LOIL(-1) - 0.0843050610674*LOIL(-2) + \\ & 0.314415500202*LGDP(-1) - 0.0849367277308*LGDP(-2) - \\ & 4.77629801636 \end{aligned}$$

لكي نتأكد من أن تقدير نموذج VAR خالي من المشاكل القياسية سنقوم بما يلي:

التقدير بواسطة المربعات الصغرى OLS:

الجدول رقم (5.4) التقدير بواسطة المربعات الصغرى OLS لنموذج VAR:

Included observations: 43 after adjustments				
LRER = C(1)*LRER(-1) + C(2)*LRER(-2) + C(3)*LOIL(-1) + C(4)*LOIL(-2) + C(5)*LGDP(-1) + C(6)*LGDP(-2) + C(7)				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	1.192038	0.256339	4.650246	0.0000
C(2)	-0.298119	0.246992	-1.206998	0.2353
C(3)	-0.069783	0.106145	-0.657429	0.5151
C(4)	-0.084305	0.089639	-0.940492	0.3532
C(5)	0.314416	0.323023	0.973353	0.3369
C(6)	-0.084937	0.297139	-0.285849	0.7766
C(7)	-4.776298	1.593711	-2.996965	0.0049
R-squared	0.956523	Mean dependent var		3.835144
Adjusted R-squared	0.949276	S.D. dependent var		0.507210
S.E. of regression	0.114233	Akaike info criterion		-1.353249
Sum squared resid	0.469772	Schwarz criterion		-1.066542
Log likelihood	36.09486	Hannan-Quinn criter.		-1.247520
F-statistic	132.0031	Durbin-Watson stat		2.161654
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات eviews8.

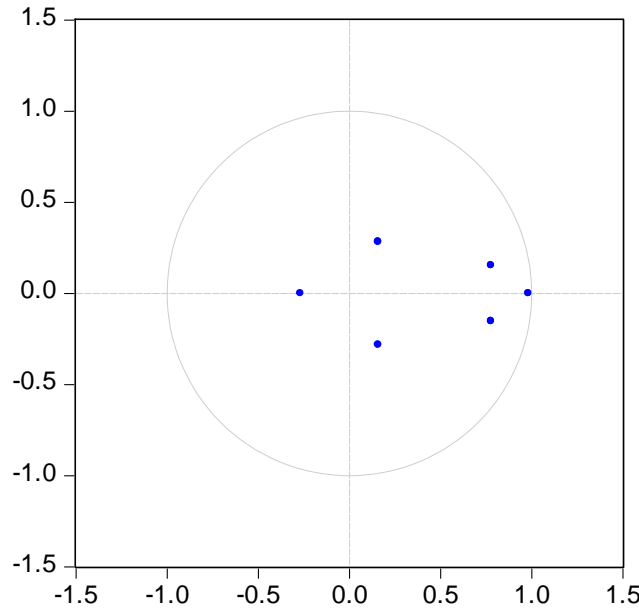
نلاحظ من جدول تقدير نموذج VAR أن قيمة درين واتسن $DW = 2.16$ أكبر من قيمة $R^2 = 0.95$

وبالتالي النموذج يعتبر مقبول من الناحية الاحصائية.

دراسة استقرارية نموذج VAR

الشكل رقم 5.4 لاختبار AR Roots

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



من الشكل رقم 1 نلاحظ أن جميع النقاط تقع داخل دائرة الوحدة (كل الجذور تقع داخل دائرة الوحدة) وبالتالي النموذج مستقر ولا يعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

اختبار الارتباط الذاتي Serial Correlation LM Tests

جدول رقم (6.4) يوضح اختبار الارتباط الذاتي

Included observations: 43		
Lags	LM-Stat	Prob
1	8.191094	0.5150
2	5.842889	0.7555
3	3.965501	0.9137
4	2.807604	0.9714
Probs from chi-square with 9 df.		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 8views.eviews

نلاحظ من الجدول لاختبار مشكلة الارتباط الذاتي أن القيم الاحتمالية أكبر من 0.05 وبالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي ما بين الأخطاء .

اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Tests

الجدول رقم (7.4) يوضح اختبار لمشكلة عدم ثبات التباين (white Heteroskedasticity

(Tests: No Cross

Included observations: 43		
Joint test:		
Chi-sq	df	Prob.
66.19557	72	0.6705

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات **views8**.

نلاحظ من جدول لاختبار مشكلة عدم ثبات التباين أن قيمة الاحتمال أكبر من 0.05 وبالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

اختبار التوزيع الطبيعي **Normality Tests**:

الجدول رقم 8.4 يوضح اختبار التوزيع الطبيعي **Normality Tests**

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.
1	1.222519	10.71096	1	0.0011
2	0.409286	1.200525	1	0.2732
3	-0.461935	1.529251	1	0.2162
Joint		13.44074	3	0.0038

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	6.871798	26.85856	1	0.0000
2	4.473467	3.889896	1	0.0486
3	3.640380	0.734738	1	0.3914
Joint		31.48319	3	0.0000

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	37.56952	2	0.0000
2	5.090421	2	0.0785
3	2.263989	2	0.3224
Joint	44.92393	6	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات **views8**.

من جدول اختبار التوزيع الطبيعي للاختبارات الثلاث (Skewness, Kurtosis, Jarque-Bera)

نلاحظ أن أخطاء التقدير تتبع توزيع طبيعي .

بعد إجراء الاختبارات التشخيصية لنموذج VAR نستنتج أن النموذج لا يعاني من مشاكل قياسية

وبالتالي ننتقل إلى تقدير النموذج وفق مراحل نموذج الانحدار الذاتي :

أولاً- اختبار السببية: VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

الجدول رقم 9.4 يوضح اختبار السببية

الفرضية العدمية H_0	عدد المشاهدات	الاحتمال
loil لا تتسبب في lrer	43	0.0441
lrer لا تتسبب في lrer		0.7384
lgdp لا تتسبب في lrer	43	0.0073
lrer لا تتسبب في lgdp		0.0731

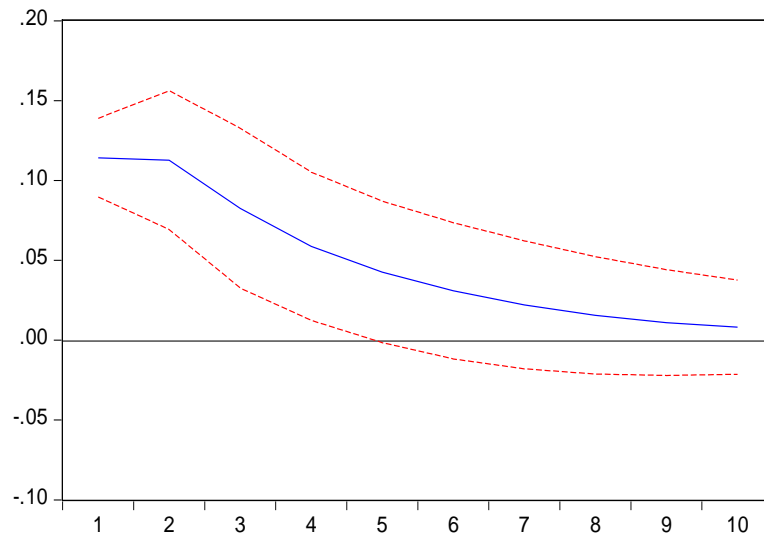
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 8views.eviews.

- إن اختبار السببية بين سعر الصرف الحقيقي وأسعار النفط يدل على أن قيمة الاحتمال اقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية العدمية (loil لا تتسبب في lrer) ونقبل الفرضية البديلة أي وجود علاقة سببية تتجه من أسعار النفط تتسبب في سعر الصرف الحقيقي وليس العكس ، وهذا ما يفسر أن أسعار النفط تؤثر على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري .
- إن اختبار السببية بين سعر الصرف الحقيقي والنتاج المحلي الإجمالي كشف على وجود علاقتين سببيتين العلاقة السببية الأولى تتجه من الناتج المحلي الإجمالي يتسبب في سعر الصرف الحقيقي وهذا ما يفسره قيمة الاحتمال الأقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة ، والعلاقة السببية الثانية أي العكسية تتجه من سعر الصرف الحقيقي يتسبب في الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يفسره قيمة الاحتمال الأقل من 0.10 وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة .

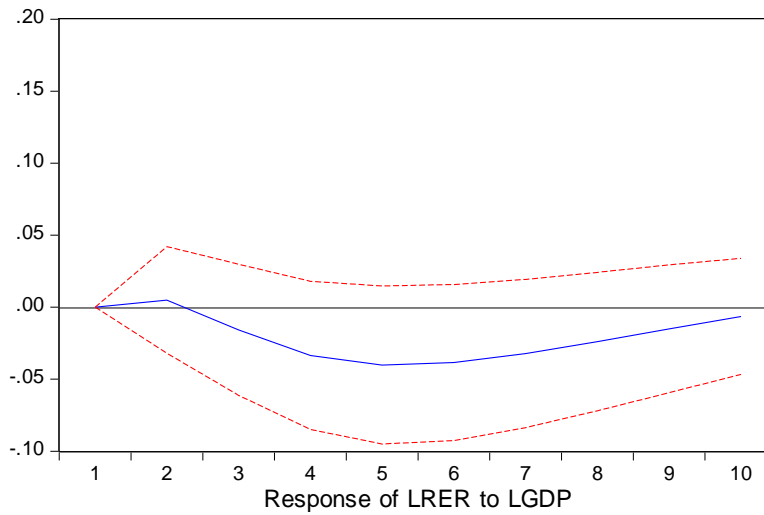
ثانيا:دوال الاستجابة الدفعية:

الشكل رقم 6.4 يوضح استجابة LRER للصدمات في المتغيرات

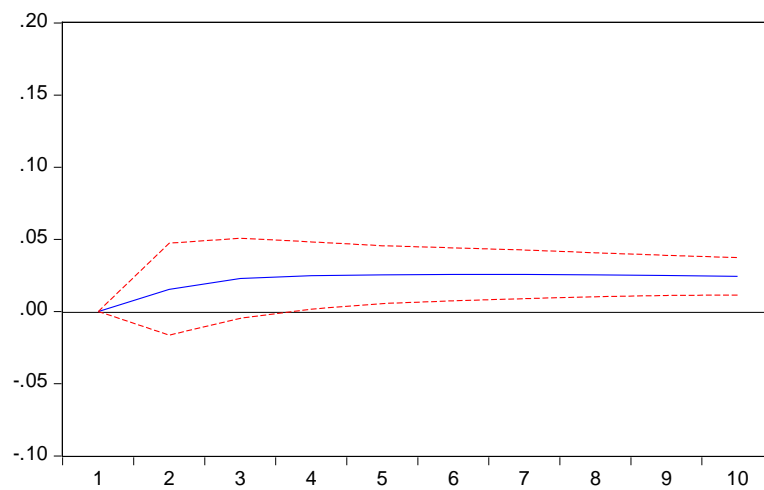
Response of LRER to LRER



Response of LRER to LOIL



Response of LRER to LGDP



جدول رقم 10.4 يوضح استجابة سعر الصرف الحقيقي للصدمات في المتغيرات

Period	LRER	LOIL	LGDP
1	0.114233	0.000000	0.000000
2	0.112658	0.004975	0.015426
3	0.082578	-0.015731	0.023006
4	0.058770	-0.033556	0.024933
5	0.042633	-0.040174	0.025517
6	0.030892	-0.038442	0.025769
7	0.022013	-0.032232	0.025755
8	0.015502	-0.023965	0.025468
9	0.010995	-0.015060	0.024985
10	0.008087	-0.006409	0.024390

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 8views.eviews.

- استجابة حدوث صدمة في سعر الصرف الحقيقي: Responce RER to RER

إن الصدمة الهيكلية أو المفاجئة بمجرد حدوثها بمقدار انحراف معياري واحد في سعر الصرف الحقيقي نفسه، فذلك له اثر ايجابي على المدى القصير والبعيد إلا أن الاستجابة تبدأ في الانخفاض التدريجي على طول فترات الدراسة العشر ونلاحظ انه من الفترة الأولى إلى الفترة الرابعة كان في تناقص وهي الأفضل مقارنة من الفترة الخامسة إلى الفترة الأخيرة . وعموما هذا الأثر مقبول من ناحية الدلالة الإحصائية.

- استجابة حدوث صدمة في أسعار النفط: Responce RER to OIL

فبمجرد حدوث أي صدمة لأسعار النفط بمقدار انحراف معياري واحد فان سعر الصرف الحقيقي يستجيب بشكل سلبي خلال فترات الدراسة، إلا انه في المدى القصير أي في الفترة الأولى والثانية كان التأثير ايجابي بينما أصبح التأثير سلبي في الفترة الثالثة بنسبة -0.015 ، أما في المدى المتوسط من الفترة الرابعة إلى الفترة السادسة كان التأثير سلبي ومنخفض بنسبة -0.03 إلى -0.04 ثم يعود إلى -0.03 على التوالي لكنه أفضل من التأثير على المدى البعيد حيث كان التأثير سلبي وبشكل متزايد في الفترات الأخيرة بنسبة -0.02، -0.01، -0.006 على التوالي.

استجابة حدوث صدمة في الناتج المحلي الإجمالي: Responce RER to GDP

إن حدوث أي صدمة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار انحراف معياري فذلك يؤثر على سعر الصرف الحقيقي بشكل ايجابي خلال فترات الدراسة ، إلا انه في المدى القصير أي في الفترات الأولى من الدراسة كان الأثر ايجابي ومنخفض، ليبدأ الأثر في الارتفاع في المدى المتوسط والبعيد غير انه في الفترة التاسعة والعاشره انخفض قليلا بشكل ايجابي وبالتالي هذا الأثر مقبول من الناحية الإحصائية.

ثالثا: تحليل مكونات التباين:

جدول رقم (11.4) يوضح تحليل مكونات التباين: Variance Decomposition of LRER

Period	S.E.	LRER	LOIL	LGDP
1	0.114233	100.0000	0.000000	0.000000
2	0.161257	98.98965	0.095197	0.915153
3	0.183302	96.90631	0.810191	2.283501
4	0.196980	92.81683	3.603612	3.579556
5	0.207084	88.21888	7.024049	4.757075
6	0.214430	84.35397	9.765066	5.880966
7	0.219469	81.53030	11.47865	6.991049
8	0.222778	79.61076	12.29743	8.091818
9	0.224949	78.32052	12.50943	9.170046
10	0.226502	77.37732	12.41848	10.20420

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات `views8`.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التنبؤ في تباين الخطأ لسعر الصرف الحقيقي LRER في الفترة الأولى بالنسبة لنفس المتغير تمثل 100%، ثم بدأت النسبة تتناقص خلال الفترات الثانية والثالثة والرابعة بنسبة 98.98%، 96.90% و 92.81% على الترتيب. وعليه فالمساهمة الأكبر لتقلبات سعر الصرف الحقيقي LRER خلال الفترات الأولى من 1 إلى 4 يفسرها الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما تفسره قيم التنبؤ في تباين الخطأ المرتفعة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسبة التنبؤ في تباين الخطأ بالنسبة لأسعار النفط ، أما باقي الفترات من الفترة الخامسة إلى الفترة الأخيرة فنلاحظ العكس أي على المدى البعيد فالمساهمة الأكبر لتقلبات سعر الصرف الحقيقي LRER تفسرها أسعار النفط حيث أننا نلاحظ نسبة التنبؤ في تباين الخطأ بالنسبة لأسعار النفط مرتفعة مقارنة بنسبة التنبؤ في تباين الخطأ بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي. وعموماً من خلال النتائج نستنتج أن لأسعار النفط أكبر تفسير لتباين الخطأ في سعر الصرف الحقيقي ويعتبر أكبر مصدر لتفسير الفروقات في سعر الصرف الحقيقي .

خلاصة الفصل الرابع:

قمنا في هذا الفصل بدراسة اثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري باستعمال منهجية متجه الانحدار الذاتي VAR للفترة 1970-2014، وقد بينت النتائج التطبيقية أن أسعار النفط تعتبر من بين المحددات الرئيسية لسعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري، أي أنها تفسر الجانب الأكبر من تقلبات سعر الصرف الحقيقي، كما أن نتائج التقدير بواسطة نموذج VAR أثبتت وجود علاقة سببية في اتجاه أسعار النفط تؤثر على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري على المدى القصير، وأن الاستجابة السلبية لحدوث صدمة هيكلية في أسعار النفط تدل على وجود علاقة عكسية أي أن الارتفاع في أسعار النفط بـ 1 % سيؤدي إلى انخفاض في سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري بنسبة 0.025%.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

لقد كان الهدف من بحثنا هذا دراسة اثر تغيرات أسعار النفط على احد مكونات الاستقرار النقدي الخارجي (سعر الصرف الحقيقي) في الجزائر، كون هذا الأخير أهم عنصر في الاقتصاد الكلي واستقراره عامل مهم في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية للبلاد، خصوصا وان الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد وبدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية وبنسبة تفوق 95% على المتوسط، و لازال اقتصادا معرضا للصدمات الخارجية، حيث أن الأزمات النفطية شكلت عدة آثار سلبية أو ايجابية على الاقتصاديات النفطية بصفة عامة و بصف خاصة على الاقتصاد الجزائري حيث شكلت أزمة 1986 التي عرفت انخفاض حاد في الأسعار ضغوطا اقتصادية واجتماعية كبيرة، لكن مع مطلع التسعينات شهدت الجزائر تحولات شاملة جراء تطبيق عدة إصلاحات والذي تزامن مع ارتفاع غير مسبوق في أسعار النفط منذ سنة 2000، كما تعتبر الفترة 2000-2012 من الفترات التي عرف فيها الاقتصاد الجزائري العديد من التحولات والتغيرات خاصة على المستوى الخارجي، حيث كانت هناك العديد من الأحداث الدولية التي دفعت أسعار البترول إلى الارتفاع، وقد أدى ذلك إلى وضعية اقتصادية مميزة حيث ارتفعت إيرادات تصدير المحروقات بشكل كبير غير أن تلك الطفرة في الأسعار لم تدم طويلا لتتدهور الأسعار مجددا في منتصف جوان 2014، بشكل ملحوظ، لتصل إلى اقل مستوياتها منذ عام 2010.

لاشك أن موضوع العلاقة التي تربط أسعار النفط بسعر الصرف الحقيقي حظي بالكثير من الاهتمام من طرف الأدبيات والدراسات السابقة، ولذلك ومن اجل الوصول إلى أهداف الدراسة كان لزاما علينا التطرق لبعض الدراسات السابقة لعل من أبرزها الدراسات التي تتعلق بالاقتصاديات المصدرة للنفط والتي تشبه الاقتصاد الجزائري بغية بناء نموذج قياسي يتماشى وفق أسس النظرية الاقتصادية. وفي هذا السياق قدم بعض الخبراء مجموعة من التفسيرات الاقتصادية بشأن العلاقة بين أسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي واعتبروا أن نظرية المرض الهولندي واحدة من بين الفرضيات التي يترتب عليها ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الناتج عن وفرة المورد الطبيعي من جراء حدوث طفرة في أسعار البترول.

من اجل الإلمام بالموضوع كان لابد من تقسيم الدراسة إلى جزئين، الجزء الأول خصصناه للإطار النظري حول العلاقة بين أسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي، أما الجزء الثاني نعالج الجانب التجريبي حول اثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي.

بالنسبة للجزء الأول قد تضمن فصلين، في الفصل الأول تعرضنا إلى اقتصاديات الصناعة النفطية والتطور التاريخي لأسعار النفط، حيث تطرقنا في المحور الأول لمفاهيم اقتصاديات الصناعة النفطية انطلاقا

من مفهوم الظاهرة النفطية ثم الصناعة النفطية بصفة عامة وقد ركزنا على الصناعة النفطية في الجزائر خاصة بعد انضمامها إلى منظمة أوبك، أما المحور الثاني فقد تطرقنا إلى العوامل المحددة لأسعار النفط في السوق البترولية ولكن قبل التعرف على أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط كان لزاما علينا أن نخصص العنصر الأول لمراحل تطور النظام العالمي لتسعير النفط حيث مر تسعير النفط عبر سياسات وتكتلات ومنظمات دولية بين اتجاه يريد رفع الأسعار واتجاه يريد خفض الأسعار واتجاه آخر يريد بقاءها مستقرة عند حد معين، ولعل هذا ما نلمحه من خلال المراحل التي مر بها تسعير النفط، حيث تعتبر أزمة 1973 بمثابة منعرج تاريخي في الصناعة النفطية فقد كانت نهاية عصر النفط الرخيص وبداية عصر جديد تمتلك فيه الدول المنتجة وإنهاء عصر احتكار الشركات النفطية لحق التسعير دون مراعاة مصالح هذه الدول التي تعتبر النفط مصدرا رئيسا في تكوين مواردها المالية. أما العنصر الثاني والثالث فقد تطرقنا للعرض والطلب البترولين وأهم العوامل المؤثرة فيهما، وأخيرا تعرضنا لمفهوم السوق النفطية والياتها والتعرف على أنواعها وأنواع أسعار النفط المتداولة فيها. أما المحور الثالث فقد قمنا بتحليل التطور التاريخي لأسعار النفط وأهم الأزمات النفطية بين أزمات ارتفاع أسعار النفط وأزمات انخفاض أسعار النفط وتحليل أثر كل أزمة على الاقتصاد الجزائري.

أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى العلاقة التي تربط أسعار النفط بسعر الصرف الحقيقي، ولكن قبل أن نتكلم عن النظرية التي تدعم هذه العلاقة كان لا بد من التطرق في المحور الأول إلى عموميات حول سعر الصرف وأهم الأنظمة و النظريات المفسرة له مع التركيز في المحور الثاني على تطور سياسة سعر الصرف في الجزائر من خلال نظام الصرف وتسعيرة الدينار، الرقابة على الصرف في الجزائر، مراحل تعديل سعر الصرف في الجزائر، أما في المحور الثالث تطرقنا لنظريات حول العلاقة بين سعر النفط وسعر الصرف الحقيقي وبالخصوص النظرية الاقتصادية المعروفة بشأن العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وأسعار النفط والمتمثلة في نظرية المرض الاقتصادي الهولندي وأهم النماذج المفسرة لهذه النظرية ، وأخيرا تطرقنا لتحليل اثر سعر النفط على سعر الصرف الحقيقي في الجزائر من اجل التأكد من وجود أعراض المرض الهولندي في الجزائر حيث كان لهذا المرض اثر واضح على الاقتصاد الجزائري خاصة ما بعد التسعينات، غير أن هذا التأثير لم يكن من خلال تأثير سعر الصرف الحقيقي بالدرجة الأولى، ولكن بعوامل أخرى ساهمت في تراجع سلع التبادل التجاري (الصناعة والفلاحة) .

بالنسبة للجزء الثاني من الدراسة تضمن هو الآخر فصلين الثالث تعرضنا لأهم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، أما الفصل الرابع فقد خصصناه للجزء التطبيقي أو القياسي.

بالنسبة للفصل الثالث فقد قسمناه إلى ثلاثة محاور، المحور الأول تطرقنا إلى دراسات على الدول النامية سواء المصدرة منها أو المستوردة، المحور الثاني تطرقنا إلى دراسات على الدول المتقدمة سواء المنتجة منها المنتجة أو المستهلكة، وأخيرا دراسات على الدول الناشئة، وقد تم إتباع منهجية في تحليل هذه الدراسات، باستعراض تمهيد حول البحث يتضمن هدف الدراسة ، المنهجية المستعملة في الدراسة تضم نوعية البيانات وفترة الدراسة بالإضافة إلى البلد المدروس ، النتائج النهائية لهذه الدراسات. كما قمنا بترتيب هذه الدراسات حسب التسلسل الزمني . وقد كان الغرض من هذه الدراسات هو بناء نموذج قياسي يتماشى وفق أسس النظرية الاقتصادية .

أما الفصل الرابع فقد تطرقنا إلى الجانب التطبيقي حيث عاجلنا في المحور الأول مدخل لنظرية الاقتصاد القياسي، أما المحور الثاني قمنا بتحليل نظري لمنهجية الدراسة التطبيقية ، العنصر الأول تطرقنا إلى الجانب النظري لأدبيات استقرار السلاسل الزمنية، العنصر الثاني تطرقنا لمبادئ تقنية أشعة الانحدار الذاتي VAR وقسمناه إلى أربعة مراحل، تقدم نموذج VAR، طرق التقدير والتنبؤ، ديناميكية نماذج الانحدار الذاتي VAR ، والمرحلة الرابعة خصصناها للبحث عن معنى السببية بين متغيرين، وفي العنصر الثالث تعرضنا إلى التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ. أما المحور الثالث تعرضنا إلى الإطار العام لدراستنا القياسية انطلاقا من التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة ومصادرها ووصفها ثم قدرنا المتغيرات بواسطة المربعات الصغرى وخلصنا إلى أن النموذج يتميز بانحدار زائف وعليه قمنا بإجراء اختبار الاستقرارية لديكي فولر الموسع ADF لنستنتج أن المتغير التابع المتمثل في لوغاريتم سعر الصرف الحقيقي Irer والمتغيرات المستقلة المتمثلة في لوغاريتم أسعار النفط loil، ولوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي Igdp، كلها مستقرة عند الفرق الأول في حين لوغاريتم مؤشر أسعار الاستهلاك lcpil مستقرة عند الفرق الثاني وبالتالي غيرنا الوجهة حول مؤشر أسعار الاستهلاك lcpil لان استقراره عند الفرق الثاني تعتبر مشكلة بالنسبة لدراستنا القياسية فلهذا قمنا بإلغاء هذا المتغير ليصبح النموذج المتبع في دراستنا $IRER=f(loil,lgdp)$. وبما أن المتغيرات متكاملة عند الفرق الأول قمنا بتطبيق التكامل المشترك للكشف عن العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات عن طريق اختبار جوهانسن للتكامل المشترك فمن خلال النتائج التي تحصلنا عليها لاختبار الأثر واختبار القيمة المميزة العظمى لاحظنا انه يتم قبول الفرضية العدمية H_0 التي تفرض بأنه لا يوجد متجهات تكامل مشترك في النموذج ، وهذا ما فسره الاحتمال الأكبر من 5% وبالتالي وجدنا انه لا يوجد تكامل مشترك أي لا يمكن وجود علاقة في المدى الطويل بين سعر الصرف الحقيقي وأسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي وبالتالي لا يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ. ولكن بالمقابل يمكن دراسة العلاقة في المدى القصير عن طريق نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR. وبالتالي قمنا بتقدير النموذج وفق منهجية VAR، ولكي نتأكد من صحة النموذج قمنا بإجراء جميع الاختبارات الإحصائية أي أن النموذج لا يعاني من مشاكل قياسية، وفي الأخير قمنا بتطبيق اختبار السببية ، وجدنا ان

أسعار النفط تؤثر على سعر الصرف الحقيقي خلال فترة الدراسة و من نتائج اختبار دوال الاستجابة اللحظية وجدنا أن الاستجابة السلبية لحدوث صدمة هيكلية في أسعار النفط تدل على وجود علاقة عكسية أي أن الارتفاع في أسعار النفط بـ 1% سيؤدي إلى انخفاض في سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري بنسبة 0.025%. وكذلك من نتائج اختبار تحليل مكونات التباين تبين أن لأسعار النفط أكبر نسبة لتفسير الفروقات في سعر الصرف الحقيقي .

نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

من خلال الإطار النظري للدراسة تبين أن لأسعار النفط عدة آثار سواء ايجابية أو سلبية على الاقتصاديات النفطية بصفة عامة وعلى الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة وكان ذلك واضحا من خلال ما مرت به أسعار النفط من دورات حادة من الارتفاع والانخفاض منذ السبعينيات إلى يومنا هذا .

إن سعر الصرف كان ولا زال احد أهم المشكلات الاقتصادية التي تنال قسطا كبيرا من الاهتمام من طرف الاقتصاديين، ويمثل اختبارا صعبا للسياسات الاقتصادية على المستوى المحلي والعالمي، لما له من آثار بالغة على جميع متغيرات الاقتصاد الكلي. ومعروف في الاقتصاد الكلي والنقدي والمالية الدولية أن استقرار سعر الصرف الحقيقي له دور محوري في استقرار الاقتصاد والنمو الاقتصادي، نظرا لتعلقه بحركة رأس المال مع العالم الخارجي والمزايا النسبية في التجارة الدولية، وخاصة على المدى البعيد.

بالرغم من جميع الإصلاحات التي اتخذتها الجزائر فيما يخص سياسة سعر الصرف إلا أنها لازالت تعاني من عدم استقرار أسعار صرفها ذلك راجع لسياسة سعر الصرف المطبقة.

إن نتائج الدراسة التطبيقية لم تكشف عن وجود علاقة طويلة المدى بين أسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي خلال فترة الدراسة. و لكن بالمقابل كشفت عن وجود علاقة سببية في المدى القصير باتجاه أسعار النفط تؤثر في سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري، وبالتالي نفى صحة الفرضية الأولى.

كما أن النتائج أثبتت أن أسعار النفط تعتبر أول مصدر لتفسير التقلبات في سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري خلال فترة الدراسة.

بالإضافة إلى أن اختبار دوال الاستجابة الدفعية أوضح أن هناك اثر سلبي لصدمات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري، أي أن الارتفاع في أسعار النفط بـ 1% سيؤدي إلى انخفاض في سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري بنسبة 0.025%. وبالتالي تأكدنا من عدم وجود أعراض المرض الهولندي (الارتفاع في أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي) خلال فترة الدراسة وعليه نفى صحة الفرضية الثالثة.

وبالتالي هذا الأثر العكسي بين أسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري يعكس الدور السلبي لسياسة سعر الصرف في الجزائر ، أي أننا لا نملك سعر صرف حر يعكس الصورة الحقيقية لسعر الصرف الحقيقي.

عندما يشتد الطلب على الصادرات النفطية، وترتفع أسعاره ، وتزيد إيراداته بصورة قوية ، كما حصل في السنين الماضية فان سعر الصرف الاسمي والحقيقي يبدو اقل من اللازم. نتائجنا التجريبية ستساعد صانعو السياسات في الجزائر لاختيار إستراتيجية ملائمة من اجل ترشيد النفقات .

التوصيات والاقتراحات:

بناء على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة يكون بإمكاننا وضع بعض المقترحات والتوصيات والتي يمكن أن تساعد صانعو السياسات في الجزائر من اجل اختيار الاستراتيجيات الملائمة ونحمل أهم التوصيات فيما يلي:

إن رسم السياسات الاقتصادية الكلية يتطلب النظر بدرجة أكبر إلى سعر الصرف الحقيقي لتفادي التغيرات الغير مرغوب فيها، كما يجب وضع سياسات تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي وعائدات النفط، والعمل على تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال زيادة دعم القطاع الزراعي والصناعي وكذا الاهتمام بالسياحة كونه قطاع تستطيع من خلاله الجزائر رفع مستوى الاحتياطي من العملة الصعبة وتشجيع العمالة في هذا المجال .

على الجزائر أن تحاول الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال إجراء إصلاحات تمس المنظومة البنكية والقوانين المشجعة للاستثمار الأجنبي، والعمل على محاربة البيروقراطية التي تكون سببا في انخفاض نسبة الاستثمارات في الجزائر.

المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

(1) الكتب:

1. الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، الطبعة الخامسة ،2005.
2. بول هالوود، رونالد ماكدونالد، النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض السعودية، 2007.
3. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر ، 2008.
4. بخاري، لخلو موسى، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2010 .
5. حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت 2006.
6. حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009.
7. حسين القاضي، سمير الريشاني، محاسبة البترول، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2010، ص 21.
8. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الازارطة، 2004.
9. سهيل ناصر، النفط والاقتصاد الدولي بعد حرب رمضان وتبدل أسعار البترول وآثارها الحقيقية، أساسيات صناعة البترول والغاز، الكويت، 1977.
10. سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية للنشر، الطبعة الأولى، 1987.
11. سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، دار الكتب الوطنية طرابلس - ليبيا، الطبعة الأولى 1999.
12. صديق محمد عفيفي ، تسويق البترول الكويت ، وكالة المطبوعات 1977.
13. ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1990.

14. طالب محمد عوض، التجارة الدولية نظريات وسياسات معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 1995.
15. عبد المحمود محمد عبد الرحمن، مقدمة في الاقتصاد القياسي، جامعة ملك سعود الرياض، 1997،
16. عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، الطبعة الأولى، عمان 1999.
17. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005 .
18. عصام الجبلي ، مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والإستثمار، دار الفارس للنشر والتوزيع لأردن، الطبعة الأولى ، 2008.
19. عبد الخالق مطلق الراوي، محاسبة النفط والغاز، دار اليازوري للنشر والتوزيع الأردن-عمان، الطبعة الأولى، 2011.
20. عدنان الصنوي، محاضرات في الاقتصاد القياسي، جامعة صنعاء.
21. كامل بكري، احمد مندور، احمد رمضان، الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية لبنان- 1989
22. لويس جيوستي، المحافظة على تماسك منظمة أوبك: مضامين التعاون بين الدول الأعضاء، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج: الإمكانيات والقيود، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية، الطبعة الأولى، 2007.
23. محمد أحمد الدوري ، محاضرات في الاقتصاد البترولي ، ديوان المطبوعات الجامعية 1983 .
24. مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية(البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال) ، مشكلات البورصات وانعكاساتها على البلدان النامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، سنة 1993.
25. مدحت صادق، النقود الدولية وعملية الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، 1998.
26. محمد شيخي، دروس وأمثلة محلولة في الاقتصاد القياسي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الطبعة الأولى، السنة الجامعية 2010/2011.
27. نواف الرومي ، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الطبعة الأولى ، الدار الجماهيرية، ليبيا، 2000.
28. نبيل جعفر عبد الرضا ، إقتصاد النفط ، متاح على : Oil-Natural Gas .comWWW.Arab-
29. نعمة الله نجيب إبراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2002.

30. نشأت الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2006

2- المذكرات والاطروحات:

31. السعيد عناني، آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها، حالة مؤسسة الملح بسكرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، بسكرة، 2006/2005.

32. أمينة مخلفي ، أثر تطور إستغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، 2011-2012.

33. اويابة صالح، اثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر 1990-2009 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تجارة دولية، جامعة غرداية، 2010/2011.

34. بن قدور علي، دراسة قياسية على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر 1970-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2010/2012.

35. بلقاسم بلماضي، العوائد البترولية مشاكل وأفاق، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة سنة 2007.

36. بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، سنة 2008/2007.

37. جامع عبد الله، اثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2010 على الاقتصاديات النفطية- دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة،-2011-2012.

38. جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية-دراسة حالة الجزائر1990-2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة،2013/2012.
39. حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر-مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة،2005/ 2004.
40. حاج بن زيدان، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا-1970،2010-أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان ، سنة 2013/2012.
41. زيرار سمية، اثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2007 .
42. شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،2012/2011.
43. عيسى مقلد ، قطاع النفط في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة باتنة ، الجزائر 2007-2008.
44. عبادة عبد الرؤوف، محددات سعر نفط أوبك وآثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر. دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير علوم اقتصادية، جامعة ورقلة، 2011-2010.
45. عبد الجليل هجيرة، اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان،2012/2011.
46. كنتوش عاشور ، الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني ، أطروحة دكتوراه غير منشورة 2004/2003 .
47. لخديمي عبد الحميد، آثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان،2010-2011.
48. موري سمية ، أثار تقلبات أسعار الصرف على العوائد النفطية - دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة تخصص مالية دولية ، جامعة تلمسان 2009-2010 .

3- المجالات والمقالات:

49. احمد حسين علي الهيتي، "اثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي" مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4 العدد 7، 2011.
50. الإدارة الاقتصادية، الأزمة المالية وانعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 35، العدد 128، شتاء 2009.
51. الطاهر الزيتوني، التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، مجلة النفط والتعاون العربي، عدد 132، شتاء 2010.
52. الطاهر الزيتوني، الآفاق المستقبلية للطلب العالمي للنفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 37، العدد 139، خريف 2011.
53. الطاهر الزيتوني، الدور المتنامي لشركات البترول الوطنية وانعكاسية على صناعة البترول في دول الأعضاء - مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 39، العدد 147، خريف 2013.
54. حمدي صالح عبد الله، السعر الحقيقي للنفط الخام وتطوير مصادر الطاقة البديلة، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 5، العدد 3، 1979.
55. رحمان أمال، النفط والتنمية المستدامة، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد الرابع، جامعة ورقلة ديسمبر 2008.
56. سمية موري، عبد المجيد لحديمي، تغيرات سعر النفط وسعر الصرف مقارنة تحليلية وقياسية، بحوث اقتصادية عربية، العدد 71، صيف 2015.
57. علي لزعر، فضيل رايس، الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 1999-2009، مخبر بنوك وإدارة أعمال، جامعة بسكرة.
58. عبد القادر دربال ومختار دقيش، العلة الهولندية : نظرية وفحص تجريبي في الجزائر الفترة 1986-2006، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة وهران مخبر الاقتصاد الكلي التنظيمي (LOMEOR)، العدد 11 سنة 2011.

59. عبد الفتاح دندي، ملخص تقرير آفاق الطاقة العالمي 2007 ، مجلة النفط والتعاون العربي ، الكويت ، أوبك ، المجلد 34 العدد 124، شتاء 2008.
60. علي رجب، تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية، مجلة النفط والتعاون الدولي المجلد 38 العدد 141.
61. عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر غزة سلسلة العلوم الإنسانية ، المجلد 15، العدد 1، 2013.
62. عبد الفتاح دندي، واقع ودور النفط والغاز الطبيعي في تعزيز التنمية العربية، مجلة النفط والتعاون العربي المجلد 39، العدد 145، ربيع 2013.
63. كريستوفر ألسوب وبسام فتوح ، تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد 37، العدد 136، شتاء 2011 .
64. نبيل مهدي الجنابي، كريم سالم حسن، العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار، جامعة القادسية، 2010 ، متاح على [http// www.abbyy.com](http://www.abbyy.com)
65. نور الدين هرمز، فادي الخليل، دريد العيسى، تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 29، العدد الأول، 2007.

4- الملتقيات والمؤتمرات والندوات:

66. بن بوزيان محمد، الطاهر لطرش، الاورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة مقارنة مع تونس والمغرب، محاضرات الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، 2002.
67. عبد المجيد عطار ، ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على الدول المصدرة، "انخفاض أسعار النفط وتأثيراته على الاقتصاد الجزائري"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ، الدوحة 7 تشرين الثاني / نوفمبر 2015.
68. مهداوي هند وآخرون، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على أسعار النفط - حالة الجزائر - مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني بسطيف بعنوان: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية بتاريخ 20-21 أكتوبر 2009.

5- التقارير والمنظمات:

69. تقرير ندوة أكسفورد للطاقة 8/31 إلى 10/09/1998
70. تقرير الأمين العام، 2000، منظمة الدول العربية المصدرة للنفط: www.oapecorg.org
71. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، العدد 28، سنة 2001
72. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك العدد 29، سنة 2002.
73. التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة 2002-2003.
74. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك 30، 2003.
75. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، العدد 32 سنة 2005.
76. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، العدد 33 سنة 2006.
77. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، العدد 34 سنة 2007.
78. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك سنة 2009
79. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، العدد 39 ، سنة 2012.
80. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، العدد 40، سنة 2013.
81. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013.
82. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، العدد 41، سنة 2014.
- ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية:

1) Les Ouvrages/ the Books

83. Alain Manjon, « **Comprendre l'économie mondial** », ELLIPS, Paris 1995.
84. Andrew Harrison , « **Busniss International Et Mondialisation** », 1ère édition, édition de boeck université, Bruxelles, belgique, 2004.
85. Abdellatif benachenhou, **Algerie : la modernisation maittesée, Alpha desing**, 2008.
86. Abdelatif benachanhou , « la fabrication de l'algerie ». **Alpha desing**, 2008.
87. Benissad HOCIENE, " **l'ajustement structurel et expériences** ", Alain, édition, Alger, (1993)

88. Bassam Fattouh, *An Anatomy of the Crude Oil Pricing System*, Oxford Institute for Energy Studies, 2011 .
89. Chems Eddine Chitour, « **La politique et le nouvel ordre pétrolière international** », Ed Dahleb 1995.
90. Dornbusch, R, **expectation&Exchange Rate Dynamics**, journal of political Economy. Vol 84, 1976.
91. Dominick Salvador, « **ECONOMIE INTERNATIONALE** » 1^{er}, Edition, De Boek s.a, Bruxelles. 2008,
92. Jean pierre FAVENNEC , **le raffinage du pétrole : Exploitation et gestion de raffinerie** , Paris , Editions Technip, 1998).
93. KRUGMAN.P OBSTFELED., "**économie international** " Belgique, R (1992).
94. Mac Donald, R”& Taylor, M, **Exchange Rate Economics**, Combridge University press Asurvey, (IMF staff papers), vol 39, 1992,
95. Oel Maurle, **prix du Pétrole, France** , PAO- Paris.
96. Pierre Fontaine, «La Guerre Froide du Pétrole», Edition Je Sers, Paris, 1956.
97. Paul Grand jeu, **precis de Gestion financiere internationale**, D’organisations, Paris, 1986.
98. PERYRARD JOSETTE, "**Gestion financière international** ", 3^{ème} édition Vuibert, paris(1995)
99. Régis Bourbonnais, « **Econométrie** », Dunod, Paris, 2^{ème} édition, 1998, P239.
100. Régis Bourbonnais, « **Econométrie** », Dunod, Paris, 7^{ème} édition, 2010.
101. Serge d’Agostino. Marc Montoussé. Alain Cheffel. Jean-Marc Huart. « **100 fiches pour comprendre la mondialisation** » Edition Breal. 2006.

2/les articles / les revus/

102. D.A.Dickey,W.A.Fuller,**Likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root**, Econometrica, 1981, vol 49.
103. Fakhri Hasanov « **The Impact of Real Oil Price on Real Effective Exchange Rate the case of azerbaijan** » .Berlin.August 2010.site:http://www.diw.de/documents/publikationen/73/diw_01.c.359129.dedp1041.pdf.
104. Jeffrey.A. FRANKEL, **A monetary approach to the Exchange Rate Doctrinal Aspects of Empirical Evidence, in the Economics of Exchange**, 1987, PP11-22.
105. Jeffrey D. Sachs and Andrew M. Warner, **NATURAL RESOURCE ABUNDANCE AND ECONOMIC GROWTH**, center international developement and harvard institute for intrnational developement , harvard university combridj MA , november 1997.
106. Johanna Rickne, **Oil Prices and Real Exchange Rate Movements in Oil-Exporting Countries: The Role of Institutions**,Research Institute of Industrial Economics P.O. Box 55665 SE-102 15 Stockholm, Sweden, IFN Working Paper No. 810, 2009 www.ifn.se.
107. Iftekhari.N, **La Norvège et Le mal Hollandai**, Revue Peoples Méditerranéens N°26 Janvier- Mars, (1998).
108. Imad A. A. Moosa, Razzaque H. BHATTI: **The Theory and Empirics of Exchange Rates**, World Scientific Publishing, London, 2010.
109. Ibrahim Turhan^a, Erk Hacıhasanoglu^{a1}, Ugur Soytas^b, **Oil Prices and Emerging Market Exchange Rates**, a Central Bank of the Republic of Turkey, 06100 Ankara, Turkey, b Middle East Technical Univ., Dep. of Bus. Admin., 06800 Ankara, Turkey, WORKING PAPER NO: 12/01, 2012.
110. Gregory, R.G « **Some implication of the growth mineral** », Australian Journal of the Agricultural Economics,20 Aout 1976

111. Lam, Rickey. & Wantchekan Leonard, **Political Dutch Disease**, Working paper, April 2003,
112. Leili Nikbakht, **Oil Prices and Exchange Rates: The Case of OPEC**, Business Intelligence Journal - January, 2010 Vol.3 No.1, Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=1476839>.
113. Mondeher Chérif, **les taux de change** , Revue banque édition, .2002
114. Manasse Paolo, " **Procyclical Fiscal Policy: Shocks, Rules, and Institution- A View From MARS**", International Monetary Fund, working paper, 2006.
115. Mohsen Mehrara^a , Kamran Niki Oskoui , **The sources of macroeconomic fluctuations in oil exporting countries: A comparative study**, Institute for Development and Economic Researches, University of Tehran, Iran, August 2006, www.elsevier.com/locate/econbase.
116. Mohammad R. Jahan-Parvar. Hassan Mohammadi. **OIL PRICES and REAL EXCHANGE RATE IN OIL EXPORTING COUNTRIES: A bounds Testing APPROACH**.2008.
117. Mortaza Baky-Haskuee, **A Co-integration Approach to the Effect of Oil Income on Resource Allocation in Iranian Economy**, Department of Economics, Raja University, Iran, International Journal of Economics and Finance Vol. 3, No. 2; May 2011, www.ccsenet.org/ijef.
118. Mohsen Ebrahimi, Nooshin Shokri, **Oil Price Shoks, Real Effective Exchange Rates and Macroeconomic Responses**, Technical Journal of Engineering and Applied Sciences, ©2013 TJEAS Journal-2013-3-20/2672-2680 ISSN 2051-0853 ©2013 TJEAS, Available online at www.tjeas.com.
119. Magali Dauvin, **ENERGY PRICES AND THE REAL EXCHANGE RATE OF COMMODITY-EXPORTING COUNTRIES**, CENTRE D'ÉTUDES PROSPECTIVES ET D' INFORMATIONS INTERNATIONALES, Working Paper, No 2013 – 28 Septembre.

120. Nina Budina, Gaobo Pang, Sweder van Wijnbergen « **Nigeria's Growth Record: Dutch Disease or Debt Overhang?** » World Bank Policy Research Working Paper 4256, June 2007.
121. Neetu Kaushik, Raja Nag, Kamal P. Upadhyaya, **Oil Price And Real Exchange Rate: The Case Of India**, International Business & Economics Research Journal, Volume 13, Number 4, July/August 2014.
122. Philip R. Lane, "**the cyclical behaviour of fiscal policy evidence from OECD**", journal of public Economics, 2003.
123. Patrick Artus, **L'équilibre particulier du marché du pétrole et ses effets**, Natixis et Centre d'Economie de la Sorbonne, Université Paris 1, 2011, Available Online :<
<http://cib.natixis.com/flushdoc.aspx?id=56972>>,)
124. Peter Brust* Vivekanand Jayakumar, **Evolving Relationship between the Dollar and the Price of Oil: An Empirical Investigation**, University of Tampa , Journal of Financial and Economic Practice, Volume 11 Issue 2 , 2011.
125. Robert A. Amano and Simon van Norden, **Exchange Rates and Oil Prices**, Bank of Canada, Working Paper 95-8 / Document de travail 95-8, 1995.
126. Ross Michael L, **The Political Economy of the Resource Curse**, world Politics, 51, January 1997.
127. Roman E. Romero, **Monetary policy in oil-producing Economies**, Princeton niversity ,2008,Avaiable Online :<
http://www.princeton.edu/ceps/workingpapers/169_romero.pdf
128. Radhamés A. Lizardo^a, André V. Mollick^b, **Oil price fluctuations and U.S. dollar exchange rates**, a Department of Economics and Finance, Southwestern Adventist University, 100 W. Hillcrest, Keene, TX 76059-0567, USA, b Department of Economics and Finance, University of Texas – Pan American, 1201 W. University Dr., Edinburg, TX 78539-2999, USA, Contents lists available at [ScienceDirect](http://www.sciencedirect.com) Energy Economics journal homepage: www.elsevier.com/locate/eneco.2009.
129. Shiu-Sheng Chen ^a , Hung-Chyn Chen ^b , **Oil prices and real exchange rates** , a Department of Economics, National Taiwan University, No. 21, Hsu-Chow Road, Taipei, Taiwan ,b Taiwan Research Institute, 29F., 27, JungJeng E. Rd., Sec. 2, DanShuei, Taipei, 251 Taiwan, Energy Economics,2006. www.elsevier.com/locate/eneco.

130. Shehu Usman Rano Aliyu. **Impact of Oil Price Shock and Exchange Rate Volatility on Economic Growth in Nigeria: An Empirical Investigation.** Department of the Central Bank of Nigeria . Research Journal of International Studies - Issue 11 (July, 2009).
131. Simeon Coleman, Juan Carlos Cuestas, Estefania Mourelle, **INVESTIGATING THE OIL PRICE – EXCHANGE RATE NEXUS: EVIDENCE FROM AFRICA,** Navarra Center for International Development WP-03/2012.
132. Syed Abul Basher^a, Alfred A. Haug^b, Perry Sadorsky^c, **Oil Prices, Exchange Rates and Emerging Stock Markets,** a Department of Research & Monetary Policy Qatar Central Bank, Department of Economics University of Otago, c Schulich School of Business York University, 2011.
133. Taline Koranchelian, **The Equilibrium Real Exchange Rate in a Commodity Exporting Country: Algeria’s Experience,** IMF Working Paper WP/05/135. Authorized for distribution by Erik De Vrijer, July 2005.
134. Volodymyr Oleksiyovych Trygubenko, **Effect of Oil Prices and Other Determinants on The United States Dollar Effective Exchange Rate,** A Thesis Presented to the Graduate Faculty of Dedman College Southern Methodist University In Partial Fulfillment of the Requirements for the degree of Master of Arts with a Major in Economics ,UMI Number: 1430298,2005.
135. Victor E. Oriavwote & Nathanael O. Eriemo, **Oil prices and the real exchange rate in Nigeria,** International Journal of Economics and Finance Vol. 4, No. 6; June 2012, www.ccsenet.org/ijef.
136. Virginie Coudert, Cécile Couharde and Valérie Mignon, **On the impact of oil price volatility on the real exchange rate – terms of trade nexus: Revisiting commodity currencies,** CENTRE D’ÉTUDES PROSPECTIVES ET D’ INFORMATIONS INTERNATIONALES, Working Paper, No 2013-40 – December

3/ site data and statistical internet:

137. International Monetary Fund, Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report, 1988 No. 98/87, 2001 No. 01/163, 2005 No. 05/51, 2008 No. 08/102, 2009 No. 09/111, International Monetary Fund Washington, D.C.

138. OPEC ,Annual statistical Bulltin 2005,2008.
139. www.ons.dz/ statistiqueeconomiques 2000-2010.
140. IEA Publications, Oil Supply Security, 2007, Available Online:
<http://www.iea.org/textbase/nppdf/free/2007/oil_security.pdf>, IEA,
Key World Energy Statistic.2010.
141. www.imfstatistics.org.
142. www.elmouradia.dz/economic de l'Algérie/donnée économique et social.

الملاحق

ملحق البيانات¹

السنوات	سعر الصرف الحقيقي باللوغاريتم LRER*	اسعار النفط لسلة اوبك باللوغاريتم LOIL**	الناتج المحلي الاجمالي باللوغاريتم LGDP***	مؤشر اسعار الاستهلاك باللوغاريتم LCPI***
1970	4.005263	0.190620	22.30502	0.993252
1971	3.843623	0.530628	22.34803	1.029619
1972	3.585710	0.598837	22.63455	1.064711
1973	3.324841	0.993252	22.88832	1.131402
1974	3.374233	2.397895	23.30422	1.163151
1975	3.325603	2.344686	23.46784	1.252763
1976	3.344131	2.451005	23.59843	1.335001
1977	3.289641	2.525729	23.76645	1.458615
1978	3.153906	2.548664	23.99528	1.609438
1979	3.127708	3.373826	24.22712	1.722767
1980	3.159398	3.570096	24.46912	1.824549
1981	3.238563	3.526361	24.51535	1.960095
1982	3.297000	3.477541	24.53452	2.014903
1983	3.312626	3.368674	24.61102	2.079442
1984	3.316145	3.339322	24.70665	2.151762
1985	3.260262	3.296207	24.78264	2.251292
1986	3.095732	2.604909	24.87739	2.370244
1987	3.090706	2.875258	24.92410	2.442347
1988	3.271666	2.656055	24.80231	2.501436
1989	3.481665	2.851284	24.74202	2.587764
1990	3.543427	3.102791	24.85113	2.740840
1991	4.078505	2.924236	24.54570	2.970414
1992	4.000478	2.914522	24.59454	3.246491
1993	3.909591	2.793004	24.63422	3.433987
1994	4.086936	2.742774	24.47377	3.688879
1995	4.161067	2.824944	24.45530	3.949319
1996	4.157314	3.010128	24.57217	4.120662
1997	4.177297	2.937043	24.59817	4.177459
1998	4.162102	2.507972	24.59837	4.225373
1999	4.282844	2.858766	24.60772	4.251348

¹ / * USDA ERS- International Macroeconomic data set.

** <https://www.statista.com/statistics/262858/change-in-opec-crude-oil-prices-since-1960/>.

*** www.data.world bank.org.

2000	4.435303	3.317816	24.72677	4.254193
2001	4.447429	3.140698	24.72595	4.295924
2002	4.480532	3.192942	24.76210	4.310799
2003	4.448382	3.335770	24.94077	4.351567
2004	4.368351	3.584907	25.16973	4.390739
2005	4.402179	3.923754	25.35992	4.404277
2006	4.400303	4.110874	25.48567	4.427239
2007	4.346552	4.234686	25.62837	4.463607
2008	4.249427	4.544358	25.86493	4.510860
2009	4.307679	4.108576	25.64479	4.566429
1010	4.303868	4.354527	25.80596	4.605170
2011	4.276459	4.677119	26.02165	4.649187
2012	4.275669	4.695468	26.06583	4.734443
2013	4.278749	4.662212	26.06896	4.766438
2014	4.281230	4.567364	26.08699	4.794964

اختبارات الاستقرارية

Lrer at level

Null Hypothesis: LRER has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic			
0.8513	-0.638229	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-3.588509		1% level	Test critical values:
	-2.929734		5% level	
	-2.603064		10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LRER)
 Method: Least Squares
 Date: 05/12/16 Time: 10:17
 Sample (adjusted): 1971 2014
 Included observations: 44 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.5268	-0.638229	0.039692	-0.025332	LRER(-1)
0.5040	0.673965	0.153229	0.103271	C
0.006272	Mean dependent var	0.009605	R-squared	
0.128535	S.D. dependent var	-0.013976	Adjusted R-squared	
-1.206962	Akaike info criterion	0.129430	S.E. of regression	
-1.125862	Schwarz criterion	0.703591	Sum squared resid	
-1.176886	Hannan-Quinn criter.	28.55316	Log likelihood	
1.432913	Durbin-Watson stat	0.407336	F-statistic	

0.526790 Prob(F-statistic)

lrer at 1 st

Null Hypothesis: D(LRER) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic			
0.0001	-5.060321	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-3.592462		1% level	Test critical values:
	-2.931404		5% level	
	-2.603944		10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LRER,2)
 Method: Least Squares
 Date: 05/12/16 Time: 10:19
 Sample (adjusted): 1972 2014
 Included observations: 43 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-5.060321	0.147824	-0.748034	D(LRER(-1))
0.6546	0.450723	0.019024	0.008574	C
0.003817		Mean dependent var	0.384448	R-squared
0.156902		S.D. dependent var	0.369434	Adjusted R-squared
-1.282127		Akaike info criterion	0.124593	S.E. of regression
-1.200211		Schwarz criterion	0.636464	Sum squared resid
-1.251919		Hannan-Quinn criter.	29.56574	Log likelihood
2.047198		Durbin-Watson stat	25.60684	F-statistic
			0.000009	Prob(F-statistic)

loil at level

Null Hypothesis: LOIL has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic			
0.0947	-2.630444	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-3.588509		1% level	Test critical values:
	-2.929734		5% level	
	-2.603064		10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LOIL)
 Method: Least Squares

Date: 05/12/16 Time: 10:20
 Sample (adjusted): 1971 2014
 Included observations: 44 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0119	-2.630444	0.045658	-0.120101	LOIL(-1)
0.0028	3.173909	0.146599	0.465291	C
0.099471	Mean dependent var	0.141442	R-squared	
0.328084	S.D. dependent var	0.121000	Adjusted R-squared	
0.524324	Akaike info criterion	0.307595	S.E. of regression	
0.605423	Schwarz criterion	3.973818	Sum squared resid	
0.554399	Hannan-Quinn criter.	-9.535123	Log likelihood	
2.000401	Durbin-Watson stat	6.919237	F-statistic	
		0.011870	Prob(F-statistic)	

loil at 1 st

Null Hypothesis: D(LOIL) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-6.280856	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.592462	1% level	Test critical values:
	-2.931404	5% level	
	-2.603944	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LOIL,2)
 Method: Least Squares
 Date: 05/12/16 Time: 10:21
 Sample (adjusted): 1972 2014
 Included observations: 43 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-6.280856	0.155787	-0.978477	D(LOIL(-1))
0.0938	1.715658	0.053414	0.091639	C
-0.010113	Mean dependent var	0.490361	R-squared	
0.461920	S.D. dependent var	0.477931	Adjusted R-squared	
0.688589	Akaike info criterion	0.333757	S.E. of regression	
0.770506	Schwarz criterion	4.567150	Sum squared resid	
0.718798	Hannan-Quinn criter.	-12.80467	Log likelihood	
1.986986	Durbin-Watson stat	39.44915	F-statistic	
		0.000000	Prob(F-statistic)	

lgdp at level

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
 Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0891	-2.660393	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.588509	1% level	Test critical values:
	-2.929734	5% level	
	-2.603064	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LGDP)
 Method: Least Squares
 Date: 05/12/16 Time: 10:23
 Sample (adjusted): 1971 2014
 Included observations: 44 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0110	-2.660393	0.021076	-0.056070	LGDP(-1)
0.0072	2.824367	0.518487	1.464398	C
0.085954	Mean dependent var	0.144214	R-squared	
0.135279	S.D. dependent var	0.123838	Adjusted R-squared	
-1.250767	Akaike info criterion	0.126626	S.E. of regression	
-1.169667	Schwarz criterion	0.673436	Sum squared resid	
-1.220691	Hannan-Quinn criter.	29.51686	Log likelihood	
1.549470	Durbin-Watson stat	7.077691	F-statistic	
		0.011005	Prob(F-statistic)	

lgdp at 1 st

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
 Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0004	-4.702191	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.592462	1% level	Test critical values:
	-2.931404	5% level	
	-2.603944	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LGDP,2)
 Method: Least Squares
 Date: 05/12/16 Time: 10:24
 Sample (adjusted): 1972 2014
 Included observations: 43 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-4.702191	0.149399	-0.702501	D(LGDP(-1))
0.0151	2.535703	0.024022	0.060911	C

-0.000581	Mean dependent var	0.350347	R-squared
0.161969	S.D. dependent var	0.334502	Adjusted R-squared
-1.164649	Akaike info criterion	0.132131	S.E. of regression
-1.082732	Schwarz criterion	0.715804	Sum squared resid
-1.134440	Hannan-Quinn criter.	27.03995	Log likelihood
1.987816	Durbin-Watson stat	22.11060	F-statistic
		0.000029	Prob(F-statistic)

Icpi at level

Null Hypothesis: LCPI has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.5079	-1.532283	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.592462	1% level	Test critical values:
	-2.931404	5% level	
	-2.603944	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LCPI)

Method: Least Squares

Date: 05/12/16 Time: 10:25

Sample (adjusted): 1972 2014

Included observations: 43 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1333	-1.532283	0.004897	-0.007504	LCPI(-1)
0.0000	8.659611	0.091309	0.790701	D(LCPI(-1))
0.0374	2.153221	0.019264	0.041479	C

0.087566	Mean dependent var	0.675623	R-squared
0.069846	S.D. dependent var	0.659404	Adjusted R-squared
-3.494898	Akaike info criterion	0.040762	S.E. of regression
-3.372024	Schwarz criterion	0.066463	Sum squared resid
-3.449586	Hannan-Quinn criter.	78.14031	Log likelihood
1.868303	Durbin-Watson stat	41.65668	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

Icpi at 1st

Null Hypothesis: D(LCPI) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.2654	-2.049663	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.592462	1% level	Test critical values:
	-2.931404	5% level	
	-2.603944	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LCPI,2)

Method: Least Squares

Date: 05/12/16 Time: 10:26

Sample (adjusted): 1972 2014

Included observations: 43 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0468	-2.049663	0.091715	-0.187984	D(LCPI(-1))
0.1185	1.594419	0.010231	0.016313	C
-0.000182	Mean dependent var		0.092943	R-squared
0.042977	S.D. dependent var		0.070819	Adjusted R-squared
-3.484371	Akaike info criterion		0.041427	S.E. of regression
-3.402454	Schwarz criterion		0.070364	Sum squared resid
-3.454162	Hannan-Quinn criter.		76.91397	Log likelihood
1.816444	Durbin-Watson stat		4.201120	F-statistic
			0.046831	Prob(F-statistic)

lcpI at 2 st

Null Hypothesis: D(LCPI,2) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic			
0.0000	-6.278967	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-3.596616		1% level	Test critical values:
	-2.933158		5% level	
	-2.604867		10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LCPI,3)

Method: Least Squares

Date: 05/12/16 Time: 10:26

Sample (adjusted): 1973 2014

Included observations: 42 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-6.278967	0.158120	-0.992829	D(LCPI(-1),2)
0.9818	-0.022897	0.006795	-0.000156	C
-5.22E-05	Mean dependent var		0.496383	R-squared
0.061292	S.D. dependent var		0.483793	Adjusted R-squared
-3.361143	Akaike info criterion		0.044037	S.E. of regression
-3.278397	Schwarz criterion		0.077569	Sum squared resid
-3.330813	Hannan-Quinn criter.		72.58400	Log likelihood
1.985085	Durbin-Watson stat		39.42543	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس اثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة بين 1970-2014، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR . النتائج تشير إلى أنه لم يتم الكشف عن وجود علاقة التكامل المشترك بين أسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري، وبالمقابل نتائج التقدير بواسطة نموذج VAR أثبتت وجود علاقة سببية في اتجاه أسعار النفط تؤثر على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري على المدى القصير، وأن الاستجابة السلبية لحدوث صدمة هيكلية في أسعار النفط تدل على وجود علاقة عكسية أي أن الارتفاع في أسعار النفط بـ 1 % سيؤدي إلى انخفاض في سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري بنسبة 0.025% .

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط ، سعر الصرف الحقيقي، الجزائر، VAR .

Résumé:

L'objectif de cette étude est d'étudier l'impact de la fluctuation des prix du pétrole sur le taux de change réel algérien à travers une analyse empirique utilisant un modèle VAR basé sur des données annuelles couvrant la période 1970-2014. Les résultats montrent qu'une relation de cointégration n'est pas détectée entre les prix du pétrole et le taux de change réel en Algérie. Cependant, l'estimation d'un modèle VAR indique qu'une relation causale dans la direction du prix du pétrole affecte le taux de change réel du dinar algérien dans un court term. Un choc structurel des prix du pétrole indique une relation inverse, à savoir 1% la hausse des cours du pétrole aurait tendance à déprécier le taux de change réel du dinar algérien de près de 0,025%.

Mots clé: Prix du pétrole, taux de change réel, Algérie, VAR

Abstract :

The aim of this study is to investigate the impact of oil prices fluctuation on the Algerian real exchange rate ,through an empirical analysis using a VAR Model (Vector Auto regression) based on annual data covering 1970-2014 period, Results show that a cointegration relationship is not detected between the oil prices and Real exchange rate in Algeria. However, the estimation of a VAR model indicates that a causal relationship in the direction of oil price affecting the real exchange rate of the Algerian dinar in the short run, the structural shock in oil prices indicates an inverse relationship, ie, An increase in the oil prices of 1% is associated with an decrease in the real exchange rate by 0.025% .

Key words: oil prices, real exchange rate, Algeria, VAR.